







# صحيح الترمذي

بشرح الامام ابن العربي المالكي

المصنف

طبع على نفقة

عبد الوهاب محمد بن عبد الله

الطبعة الاولى

سنة ١١٣٥٠ هجرية - سنة ١٩٣١ ميلادية

المطبعة المصيرية بالازهر

ادارة محمد محمد عبد اللطيف



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

● **باب** مَا جَاءَ فِي الْأَوْقَاتِ الَّتِي يُسْتَحَبُّ فِيهَا النِّكَاحُ . حَدَّثَنَا

مُحَمَّدُ بْنُ يَسَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَوَّالٍ وَبَنَى بِي فِي شَوَّالٍ وَكَانَتْ عَائِشَةُ تُسْتَحَبُّ  
أَنْ يُبْنَى بِنِسَاءِهَا فِي شَوَّالٍ ● قَالَ أَبُو عَلِيٍّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ  
لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ

● **باب** مَا جَاءَ فِي الْوَلِيمَةِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ

عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى عَلَى

## الأوقات التي يستحب فيها النكاح

بني النبي صلى الله عليه وسلم بعائشة في شوال وذلك في الصحيح قال ابن  
العربي قد جعل الله الأزمنة مطلقاً في أفعال وجعلها مقيدة في أخرى فأراد  
الشیطان أن يتحكم فشرع أفعالاً في وقت ونهى عنها في آخر ليطاع عليها ويعبد  
فيها فكان كذلك لينفذ قضاء الله سبحانه وليس عنه في وقت الزوجية ولا في  
وقت الدخول حد محدود بأمر ولا نهي ~~في بعض الأوقات~~ كذب له عمل  
بهذه عاص

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أُرْصِفَرَةً فَقَالَ مَا هَذَا فَقَالَ أَنِّي تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً  
 عَلَى وَزْنِ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ فَقَالَ بَارَكَ اللَّهُ لَكَ أَوَلَمْ وَلَوْ بِشَاءَ قَالَ وَفِي الْبَابِ  
 عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَزُهَيْرِ بْنِ عُمَانَ • قَالَ أَبُو عَيْنَةَ حَدِيثُ  
 أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزْنُ نَوَاةٍ مِنْ ذَهَبٍ  
 وَزْنُ ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ وَثَلَاثُ لِسَاقٍ هُوَ وَزْنُ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ وَثَلَاثُ  
 حَشَا أَبْنِ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ وَائِلِ بْنِ دَاوُدَ عَنْ أَبِيهِ  
 عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَمَ عَلَى  
 صَفِيَّةَ بِنْتِ حِجِّيٍّ بِسَوِيْقٍ وَتَمَرٍ • قَالَ أَبُو عَيْنَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ  
 غَرِيبٌ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ عَنْ سُفْيَانَ نَحْوَ هَذَا وَقَدْ

### باب الوليمة

ذكر حديث عبد الرحمن وقد تقدم وذلك أنه أولم على صفية بسويق وتمر  
 وذكر حديث ابن مسعود في أن اليوم الأول حق والثاني سنة والثالث سمعه  
 (الاستاد) فيه ثلاث مسائل (الأولى) روح بن عباد عن مالك بن أنس عن  
 عبد الرحمن بن عوف ونيه عليه البخاري أخبرنا (الثانية) هذه المرأة التي تزوجها  
 عبد الرحمن بن عوف هي بنت أنيس بن رافع بن أمية القيس بن يزيد بن عبد  
 الأشهل ولدت له القاسم وعبد الله أبا عثمان الأكبر وأبا سلة عبد الله الأصغر  
 (الثالثة) حديث صفية رواه عن وائل عن ابنه بكروهو الصواب (الرابعة)  
 هو من الربيع من رواية الرجل عن ابنه وهذا حديث غريب رواه أنس عن ابنه

رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَنَسٍ  
وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ أَوْ ابْنِهِ ۞ قَالَ أَبُو عِيْنِي وَكَانَ سُفْيَانُ  
ابْنُ عُيَيْنَةَ يَدُلُّسُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَرُبَّمَا لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ وَائِلٍ عَنْ أَبِيهِ  
وَرُبَّمَا ذَكَرَهُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ  
حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَعَامُ أَوَّلِ يَوْمٍ حَقٌّ وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّانِي  
سُنَّةٌ وَطَعَامُ يَوْمِ الثَّلَاثِ سَمْعَةٌ وَمَنْ سَمِعَ سَمِعَ اللَّهُ بِهِ ۞ قَالَ أَبُو عِيْنِي  
حَدَّثَنَا ابْنُ مَسْعُودٍ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
وَزِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ كَثِيرُ الْغَرَائِبِ وَالْمَنَاقِيرِ قَالَ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ  
إِسْمَاعِيلَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُقْبَةَ قَالَ قَالَ وَكَيْفَ زِيَادُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَعَ  
شَرَفِهِ يَكْذِبُ فِي الْحَدِيثِ

فاجتمعت فيه رواية الأب عن ابنه في سنيين وما علمت من جمعهما من الناس  
من غيري فضلا عن المتخلفين أخبرنا (العربية) قد بينا من قبل ذكر النواة  
وفيه للعلماء ستة أقوال (الأول) انها خمسة دراهم وهو الأقوى (الثاني) أنها  
ثلاثة دراهم قاله أحمد بن حنبل وأنه لعظيم القدر (الثالث) انها نواة التمرة وما  
أراه منها لأحد وإنما أخذ بظاهر اللفظ (الرابع) انها ربع دينار وهو قريب

من قول أحمد ( الخامسة ) انها ثلاثة دراهم ونصف قاله اسحق ورواية الأكثر في ذلك ما قدمناه وهو الذي ثبت في الصحيح الأطعمة السندسية طعام الأملاك الوليمة طعام العرس الخرس طعام الولادة العقيقة طعام خلق رأس المولود. الغريرة طعام الختان الوضيعة طعام الخاتم النقيعة طعام القادم من السفر الوكيدة. طعام بناء الدار النجعة طعام الزائر النزل ما يقدم قبل الطعام المائدة كل طعام يدعى اليه ما كان ( الأحكام ) فيه فيها عشرون مسألة ( الأولى ) الوليمة حق قد بينا في مواضع معنى الحق منها ما تقدم في هذه العارضة وأراد بالحق هنا الواجب كما قال في المتعة حق وأراد بالحقية في الوليمة حقية المكارمة والالفة والاستحباب لأطعام الفرضية وقد واظب النبي صلى الله عليه وسلم عليها مواظبة أدخلتها في السنة ( الثانية ) في قدرها ليس فيها حد وقد أولم النبي صلى الله عليه وسلم بشاة على زينب وهي أكبر وليمة وفي الصحيح أنه أولم على بعضهن بمدين من شعير وروى أبو عيسى حديث وليمته على صفية بسويق وتمر في السفر ( الثالثة ) أنه يولم في السفر كما يولم في الحضر وليست من القربات التي يؤثر السفر في إسقاطها ( الرابعة ) هل اجابة الدعوة لازم أم لا فيه أقوال ( الأول ) أنه واجب على العموم في كل دعوة قاله المبتدع عبيد الله بن الحسن العنبري وتابعه مثله ( الثاني ) انه يجب الاجابة في العرس خاصة وهو ظاهر كلام الشافعي وغيرها من الأطعمة وكيد ولا أعصيه كما أعصيه في وليمة العرس ورأيت أصحابنا يحكون أن مالكا يوجب اجابة دعوة الوليمة وحديث ابن عمر الذي صححه أبو عيسى إيتوا الدعوة اذا دعيتم وروى أجبوا الدعوة وقد روى مالك عن أبي هريرة شر الطعام طعام يدعى له الاغنياء ويترك المساكين ومن لم يجب الدعوة فقد عصي الله ورسوله وقوله أولم ولو بشاة إيجاب الوليمة فاذا وجبت الوليمة فقد وجبت الدعوة وقد تعلق البخاري في ذلك بقوله في الصحيح فكوا العاني وأجبوا الداعي وعودوا المريض وذكر عن البراء

## ابواب النكاح

ابن عازب ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بسبع فذكر اجابة الداعي وهذه كلها ظواهر منها ما يتصل بالولية ومنها ما يعم كل دعوة قال ابن العربي اما الذى يصح فى هذا كله عندى النظر والله أعلم ان اجابة الدعوة واجبة اذا خلصت نية الداعي لله وخلصت وليته عما لا يرضى الله ولما عدم هذا اسقط الوجوب عن الخلق بل حرم عليهم على ما يأتى بيانه ان شاء الله فلا معنى للاطناب فى ذلك وعن هذا عبر أبو هريرة بقوله شر الطعام طعام الولية يدعى له الأغنياء ويترك المساكين فهذا ابتداء الفساد وأعقب ذلك بقوله ومن لم يحب الدعوة فقد عصي الله ورسوله وهو كلام أبى بصيرة لاعتقاده كما ينسب ان الأمر على الوجوب فأما قولهم شر الطعام فانه قد أسنده جماعة وقد بينه الخطيب أبو بكر فى كتاب الفصل والوصل والاشكال فى أنه من قول أبى هريرة ولو كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم كما روى معمر عن الزهري وغيره لكان من المعجزات لأن الأمر كذلك وقع بعده (الثانية أنه قال اجيبوا الداعي وهذا عام ومن الدعوات من تكون اجابته فرضا ومنه ما تكون مستحبة على قدر حال المدعو اليه فقد يدعو للنصر مظلوما ولدفع الخلة محتاج وللولية وليست لها وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم فى ذلك بين أمور سبع منها الواجب ومنها المندوب ويأتى بيانها فى موضعها ان شاء الله (الثالثة) انه قال الحسن دعى عثمان بن أبى العاص الى طعام فأتى فابى أن يجيب وقال ما كنا ندعى اليه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وهذه اشارة الى مسألة من أصول الفقه وهى حمل الالفاظ على مقتضى العربية أو على عرف الشرع فرأى عثمان أن هذا لم يكن معتادا فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يتناوله أمره اذ لو كان مراداً له اذا لما أغفله أهل زمانه فضلاً ولا دعاء ولا اجابة (الرابعة) فائدة الدعوة والاجابة هى تختلف باختلاف المقصود اذا الغرض من الولية اعلان النكاح اذ هذه شهادته لا يقتصر عندنا الى بينة وإنما هو الاعلان ليخرج عن حد السر الذى هو الزنا وفائدته فى سائر الاطعمة على قدره فالنكاح يدعى فيه بهام النعمة فى اقامة سنن ابراهيم وطعام القادم ليحمد

الله على السلامة بما يكون من اظهار النعمة صلة للصاحب وصدقة على الفقير  
 الغريب وغيره وطعام السابغ في العقيقة يأتي يانه ان شاء الله وطعام الدار للداعي في  
 دفع يوتها والضيف مثلها (الخامسة) يا كل ان كان مفطرا وان كان صائما فليصل  
 أى يدعو كما في الحديث وقد كان ابن عمر يأتي الدعوة في العرس وهو صائم  
 خرج به البخارى وقال أصبح ان كان صائما فليس عليه اجابة يريد  
 يدعو في موضعه (السادسة) اتفق العلماء على أنه اذا رأى منكرا أه خاف أن  
 يراه أنه لا يجب ورأى ابن مسعود صورة في البيت فرجع خرج به البخارى كما  
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال البخارى ودعا ابن عمر أبا أيوب فرأى  
 في البيت ستر على الجدار فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشى  
 عليه قلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لكم طعاما ورجع خرج به البخارى  
 وبجمل أن يكون فيه صورة كما رجعت النبي صلى الله عليه وسلم ليت عائشة  
 لأجل غرفة التصاوي (السابعة) اذا كان هنالك لعب ولهو قال مالك اذا كان  
 خفيفا لم يرجع وحضره وهو الحق وبه قال الشافعى وأبو حنيفة وروى أصبح  
 عن ابن وهب عن مالك لا ينبغي لذي الهبة أن يحضر موطنا فيه وهو وهذا فاسد  
 وبه قال محمد بن الحسن (الثامنة) فان جاء من لم يدع فلا يدخل الا باذن والاصل  
 في ذلك الحديث الصحيح الذى ذكره أبو عيسى والأئمة عن أبي شعيب مولى  
 اللحام أخبرنا أبو المعالى ثابت بن بدار وأنا أسمع وأقرأ أخبرنا البرقاني قال قال  
 لنا الاسماعيلي أبو بكر ابراهيم الحافظ انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 لأبي شعيب انه اتبعنا رجلا لم يلك معنا حين دعوتنا فان أذنت له دخل وقال  
 في حديث جابر يا أهل الخندق ان جابرا صنع لكم في هلايكم ولم يكن جابر  
 دعاهم لأن الذى اتبعهم في دار أبي شعيب كان يأكل من الطعام الغلم وفي حديث  
 جابر أكلوا من طعام البركة فبقى لجابر طعامه بماله (التاسعة) الوليمة يوم  
 واحد وقال ابن حبيب لا بأس أن يولم سبعة أيام وجه الاول انها وليمة محمد

صلى الله عليه وسلم الثاني انها أيام عرس بدليل قوله صلى الله عليه وسلم للبكر سبع والثيب ثلاث ولو صح حديث ابن مسعود ان اليوم الثالث رياء وسمعة لكن أصلاً وقد قيل به وكان الحسن لا يجيب في اليوم الثالث وقد عمل ابن سيرين ثمانية أيام ودعا أنى بن كعب في بعضها (العاشرة) اذا قلنا انه تكرر الوليمة فقد قال ابن حبيب يكون الذين يأكلون في المرة التي بعد التي قبلها متغايرين فان كانوا أولئك بأعيانهم كانت مباهاة وأرى أن تكرارهم جائز اذا الاعمال بالنيات (الحادية عشر) السنة في الوليمة أن تكون بعد البناء وطعام ما قبل البناء لا يقال له وليمة عرية وعجبا لبعض شيوخنا قال يحتمل أن يكون قول النبي صلى الله عليه وسلم لعبد الرحمن بن عوف أولم قبل البناء وهذا رجل جاهل بالعرية لا يسمى وليمة الا ما كان قبل البناء يقال له شرح أو املك لا سيما وفي الحديث أنه رأى عليه أثر صفرة وذلك لا يكون الا بعد الدخول حتى لقد روى عن يعلى بن مرة قال مررت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا متخلق بالزعفران فقال لى يا يعلى هل لك امرأة قلت لا قال اذهب فاغسله (الثانية عشر) روى انها كانت صفرة زعفران وقد جوز علياؤنا صباغ صفرة الزعفران للرجال والنساء لحديث ابن عمر في الموطأ وغيره وقال ابن شعبان يجوز التخلق بالزعفران في الشارب دون الجسد ومنعه أبو حنيفة والشافعي على الاطلاق وقد كان عمر يصبغ ثيابه ولحيته بالصفرة وكذلك ابنه عبد الله وكان ابنه عبد الله يصبغ بالزعفران نصا وثبت أن ابن عمر كان يصفر لحيته بالخلوق وان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصفر بها لحيته وفي لفظ آخر بالورس والزعفران وان كانت صفرة لا تنفض على الجسد كالصفراء فلا خلاف في جوازها وسيأتي تحقيق القول فيها ان شاء الله (الثالثة عشرة) قال ابن حبيب وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستحب الطعام على النكاح عند عقده وعند البناء وليس كما زعم ما أطعم قط الا بعد البناء وفي كتاب محمد أرى أن يولم بعد البناء وفي العتية من رواية أشهب عنه لا بأس أن يولم بعد البناء ومعناه

عندى والله أعلم اذا تأخر كثيرا (الرابعة عشرة) اذا صنع رجل لرجل طعاما جلزله أن يمشی اليه بل استجبه له لأن النبي صلى عليه وسلم أجاب مليكة وأجاب أبا شعب وذلك كما قلنا عند خلوص الأمر من متقدم به أو عليه ولما كثر العطن قال مالك لا أحب لأهل الفضل الاجابة الى طعام يدعون اليه (الخامسة عشرة) روى أن ابن عمر دعا في وليمة الأغنياء والفقراء وعزل عنهم الفقراء وقال لهم فطعمكم بما ياكلون لا تقسدوا عليهم ثيابهم وهذا ما لم يثبت فلا يعول عليه ولو أراد الجمع بين أهل الأحوال والفقراء لفرقهم ولم يعتذر اليهم فان هذا كسر لنفوسهم وأثم يدخل عليه من جهنم فلا يفي اشباعهم بأجاعتهم (السادسة عشرة) الدلع يكون على وجهين أحدهما أن يكونوا معينين الثاني أن يقول له ادع معينين وغير معينين وذلك جائز في الحديث الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لأنس في وليمة ادع لى فلانا وفلاتا ومن لقيت فجاؤا وذكر الحديث خرجه البخارى وغيره (السابعة عشرة) يدعى النساء والصبيان عن أنس واللفظ للبخارى أبصر النبي صلى الله عليه وسلم نساء وصبيانا مقبلين من عرس فقام وذكر كلمة لم يجد من يقيمها فقال اللهم من أحب الناس الى (الثامنة عشرة) لو دعى الى كراع لأجاب كما في الحديث الصحيح (التاسعة عشرة) اذا لم يكن لهم خادم خدمتهم العروس وفي البخارى عن سهل عرس أبوسعيد فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه فاصنع لهم طعاما ولا قربهم اليه الا امرأته أم أسد بليت تمرات في تمر من حجارة من الليل فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم من الطعام أمأته له بسعته تحفه بذلك قال ابن العربي رحمه الله فكانت تلك وليمة (الموفية عشرون) ليس في الوليمة على بعض النساء ما يخرج على العدل بينهما كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم لأن ذلك لم يكن عن قصد وإنما كان بقدر الوجد (الحادية والعشرون) اذا اجتمع داعيان أجبت أقر بهما منك بابا فان سبق أحدهما فأجب الذى سبق كذلك روى أبو داود في سننه عن النبي صلى الله عليه وسلم



● **باب** مَا جَاءَ فِي إِبَابَةِ النَّبِيِّ . حَدَّثَنَا أَبُو سَلَةَ يَحْيَى بْنُ  
خَلْفٍ حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمِيَّةَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ  
قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتُّوا الدَّعْوَةَ إِذَا دُعِيتُمْ قَالَ وَفِي  
الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَآبِي هُرَيْرَةَ وَالْبَرَاءِ وَأَنَسٍ وَآبِي أَيُّوبَ ● قَالَ أَبُو عِيسَى  
حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

● **باب** مَا جَاءَ فِيمَنْ يَجِيءُ إِلَى الْوَلِيَّةِ مِنْ غَيْرِ دَعْوَةٍ . حَدَّثَنَا  
هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ جَاءَ  
رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ أَبُو شُعَيْبٍ إِلَى غُلَامٍ لَهُ لَحَامٌ فَقَالَ اصْنَعْ لِي طَعَامًا يَكْفِي  
خَمْسَةَ قَاتِي رَأَيْتُ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجُوعَ قَالَ  
فَصَنَعَ طَعَامًا ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَاهُ وَجُلَسَاءَهُ  
الَّذِينَ مَعَهُ فَلَمَّا قَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَبَعَهُمْ رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ  
حِينَ دُعُوا فَلَمَّا أَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْبَابِ قَالَ  
لصاحب المنزل أَنُتَبِعْنَا رَجُلٌ لَمْ يَكُنْ مَعَنَا حِينَ دُعَوْتَنَا فَإِنْ أَذْنَتْ لَهُ  
دَخَلَ قَالَ فَقَدْ أَذْنَتْ لَهُ فَلْيَدْخُلْ ● قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ  
قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ

**باب** مَا جَاءَ فِي تَزْوِيجِ الْأَبْكَارِ . **حَدَّثَنَا** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ تَزَوَّجْتُ أَمْرَأَةً فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ أَتَزَوَّجْتُ يَا جَابِرُ فَقُلْتُ نَعَمْ فَقَالَ بِكَرًا أَمْ ثِيًّا فَقُلْتُ لَا بَلْ ثِيًّا فَقَالَ هَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَاتَ وَتَرَكَ سَبْعَ بَنَاتٍ أَوْ تَسْعَا فَجِئْتُ بِمَنْ يَقُومُ عَلَيْهِنَّ قَالَ فَدَعَا لِي قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بِنِ كَعْبٍ وَكَعْبِ بْنِ عَجْرَةَ . قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

### تَزْوِيجُ الْأَبْكَارِ

ذَكَرَ حَدِيثُ أَبِي جَابِرٍ هَلَا جَارِيَةٌ تُلَاعِبُكَ وَذَكَرَ عِزْرَاءُ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَا أَحْسَنَ الْهَدْيَ الشَّرْعِيَّ وَأَقْبَحَ النَّسِكَ الْأَعْجَمِيَّ هَذَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْضُرُ عَلَى اللَّعِبِ مَعَ الْأَبْكَارِ وَيَقُولُ يَا بَنُكَ مِنَ الْعِزْرَاءِ وَلَعَابِهَا فَأَرَادَ الْجَاهِلُونَ نَسِكَ عَيْسَى أَمَا الْحَقُّ لَوْ لَا فُسَادُ الزَّمَانِ لَحُكِمَتْ بِتَحْرِيمِ هَذَا الْفِعْلِ وَلَكِنْ هَذَا زَمَنُ عَيْسَى فِي الْعِزْلَةِ عَنِ الْخَلْقِ وَالتَّهَرُّبِ لِلْحَقِّ وَقَالَ ابْنُ مَلِيكَةَ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لَعَائِشَةُ وَلَمْ يَنْكَحِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَكْرًا غَيْرَكَ وَقَالَتْ عَائِشَةُ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ لَوْ نَزَلَتْ وَادِيَا وَفِيهِ شَجَرَةٌ قَدْ أَكَلَ مِنْهَا وَشَجَرَةٌ لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا فِي أَحَدِهِمَا كُنْتَ تَرْتَعُ بِعَبْرِكَ قَالَ فِي الَّتِي لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا تَعْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِكَرٍّ غَيْرِهَا وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّعِبَ لَيْسَ بِمَكْرُوهٍ لِدَاثِهِ وَإِنَّمَا تَعْلُقُ الْأَحْكَامَ بِحَسَبِ مُتَعَلِّقَاتِهِ فَلَعَابُ الْبَكْرِ ثَوَابٌ كُلُّهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْبَكْرِ إِلَّا أَنْ كُلَّ مَا فَعَلْتَ تَرَى أَنَّهُ هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحُبِّ

● **باب ما جله لانكاح الا بولي** . حدثنا علي بن حجر  
 أخبرنا شريك بن عبد الله عن أبي إسحق وحدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة  
 عن أبي إسحق ح وحدثنا محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي  
 عن إسرائيل عن أبي إسحق ح وحدثنا عبد الله بن أبي زياد حدثنا  
 زيد بن حباب عن يونس بن أبي إسحق عن أبي إسحق عن أبي بردة  
 عن أبي موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لانكاح الا بولي  
 قال وفي الباب عن عائشة وابن عباس وأبي هريرة وعمران بن حصين  
 وأنس حدثنا ابن أبي عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن

وإذا كانت ثيبا قد ثبت فعليك على ما تقدم فعلها على فعل غيرك وما ضلت  
 بينكما فرضتكم أو علقتمك الى غير ذلك مما لا تطول ذكره

### باب لانكاح الا بولي

قال ابن العربي رحمه الله ذكر أبو عيسى حديث أبي موسى من طرق وأصحها  
 محمد بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن إسرائيل عن أبي إسحق عن أبي  
 بردة عن أبي موسى وذكر حديث سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة  
 عن عائشة أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها عن ابن عمر عن سفيان بن عيسى  
 عن ابن جريج وقد رواه أبو داود عن مثله فقال لا ينكح المرأة الا مولاها فان  
 نكحت فنكاحها باطل ثلاثة ورواه ابن أبي شيبة قال حدثنا معاذ حدثنا ابن  
 جريج بأسناده وفيه أيما امرأة لم ينكحها الولي فذكرها وهذه طرق لا غبار عليها

سَلِمَانَ بْنِ مُوسَى عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحْتَ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِهَا فَكَاحُهَا بِأَطْلٍ فَكَاحُهَا بِأَطْلٍ فَكَاحُهَا بِأَطْلٍ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَأَمَّا الْمَهْرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا فَإِنْ اشْتَجَرُوا فَالْسلْطَانُ وَلِيٌّ مِنْ لَا وَلِيَ لَهُ • قَالَ أَبُو عَيْنَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْخَفَاطِ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ نَحْوَ

وقد روى أن الزهري سئل عن هذا الحديث فأنكره ولم يصح ذلك عنه والحديثان صحيحان وقد اعترض البخاري ومسلم على هذين الحديثين وعولا جميعا على الحديث الصحيح الثيب أحق بنفسها من وليها فجعل الحق هناك مشتركا ولا اشتراك عند أبي حنيفة فيه وإنما له أن يرد أن رأى ضررا في عرضه فذلك حق نفسه وعول البخاري على حديث عائشة كان النكاح في الجاهلية على أربعة أنحاء فنهنا نكاح الناس اليوم يخطب الرجل إلى الرجل وليته فيصدقها ثم ينكحها وذكرت الحديث إلى أن قالت فلما بعث محمد بالحق حرم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح اليوم وعول على حديث عمر وأنه عرض على عثمان وأبي بكر نكاح حفصة وقال إن شئت أنكحت ولو كان نكاحها كيما ما كان له كلام فيه ومعول ابن العربي على حديث ستان فإنه منع أخيه أن يردّها زوجها بعد أن طلقها فزلت فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن يخرجهن البخاري وغيره وهذا نص لا تأويل فيه ولا غبار عليه وأى عذر لاني حنيفة في أن يعرض عن هذه الأدلة كلها ويقول على اعتبار البضع بالمال المال

هَذَا • قَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَحَدِيثُ أَبِي مُوسَى حَدِيثٌ فِيهِ اخْتِلَافٌ رَوَاهُ  
اسْرَائِيلُ وَشَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبُو عَوَانَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ وَقَيْسُ بْنُ  
الرَّيِّعِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَزَيْدُ بْنُ حَبَابٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي  
إِسْحَقَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى أَبُو عِيْنَةَ الْحَدَّادُ عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي  
بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ  
عَنْ أَبِي إِسْحَقَ وَقَدْ رَوَى عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ  
أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا وَرَوَى  
شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

لأنه له إلا بعد شروط وأيضاً فإن الفرج ليس كالمال وقد بيناه في مسائل.  
الخلافاً فإن تعلقوا بقوله فلا جناح عليكم فيما فعلن في أنفسهن من معروف  
قلنا النكاح بغير ولى غير معروف لأن النبي صلى الله عليه وسلم شرطه (فإن  
قيل) قوله أحق بنفسها من وليها يوجب لها حقاً أظهر (قلنا) كذلك هو فإن  
المرأة إذا أرادت النكاح نكحت من أبتلم يكن شيء فهي تختار الزوج والصدوق  
والرضا بالعقد والولى المباشرة شرعاً وقوله باطل ثلاثة أقوال فيفسخ بعد  
العقد ويفسخ بعد الدخول ويفسخ الثالثة بعد الطول والولادة

لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلَى وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُ أَصْحَابِ سُفْيَانَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي  
 إِسْحَقَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى وَلَا يَصِحُّ وَرَوَايَةُ هُؤْلَاءِ الَّذِينَ  
 رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي بَرْدَةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلَى عِنْدِي أَصَحُّ لِأَنَّهُ سَمِعَهُمْ مِنْ أَبِي إِسْحَقَ فِي  
 أَوَّلَاتٍ مُخْتَلَفَةٍ وَأَنْ كَانَ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ أَحْفَظَ وَأَثْبَتَ مِنْ جَمِيعِ  
 هُؤْلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَقَ هَذَا الْحَدِيثَ فَإِنَّ رَوَايَةَ هُؤْلَاءِ عِنْدِي  
 أَشْبَهُ لِأَنَّ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ سَمِعَا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي إِسْحَقَ فِي مَجْلَسٍ  
 وَاحِدٍ وَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ  
 قَالَ أَنبَأَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ يَسْأَلُ أَبَا إِسْحَقَ أَسَمِعْتَ أَبَا بَرْدَةَ  
 يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بَوْلَى فَقَالَ نَعَمْ  
 فَدَلَّ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ سَمَاعَ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ عَنْ مَكْحُولٍ هَذَا  
 الْحَدِيثَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ وَإِسْرَائِيلُ هُوَ ثِقَّةٌ ثَبَتَ فِي أَبِي إِسْحَقَ سَمِعْتُ  
 مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّى يَقُولُ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ يَقُولُ مَا قَاتَنِي مِنْ  
 حَدِيثِ الثَّوْرِيَّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ النَّبِيِّ قَاتَنِي إِلَّا مَا أَتَكَلَّفْتُ بِهِ عَلَى  
 إِسْرَائِيلَ لِأَنَّهُ كَانَ يَأْتِي بِهِ أَتَمَّ وَحَدِيثُ عَائِشَةَ فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ هُوَ حَدِيثٌ عِنْدِي حَسَنٌ رَوَاهُ  
 أَبُو جَرِيحٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنْ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَاهُ الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ وَجَعْفَرُ بْنُ رَيْعَةَ  
 عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى  
 عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 مِثْلَهُ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ فِي حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ  
 عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَبُو جَرِيحٍ ثُمَّ لَقِيتُ الزُّهْرِيَّ  
 فَسَأَلْتُهُ فَأَنْكَرَ مُضَعَّفُوا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَجْلِ هَذَا وَذَكَرَ عَنْ يَحْيَى  
 ابْنِ مَعِينٍ أَنَّهُ قَالَ لَمْ يَذْكُرْ هَذَا الْحَرْفَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ إِلَّا إِسْمَاعِيلُ  
 ابْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَسَمِعْتُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ  
 لَيْسَ بِذَلِكَ إِلَّا مَا صَحَّ كُتِبَهُ عَلَى كُتُبِ عَبْدِ الْمَجِيدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي  
 رَوَادٍ مَا سَمِعَ مِنْ ابْنِ جُرَيْجٍ وَضَعَفَ يَحْيَى رِوَايَةَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ  
 ابْنِ جُرَيْجٍ وَالْعَمَلُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى حَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ  
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ

وغيرهم وهكذا روى عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا لا نكاح إلا بولي منهم سعيد ابن المسيب والحسن البصري وشرح وأبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز وغيرهم وبهذا يقول سفیان الثوري والأوزاعي وعبد الله بن المبارك ومالك والشافعي وأحمد وإسحق

• **باب ما جاء لا نكاح إلا بينة** . حدثنا يوسف بن حماد البصري حدثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة قال يوسف بن حماد رفع عبد الأعلى هذا الحديث في التفسير وأوقفه في كتاب الطلاق ولم يرفعه **حدثنا** قتيبة حدثنا غندر محمد بن جعفر عن سعيد بن أبي عروبة نحوه ولم يرفعه وهذا أصح

### باب لا نكاح إلا بينة

ذكر حديث ابن عباس قال البغايا اللواتي ينكحن أنفسهن بغير بينة وقال الصحيح وقفه على ابن عباس أخبرنا أبو الحسن الطبري مرتين أخبرنا القاضي أبو الطيب الطبري أخبرنا الدارقطني حدثنا علي بن أحمد بن الهشيم البزار ومحمد ابن جعفر المطري حدثنا عيسى بن أبي حرب حدثنا يحيى ابن أبي بكر حدثنا عدى بن الفضل بن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن سعيد بن زيد عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وإياها ما رواه أنكحها ولي مسخوط فنكاحها باطل قال ابن العربي رحمه الله وهذا كله



• قَالَ أَبُو عَيْنِيَّةٍ هَذَا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَفَعَهُ إِلَّا مَا رَوَى  
عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ مَرْفُوعًا وَرَوَى عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى  
عَنْ سَعِيدٍ هَذَا الْحَدِيثُ مَوْقُوفًا وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
قَوْلُهُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بَيِّنَةً هَكَذَا رَوَى أَصْحَابُ قَتَادَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ جَابِرِ  
ابْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ لَا نِكَاحَ إِلَّا بَيِّنَةً وَهَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ  
عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ نَحْوَ هَذَا مَوْقُوفًا وَفِي هَذَا الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ  
ابْنِ حُصَيْنٍ وَأَنَسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ  
أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا  
لَا نِكَاحَ إِلَّا بِشُحُودٍ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ مِنْ مَضَى مِنْهُمْ إِلَّا قَوْمٌ مِنَ  
الْمُتَأَخِّرِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَئِنَّا اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا إِذَا شَهِدَ وَاحِدٌ

لم يصح في الباب منه شيء (الاحكام) في مسائل (الاولى) قال أبو عيسى  
العمل عند أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم من التابعين وغيرهم قالوا  
لأنكاح الا بشهود لم يختلف في ذلك من مضى الا قوم من المتأخرين من أهل  
العلم وعجبي له يقول ذلك وأهل المدينة يرون الشهادة شرط في النكاح وليس  
يقوم على ذلك دليل وقد بيناه فيما سلف والذي ثبت عن النبي صلى الله عليه  
وسلم اشتراط الولى فأما الشهود فلا أعلم لاشتراطهم وجها والمقصود من  
النكاح الاظهار والاعلان ليميز من السر الذي هو الزنا فأما الشهادة فهي

بَعْدَ وَاحِدٍ قَالَهُ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ لَا يَحْجُوزُ  
النِّكَاحُ حَتَّى يَشْهَدَ الشَّاهِدَانِ مَعًا عِنْدَ عَقْدَةِ النِّكَاحِ وَقَدْ رَأَى بَعْضُ  
أَهْلِ الْمَدِينَةِ إِذَا أَشْهَدَ وَاحِدٌ بَعْدَ وَاحِدٍ فَاتَّهَ جَائِزٌ إِذَا أَعْلَنُوا ذَلِكَ وَهُوَ  
قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَغَيْرِهِ هَكَذَا قَالَ إِسْحَقُ فِيمَا حَكَى عَنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ  
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَحْجُوزُ شَهَادَةُ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فِي النِّكَاحِ وَهُوَ  
قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ

• بَابُ مَا جَاءَ فِي خُطْبَةِ النِّكَاحِ • حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ  
أَبْنِ الْقَاسِمِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
قَالَ عَلَّمَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ التَّشْهيدَ فِي الصَّلَاةِ وَالتَّشْهيدَ فِي

لأبواب حقوق الزوجين فكانت كسائر الحقوق لاشتراط الشهادة فيها شرعا  
وأمر الله بالشهاد في الرجعة إنما هو على معنى النظر للزوج والشبه على المصلحة  
له ( الثانية ) إذا أشهد على النكاح فانه يشهد رجلين عدلين ثبتت بمثلها الحقوق  
ولا يحوز فيه شهادة رجل وامرأتين وبه قال علماء الاسلام وقال أبو حنيفة في  
آخرين ينقذ النكاح ويثبت بشهادة رجلين وامرأتين وان عبارة المرأة في الشهادة  
ساقطة لأنها ولاية والمرأة ناقصة بالانوثة وانما أجازها في الأموال ضرورة  
لكثرة التكرار فلا يحمل عليها الأربع منها وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف  
( الثالثة ) قال علماؤنا يثبت النكاح بشهادة السماع وهذه المسألة تبني على ان  
الاعلان يكفي فيه ولو كان أصله شهادة لما ثبت الا بمثلها في حالة ثانية

الْحَاجَةُ قَالَ التَّشَهُّدُ فِي الصَّلَاةِ التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ السَّلَامُ  
 عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ  
 الصَّالِحِينَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ  
 وَالتَّشَهُّدُ فِي الْحَاجَةِ إِنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ  
 أَنْفُسِنَا فَمَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ  
 لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَيَقْرَأُ ثَلَاثَ آيَاتٍ قَالَ  
 عُبَيْدُ بْنُ قُسَيْبٍ لَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ

### باب خطبة النكاح

ذكر حديث ابن مسعود صحبها في خطبة النكاح وذكر عن أبي هريرة عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأَنْ كُلَّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُّدٌ فَهِيَ ظَالِمَةٌ الْجُزْأُ  
 (الاستاد) الحديث وإن كان رواه من وصله وروى عن من انقطع له فإنه  
 صحيح (الأحكام) في إحدى عشرة مسألة (المسألة الأولى) ذكر الله مفتتح  
 كل كلام ولولا الحاجة إلى الدنيا لكان الكلام كله مصروفاً لله فإذا لم يكن بد  
 من الذِّكر لغيره فليكن بعد الذِّكر له (الثانية) زاد فيه أبو داود أرسله بالحق  
 بشيراً ونذيراً بين يدي الساعة ومن يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعصها  
 فإنه لا يضره إلا نفسه ولا يضر الله شيئاً (الثالثة) روى أن النبي صلى الله  
 عليه وسلم سمع رجلاً يقول ذلك فقال بشر الخطيب أنت خرجك النساء في غير  
 زاد فيه بعضهم قال من يعص الله ورسوله ولم يصح ولو تكلم الناس في جوسر  
 هذا الرجل على وجوه الأهوى عندي أن الرجل قال ذلك ومن دون تشهد

مُسْلِمُونَ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ • قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ رَوَاهُ الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكِلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ لِأَنَّ إِسْرَائِيلَ جَمَعَهُمَا فَقَالَ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ وَأَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ إِنَّ النِّكَاحَ جَائِزٌ بِغَيْرِ خُطْبَةٍ

وحد زاد فيه النسائي وهي الرابعة (أما بعد) ويذكر حاجته (الخامسة) ان لم يسند في خطبة النكاح جازت قال ابو عيسى قاله سفيان وقد روى أبو داود عن مجهول أن رجلا من بني سليم خطب للنبي صلى الله عليه وسلم أمامة بنت عبد المطلب قال فأنكحني من غير أن يتشهد قال ابن العربي رحمه الله في ذلك أحاديث حديث الموهوبة عقد النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها ولم يتشهد (السادسة) الا أن النبي يستحب في ذلك مؤكدا الاستخارة روى النسائي صحيحا عن أنس قال لما انقضت عدة زينب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لزيد اذكراها على قال زيد فانطلقت فقلت يا زينب ابشري أرسلني رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكرك فقالت ما أنا بصانعة شيئا حتى أستخير ربي فقامت الى مسجدتها ونزل القرآن وجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى دخل عليها

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ  
الرَّفَاعِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ عَاصِمِ بْنِ كُلَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي  
هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلُّ خُطْبَةٍ لَيْسَ فِيهَا تَشَهُدُ  
فَهِىَ كَالْيَدِ الْجَنَمَاءِ • قَالَ أَبُو عَيْنَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ

بغير أمرها فكانت زينب تفخر على نساء النبي صلى الله عليه وسلم ان الله  
انكحنى من السماء قال ابن العربي رحمه الله وان كان رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ليس فيه ما يقال ولكن ردت زينب الأمر الى أهله وأخذت بحدود  
الله وسنته (السابعة) ذكر النبي صلى الله عليه وسلم الخطبة بضم الحاء التي  
تكون عند الخطبة بكسرها وهي ذكر النكاح ليعقد وقد خطب رجلان عند  
النبي صلى الله عليه وسلم قدما من المشرق فجب الناس لبيانها قال النبي صلى الله  
عليه وسلم ان من البيان لسحرا وسيأتى ان شاء الله (الثامنة) يجوز الاعتذار  
للخاطب بغير العذر الذي في نفسه ولا يكون ذلك كذبا كما قال عثمان لعمر  
حين خطب اليه حفصة أنه لا حاجة لي اليوم في النكاح ويجوز أن لا يجيبه وهي  
(التاسعة) كما فعل أبو بكر (العاشر) بين له بعد ذلك العذر ان كان مما يبين  
كما فعل أبو بكر وعثمان مع عمر قال له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكرها  
وما كان أحد منا ليفشى سر رسول الله صلى الله عليه وسلم (الحادية عشرة)  
ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم خطبه أبو بكر وعمر في فاطمة فقال لها انها  
صغيرة فخطبها على فزوجها منه فيحتمل تأخر الامر حتى كبرت ويحتمل أن  
يكون النبي صلى الله عليه وسلم كان نواها لعل فلم يكن يبدل نيته وهذا أظهر

● **باب** مَا جَاءَ فِي اسْتِمَارِ الْبَكَرِ وَالثِّيبِ . حَدَّثَنَا إِسْحَقُ  
 ابْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي  
 كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 لَا تُنْكَحُ الثِّيبُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَلَا تُنْكَحُ الْبَكَرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ وَإِذْنُهَا  
 الصُّمُوتُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَالْعُرْسِ بْنِ عَمِيرَةَ  
 ● قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى  
 هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الثِّيبَ لَا تُزَوَّجُ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ وَإِنْ زَوَّجَهَا الْآبُ  
 مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسْتَأْمَرَ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ فَلَنْكَاحُ مَفْسُوحٌ عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ  
 الْعِلْمِ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَزْوِيجِ الْآبِكَارِ إِنَّا زَوَّجْنَاهُ الْآبَاءُ فَرَأَى

### باب استمارة البكر والثيب

ذكر حديث أبي هريرة لا تنكح الثيب حتى تستأمر ولا البكر حتى تستأذن وإذنها  
 الصموت (الاسناد) زاد البخاري فيه عن عائشة قيل يا رسول الله البكر  
 تستحي قال رضاها صلتها وذكر حديث مالك عن عبد الله بن الفضل الأيم  
 أحق بنفسها من وليها والبكر تستأذن وحديث عبد الله بن الفضل هذا لم  
 يدخله البخاري لأنهما رجلان واحد منهما من ولد العباس والثاني من ولد  
 أبي بن كعب وشرط البخاري أن لا يدخل عن مجهول ولا يحتمل وإنما يدخل  
 عن معين وقد عين هذا فأخبرنا القاضي أبو الحسن الخليلي أخبرنا ابن النحاس حدثنا  
 حمزة أخبرنا النسائي أخبرنا أحمد بن سعيد الرضاوي حدثنا يعقوب حدثنا أبي

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْآبَ إِذَا زَوَّجَ الْبِكْرَ  
وَهِيَ بِالْعَتَّةِ بَغِيرَ أَمْرِهَا فَلَمْ تَرْضَ بِزَوْجِ الْآبِ فَالنِّكَاحُ مَقْسُوخٌ وَقَالَ  
بَعْضُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ تَزْوِجُ الْآبُ عَلَى الْبِكْرِ جَائِزٌ وَإِنْ كَرِهَتْ ذَلِكَ وَهُوَ  
قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَقُ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ

عَنْ أَبِي إِسْحَقَ حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ  
رَبِيعَةَ عَنْ نَافِعِ بْنِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْإِيمُ أُولَى بِأَمْرِهَا وَالْيَتِيمَةُ تَسْتَأْمِرُ فِي نَفْسِهَا وَاذْنَاهَا صِمَاتُهَا  
وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ عَنْ مَالِكٍ وَشُعْبَةَ حَافِظُ ثَبِتٍ وَرَوَى نَافِعٌ عَنْ جَبْرِ عَنْ  
ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ لِلْوَلِيِّ مَعَ الْيَتِيمَةِ حَتَّى تَسْتَأْمِرَ وَصِمَاتُهَا  
أَقْرَارُهَا وَلَمْ يَسْمَعْ صَالِحٌ مِنْ نَافِعٍ وَفِي رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَسْتَأْمِرُ الْيَتِيمَةُ فِي نَفْسِهَا فَإِنْ صَمَتَتْ فَهِيَ أَذْنُهَا وَإِنْ  
أَبَتْ فَلَا جَوَارَ عَلَيْهَا وَذَكَرَ أَبُو دَاوُدَ فَإِنْ بَكَتْ وَلَمْ يَصْحَ وَثَبَتْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ اسْتَأْمَرُوا النِّسَاءَ فِي ابْضَاعِهِنَّ قِيلَ فَلَنْ الْبِكْرُ تَسْتَحِي  
فَسَكَتَ قَالَ هُوَ أَذْنُهَا وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَاسْتَأْمَرُوا النِّسَاءَ فِي بَنَاتِهِنَّ خَرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ  
وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْيَتِيمُ أَحَقُّ  
بِنَفْسِهَا وَالْبِكْرُ يَسْتَأْذِنُهَا أَبُوهَا فِي نَفْسِهَا وَاذْنِهَا صِمَاتُهَا وَرَوَى أَيْضًا عَنْ عَائِشَةَ  
أَنَّ قَتَادَةَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَالَتْ إِنَّ أَبِي زَوَّجَنِي مِنْ ابْنِ أَخِيهِ لِيَرْفَعَ بِي مِنْ خَمِيسَتِهِ  
وَأَنَا كَاهِنَةٌ فَقَالَتْ اجْلِسْ حَتَّى يَأْتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِحَجَّاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَخَبَّرَتْهُ فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِيهَا نَدَعَاهُ لِنَجْعَلَ الْأَمْرَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ  
أُجِزْتُ مَا صَنَعْتُ أَنِي وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَعْلَمَ أَنَّ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ وَكَذَلِكَ  
رَوَى أَبُو دَاوُدَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ امْرَأَةٍ بَكَرًا زَوْجَهَا أَبُوهَا

حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ عَنْ نَافِعٍ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْإِيمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا  
مِنْ وَلِيِّهَا وَالْبَكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا وَإِذْتُهَا صَمَاتُهَا هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ  
صَحِيحٌ رَوَاهُ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَقَدْ أَحْتَجَّ بَعْضُ النَّاسِ  
فِي إِجَازَةِ النِّكَاحِ بِغَيْرِ وَلِيٍّ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ  
مَا أَحْتَجُّوا بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى

(الاحكام) قال ابن العربي هذه المسألة مرع التي قبلها الا اذا لم يكن للنكاح  
ولى وكانت المرأة التي تتولى عقدها فهذه الاحاديث متأولة تأويلا بعيدا وان  
كان العقد على بضع للولى فالاحاديث على ظاهرها وقد جاء في الحديث  
من العرية لفظ الايم والثير فاما الثيب فهي التي ثاب اليها الرجل أى وصل  
اليها الرجل أو لم يصل قال الله سبحانه وانكحوا الايماى منكم وقد يستعمل في  
النساء وفي الحديث أمت حفصة من زوجها وآم دُثَّان من رقية وقال أمية  
ابن أبى الصلت

(ذرينى على أيم منهم وناكح ان لم يغيروا غارة شعواء تحجر كل نائم)  
فدل على أنها التي لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا بالغا أو غير بالغ (تاويل)  
اذا ثبت هذا فان المراد بالايم في هذا الحديث التي خرج عنها حكم زوج سابق  
بالطلاق الكبيرة المالكه لأمر نفسها والليل عليه ان النساء قسمان بكر وثيب  
وكل قسم منهما قسمان بالغ وغير بالغ فصارت النساء بهذه الصورة الخلقية  
أربعة أقسام بكر صغيرة ثيب كبيرة بكر كبيرة ثيب صغيرة لا يصح أن يكون  
لها خامس فاما البكر الصغيرة فلا خلاف أنها أحق من وليها بنفسها بين المسلمين.



إِنَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَهَكَذَا أَقْبَىٰ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَالَ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ وَلَيْسَ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْوَلِيَّ لَا يُزَوِّجُهَا إِلَّا بِرِضَاهَا وَأَمْرُهَا فَلَنْ زَوْجَهَا فَالنِّكَاحُ مَفْسُوخٌ عَلَى حَدِيثِ خَنْسَاءَ بِنْتِ خَدَامٍ حَيْثُ زَوَّجَهَا أَبُوهَا وَهِيَ ثَيِّبٌ فَكَرِهَتْ ذَلِكَ فَردَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِكَاحَهُ

أَيُّ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَلَا يَتَّفِقُ لَهَا إِذْ لَيْسَ فِيهَا مُلْتَمَسٌ أَمَّا الثَّيْبُ الْكَبِيرَةُ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ أَحَقَّ مِنْ وَلِيِّهَا بِنَفْسِهَا فِي رِضَا النِّكَاحِ وَاحْتِلَفَ النَّاسِ هَلْ تَعْقِدُ عَلَى نَفْسِهَا دُونَ وَلِيِّهَا فَبِإِوْحِيْفَةٍ وَمَنْ يَرَى فِي ذَلِكَ رَأْيَهُ جَمَلُوا الشَّرِيعَةَ فَرَضُوا وَسْتَهُ وَمَهْدَنَا ذَلِكَ فِي الْبَابِ قَبْلَ هَذَا قَوْلُ مَنْ يُوْدَى إِلَى أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَوْلُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ لِقَوْلَانِ كَلِمَةُ أَحَقُّ وَهِيَ أَفْضَلُ تَوْجِبُ الْإِشْتِرَاكَ بَيْنَ الثَّيْبِ وَالْوَلِيِّ وَأَنَّ حَقَّ الثَّيْبِ أَكْبَرُ وَمِنْهُ ابْنُ أَبِي حَنِيفَةَ يُوجِبُ نَقْيَ الشَّرَكَةِ بَيْنَ الْوَلِيِّ وَالْمَرْأَةِ وَأَنْ يَكُونَ الْحَقُّ كُلُّهُمَا وَالْقُرْآنُ وَالسُّنَّةُ وَالْعِبَرَةُ قَدْ وَدَّ بَيْنَ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ وَأَمَّا الْبِكْرُ الْبَالِغَةُ فَاخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهَا فَتَعَاقَبُوا أَبُو حَنِيفَةَ بِطَرِيقَيْنِ أَحَدُهُمَا رَوَى أَنَّ قَتَادَةَ بَكَرًا زَوَّجَهَا أُمُّهَا فَرَفَضَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمْرُهَا فَغَيَّرَهَا وَالثَّانِي فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّ ثَيِّبًا وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ حَيَّةٌ بِنْتُ حَازِمٍ فَمَا رَوَاةُ الْبِكْرِ فَضْعِيقَةُ وَالْحَدِيثُ يَعْضُدُهَا وَالْمَعْنَى وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَقَوْلُهُ أَنَّ أَحَقَّ بِنَفْسِهَا مَعْنَاهُ لِكُونِهَا ثَيِّبًا يَرِيدُ قَدْ عَرَفْتَ مَقَاصِدَ النِّكَاحِ فَلَنْ شَأْنٌ عَقْدَتُهُ وَإِنْ كَرِهَتْهُ تَرْكُهُ وَالْبِكْرُ لَا مَعْرِفَةَ لَهَا بِهِ فَلَا رَأْيَ لَهَا فِيهِ وَبِهَذَا الْمَعْنَى يَسْتَقِيمُ لِقَوْلِ الْحَدِيثِ وَمَعْنَاهُ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِرَوَايَةِ مَنْ رَأَى الْأَيْمُ الْبِكْرَ لَتَكَرَّرَ الْكَلَامُ وَفُسِدَ النِّظَامُ

واذا كان معنى الائم الثيب ضرورة كان معناه أيضا والثيب أحق بنفسها من  
ولها في رضى النكاح وال بكر أحق لكنها يستحب استئثارها ولو كانت البكر  
للبالغ لا تزوج الا برضاها والثيب البالغ لا تزوج الا برضاها والثيب البالغ  
كذلك لتكرر الكلام وفسد النظام أو ضعف الثيب الصغيرة فقال الشافعي  
لا يجبرها الأب وروى مالك وأبو حنيفة جبرها وتعلق الشافعي بظاهر قوله  
الثيب وتعلق مالك وأبو حنيفة بظاهر الصغروان ذلك الذي أصاب الصغيرة من  
الثبوبة لا عبرة فيه لأنه عندنا في معنى الجرح ويعضدها بيتا وبين الشافعي أن  
الصغرى عندنا علة للإجبار وال بكارة علة للإجبار وإذا ثبت الحكم بعنتين مستقلتين  
فزال أحدهما ثبت الحكم بالأخرى كالحائض المحرمة وقد مهدنا ذلك على  
الكمال في التلخيص فمن أراد وجده ان شاء الله الثانية علل في رواية عائشة  
كون السكوت اقرارا بعله اما تستحي من التصريح بالنطق الثالثة قوله استامروا  
النساء في ابضاعهن فحمل تفسيره على ما تقدم من أنها تعتبر بكارتها وثبوتها  
ويعتبر أيضا كونها يتيمة وذات أب فالتيمه لا يزوجه أحد الا بأمرها ولا أمرها  
الا بعد بلوغها واما ذات الأب فأبوها أحق بها بكرا كما تقدم وهي أحق بنفسها  
ثبنا الرابعة قوله أمروا النساء في بناتهن هذا غير لازم باجماع وإنما مستحب  
فربما يكون عند أمها رأى صدر عن علم لها بالزوج وأيضا فإنه ان كان برضاها  
خشى حجة زوج ابنتها وان لم تعلم رأت خروجها عن ذلك فلم تحفظ حفظها  
إذا اختارته الخامسة قوله وال بكر يستأذنها أبوها في نفسها محمول على الاستحباب  
بدليل ما قدمناه ليصح معنى الحديثين وإذا شاورها أبوها فلا يكون معاشفة وإنما  
يكون بواسطة لأنها إذا استحييت من ذكر النكاح مرة استحييت من ذكره مع أيها  
مرارا السادسة قولها ان أبى زوجنى ابن أخيه ليرفع من حسيته إشارة الى أنه  
كان فقيرا وقد بينا ان هذا ليس بحجة فان تزوج المعسر جائز وقد وقعت هذه  
المسألة في المدونة وقال مالك لأم اعترضت أبا في تزويج بنته من ابن أخ له  
فقيرا انى لا أرى لك في ذلك متكما وقد سقط بعضهم الأب فوجب كلام

الكلام في ذلك وهو أمر تميل اليه النفوس عادة والحق أنه لا يلتفت الى ذلك  
 كما تقدم يابه واستيفاءه من مسائل الخلاف (السابعة) قال النبي صلى الله عليه  
 وسلم فان سكنت فهو اذنها سكوتها أو صلاتها فان بكيت هل يكون رضى أم لا  
 لأنه حصل السكوت ولكن كان بكاء مختلف المتأخرون من علمائنا فهم من  
 قال يكون رضى فان السكوت قد حصل ويحتمل أن يكون البكاء ليتم ولفقد  
 الولي ومنهم من قال لا يكون رضى الا بسكوت متجرد عن بكاء لاحتمال أن  
 يكون البكاء لفقد الولي واليتم ويحتمل أن يكون لعدم الرضا وتستحي أن  
 تصرح به وقد شاهدت نكاحا فان مع البكاء الصوت فلم أعول على البكاء  
 وحلت الأمر على الرضا الثامنة غير الأب من القرابة لا يزوج البكر حتى  
 تستامر أولا يكون لها أمر تستامر عنه في النكاح الا بعد البلوغ وهذا عام في  
 الجد خلافا للشافعي لأنها ذات جد يتيمة فتدخل تحت الخطاب وهي في سائر  
 القرآن يتيمة بلا شك التاسعة لا تكون الثبوة التي توجب النطق الا ثبوة  
 نكاح أو شبهته وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي وابن الجلاب انها توجب النطق  
 بأي وجه وقعت متعلقا بظاهر اللفظ وحكم الاشتقاق وهذا الذي قالت  
 صحيح اذا كانت مشتهرة محدودة فاما اذا كانت مستورة فلا يجوز أن يترتب  
 نكاح على ما لم يثبت بل يجب الحد على من ذكره والله أعلم (العاشرة) فان عقد  
 عقد نكاح اليتيمة فاختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال (الاول) أنه باطل  
 (الثاني) أنه موقوف حتى تبلغ أو ترد وبه قال أبو حنيفة (الثالث) قال أحمد  
 اذا رضيت وهي بنت تسع سنين جاز النكاح وذان الاستمارة صحيحا لقول عائشة  
 اذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة وحديث عائشة لم يصح فان صح فالمراد به  
 باحتمال الوطء لا صحة الاذن ونكاح فيه خيار باطل لا يصح أن يتعقد شرعا  
 لأنه ليس له نظير ولا عليه دليل

• باب • مَا جَاءَ فِي إِكْرَاهِ الْيَتِيمَةِ عَلَى التَّزْوِيجِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ  
 حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي  
 هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا  
 فَلَنْ صَمَتَتْ فَهُوَ إِذْنُهَا وَإِنْ أَبَتْ فَلَا جَوَازَ عَلَيْهَا يَعْنِي إِذَا أَدْرَكَتْ فَرَدَّتْ  
 قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي مُوسَى وَابْنِ عُمَرَ وَعَائِشَةَ • قَالَ أَبُو عِيْنِي  
 حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي تَزْوِيجِ الْيَتِيمَةِ  
 فَرَأَى بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْيَتِيمَةَ إِذَا زُوِّجَتْ فَلَنْكَاحٍ مَوْقُوفٌ حَتَّى  
 تَبْلُغَ فَلَاذَا بَلَغَتْ فَلَهَا الْخِيَارُ فِي إِجَازَةِ النِّكَاحِ أَوْ فُسْخِهِ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ  
 التَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا يَجُوزُ نِكَاحُ الْيَتِيمَةِ حَتَّى تَبْلُغَ وَلَا يَجُوزُ  
 الْخِيَارُ فِي النِّكَاحِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِمَا مِنْ  
 أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالَ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ إِذَا بَلَغَتِ الْيَتِيمَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَرُزِّجَتْ  
 فَرَضِيَتْ فَلَنْكَاحٍ جَائِزٌ وَلَا خِيَارَ لَهَا إِذَا أَدْرَكَتْ وَاحْتِجَا بِحَدِيثِ  
 عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ وَقَدْ  
 قَالَتْ عَائِشَةُ إِذَا بَاعَتِ الْجَارِيَةُ تِسْعَ سِنِينَ فَهِيَ أَمْرَاءُ

• **باب** مَا جَلَدَ فِي الْوَلِيِّينَ يَزَوِّجَانِ . **حديث** قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا  
 غُنْدَرٌ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرْوَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ  
 جُنْدَبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيْمَاءُ امْرَأَةٍ زَوْجُهَا  
 وَلِيَّانِ فِيهِ لِلْأَوَّلِ مِنْهُمَا وَمَنْ بَاعَ يَمْعًا مِنْ رَجُلَيْنِ فَهُوَ لِلْأَوَّلِ مِنْهُمَا  
 • قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ  
 لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا إِذَا زَوَّجَ أَحَدُ الْوَلِيِّينَ قَبْلَ الْآخَرِ فَتِكَاحُ

### باب الوليين يزويجان

ذكر حديث سمرة أئمة امرأة زوجها وليان فهي للأول منهما ومن باع  
 يمعا من رجلين فهو للأول منهما قال أبو عيسى لا نعلم في ذلك اختلافا ما بين  
 أهل العلم ولم يذكر قول مالك أن الثاني إذا دخل كان أولى من الأول وقد  
 اجتمع علماؤنا في ذلك بإجماع الصحابة وعمر والحسن ومعاوية على فاما حديث  
 عمر فيروى أنه قضى في الوليين يتكحان المرأة ولا يعلم أحد بصاحبه أنها للذي دخل  
 بها فإن لم يدخل بها أحد هما فهي للأول ولو عليه حملو حديث سمرة وروى أن موسى  
 ابن طلحة أنكم يزيد بن معاوية أم اسحق بنت طلحة وأنكحها يعقوب بن طلحة  
 الحسن بن علي فلم تمكث الا ليلتين حتى جمعها الحسن وكان موسى أنكحها قبل  
 أن ينكحها يعقوب من الحسن فقال معاوية امرأة جمعها زوجها فدعوها وما  
 رواه المخالف عن علي بن خليف هذا لم يصح والعيبة تعضده لأن المرأة تأذن  
 للأولياء ولا يقف أحدهم على فعل الآخر ولا يلزمه البحث عنه فلما وقع العقد

الْأَوَّلُ جَائِزٌ وَنِكَاحُ الْآخَرِ مَفْسُوخٌ وَإِذَا زَوَّجَا جَمِيعًا فَنِكَاحُهُمَا جَمِيعًا  
مَفْسُوخٌ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَاحِدٌ وَلَا سَحَقَ

• بَابُ مَا جَاءَ فِي نِكَاحِ الْعَبْدِ بَغِيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ • حَدَّثَنَا عَلِيُّ  
ابْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ  
ابْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا  
عَبْدٍ تَزَوَّجَ بَغِيرَ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهَرٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ  
• قَالَ أَبُو عَيْنَتَى حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَلَا يَصِحُّ وَالصَّحِيحُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ وَالْعَمَلُ  
عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ

قدم الأول فلما جاء الدخول وأشفي على أمر جائز مع احتمال أن يكون هنالك  
غيره دل على صحة في نفسه

### باب نكاح العبد بغير إذن سيده

ذكر حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيما عبد تزوج بغير إذن  
سيده فهو عاهر لا خلاف أن العبد لا يجوز له زواج بغير إذن سيده فإن تزوج  
بغير إذن سيده فلا يجوز فإن للسيد إجازته وورده فإن أقدم عليه فلا حد عليه أما أنه  
يؤدب وأما الأمة فنكاحها بغير إذن سيدها فاسد ولا جواز له لأنه

نِكَاحُ الْعَبْدِ بَغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَا يَجُوزُ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَقَ وَغَيْرِهِمَا  
بَلَا اخْتِلَافٍ مَدَنِيًّا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدِ الْأُمَوِيِّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا  
أَبْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَقِيلٍ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا عَبْدٍ تَزَوَّجَ بَغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فَهُوَ عَاهَرٌ  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب ما جاء في مهر النساء . حدثنا محمد بن بشر حدثنا  
يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي ومحمد بن جعفر قالوا حدثنا

نكاح بغير ولي (تركيب) إذا رجعت المطلقة فلم تعلم فتزوجت بزواج آخر  
ودخل بها الثاني كان أحق بها في أصح قولنا وقال أبو حنيفة والشافعي أن الأول  
أحق بها مثل ما تقدم لأنهما لم يكفيا على الباطن ولأنه قد جاز بأمر جائز مع  
احتمال الأمر الأول وهذا لحق النسب وعدم الإثم ثبت النكاح وعول القوم  
على أن الحكم السابق ولا يعارضه وإن ثبت أحكامه كمن (١) اللاحق الله غير  
أمراته وهذا لا يشبه الزفاف لأنه محل للغلط فرع وذلك مقتحم مع جواز  
المعارض له في الأصل فتعذر وذهب الأصل!

ما جاء في مهر النساء

قال ابن العربي رحمه الله هذا فطر في الصداق وهو عقد منفرد عن النكاح وذكر  
أبو عيسى حديث عامر بن ربيعة عن إجازة النبي صلى الله عليه وسلم النكاح على  
فعلين وقد اختلف الناس في ذلك على سبعة أقوال (الأول) لا مهر أقل من  
أربعين قاله النخعي (الثاني) لا مهر أقل من دينار قاله أبو حنيفة (الثالث)

شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ  
أَبِيهِ أَنَّ أَمْرَأَةً مِنْ بَنِي قُزَّازَةَ تَزَوَّجَتْ عَلَى نَعْلَيْنِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرْضَيْتِ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ قَالَتْ نَعَمْ قَالَ فَأَجَازَهُ قَالَ  
وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَسَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَنَسٍ  
وَعَائِشَةَ وَجَابِرٍ وَأَبِي حَازِمٍ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَامِرِ بْنِ  
رَبِيعَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَهْرِ فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ  
الْعِلْمِ الْمَهْرُ عَلَى مَا تَرَاضُوا عَلَيْهِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ  
وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ لَا يَكُونُ الْمَهْرُ أَقْلٌ مِنْ رُبْعٍ

لا مهر أقل من خمسة دراهم قاله ابن شبرمة (الرابع) لا مهر أقل من ربع  
دينار قاله مالك وقال الداودي تعرفت أبا عبد الله أي قلت بمنزلة أهل العراق  
وقال الأوزاعي وابن وهب درهم وهو (الخامس) (السادس) قيراط قاله ربعة  
وقال الشافعي وجماعة أهل المدينة وما تراضى عليه الأهلون وهو كل ما جاز أن  
يكون ثمتا أو أجرة حتى الموزون وروى مثله عن ابن عباس وقد روى مالك  
حديث الموهوبة وأن النبي صلى الله عليه وسلم قال للذي سأله أن يزوجهما منه  
أنتمس ولو غاتما من حديد ودرهما من جديد أو قدرهما بما يكون غاتما لا يساوي  
ربع دينار أما لأجواب عنه لا حدودا عن رفيعه وأما أن المحققين من علمائنا نظروا  
إلى قوله تعالى فمن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فنع الله  
القادر على الطول من نكاح الأمة ولو كان الطول درهما ما تعذر على أحد



دينار وقال بعض أهل الكوفة لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم

• **باب منه** . حدثنا الحسن بن علي الخلال حدثنا إسحاق

ابن عيسى وعبد الله بن نافع الصائغ قالا أخبرنا مالك بن أنس عن أبي

حازم بن دينار عن سهل بن سعد الساعدي أن رسول الله صلى الله

عليه وسلم جاءته امرأة فقالت إني وهبت نفسي لك فقامت طويلاً فقال

وكذلك ثلاثة دراهم لا تتعد على أحد على أن الناس اختلفوا في الطول ففهم

من قال هو القسرة على نكاح الحرة ومن قال الطول هو وجود الحرة تحته

ويحتمل أن يراد حقوق الحرة من الانفاق والكسوة فلا يدخل بمحمل أية على

فصل حديث ذكره الأئمة في الصحاح وقد ذكر أبو عيسى بعد ذكر قليل

الصدق حديث عمر الا لا تغالوا في صدقات النساء فانها لو كانت مكرمة عند

الله لكان أولى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ما علمت أن رسول الله صلى

الله عليه وسلم أصلق لعدة من نساؤه أكثر من ثمان عشرة أوقية وزاد

أبو عيسى ولا امرأة من نساؤه زاد النسائي وإن رجلاً ليغلي بصدق امرأته

حتى لا يكون لها حرارة في نفسه وحتى يقول لك علق القرص وذكري عن عائشة عن

النبي صلى الله عليه وسلم أعظم النساء ركة أيسرهن مؤونة وروى مسلم أن

رجلاً جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني تزوجت امرأة من الأنصار قال

النبي صلى الله عليه وسلم هل نظرت إليها فإن في أعين الأنصار شيئاً لقد نظرت

إليها قال على كم تزوجتها قال على أربعة أواق فقال النبي صلى الله عليه وسلم

أربع أواق فكانت تحتون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا نعطيك ولكن

حتى أن نبعثك في بعث تصيب منه ذلك فبعث ذلك الرجل فيهم وفي أحكام

رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَرَّوْجْنِيهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ فَقَالَ هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا فَقَالَ مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِزَارَكَ إِنْ أُعْطِيَتْهَا جَلَسْتَ وَلَا إِزَارَ لَكَ فَاتَمَسَّ شَيْئًا قَالَ مَا أَجْدُ قَالَ فَاتَمَسَّ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ قَالَ فَاتَمَسَّ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ قَالَ نَعَمْ سُورَةُ كَذَا وَسُورَةُ كَذَا لِسُورَتَمَاهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوِّجْتُكُمَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ • قَالَ أَبُو عَيْتُبٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ يُصَدِّقُهَا فَزَوَّجَهَا عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فَالنَّكَاحُ جَائِزٌ وَيُعَلِّمُهَا سُورَةً مِنَ الْقُرْآنِ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ النَّكَاحُ جَائِزٌ وَيَجْعَلُ لَهَا صَدَاقَ

القرآن تماميانه فلما معنى الحديث الذى ذكره فيه عشرون تكلة (الاولى) ان المرأة وهبت نفسها بغير صداق وذلك لا يكون الا للنبي صلى الله عليه وسلم واختلف الناس فى وجه ذلك فمنهم من قال انها اعطته نفسها بغير صداق وذلك لا يكون الا للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ومنهم من قال ان هو الا انها عقدت نكاحها منه على معنى النكاح بلفظ الحبة وقال ابن المسيب لو اعطاها سوطا لخلت له وقال وكيع لو رضيت بسوط كان مهرها والصحيح انها ارادت هبة النفس بغير عوض لاعتقادها أن النبي صلى الله عليه وسلم أولى بالمؤمنين من أنفسهم

مِثْلَهَا وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَاحِدَ رَأْسٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ  
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي الْعَجْجَلِ  
السَّيِّ قَالِ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَلَا لَا تَغَالُوا صَدَقَةَ النِّسَاءِ فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ  
مُكْرَمَةً فِي النَّبَا أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ لَكَانَ أَوْ لَا تَكُنْ بِهَا نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَكَحَ شَيْئًا مِنْ

وإنه يختص في النكاح بأشياء كثيرة لا يجوز لغيره وهذا منها فقد تزوج صفة  
بغير صداق (الثاني) ان النكاح بلفظ الهبة جائز لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال في آخره ملكتها وزوجتكها وانكحتكها وهذا كله في الصحيح ويقتضى  
أنه ليس للنكاح لفظ مخصوص فانه بعبارة كما قال بعض أصحاب الشافعي وإنما  
هو عقد تراض فافهم به الرضى جاز وأما أبو حنيفة فجعله بكل لفظ ويقتضى  
التملك على التأيد وهذا تعلق باللفظ وليس له عندنا معنى بحال بل لو قال وحلت  
لك أو أجمعت لك لجاز وذكر بعض أصحابنا لما لك ان النكاح بلفظ الهبة لا  
يجوز وليس الأمر كما زعم إنما قال عند مالك لا تكون الهبة لأحد بعد  
النبي صلى الله عليه وسلم يعني الموهوبة لقوله خالصة لك من دون المؤمنين أما  
أنه قد روى عن المغيرة ومحمد بن دينار مثل مذهب الشافعي وتحقيق القول فيه  
أنه إذا قال له وهبتك ان أراد نكحتك وقابله الآخر كذلك جاز وإن قصد  
الآخر صداقاً كان شرط حظ الصداق وذلك بمنزلة لو صرح فقال بلا صداق  
وفيه قولان أحدهما يفسخ بكل حال الثاني أنه يفسخ قبل الدخول خاصة وقال  
عامة العلماء الشرط لا يضر بالمقد والنكاح صحيح وقد بيناه في مسائل الخلاف  
(الثالث) ان فيه خطبة المرأة لنفسها إذا كان المخطوب ممن يرغب في صلاحه  
وقد قالت بنت أنس لأنس حين سمعته يحدث بهذا الحديث واسوأناه قال هي

نَسَائِهِ وَلَا أَنْتَكُم شَيْئًا مِنْ بَنَاتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثِ عَشْرَةِ أُوقِيَّةٍ  
 • قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو الْعَجْفَاءِ السُّلَمِيُّ اسْمُهُ هَرَمٌ  
 وَالْأُوقِيَّةُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا وَثَلَاثَا عَشْرَةَ أُوقِيَّةً أَرْبَعُمِائَةٍ  
 وَثَمَانُونَ دِرْهَمًا

خير منك رغبت في النبي صلى الله عليه وسلم فعرضت نفسها عليه (الرابع)  
 حديث يعقوب بن عبد الرحمن عن أبي حازم هذا أنها قالت جئت لأهب  
 نفسي لك فصعد النظر فيها وصوبه ويحتمل أن كلمته قبل الحجاب متلففة وإن  
 ذلك كان جائزا فإنه يدخل في باب نظر الرجل إلى المرأة التي يريد أن يتزوجها فأنك  
 إن لم ترد نكاح المرأة لم يجز لك النظر إليها بارزة الوجه ولا متلففة فترى منها القامة  
 والهيئة خاصة (الخامس) النفس ولو غائما من حديد الخاتم من الحديد الذي  
 يزين به قيمته أكبر من وزنه وقد قررنا في تلخيص الملخص فوائد أربعة  
 في تقرير مالك له وقلنا إن الأعيان المالية والمنافع المبثثة يجوز استيفائها لغير  
 عوض فجاز أن يستباح بكل عوض والبضع لا يباح إلا بعوض يانا لخطره  
 فيقدر يانا لخطره وذكرنا مأخذا ثانيا وهو أن الصداق حق الله فوجب تقديره  
 وهذه الأصول لا ترد بالفاظ من الأحاديث محتملة يعارضها مثلها من القرآن  
 كما بيناه والله أعلم (السادس) قوله إن أعطيتها أزارك جلست لا أزارك دليل  
 على ملك المرأة الصداق بنفس العقد ولا خلاف فيه لاتفاق الأمة على جواز  
 التصرف فيه وتركه على هذا فروع من مسائل الفقهاء ياني يانا (السابع) إن مالا  
 يمكن تسليمه لا يكون صداقا لأنه لو سلمه لم يكشف (الثامن) إن فيه وجوب  
 تسجيل المرور أو شيء منه لأنه لم يوجب ذلك لازمه إياه وأرجاه عليه (التاسع)  
 ذكر الخاتم الحديد كان قبل النهي عنه وقوله أنه حلية أهل النار فتنسخ النهي جوازه

له والاحاديث في ذلك صحيح وان لم تكن في الصحيح وبعضه اجماع الامة على تركه عملا (العاشر) ان هذا يحتمل أن يكون زمان جواز الاستمتاع بالنساء كما قال جابر كنا نستمع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالقبضة من الطعام ثم نسخ الله المتعة وصادقها (الحادي عشر) أن من العلماء من قال انما جوازها بفضل حفظ القرآن أو سورته كما روى عن أم سليم أنه خطبها أبو طلحة فقالت والله يا أبا طلحة ما مثلك رد ولكنك رجل كافر وأنا امرأة مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فان تسلم فذلك مهري ولا أسألك غيره فاسلم فكان ذلك مهرها قال ثابت فاسمعنا بامرأة قط كانت أكرم مهرا من أم سليم فدخل بها فولدت له (الثاني عشر) ومن العلماء من قال انما زوجها على أن يعلمها سورا من القرآن وفي حديث أبي داود فقم فعلها عشرين آية فكانها كانت اجارة وكرهه مالك ولم يحزه أبو حنيفة ومنه ابن القاسم وقال يفسخ قبل البناء وثبت بعده ودار كلام اصبح على انه ان نزل مضى قاله مالك وأشهب وابن المواز ولو كان حلالا فقال يحيى عن ابن القاسم لا يجوز ولا نراه على انه ان نزل مضى ولا حدمه وقال الشافعي جاز ذلك في تقسيم القرآن والصحيح جوازه بالتعليم لأن قول النبي صلى الله عليه وسلم فما معك يريد العوض وفي رواية أبي داود معي سورة البقرة والتي تليها وقد روى يحيى بن مضر عن مالك بن أنس في الذي أمره النبي صلى الله عليه وسلم ان ينكح بما معه من القرآن ان ذلك في أجرته على تعليمها وبذلك جاز أخذ الأجرة على تعليمه وهذا المعنى الثالث عشر وبالوجهين قال الشافعي واسحق واذا جاز أن يؤخذ عنه العوض جاز أن يكون عوضا وقد أجزاه مالك من هذه الجهة فلزمه منسوخ بقوله لا نكاح الا بولي وشاهدي عدل وهذه سقطت أين شروط النسخ كلها معدومة : هذا الحديث صحيح والذي ذكره باطل ولا نعلم لو كان صحيحا المتقدم من المتأخر ولا تعارض بينهما فكيف يطلق لسانه فيما لم يحكم بانه ولا أوضع برهانه (والسادس عشر) ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم

أنه نظر في صفته فلما رآه مسلماً قد جمع من القرآن جملة زوجه منها  
فهرس وأرجأ الصداق إلى الميسرة وهذا حسن إلا أن الظاهر يخالفه (السابع  
عشر) معنى ذكر أبو عيسى حديث في عتق النبي صلى الله عليه وسلم صفية  
وجعل عتقها صداقها قال به أحمد بن حنبل قلنا له قيل للراوى ما أمرها قال  
أمرها نفسها أخبرنا ابن الطيورى أخبرنا الدارقطنى أخبرنا يحيى بن اسماعيل  
ومحمد بن مخلد حدثنا علي بن أحمد السواق حدثنا بشر بن موسى عن يعقوب جاريته  
ثم يتزوجها فقال ألم يعق رسول الله صلى الله عليه وسلم صفية بنت حبي بن  
أخطب وجورره بنت الحرث بن أبى ضرار وجعل عتقها مهرها وتزوجها وإن  
النبي صلى الله عليه وسلم قد خص في النكاح والنساء باتفاق منا ومنك بمعاني  
لا تجوز لغيره فلا يحل لأحد أن يأجز في النكاح للنبي فهو له جائز وأما  
في غير ذلك فهو أسوة (الثامن عشر) كانوا يقولون في الحديث الصحيح أن  
من تزوج معتقة كمن ركب دابته وهذا صحيح من وجه ويلزم لو قلنا ير كها بغير  
صداق وأما إذا قلنا بوجوب الصداق فقد خرج عن هذا التمثيل وصار المعتقد  
كأحد المسلمين وإنما يلزم ذلك لأى أحد لزوما لا يحصى منه فإن أراد أن  
يخرج عن ذلك فعمل النبي صلى الله عليه وسلم فالتى صلى الله عليه وسلم  
مخصوص وحديث أبى موسى يقتضى أن زواج الأمة المعتقدة فيه فضل كبير  
والذى يرتب عليه أجره مرتين في هذه المسألة (التاسع عشر) في وجوب  
التضعيف وذلك كأن من أدى من العباد حق الله تعالى آتاه الله أجره المعلوم  
بأضعافه فإذا جاء به العبد ولم يقصر فى شيء من حق مولاه أعطاه الله على وفاته  
بحق مولاه مثل ما يعطيه على وفاته بحق ربه بأضعافه وكل ذلك فى المالكين  
فأفهمه (١) (الموفى عشرين) هذا كله يدل على تأكيد الصداق وقصد وجعله  
أصلا فى العقد ولو لم يكن له خطر ما كان عليه هذا الأمر كله مبنيًا

باب ما جاء في الرجل يعتق الأمة ثم يزوجها . حدثنا  
 قتيبة حدثنا أبو عوانة عن قتادة وعبد العزيز بن صهيب عن أنس بن  
 مالك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق صفية وجعل عتقها  
 صدقاً قال وفي الباب عن صفية . قال أبو عيسى حديث أنس حديث  
 حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول الشافعي وأحمد وإسحق وكره  
 بعض أهل العلم أن يجعل عتقها صدقاً حتى يجعل لها مهراً سوى العتق  
 والقول الأول أصح

باب ما جاء في الفضل في ذلك . حدثنا هناد حدثنا علي  
 ابن مسهر عن الفضل بن يزيد عن الشعبي عن أبي بردة بن أبي موسى  
 عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة يؤتون أجرهم  
 مرتين عبد أدى حق الله وحق مواليه فذلك يؤتى أجره مرتين ورجل  
 كانت عنده جارية وضيئته فأدبها فأحسن أدبها ثم أعتقها ثم تزوجها يبتغي  
 بذلك وجه الله فذلك يؤتى أجره مرتين ورجل آمن بالكتاب الأول  
 ثم جاء الكتاب الآخر فآمن به فذلك يؤتى أجره مرتين حدثنا ابن

أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ وَهُوَ ابْنُ حَيٍّ عَنِ الشَّعْبِيِّ  
عَنْ أَبِي بَرَّةَ عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ  
• قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ أَبِي مُوسَى حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَبُو بَرَّةَ بْنُ  
أَبِي مُوسَى اسْمُهُ عَامِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ وَرَوَى شُعْبَةُ وَسُفْيَانُ  
الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحٍ بْنِ حَيٍّ وَصَالِحِ بْنِ صَالِحِ بْنِ  
حَيٍّ هُوَ وَالِدُ الْحَسَنِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَنْزُوجُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ**  
بِهَا هَلْ يَنْزُوجُ ابْتَهَا أَمْ لَا . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ لُحَيْعَةَ عَنْ عَمْرِو  
ابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا  
رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ ابْتِهَائِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ  
بِهَا فَلْيَنْكِحْ ابْتَهَائًا وَأَيُّمَا رَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً فَدَخَلَ بِهَا أَوْلَمْ يَدْخُلْ بِهَا  
فَلَا يَحِلُّ لَهُ نِكَاحُ أُمِّهَا • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ قَبْلِ

### تحريم نكاح البنت بالعقد على الآم

أو تحليلها حديث أبي لُحَيْعَةَ الذي ذكر أبو عيسى ضعيف والخلاف في المسألة  
بين الصحابة مشهور في كتاب أحكام القرآن في اتفاق ليس في غيره فلينظر فيه  
فليس من الباب فطول به هذه العارضة



إِسْنَادُهُ وَإِمَارَوْهُ ابْنُ لُحَيْعَةَ وَالْمُتَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ  
وَالْمُتَنَّى بْنُ الصَّبَّاحِ وَابْنُ لُحَيْعَةَ يُضَعَّفَانِ فِي الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا  
عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً ثُمَّ طَلَقَهَا قَبْلَ أَنْ  
يَدْخُلَ بِهَا حَلَّ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ ابْنَتَهَا وَإِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ فَطَلَقَهَا قَبْلَ  
أَنْ يَدْخُلَ بِهَا لَمْ يَحِلَّ لَهُ نِكَاحُ امْرَأَتِهِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ  
وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَلَا سَحَقَ

● **بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَيَتَزَوَّجُهَا آخِرُ فَيُطَلِّقَهَا**  
قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا . حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَلَا سَحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ قَالَا  
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ جَاءَتْ  
امْرَأَةٌ رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ إِنِّي  
كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزُّبَيْرِ  
وَمَا مَعَهُ إِلَّا مِثْلُ مُدَّةِ الثَّوبِ فَقَالَ أُتْرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَى رِفَاعَةَ لِأَحَقِّي  
تَلَوُّقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَتَوَقَّعُ عُسَيْلَتَكَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَأَنْسِ  
وَالرَّمِيسَاءِ أَوْ التَّمِيسَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ● قَالَ أَبُو عَيْنَتَيْنِي حَدِيثُ عَائِشَةَ  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَتَحَابِ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الرَّجُلَ إِنْ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا  
فَزَوَّجَتْ زَوْجًا غَيْرَهُ فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَنَّهَا لَا تَحِلُّ لِلزَّوْجِ  
الْأَوَّلِ إِذَا لَمْ يَكُنْ جَامِعَ الزَّوْجِ الْآخِرُ

• بَابُ مَا جَاءَ فِي الْحُلِّ وَالْمَحْلِلِ لَهُ • حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ  
حَدَّثَنَا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ الْأَيْمِيُّ حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ  
عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَعَنِ الْحُرْثِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَا إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْمُحِلَّ وَالْمَحْلِلَ لَهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي  
هُرَيْرَةَ وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ • قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ عَلِيٍّ وَجَابِرِ  
حَدِيثُ مَعْلُولٍ وَهَكَذَا رَوَى أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ  
هُوَ الشَّعْبِيُّ عَنِ الْحُرْثِ عَنْ عَلِيٍّ وَعَامِرٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِالْقَائِمِ لِأَنَّ مُجَالِدَ بْنَ سَعِيدٍ  
قَدْ ضَعَفَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَيْمُونٍ

### ما يحل المطلقة ثلاثا

ذكر حديث رفاعة عن سفيان عن الزهري عن عروة عن عائشة ومن أغرب  
ما جاء فيه ما حدثناه أبو المعالي بن ثابت بن بندار وأخبرنا أبو بكر البرقاني  
أخبرنا أحمد بن إبراهيم الأسماعيلي قال في كتاب ابن ياسين وغيره عن بندار  
عن النخعي عن أيوب عن عكرمة أن امرأة رفاعة جلت إلى النبي صلى الله عليه

هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مُجَالِدٍ عَنْ عَامِرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَلِيٍّ وَهَذَا  
 قَدْ وَفَّقَ فِيهِ ابْنُ عُيَيْنٍ وَالْحَدِيثُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ وَقَدْ رَوَاهُ مُعِيذَةُ وَابْنُ أَبِي  
 خَالِدٍ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْحُرْثِ عَنْ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
 غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّهْرِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي قَيْسٍ عَنْ هُزَيْلِ  
 ابْنِ شُرَحْبِيلَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحِلَّ وَالْمُحَلَّ لَهُ • قَالَ ابْنُ عُيَيْنٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

وسلم قال الإسماعيلي وأخبرنا أبو يعلى حدثنا أبو الربيع حدثنا حماد بن زيد عن  
 أيوب عن عكرمة أن امرأة دخلت على عائشة واللفظ لابن ياسين أن امرأة  
 رقاعة جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم وعليها خمار أخضر وإن بها خضرة  
 بجملتها والنساء ينظرن بعضهم بعضاً فتزوجها عبد الرحمن بن الزبير قالت عائشة  
 ما رأيت ما يلقى المؤمنات فجملها أشد خضرة من ثوبها ووجهه معه إبتان من  
 غيرها قالت ما لي من ذنب إلا أن ما معه ليس باغنى غنى بدوق عسيلتك  
 والصبر أنين له فقال بنوك هؤلاء قال نعم قال هذا الذي تزعمين لهم فوائده لم  
 أشبه من الغراب بالغراب (الأصول) قال الله تعالى في المطلق ثلاثاً فإن طلقها  
 فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره قال سعيد بن المسيب إذا عقد الزوج  
 الثاني عليها النكاح وطلقها قبل المسيس حلت لمطلقها لأن النكاح المشروط في  
 حلها للأول قد وجد قال عامة العلماء عداه لا تحل بمجرد العقد فإن النبي صلى  
 الله عليه وسلم منع من رجوعها إليه بمجرد العقد فتعلق بهذا الغرض أصلان  
 من أصول الفقه أحدهما حمل اللفظ على معنيين مختلفين واللفظ الثاني زيادة  
 الشرط في الحكم هل يكون نسخاً له أم لا وهذا فاسد من وجهين أحدهما أن

وَأَبُو قَيْسٍ الْأَوْدِيُّ اسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ رَوَانَ وَقَدَرُوهُ هَذَا الْحَدِيثُ  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ  
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ  
وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَغَيْرُهُمْ وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ مِنَ  
التَّابِعِينَ وَبِهِ يَقُولُ سُقْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَبْنُ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ  
وَأِسْحَقُ قَالَ وَسَمِعْتُ الْجَارُودَ بْنَ مُعَاذٍ يَذْكُرُ عَنْ وَكِيعٍ أَنَّهُ قَالَ بِهَذَا

النكاح مضاف الثاني أن الشرط إذا كان مقتضى اللفظ ومحتملاته لم تكن  
أضافته إليه نسخا وهذه المسألة محكمة في أحكام القرآن (الأحكام)  
(الأولى) أن طلبت المرأة الوطء عند الحاكم يتناقض الحياء المدوح ولا  
المرأة المستحسنة لأنه مقصود النكاح فإذا عقدته بعد علم الكفر أنه له فإن تعذر  
جواز طلبه وحسن مروءته (الثانية) أنه قال لها أتريدين أن ترجى إلى رفاعة  
ولو أرادته ماضرها لأنه لم ينعقد عليه عندها مع المحلل فلا يضرها أن لو  
قصدت ذلك في نكاحها له فما جعل الله لك حلالا جاز لك أن تطلبه وقد قال  
محمد لو قال تزوجي فلانا فإنه مطلق فزوجته حلت فهي بذلك أولى لأن النبي  
صلى الله عليه وسلم إنما رجع على قصد المحلل لا على قصد المحلل له ولو قصد ذلك الزوج  
الثاني لم تحل له ولم تحل هي وقال أبو حنيفة تحل له قد سمعت بعضهم يقول أنه مندوب  
إليه وإن في أحلامها له أجرا وقد ثبت من رواية ابن مسعود أن النبي صلى الله  
عليه وسلم قال لعن الله المحلل والمحلل له وقد رواه عن جابر وعلى ولم يصح  
وهذا الحديث عن ابن مسعود على أنه صحيح لم يدخله العدلان ولكن يلزم  
أهل العراق لأن مسنده عدول كوفيون والعنبر لم فيه بعيد ولعنه لم يدل على

وَقَالَ يَنْبَغِي أَنْ يَرَى بِهَذَا الْبَابِ مَنْ قَوْلِ أَصْحَابِ الرَّأْيِ قَالَ جَارُودٌ قَالَ  
وَكَيْفَ وَقَالَ سُفْيَانٌ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ لِحُلْمِهَا ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يُمْسِكَهَا  
فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُمْسِكَهَا حَتَّى يَتَزَوَّجَهَا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ

تحريره عليه وللأسالة مأخذ بينه في مسائل الخلاف أقوى ما لم فيها التعلق  
فقوى ما لنا وهو أنا اعتمادنا على قول الراوى عن النبي صلى الله عليه وسلم لعن  
الله المحل والمحل له فهو أن الله سماه محلا وذلك لان الله تعالى جعل نكاح  
الثاني غاية لتحريم الاول فاذا وجدت الغاية ارتفع الحكم المعداد اليها وان كان  
منعوما عليها وقد بين ذلك أيضا بعضهم على أن المنهى عنه قد يحزى عن المأمور به  
كالصلاة في البار للنعصوية وأمثالها فيما بيناه في مسائل الخلاف وقد بينا الفرق  
بينهما في أن ذلك المأمور والمنهى ولا يتضاف في مسالتنا نفس المأمور هو نفس  
المنهى فلم يحصل به والله أعلم (تركيب) اذا ثبت هذا قالوا لجعل المطلقة ثلاثا  
تجمع سبعة عشر وصفا وهو أن يكون المحلل عاقلا بالغنا نكاحا رغبة صحيحا  
لا يفر به ويهيء فيه بذكر حتى سليم كبيرة لا حائضا ولا محرمة ولا  
صائمة ولا متكفة عاقلة يقظانة والخلاف فيها طويل يكفى حصرها في هذه  
العارضة بحجة اذ تفصيلها في الكتاب الكريم وشرح المسائل والنزى تناول  
الشرع بالتصريح فيه نكاح وطء وسائر الاوصاف مستفادة بالادلة معروض  
على الالفاظ والعبرة بما استقر فيها ثبت وما تزعزع دل على الاثبات وعلق  
الحكم على ما ثبت (تعميم) قال الحسن البصرى لا تحل للزوج الاول الا بعد  
وطء فيه انزال لقوله من عسلتك وانه لتمام الانزال الاخذ بظاهر ولكن  
رأى العلماء أن التقاء الحنثين من دون انزال يتعلق به جمع الانزال بل  
الاحكام وسائر الاحكام يتعلق بمغيب الحشفة في الفرج وتلك هي العسيلة فاما

الانزال فهي الديلة فان الرجل لا يزال في لنة من الملاعبة حتى اذا أوج قد غسل ثم يتقاطر بعد ذلك بقضاء الله وقدره ما فيه غناء نفسه واتباع أعضائه فهو الى الحنظلية أقرب منه الى العسيلية لأنه يبدأ بلنة ويحتم بالالم وقد قال أكثر العلماء ان كل وطء مما بعد ايلاجه ووطء في النكاح منعقد صحيح أو فاسد كان من ذلك سليم أو معيب في حيض أو صيام أو احرام في جنون منه أو منها فانه يحلها منهم الشافعي والأوزاعي وأبو حنيفة وذلك في تفاصيل يطول ذكرها وربما اضطربت في ذلك أقوالهم ومن أغرب ما في هذا الباب أن كثيرا منهم قالوا ان نكاح المحلل جائز والشرط باطل ان كان شرطه ويبقى مع أهله ويحل ذلك بزوجه الأول كما تقدم من الاختلاف وزاد ابراهيم والحسن فقالا اذا هم احد الثلاثة بالتحليل فالنكاح فاسد وهذا اطلاق فاسد لأن الزوج الأول اذا هم بالتحليل فذلك الذي لا كلام فيه ولا حرج عليه وان قصدت المرأة التحليل ولم تنطق به فبغيره مغمز وكلام وان قصد الزوج الثاني فذلك الذي لا يجوز والتسوية لهذه الثلاثة المعاني مع اختلاف مراتبها لا وجه له أما الزوج فذلك جائز له باجماع من الأمة وأما الزوجة فقد صرح النبي صلى الله عليه وسلم ان ارادتها لا تؤثر في دينها ولو كانت الارادة لا تجوز قبل النكاح الثاني لما جازت بعده لانها دليل عليه وثمرتها وأما نكاح الزوج فهو المحلل الذي تناوله اللعن اذا علم بذلك الزوجان أو الزوجة فلما اذا لم يعلم بذلك الا الله وقصد هو بذلك المثوبة فقد قال سالم والقاسم أنه مأجور ويلزمه أن يكون مأجورا اذا علمته الزوجة والأول لا تؤثر نيته وقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عقبة المستعار ولم يصح فلا تعولوا عليه والثالث قوله في الابنين هؤلاء بنوك دليل على تسمية التثنية باسم الجمع وهي مسألة معلومة تقال من مكانها الرابع قوله والله هو أشبه أصل في يمين القاضي على ما يحكم به أو يضرب في حكمه عنه ومثله الشاهد ويأتى في موضعه ان شاء الله ( تنبيه ) تعلق بعض الناس من هذا الخبر على أن العنين لا يضرب له أجل لقول المرأة للنبي صلى الله عليه وسلم انما معه مثل الهدية الحديث الخ فردد الحديث بينها وبين النبي صلى

باب ما جاء في تحريم نكاح المتعة . حدثنا ابن أبي عمير  
 حدثنا سفيان عن الزهري عن عبد الله والحسن ابني محمد بن علي عن  
 أبيهما عن علي بن أبي طالب أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة  
 النساء وعن لحوم الخمر الأهلية زمن خيبر قال وفي الباب عن سيرة  
 النبي وأبي هريرة . قال أبو عيسى حديث علي حديث حسن صحيح

الله عليه وسلم ولم يقل لما لك أجل سنة حتى ما تريد من الإصابة ولو كان  
 شرعا لكان هذا ميقات يانه وقال بعض من تكلم عليه ان هذه غفلة فان مالكا  
 روى في الموطأ انها انما جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو اليه بعد  
 ما طلقها الزوج الثاني لقوله فيها فراقها وقال ابن العربي هذه خلفت من المعترض  
 والحديث الصحيح حسبا بيناه وكذلك ثبت في كل كتاب انما جاءت الى  
 النبي صلى الله عليه وسلم قبل فراقه وقالت ما قالت وراجعها بما راجعها وليس  
 في شيء من ذلك فراق ولا طلاق وحديث مالك بن الزبير انما هو خير عن  
 سؤال الزوجة بعد فراق زوجها الثاني عبد الرحمن بن الزبير فقال له النبي  
 صلى الله عليه وسلم من الجواب ما قال للمرأة مالا حتى تذوق العسيلة فاعرفوا  
 هذا ترشدون الى الصواب فيه والله أعلم وبه التوفيق

### باب نكاح المتعة

أما هذا الباب فقد ثبت على غاية البيان ونهاية الاتقان في الناسخ والمنسوخ  
 والأحكام وهو من غريب الشريعة فانه تداوله النسخ مرتين ثم حرم ويان  
 ذلك ان سكنت عنه في صدر الدين لجرى الناس في فعله على عادتهم ثم حرمه  
 يوم خيبر على حديث علي حسن صحيح ثابت بديع وقد بين ذلك أبو عيسى

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَأَمَّا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ شَيْءٌ مِنَ الرُّخْصَةِ فِي الْمُتَعَةِ ثُمَّ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ حَيْثُ أَخْبَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمْرًا أَكْثَرَ أَهْلَ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ الْمُتَعَةِ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُقَيْبَةَ أَخُو قَيْصَةَ بْنِ عُقَيْبَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُيَيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ إِنَّمَا كَانَتِ الْمُتَعَةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ كَانَتْ

عن ابن عباس بالحديث الذي أورد عنه من أن المتعة كانت في صدر الإسلام يقدم الرجل البلدة ليس لها معرفة فيتزوج المرأة بقدر ما يرى أنه يقيم فتحفظ متاعه وتصلح له شأنه حتى نزلت الآية على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم قال ابن عباس فكل سوي هذين فهو حرام (الاباحة الثانية) قال ابن العربي قلنا كان بعد ذلك قال جابر خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قد أذن لكم أن تستمتعوا وانفرد مسلم عن جابر قال كنا نستمتع بالقبضة من التمر والقيق الأيام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر حتى نهى عنه عمر في شأن عمر بن حريث وروى مسلم والنسائي عن عبد الله بن مسعود قال كنا نفزو مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس لنا نساء قلنا إلا نستخصي فنهى عن ذلك ثم رخص لنا أن نتكح المرأة بالثوب إلى أجل ثم قرأ عبد الله يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم بحكمة وإنما باقية وفي مسلم عن سيرة الجهنى أنه غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال فأقمنا بها خمسة



الرَّجُلُ يَقْدَمُ الْبَلَّةَ لَيْسَ لَهُ بِهَا مَعْرِفَةٌ فَيَتَرَوَّجُ الْمَرْأَةُ بِقَدْرِ مَا يَرَى أَنَّهُ  
يَقِيمُ فَتَحْفَظُ لَهُ مَتَاعَهُ وَتُصْلِحُ لَهُ شَيْئَهُ حَتَّى إِذَا زَلَّتِ الْآيَةُ إِلَّا عَلَى  
أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ فَكُلُّ فَرَجٍ سِوَى  
هَذَيْنِ فَهُوَ حَرَامٌ

عشرة أو ثلاثين بين يوم وليلة فاذا نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة  
النساء فقد ذكر الحديث قال فلم أخرج حتى حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وهو التحريم الثاني قال سبرة فيه فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم بين  
الركن والباب يقول يا أيها الناس اني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع من  
النساء ان الله حرم ذلك الى يوم القيامة فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها  
ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا (تنبه) روى ابن عينة عن ابن عباس ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن نكاح المتعة وحرم لحوم المحرم الاهلية  
يوم خير وذلك أنه لم يختلف في تحريم المحرم الاهلية أنه كان يوم خير فأما تحريم  
المتعة فيحتمل أن يكون على أن ابن أبي شبة قد روى عن وكيع عن اسمعيل بن  
أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود قال رخص لنا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم ونحن شباب أن تنكح المرأة بالثوب الى أجل ثم نهانا عنها  
يعنى عن المتعة يوم خير وعن لحوم المحرم الاهلية كما روى عن علي وقد روى  
عن الزهري فيها أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع المتعة في غزوة تبوك رواه  
ابن راشد وقد روى اسمعيل عن أبيه عن الزهري أن سبرة روى أن النبي  
صلى الله عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع خرجه أبو داود وقد رواه عبد  
العزیز بن عمر بن عبد العزيز عن الربيع بن سبرة عن أبيه قد ذكر فيه أنه كان

باب ما جله في النهي عن نكاح الشغار . حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب حدثنا بشر بن المفضل حدثنا حميد وهو الطويل قال حدث الحسن عن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام ومن أتى به

في حجة الوداع بعد الاحلال وأنه كان باجل معلوم وقد قال الحسن انها في عمرة القضاء فاما حديث جابر بانهم فعلوها على عهد أبي بكر فذلك من اشتغال الخلق بالفتنة عن تمديد الشريعة فلما علا الحق على الباطل وتفرغ الامام والمسلمون ونظروا في فروع الدين بعد تمديد أصوله أقعدوا عن تحريم نكاح المتعة ما كان مشهورا لديهم حتى رأى عمر معاوية بن أبي سفيان وعمر بن حريث قد استمتعاً فتأهما والله أعلم وبه التوفيق

### نكاح الشغار

الحسن عن عمران بن الحصين عن النبي صلى الله عليه وسلم لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام ومن أتى به انتهب نهبه فليس منا وحديث مالك عن نافع عن ابن عمر بنى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار (الاستاد) روى فيه عبد الله ابن سعد وغيره عن يحيى عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر قال عبد الله قلت لنافع ما الشغار قال أن يقول الرجل زوجي ابتك أو زوجي أختك وفي رواية لا مهر يمتنا وفي مسلم عن ابن عمر لا شغار في الإسلام وزاد أبو داود من طريق مسند أن الشغار مفسر بما تقدم وزاد لا صداق بينهما كذلك رواه مالك (العريّة) نقل العربون في الشغار ثلاثة أوجه (الاول) أنه من شغل الكلب إذا رفع رجله ليبول فكانه إذا فصل ذلك كان علامة على قوته على الفساد فيكون معناه على هذا عن نكاح الكلب كما قال العائد في صدقته

نَبِيَّةٌ فَلَيْسَ مِنَّا • قَالَ أَبُو عَيْنِي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ  
عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي رِيحَانَةَ وَأَبْنِ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَمُعَاوِيَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَوَاتِلِ  
أَبْنِ حُجْرٍ هَذَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا عَنْ حَدَّثَنَا مَالِكٌ  
عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الشُّغَارِ  
• قَالَ أَبُو عَيْنِي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ  
أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ نِكَاحَ الشُّغَارِ وَالشُّغَارُ أَنْ يَزُوجَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ عَلَى أَنْ  
يَزُوجَهُ الْآخَرُ ابْنَتَهُ أَوْ أُخْتَهُ وَلَا صَدَاقَ بَيْنَهُمَا وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ

كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْتِهِ (الثاني) أَنَّ الشُّغَارَ الْفَرْكَانَةَ تَقَرُّعُ عَنْ طَرِيقِ الْحَقِّ (الثالث)  
أَنَّهُ يَقُولُ بِلَدِّ شَاغِرٍ إِذَا كَانَ خَالِيًا عَنِ الْمَاضِرِ وَهَذَا النِّكَاحُ قَدْ خَلَا عَنِ الْمُحْلَلِ  
وَهُوَ الْمَهْرُ وَالْمَعَانِي مُتَقَابِرَةٌ وَكُلُّهَا صَحِيحٌ وَفِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ مَسَائِلُ (الْأُولَى) فِي  
صُورَتِهِ وَهِيَ عَلَى خَمْسَةِ أَنْحَاءَ (الْأَوَّلُ) أَنْ يَقُولَ أَزْوَاجُكَ ابْنَتِي عَلَى أَنْ  
تَزْوَجَنِي ابْنَتُكَ أَوْ أُخْتُكَ وَلَا مَهْرَ بَيْنَنَا (الثاني) أَنْ يَقُولَ أَزْوَاجُكَ ابْنَتِي  
بِمَا تَهْتَمُّ عَلَى أَنْ تَزْوَجَنِي ابْنَتُكَ وَيَذْكُرُ الْمَهْرَ مِنْ أَحَدِي الْجِهَتَيْنِ (الثالث) أَنْ  
يَذْكُرَ الْمَهْرَ مِنَ الْجِهَتَيْنِ جَمِيعًا (الرَّابِعُ) أَنْ يَسْكُتَ عَنِ إِحْبَابِ الْمَهْرِ أَوْ اسْقَاطِهِ  
(الخامس) أَنْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ مَهْرٍ الْمَثَلِ الَّذِي كَانَ يَتَزَوَّجُ بِهِ لَوْ لَمْ يَكُنْ  
عَلَى هَذَا الشَّرْطِ (الثانية) فِي تَوْجِيهِ الْأَقْوَالِ أَعْلَوْا عَلَيْكُمْ اللَّهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ  
التَّفْسِيرُ الَّذِي عَنْ نَافِعٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَكَانَ مُلْجَأً وَفِيصْلًا وَلَوْ  
كَانَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ لَكَانَ قَوِيًّا لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ خَلَقَ عَرَبِيًّا يَفْهَمُ الْمَعْنَى بِسَلِيْقَتِهِ  
وَلَكَانَ تَفْسِيرُهُ أَيْضًا مَحْمُولًا عَلَى مَا فُهِمَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَهُوَ أَوْلَى

نَكَاحُ الشَّغَارِ مَفْسُوخٌ وَلَا يَحِلُّ وَأَنْ جُعِلَ لهُمَا صَدَاقًا وَهُوَ قَوْلُ  
الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَقَ وَرَوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ قَالَ يَقْرَأُ  
عَلَى نِكَاحِهِمَا وَيُجْعَلُ لهُمَا صَدَقُ الْمَثَلِ وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْكُوفَةِ

من لا يسمع الكلام الا بواسطته او أن يقول من كان في الاصل أعجميا ثم صار  
من العرب لا سيما ولم يستعمل في لسانهم كما يحكى عن نافع فإنه كان لحينه لم  
يكتسب عربيته في الأحوال فكيف في المقال قلنا كانت الحال هكذا اختلف  
مقاطع العلماء في تفسير الحديث لحلمهم اياه على المعاني المفهومة من غيره والسند  
طريق النظر أنه يقتصر الى آية أو حديث يحتاج في معرفته الى آخر وهو المتشابه  
الذي يختصر بدركة الراسخون في العلم فاما الصورة الاولى فقال أبو حنيفة  
والليث وأحمد بن حنبل والطبري أن معناه عقد النكاح بشرط أن لا يكون  
فيه مهر فثبت العقد وتقرر المهر قلنا هذا فاسد من وجهين أحدهما أنه اذا  
تزوجها على أن لا مهر فقد اختلف علماؤنا فيه فنهى من قال يفسخ قبل وبعد  
وهو قول ابن القاسم الاول لانه الشغار المصرح به المنهى عنه وقد قال النبي  
صلى الله عليه وسلم لا شغار في الاسلام ثم رجع الى أنه يفسخ قبل ويثبت  
بعد ذهابا الى أنه فساد في صداق ومن أغرب الروايات ما قال ابن حبيب أنه  
اذا تزوج على أن لا صداق فهو خير قبل البناء بين أن يثبت لها صداق ريع  
دينار أو يفارقها لانها رضيت بترك الصداق فاذا أثبت لها صداقا شرعيا لم تكن  
له حجة وقال أشهب ان دخل بها فلها ريع دينار ولأن الزائد وهبته وهذا  
كله ضعيف والنكاح مفسوخ قبل ويثبت بعد صدق المثل قال ابن العربي رحمه  
الله وهذا خلاف نكاح الشغار المفسر في الحديث لانه تزوج بضع أشبه فجعل  
البيع نكاحا وصداقا فأوجب فيه الاشتراط والتبعض وذلك مبطل للنكاح

لأنه يجتمع الحل والحرمه فتغلب الحرمه كما لو طلق نصف زوجته ولهذا أورد أبو حنيفة أصله وقال انه لو تزوج نصف امرأة صح النكاح في جميعها وقد بينا في مسائل الخلاف بطلانه وكذلك اذا ذكر البضع من المال فان الحكم مثله وهو الدليل بعينه وأما اذا ذكر المهر من الجهتين فيدخله وجهان من الفساد (أحدهما) أنه نكح بماله وبضع ابنته فجعل لها نصيبا من المهرية أو جعله شرطا فان كان في مهر المثل فهو شرط وان نقص فهو شريك وأما اذا سكنت عن المهر من الجهتين فهو عندى شغار محض ورجع الى شرط أن لا صدق صورة فاذا ذكر للمهر من احدى الجهتين ففسخ نكاح المسكوت عنها قبل وبعد وثبت نكاح المذكور مهرها بعد بناء على ما تقدم وفيه القول الآخر بأنهما يثبتان جميعا بعد والله أعلم (تركيب) قال مالك لا ندرى أن النكاح بالشغار الا في الابنتين خاصة وتعلق بظاهر الحديث وهذا انما يصح لو كان من قول النبي صلى الله عليه وسلم وقال غيره ذلك فيما يجبر على النكاح فأما من يختار فلا يدخل ذلك فيه قلنا هذا جهل عظيم الحق فيه للحق سبحانه فأى فرق بين أن يكون فيمن يجبر أو يخير وهذا بين والخرد لله فان قيل غاية ما يذكرون أنه نكاح بلا مهر (قلنا) بل غاية ما يذكرون قول النبي صلى الله عليه وسلم لفظا ومعنى والعلاقة الاستدراك في البضع وذلك يبطل النكاح لاستحالة ملك البضع من شخصين وهذا ظاهر والله أعلم فأما قوله في الحديث لا جلب فقد فسروه بوجهين أحدهما لا يجلب على فرسه بالسبق بالتحريض والضرب حتى يسبق الآخر وهذا عندى ضعيف في الدليل وان كانوا قد ذكروه عن امامنا لآنى أجيزه ولا حرج فيه لأن مطلبه السبق له دخل وعليه بدل الحظر فجاز له السعى فيه بهذا (الثالث) قالوا لا يحشر لمصدق الاموال الى حيث هو فتجلب اليه ليصدقها وانما عليه أن يمشى اليها حيث كانت وقوله لا جنب يعنى لا يجنب في السباق فرسا أخرى لتكون صعدة واذا كان المركوب دوال عليهما حتى يسبق قاله مالك وقال الليث الجنب اذ يكون من جنبه يهتف ومعناه

باب ما جلد لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها  
 حدثنا نصر بن علي حدثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى حدثنا سعيد  
 ابن أبي عروبة عن أبي حريز عن عكرمة عن ابن عباس أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم نهى أن تزوج المرأة على عمتها أو على خالتها  
 وأبو حريز اسمه عبد الله بن حسين . حدثنا نصر بن علي حدثنا

يمشي لا يحرض الفرس لا من خلف ولا من جنب وقول مالك أصح فأن  
 التحريض به عند السباق المطلق

### باب لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها

حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
 أن تنكح المرأة على عمتها أو على خالتها وعن الشعبي عن أبي هريرة أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم نهى أن تنكح المرأة على عمتها أو ألعمة على ابنة أخيها والمرأة  
 على خالتها أو الخالة على بنت أختها وعن الشعبي على بنت أختها ولا تنكح الصغرى على  
 الكبرى ولا الكبرى على الصغرى حسن صحيح (الاسناد) فيه ثلاث مسائل (المسألة  
 الأولى) حديث عبد الله بن حسن عن عكرمة عن ابن عباس قد رواه أبو داود  
 عن نصيب عن عكرمة ( الثانية ) قال أبو عيسى وفي الباب عن تسعة  
 من الصحابة وأعجب لتعاطى من ذكر أنه لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 إلا أبو هريرة وقد أدخله البخاري عن الشعبي عن جابر والناس لا يعلمون إلا  
 قليلا ( الثالثة ) اختلف رواة هذا الحديث على أصل النهي أن تجمع الثاني لا  
 تنكح المرأة على ابنة الأخ ولا ابنة الأخت على الخالة وقال ابن شهاب في بعض  
 الروايات فترى خالة أبيها وعمة أبيها بتلك المنزلة ( الرابعة ) لا تنكح المرأة على

عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَثَلِهِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ  
ابْنَ عُمَرَ وَابْنِ سَعِيدٍ وَابْنِ أُمَامَةَ وَجَابِرَ وَعَائِشَةَ وَابْنَ مُوسَى وَسُمَيْرَةَ  
ابْنَ جُنْدَبٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ أَنبَأَنَا  
دَاوُدُ بْنُ أَبِي هَنْدٍ حَدَّثَنَا عَامِرٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ الْعَمَّةُ عَلَى ابْنَةِ أَخِيهَا وَالْمَرْأَةُ

عَمَّتُهَا وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا (الخامسة) لا يجمع بين المرأة وعمتها وبين المرأة وخالتها  
(الأحكام) في تسع مسائل (الأولى) أننا إذا قلنا نهى بالرواية الواحدة فإنه  
من البيان في الدرجة الثانية كما تقدم وإن قلنا برواية لا يجمع فهو الأصل في  
البيان فإن النبي صلى الله عليه وسلم جاء بصيغة الموضوع له فقيه يكون  
الكلام وعنده الأحكام وقد جاء في بعض الروايات في الصحيح كما تبينه  
بلفظ كره وهو في عرف الفقهاء يحمل على منزلة دون التحريم فاما عند الأول  
فانه والحرام بمنزلة لان حقيقة العرية في الكراهة ارادة الترك للفعل ثم غيروهى  
المسألة الثانية (الثالثة) فهم الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الجمع بينهما  
حرام فتارة ذكر عنه كما قال لا يجمع وتارة قالوا باللعن وتارة ذكره من  
الجهة الواحدة كقوله لا تنكح المرأة على عمتها وتارة لا تنكح العمة على ابنة  
أخيها وتارة جمع الراوى الكل وذكر الكبرى على الصغرى والصغرى على  
الكبرى وجوز ذلك الشعبي عن أبي هريرة قال البخارى سمعته من أبي هريرة  
صحيح لكن البخارى أدخله عن عراك عنه (الرابعة) اذا ثبت هذا فان ما  
ذكر في هذا الحديث على اختلاف روايته ثابت بالاجماع ويتركب عليه ان

عَلَى خَالَتِهَا أَوْ خَالَتُهُ عَلَى بِنْتِ أُخْتِهَا وَلَا تُنْكَحُ الصُّغْرَى عَلَى الْكُبْرَى وَلَا الْكُبْرَى عَلَى الصُّغْرَى • قَالَ أَبُو عَيْنَتٍ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا تَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا أَنَّهُ لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا أَوْ خَالَتِهَا فَإِنْ نَكَحَ امْرَأَةً عَلَى عَمَّتِهَا أَوْ الْعَمَّةَ عَلَى بِنْتِ أُخِيهَا فَنِكَاحٌ الْآخَرَى مِنْهُمَا مَقْسُوحٌ وَبِهِ يَقُولُ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ

العمة عمة وإن علت والخالة خالة وإن علت يحرم الجمع في القصى كما يحرم في الدنيا ويحتمل أنهم حلوها على الوارث من قول عليها في الام والبنت عليا ودنيا (الخامسة) هذا الحديث خصص عموم قوله بعد ذكر المحرمات وأحل لكم ما وراء ذلكم وهو عموم مخصوص في كثير من بلغت المحرمات (١) في كتب الاحكام والفقهاء قريبا من الاربعين امرأة باختلاف أنواع التحريم ولا خلاف في تخصيص عموم القرآن بالسنة (السادسة) هذا حكم غير مقال وتعليقه تكلف وقد قال الله تعالى لئن لم عليه الصلاة والسلام قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين فقالها وما عملها ولقد انتهى التكليف بقول حتى قالوا لا يجمع بين المرأة ووريثتها ونسبوا ذلك الى ابن أبي ليلي والحسن وعكرمة وهو خطأ فاحش لانه حكم بغير قول ولا استنباط من قول وقد فعل ذلك عبد الله بن جعفر بن أبي طالب وسعد بن موحاه من الصحابة (السابعة) لا يجمع صورتان احدهما في العقد والثانية في الحل فان جمع بينهما في العقد بطل النكاحان وفسخا أبدا وهل يحد فاعل ذلك يأتي في باب ان شاء الله . الحل ثبت نكاح الاولى وثبت



● **باب ما جله في الشرط عند عقدة النكاح .** **حدثنا** يوسف  
ابن عيسى **حدثنا** وكيع **حدثنا** عبد الحميد بن جعفر عن يزيد بن أبي  
حبيب عن مرثد بن عبد الله اليزني أبي الخير عن عتبة بن عامر الجهني  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أحق الشروط أن يوفى بها  
ما استحللتم به الفروج **حدثنا** أبو موسى محمد بن المثنى **حدثنا** يحيى

نكاح الثانية ودخل بها أو باحداها أو لم يدخل بها إن قامت على ذلك البينة  
فإن لم تكن هناك بينة قبل قول الرجل في ذلك رواه محمد عن أشهب قال محمد وهذا  
أصوب أن تخالفه التي يترك فانه يحلف لانه يدعى سقوط المهر أو فساده فيكون  
فسخه بطلاق (الثامنة) أن جمعهما في سبب حل نكاح احداها وشراء الاخرى  
وقال محمد عن ابن القاسم اذ انكح احدى الاختين فلم يبن بها حتى وطئ الثانية بملك  
اليمين أنه يوقف فيها حتى يحرم فرج أمته عليه وقال أشهب وطء الامة حرام  
فلا يؤثر وطؤه ولكن يمنع من وطء الامة قال عبد الله وأشهب ذلك جائز  
ويطأ أمته لأن الأولى حرمت عليه بالنكاح وبه قال الشافعي وقال ابن القاسم  
لا يجوز أن يعقد النكاح حتى يحرم من وطئ لان التحريم موجود اذا ورد  
النكاح على فرج مباح فلا بد من تحريمه حتى لا يتصور الجمع ولذلك قال عبد  
الله الملك يفسخ النكاح لانه عقده على وجه منهي

### باب الشرط في عقد النكاح

يزيد بن عبد الله اليزني عن عتبة بن عامر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
أحق الشروط أن يوفى بها ما استحللتم به الفروج (الاحكام) قال الامام أبو  
بكر بن العربي رحمه الله الشروط في النكاح على قسمين أحدهما أن يكون من

ابْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ نَحْوَهُ • قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ هَذَا حَدِيثٌ  
 حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ قَالَ إِذَا تَزَوَّجَ رَجُلٌ امْرَأَةً  
 وَشَرَطَ لَهَا أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ مَضْرَئِهَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُخْرِجَهَا وَهُوَ قَوْلُ  
 بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَاسْحَقُ وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ

حقوق الزوجين الخالصة أو أن يكون من حقوق الله سبحانه فإن كان من  
 حقوق الزوجين جاز اسقاطه ولم يؤثر في النكاح وهل يلزم ذلك أم لا  
 لاختلاف الناس في ذلك فقال مالك يحجزه الوفاء به وقال الشافعي وأحمد واسحق  
 يلزم الوفاء به وقال علي بن أبي طالب شرط الله قبل شرطهما وبه قال سفيان  
 وهذا لا يلزم لأن الله تعالى لم يشترط ذلك لنفسه سبحانه وإنما جعله حقا  
 للزوج فيسقط باذنه في الأحيان فجاز أن يسقط باذنه في صوم الايمان قال  
 ابن العربي تحقيقه أن الله نهى عن بيع وشرط وسبأ في تحقيقه ان شاء الله وقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم ان أحق الشروط أن يوفى به ما استحلتم به الفروج وقال  
 المسلمون عند شروطهم معناه أن هناك يظهر الاسلام والعمل بمقتضى الدين  
 وأغرب ما في الباب أن نعين أن تشترط المرأة أن لا يتزوج عليها وأن ذلك  
 لجائز فانها اذا تأذت بذلك فلا أن تدخل في إيدائه وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان بنى المغيرة استأذنتني في أن ينكحوا ابنة أبي جهل علي بن أبي طالب واني  
 لا آذن ثم لا آذن ومالي تحريم ما أحل الله وان فاطمة بضعة مني يربني  
 ما أرابها ويؤذي ما آذها والله لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله الا أن  
 يريد ابن أبي طالب أن يطلق ويتزوجها وفي هذا الحديث بدائع وسترونها في

ابن أبي طالب أنه قال شرط الله قبل شرطها كأنه رأى للزوج أن يخرجها وإن كانت اشترطت على زوجها أن لا يخرجها وذهب بعض أهل العلم إلى هذا وهو قول سفيان الثوري وبعض أهل الكوفة

باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشرة نسوة . حدثنا هناد حدثنا عبدة عن سعيد بن أبي عروبة عن معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن ابن عمر أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وله عشرة نسوة في الجاهلية فأسلن معه فامرته النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخير

موضعها إن شاء الله منها في الباب قوله ومالي تحريم ما أحل الله ولكنه لما كان أمرا يؤذى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجوز بحال وليس فيه تحريم ما أحل الله من جمع زوجين ولكن إنما كان فيه عرض اذاية رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنعه وللأسلبة أن تمنع من اذاية غيرها قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفي في صفحتها فإن لها ما قدر لها منها أن تقول لا أتزوجك إلا أن تطلق فلانة وهذا محرم طلبه عليها وجائز فعله للزوج وتفصيل الشروط في نفسها وتصريف ادخالها على العقد مذكور في مسائل الفقه والضابط في هذه العارضة ما أشرنا إليه من قبل

باب الرجل يسلم وتحتة أكثر من أربع

معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم وله عشر نسوة في الجاهلية وأسلن معه فامرته النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار أربعاً منهم وروى ابن فيروز الديلمي عن أبيه أنه قال قلت يا رسول الله إنني أسلمت

أَرْبَعًا مِنْهُمْ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَكَذَا رَوَاهُ مَعْرُوفٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ  
عَنْ أَبِيهِ قَالَ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ هَذَا حَدِيثٌ غَيْرٌ مُحْفُوظٌ  
وَالصَّحِيحُ مَا رَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي جَمْرَةَ وَغَيْرُهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ حَدَّثْتُ  
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ أَنَّ غِيلَانَ بْنَ سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ قَالَ  
مُحَمَّدٌ وَأَمَّا حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ طَلَّقَ  
نِسَاءَهُ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ لَتَرَجِعَنَّ نِسَاكَ أَوْ لَا رَجَمَ قَبْرِكَ كَمَا رَجِمَ قَبْرُ أَبِي رِغَالٍ  
• قَالَ أَبُو عَيْنَتِي وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ غِيلَانَ بْنِ سَلَمَةَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا مِنْهُمْ  
الشَّافِعِيُّ وَاحِدٌ وَاسْتَحَقَّ

وتحتي أخزان قال اختر أيتما شئت (الاسناد) سكت عن ذكر الأولى وذكر  
البخاري أنه غير محفوظ والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري  
أنه قال حدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان أسلم وعنده عشر نسوة وحدثت  
غيره وزرواه ابن لهيعة فصار الحديثان موقوفين وقد روى حديث غيلان سراد  
ابن محشر عن أبيه عن نافع وسالم بن عمر وقد اتفقوا على صحة المرسل عنه  
أخبرنا الطبري أخبرنا الطبري أخبرنا الدارقطني أخبرنا محمد بن غنم حدثنا  
الزبادي حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن الزهري قال أسلم غيلان مثله أخبرنا  
ابن غنم الطبري أخبرنا أبو صالح حدثني الليث حدثني يونس عن ابن شهاب  
وبلغني عن عثمان بن أبي سويد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثله وقد روى  
الواقدي حدثنا عبد الله بن أبي سفيان عن أبيه عن ابن عباس قال أسلم غيلان

ابن سلة وعنده عشر نسوة فامر النبي صلى الله عليه وسلم أن يمسك أربعا ويفارق سائرهن وأسلم صوان وعنده ثمان نسوة فامر أن يمسك أربعا ويفارق سائرهن حدثنا محمد بن محمد حدثنا محمد بن اسحق يعني الصنعاني حدثنا يعلى يعني ابن منصور حدثنا هاشم وأخبرني ابن أبي ليلى كلاهما عن حيضة بن الشمردل عن قيس بن الحارث وفي حديث هشيم الحارث بن قيس أنه أسلم وعنده ثمان نسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعا وذكره باوعب قال وأخبرنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري الأزهر أحمد أبي الأزهر حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي سمعت يحيى بن أيوب حدثني ابن يزيد بن أبي حبيب عن أبي وهب الجيثاني عن الضحاك بن فيروز الديلمي عن أبيه قد ذكره (الاصول) قد تقدم بيان مساق هذه الأحاديث فأما حديث ابن شهاب عن عمر فليس يمتنع أن يروى ابن شهاب الحديث من ثلاثة طرق فيسوقهن ولكن قد ثبت عنه المرسل ونحن ومخالفا أبو حنيفة يرى القول بالمرسل وأما حديث فيروز قدريانه من غير طريق ابن أبي ليلى (الاحكام) معول القول على المعنى وهو مشترك بيننا وبينهم ومعولنا على هذه الأحاديث وقد بيناها وإذا صححت لنا الحجة عليهم في حديث غيلان صححت في حديث فيروز لأن المسألة واحدة وبينناها في مسائل الخلاف والاشارة فيه ما ذكره أبو المعالي ترك الاستفصال في حكايات الاحوال مع الاحتمال يستنزل منزلة العموم في المقال لحديث غيلان فإنه أسلم وتحتة عشر نسوة فقال النبي صلى الله عليه وسلم اختر منهن أربعا وفارق سائرهن ولم يفصل له القول بفرق بين الأوائل والآخر (تركيب) فلو مات قبل أن يختار حكم بغيرائهن وأخذت صداقها من دخل بها وأخذت من لم يدخل خمس صداقها لأنه لم يكن بين الا صداق أربع فيقسم ذلك بينهن قاله ابن المواز وتفصيله في مسائل الفقه (تركيب) فلو طلق منهن أربعة لم يكن له أن يختار غيرهن لأنه اختيار منه لمن قاله ابن عبدوس

باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان حديث قتيبة حدثنا  
 ابن لحيعة عن أبي وهب الجيثاني أنه سمع ابن فيروز الديلمي يحدث عن  
 أبيه قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله أني أسلمت  
 وتحتي أختان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخترأيتهما شئت  
 حدثنا محمد بن بشار حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت يحيى  
 ابن أيوب يحدث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي وهب الجيثاني عن  
 الضحاك بن فيروز الديلمي عن أبيه قال قلت يا رسول الله أسلمت وتحتي  
 أختان قال اخترأيتهما شئت هذا حديث حسن وأبو وهب الجيثاني اسمه  
 الديلم بن هوشع

باب ما جاء في الرجل يشتري الجارية وهي حامل حدثنا عمر  
 ابن حفص الشيباني البصري حدثنا عبد الله بن وهب حدثنا يحيى بن

باب الرجل يشتري الأمة وهي حامل أو يسبها ولها زوج

ذكر حديث روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم  
 الآخر فلا يسق ما له ولد غيره ولا خلاف فيه وأما مسألة المسبية فذكر حديث  
 أبي الخليل صالح بن أبي مريم عن أبي سعيد الخدري أصبنا سبا يوم الأوطاس  
 ولهن أزواج فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزلت والمحصات  
 من النساء إلا ما ملكت إيمانكم الآية هذا رواه جماعة عن أبي الخليل عن أبي

أَيُّوبَ عَنْ رَيْعَةَ بْنِ سُلَيْمٍ عَنْ بُسْرِ بْنِ عُبَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَسْقِي مَاءً وَلَا دَغِيرَهُ ۖ قَالَ أَبُو عَيْتَابٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهًا عَنْ رُوَيْفِعِ بْنِ ثَابِتٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ لِلرَّجُلِ إِذَا اشْتَرَى جَارِيَةً وَهِيَ حَامِلٌ أَنْ يَطَّأَهَا حَتَّى تَضَعَ فِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَالْعَرِيضِ بْنِ سَارِيَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ

سعيد الخدري ورواه قتادة كما أخبرنا القاضي أبو الحسن الفسطاطي عن عبد الرحمن بن عمر عن حمزة عن أحمد بن شعيب أخبرنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا يزيد هو ابن ربيع حدثنا سعيد عن قتادة عن أبي الخليل عن أبي علقمة الهاشمي عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث جيشاً إلى أوطاس فقاتلهم وظهروا عليهم فأصابوا منهم سبايا لمن أزواج في المشركين فكان المسلمون يخرجون من غشيانهم فأنزله الله والمحسنات من النساء إلا ما ملكت إيمانكم زاد أبو داود فنهى لكم حلال إذا انقضت عدتهن أخبرنا أبو بكر القرشي أخبرنا التستوري أخبرنا العبدوري<sup>(١)</sup> أخبرنا أبو بكر البغدادي قال أخبرنا الهاشمي أخبرنا اللؤلؤي وأخبرنا ابن همار أخبرنا ابن الوليد أخبرنا ابن حبيب أخبرنا ابن داسة قال أخبرنا أبو داود حدثنا الثعلبي حدثنا سكن حدثنا شعبة عن يزيد بن حميد عن عبد الرحمن بن جبير عن أبيه عن أبي الدرداء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في غزوة فرأى امرأة<sup>(٢)</sup> ألم بها قالوا نعم يا رسول الله قال لقد هممت أن ألعنه لعنة تدخل معه في قبره كيف يورث وهو لا يحل له وكيف يستحرمه

• باب • مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَسْبِي الْأُمَّةَ وَلَهَا زَوْجٌ هَلْ يَحِلُّ لَهُ  
 أَنْ يَطَّأَهَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ الْبَتِّي عَنْ أَبِي  
 الْحَلِيلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ أَصَبْنَا سَبَا يَوْمَ أَوْطَاسٍ وَلَهُنَّ أَزْوَاجٌ  
 فِي قَوْمِهِنَّ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَزَلَّتْ وَالْمُحْصَنَاتُ  
 مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ • كَذَا أَبُو عَيْشَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ  
 وَهَكَذَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عُثْمَانَ الْبَتِّي عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ  
 وَأَبُو الْحَلِيلِ اسْمُهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ وَرَوَى هَمَّامٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَتَادَةَ  
 عَنْ صَالِحِ أَبِي الْحَلِيلِ عَنْ أَبِي عُلْقَمَةَ الْهَاشِمِيِّ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا جَابُنُ بْنُ هِلَالٍ  
 حَدَّثَنَا هَمَّامٌ

وهو لا يحل له خرجه مسلم (العربية) السبي الاخذ قسرا للادى دون غيره  
 والقيمة تم الكل الحجج بالحاء المهملة التي اولادها (١) (الاحكام) في سبع  
 مسائل (الاولى) لا يحل وطؤها بملك اليمين لمن اشتراها بلا خلاف للعلمة التي بينها  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لامته التي هم بها على لعن فاعله اما انه لو وطئها وعزل عنها  
 لم تستحق لعنا لان اللعن انما كان للعلمة التي قالها وهي كيف يورثه وهو لا يحل له  
 او كيف يستحرمه وهو لا يحل له وهو دليل التقسيم الصحيح عند العلماء لانه  
 لا يخلو اما ان يكون حلالا صحيحا او يكون متفيا ويتجدد الحمل او يبتدى بوطئه

(١) هكذا بالاصل



فلن ملكه ربما كان ولده وان ورثه ربما كان ولد المشرك والفروج على التحريم حتى يتبين دليل الاباحة قائما ينبنى الامر هنا على اليقين ولم يلتفت الى الشك لأن الشك لا يوجب حكما في الدين بحال لا تحريما ولا اباحة (الثانية) اذا لم تكن المسية حاملا فلا يجوز وطؤها أيضا للحديث الصحيح في النازلة على الراوى بعينه أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا توطأ حامل حتى تضع ولا حائل حتى تحيض والعله فيهن أنهن موطوأت فأرحامن مشحوة بالمه القاسد فلا يحل لرجل أن يضع ماله الحلال الصحيح على ماء حرام فاسد وهذه العلة لم تزوج الزانية حتى تستبرأ كان الزاني بها الذي يقربها أو غيره (الثالثة) الزوجة المسية النازلة فيها الآية وهي من معضلات الآيات وقد بينها في الاحكام نهاية البيان وتحقيقه ان ملك المسية يحل لمالكها وطؤها لأن الاول لا عبرة به ولا حكم له وكان القياس أن هدمه الاسلام كما يهدمه السبي الا أن الشرع نظر للاسلام فيما أتى له معه تأليفا وتحريا على الدخول فيه عليه وبقي الحكم في السبي على أصله وهذه المسألة حبرت عقول الاصحاب وان كانوا أولى الالباب واختلفت الروايات فيها ولا اشكال عليها وحاشا للعلم أن سبي الزوجان أو أحدهما فيحق له حكم نكاح يعتبرلها ومن الغريب أن يطل السبي ملك المال ويبقى ملك النكاح وصرح أبو حنيفة على أن الزوجين اذا سبيا معا لم يطل النكاح قال لأن الرق لا يمنع من ابتداء النكاح فكذلك لا يقطعه (قلنا) حدوث الرق هو الذي يطله ثم هذا يطل بالخلع فانه يقطع النكاح ولا يمنع من ابتدائه (الرابعة) وطه السبايا حيثن هل كان وهو على الوثن أو بعدما أسلم وقد أجاز ذلك عطاء وعمر بن دينار ومنعه ساء الناس وقال بعض المتأولين ان ذلك السبي لم يوطأ منهن واحدة حتى أسلمت وهذه قلة بصيرة في الحديث في الصحيح واللفظ لمسلم عن أبي سعيد قال غزونا بنى المصطلق يعنى قبل أوطاس بمدة فسينا كرائم العرب فطالت علينا الغربة ورغبنا في القداء واردا أن نغزل فأسأنا فقال لا عليكم الاتفعلوا

باب ما جاء في كراهية مهر البغي . حدثنا قتيبة حدثنا  
 أليث عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي مسعود  
 الأنصاري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الكلب ومهر  
 البغي وحلوان الكاهن قال وفي الباب عن رافع بن خديج وأبي جحيفة  
 وأبي هريرة وابن عباس . قال أبو عيسى حديث أبي مسعود حديث  
 حسن صحيح

ولو أسلبوا فافدوا بهن وهذا بين ظاهر ( الخامسة ) هل ذلك منسوخ أم لا هو  
 مبين في موضعه فينظر فيه ( السادسة ) ان كانت المسيدة يائسة فان القاسم  
 ومالك يرويا عن الليث قريبا منه قالوا الاستبراء فيه لقول النبي صلى الله  
 عليه وسلم حتى تحيض والنبي صلى الله عليه وسلم قال حتى تحيض فدل على ان  
 المراد من يتصور الحيض ودليلنا انه رحم يستأنى به ظاهر البراءة في العدة  
 فكذلك الاستبراء بمتله أصله التي تحيض وقد روى مثل هذا عن أبي يوسف  
 ( السابعة ) ان كانت بكرا قال عبد الله بن عمر لا تستبرئ المرأة زوجها وهذا  
 لا يصح نظرا فانه قد ثبت وجود الحمل على البكارة فوجب لا يقدم على الرحم  
 حتى تستبرئ والله أعلم

### باب مهر البغي

أبو بكر بن عبد الرحمن عن ابن مسعود الأنصاري نهى رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم عن نكاح الكلب ومهر البغي حسن صحيح أما ثمن الكلب فيأتي في  
 البيوع ومهر البغي فلا خلاف في تحريمه وهو ما تستأجر به المرأة نفسها على

الزنا وأما ثمن الكلب فما اختلف في حلها وفي جواز انشائها وفي ثمن بيعها  
والشافعي يقول لا يباع بحال وأبو حنيفة يجوز بيعها واختلف أصحاب مالك عن  
مالك ولا يفوتكم ما وصيتكم به مرارا من أن مذهب مالك المول عليه ما في  
موطأه أقراه عمره كله فما قال لصاحب أو أزال به سائلا لا يعارضه ما أقراه  
ليالك ونهارك عمرك كله ورواه عنه ألف رجل أو يزيدون قال مالك في الموطن  
أكره ثمن الكلب الضاري أو غير الضاري نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وسلم عن ثمن الكلب وأما الشافعي فجعل جواز الاتخاذ في الكلب الحاجة  
الأصل في الاذن بالاتفاق خاصة فأما بيع الكلب فلم يقسه على جواز اتخاذه  
لأن الرخصة لا يقلس عليها وأما أبو حنيفة فقول على الاحاديث المروية في  
الترخيص عن عبد الله بن معقل وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بقتل  
الكلاب ثم قال مالي والكلاب ثم رخص في كلب الصيد وكتب آخر وثبت  
أنه قال اقتلوا منها كل أسود بهيم فحمل النهي على الثمن عند الأمر بالقتل  
فهذه رؤس المسائل ونزيدها تحقيقا في مسائل الخلاف والعارضة من الاحكام  
هنا في تسع مسائل (الاولى) في جواز اتخاذ الكلب لا خلاف أن الكلاب  
كانت عندهم متخذة مكسبة يصرفونها في منافعهم ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم  
بقتلها فأرسل إلى اقطار المدينة واطرافها فلا تدع كلبا الا قتله حتى أنا لقتل  
كلب المرأة من أهل البادية يتبعها كذا في الصحيح عن ابن عمر والفاظ مسلم  
هذه ثم روى عنه أنه قال أمر بقتل الكلب صيد أو غنم أو ماشية زاد  
أبو هريرة في آخره وكتب حرث وفي مسلم عن عبد الله بن معقل أن النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم أمر بقتل الكلاب ثم قال ما بالهم وبال الكلاب ثم رخص في طلب  
الصيد والغنم والزرع وأخبر أن اتخاذه ينقص من الاجر قيراطا وفي الأكثر  
قيراطان كلاهما في صحيح مسلم عن ابن عمر وأبي هريرة قال وفي الموطأ عن  
سفيان بن أبي زهير قيراط عنهما قال ابن العربي رحمه الله فهاتان حالتان  
احدهما قتلها كلها الثانية اتخاذ ما يحتاج اليه منها في ثلاث وتحريم ما سواه مما

أخبر أنه ينقص من أجره وكل ما أدخل وزرا فهو حرام (الثانية) إذا جاز  
اتخاذها لهذه الخصال فهل يجوز غيرها أم لا في ذلك كلام بيناه في الكتاب  
الكبير أصح أنه يجوز اتخاذ الحراسة في الدور والطرق إذا خاف صاحبه  
واغنى عنه (الثالثة) إذا قلنا يجوز اتخاذها هل يجوز بيعها قال أبو حنيفة حد  
المال كل منتفع به شرعا فإذا جاز وضع اليد عليه والاتفاق به صار من  
الاموال الشريفة فجاز بيعه قلنا إنما صار متخذًا منتفعًا به ضرورة فلا يلحق  
بالمكتسب المنتفع به اختيارًا فإن في الكلب منفعة ومضرة فلما تعارضا اذن  
في اتخاذها فكانت رخصة فلم يطرد عليه حكم الأموال (الرابعة) إن النبي صلى  
الله عليه وسلم نهى عن ثمنه مع الأمر باتخاذها لتكون المنفعة به عند من يره  
عليه ونحوه عن ثمن السنور وهي (الخامسة) لتكون من الطوافين  
والطوافات تمنع منعتهم ولا تملك وهذا أبدع في المصلحة وأحرى في قوانين  
التشريع من أن يثبت من أربعين جريح عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم والله أعلم قال ابن الكلب ومهر البغي خيث وكسب الحجام  
خيث، ثم الكلب ومهر البغي لأنه معروض لا يجوز مقابلته بالعوض  
واحتلوا به في كسب الحجام وهي (السادسة) بجهالته بأنه يعامل على غير  
عمله، والله كائن بما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في أن أعطى  
الحجام، إن كان له أن يسماء (السابعة) قوله فاقبلوا منها كل أسود  
بهم زادوا في رواية أبي ذر ثمانين غلة شيطان وهو شرع مربوط بعيب  
فتهبئوا له (الثامنة) إذا لم يجوز بيعه فإن علي من قبله قيمته في حديث  
ابن عباس من جاء بعتاب ثمنه فاملا كفيه ترابا وهذا في مالا منفعة فيه  
لا يجوز مثله وإذا لم يجوز ابطال منفعته قيمته عليه القيمة وليس كل مالا يجوز  
بيعه تبطل قيمته وهذا الكلاء مستوفى في موضعه (التاسعة) حلوان الكاهن  
حرام باجتماع لان الكهانة كفر واجرة الكفر لا خلاف في تحريمها والله أعلم

● **باب** ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه . حدثنا أحمد  
 ابن منيع وقيسبة قالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ  
 الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَتِيْبَةُ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ  
 أَحْمَدُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَبِيعُ الرَّجُلُ عَلَى يَمِّ أَخِيهِ  
 وَلَا يَخْطُبُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَابْنِ عُمَرَ  
 ● قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ  
 أَمَّا مَعْنَى كَرَاهِيَةِ أَنْ يَخْطُبَ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ إِذَا خَاطَبَ الرَّجُلُ  
 الْمَرْأَةَ فَرَضِيَتْ بِهِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ مَعْنَى  
 هَذَا الْحَدِيثِ لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ هَذَا عِنْدَنَا إِذَا خَاطَبَ

### باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه

ذكر حديث أبي هريرة وفاطمة بنت قيس وكلاهما صحيح وفي ذلك من انفعه  
 احدى عشر مسألة (الاولى) لاختلاف أنه لا يجوز لأحد أن يخطب على خطبة  
 غيره لنهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه وقد اختلف في صفة الخطبة من الخطبة  
 التي نهى النبي صلى الله عليه وسلم عنها على قولين أحدهما أن يركن كل واحد  
 من الزوجين لل صاحبه ويتفقا على صداق معلوم يعنى ولا يبقى الا الاعلان  
 أو الاشهاد بالتواجب الثانى ان لا تجوز الخطبة اذا تراكنا وان لم يتفقا على  
 صداق قاله ابن القاسم وابن وهب ومطرب وابن الماجشون وابن عبد الحكم  
 والشافعى وساعده ابن نافع على الرواية المشهورة عن مالك المذكورة فى موطاه

الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَرَضِيَتْ بِهِ وَرَكَنَتْ إِلَيْهِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْطُبَ عَلَى خِطْبَتِهِ  
فَمَا قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ رِضَاهَا أَوْ رُكُونَهَا إِلَيْهِ فَلَا بَأْسَ أَنْ يَخْطُبَهَا وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ  
حَدِيثُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ حَيْثُ جَاءَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَدَرَتْ  
لَهُ أَنْ أَبَا جَهْمٍ بْنُ حُذَيْفَةَ وَمُعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ خَطَبَاهَا فَقَالَ أَمَّا أَبُو جَهْمٍ  
فَرَجُلٌ لَا يَرْفَعُ عَصَاهُ عَنِ النِّسَاءِ وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُغُولُكَ لَأَمَالٍ لَهُ وَلَكِنْ  
أَنْكَحِي أَسَامَةَ فَقَعْنِي هَذَا الْحَدِيثَ عِنْدَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ فَاطِمَةَ لَمْ تُخْبِرْهُ  
بِرِضَاهَا بِوَاحِدٍ مِنْهُمَا وَلَوْ أَخْبَرْتَهُ لَمْ يُشِرْ عَلَيْهَا بَعْدَ الَّذِي ذَكَرْتَ

قال ابن العربي رحمه الله وتحقيق القول في ذلك ان للخطبة مبدءا ومنتها فاما  
المبدء فلا خلاف في جواز دخول بعضها على بعض واما المنتهى فلا خلاف  
في تحريم الخطبة فيها وهي ما اذا لم يبق الا التوافق فادخل على ذلك أحد  
خطبة وانما القول في حال المراضة فان تراكنا وتقاربا في الرضا لكن لم  
يجز ذكر صداق فهذا موضع الخلاف فن قال تجوز الخطبة قال لان الاتفاق  
بعد اذ قد يذكر ان من الصداق ما لا يتفقان عليه ومن قال لا تجوز قال لان  
الموجب قد يقع بغير صداق والاول اصح لان السكوت على الصداق نادر  
وهو اصل الاتفاق فان لم يذكر فليس بركون ولا مقاربة (الثانية) قال  
علماؤنا هذا اذا كان شكلين فاما اذا لم يكن الزوجان متشاكلين جاز للبشاكلة  
أن يدخل عليه وهذا مما لا ينبغي أن يكون فيه خلاف مع ثلاثة من اتحيم  
الهي وخطب أثم وروى علماؤنا تأديبه (الرابعة) هل يفسخ نكاحه قال  
ابن القاسم لا يفسخ له عبد الملك والشافعي وأبو حنيفة (١) وروى ابن قرين عن

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ أُنْبَأَنَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو بَكْرِ  
ابْنُ أَبِي الْجَهْمِ قَالَ دَخَلْتُ أَنَا وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ  
قَيْسٍ فَحَدَّثَنَا أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا سُكْنَى وَلَا نَفَقَةً قَالَتْ  
وَوَضَعَنِي عَشْرَةَ أَقْفَرَةٍ عِنْدَ ابْنِ عَمٍّ لَهُ خَمْسَةَ شَعِيرَاءَ وَخَمْسَةَ بَرَاءَ قَالَتْ  
فَأْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ قَالَتْ فَقَالَ صَدَقَ  
قَالَتْ فَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ ثُمَّ قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ بَيْتَ أُمِّ شَرِيكِ بَيْتٌ يَغْتَمَاهُ الْمُهَاجِرُونَ وَلَكِنْ أَتَيْتَنِي فِي  
بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ فَعَسَى أَنْ تُلْقَى ثِيَابَكَ وَلَا يَرَاكَ فَإِذَا انْقَضَتْ عِدَّتُكَ

ابن نافع يفسخ قبل وروى غيره أنه يفسخ بكل حال والصحيح عدم النسخ  
لأن النبي وقع في غير العقد فلم يؤثر فيه وإنما عليه الائتم واختلاف عماؤنا  
وهي (الخامسة) هل الحق في ذلك لله أو للخاطب فمنهم من قال: الحق في ذلك  
للخاطب فليتحلل فإن لم يفعل فارقها قاله ابن وهب وهذا لا يصح لأنه رآه  
مستوجبا حقا في النكاح وهذا لا يصح وقد فلت محل حقه أما أنه أن حلال خلاص  
من مطالبته (السادسة) روى الأعرج عن أبي هريرة هذا الحديث فقال  
لا ينخطب أحدكم على خطبة أخيه ورواه سعيد بن المسيب فزاد فيه لا يبيع  
الرجل على بيع أخيه وكذلك روى عبد الله بن نافع عن ابن عمر أن النبي  
صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع ولا ينخطب فأما لم يسمعه مالك منه وأما فضله  
على اختلاف العلماء في فصل الموصول إذا لم يكن منه (السابعة) قال مسلم في  
روايه ابن عمر ولا ينخطب على خطبة أخيه إلا باذن له فقد ترك الركون جزالة

جَاءَ أَحَدُ مَخْطُوكَيْكَ فَأَتَيْتَنِي فَلَمَّا انْقَضَتْ عِدَّتِي خَطَبَنِي أَبُو جَهْمٍ وَمُعَاوِيَةُ  
 قَالَتِ فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ كَرْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ أَمَّا مَعُ وِيَّةُ  
 فَرَجُلٍ لَا مَالَ لَهُ وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ شَدِيدٌ عَلَى النَّسَاءِ قَالَتْ خَطَبَنِي أُسَامَةُ  
 ابْنُ زَيْدٍ فَتَزَوَّجَنِي فَبَارَكَ اللَّهُ لِي فِي أُسَامَةَ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ  
 سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ ثُمَّ هَذَا الْحَدِيثُ وَزَادَ فِيهِ  
 فَقَالَ لِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْكِحِي أُسَامَةَ . **حدثنا** مُحَمَّدٌ حَدَّثَنَا  
 وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بِهَذَا

النَّصْلُ ابْنُ الصَّلْتِ (الثامنة) قوله لا يبيع على بيع أخيه يعني به السوم لأن البيع  
 لو تم لم يتصور آخر غيره بينه حديث عن عدي بن ثابت عن أبي حازم  
 عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يستام الرجل على  
 سوم أخيه (التاسعة) في هذا الوجه هو الكلام فأما لو انعقد العقد في البيع  
 لم يكن له كلام في أنه حرام لا يجوز ولا ينعقد والقول في ورود العقد على  
 البيع يتصور عن الشافعي في خيار المجلس إذا تعاقدا ولم يفترقا وقد بين  
 الراوي أن النبي صلى الله عليه وسلم أراد بيع السوم وكيفها منع البيع وإنما  
 ذلك إذا اتفقا وسما اثنين ولم يبق إلا أن يشترطا وزنا أو تبرأ من عيب ونحو  
 ذلك مما يفهم منه الاتفاق وقال الثوري ذلك أن يقول عندى ما هو خير منه  
 فأرج حتى ترى ما عندى وقال أبو حنيفة بقول مالك في ذلك وإنما يجوز  
 المواسمة في الابتداء (العاشر) إذا وقع البيع فاختلفت الروايات عن مالك  
 وأصحابه وأنكر ابن الماجشون أن مالكا قال بفسخه والتعليل قريب من



● **باب** مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا كُنَّا نَعْزِلُ فَرَعَمَتَ الْيَهُودِ أَنَّهُا الْمُوَدَّةُ الصُّغْرَى فَقَالَ كَذَبَتِ الْيَهُودُ أَنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْلُقَهُ لَمْ يَمْتَعُهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَالْبَرَاءِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ .

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالََا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ كُنَّا نَعْزِلُ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ ● قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي الْعَزْلِ وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ تَسْتَأْمُرُ الْحُرَّةُ فِي الْعَزْلِ وَلَا تُسْتَأْمُرُ الْأَمَةُ

الذي تقدم في النكاح فعول عليه ( الحادية عشرة ) من غريب الفقه ان  
الاوزاعي يقول يجوز مساومة المسلم على الذي لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
قال علي بيع اخيه ولا اخوة بين المسلم والذي فلم يدخل في النهي وسائر العلماء  
على منعه لان له حق الذمة والعهد ان لا يرزأوا في أبدانهم ولا في أموالهم  
ولا أمانيتهم ولا أولادهم ومن الرزء السوم عليه واخرجه مما دخل فيه وابعاده  
مما قرب منه ومسائل حديث فاطمة في باب الطلاق ان شاء الله

باب ما جاء في كراهية العزل . حدثنا ابن أبي عمر وقتيبة  
 قالا حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن قوعة عن  
 أبي سعيد قال ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لم يفعل  
 ذلك أحدكم قال أبو عيسى زاد ابن أبي عمر في حديثه ولم يقل لا يفعل  
 ذلك أحدكم قالا في حديثهما فأنها ليست نفس مخلوقة إلا الله خالقها قال

### باب العزل وكراهيته

ذكر حديث جابر يارسول الله انا كنا نعزل فرعمت اليهود انها المومودة  
 الصغرى فقال كذبت اليهود اذا اراد الله أن يخلقه لم يمنعه هذه رواية محمد  
 ابن عبد الرحمن بن ثوبان عن جابر ورواية عطاء عنه كنا نعزل والقرآن ينزل  
 وذكر حديث قوعة عن أبي سعيد قال ذكر العزل عند رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال لم يفعل ذلك أحدكم ولم يقل لا يفعل ذلك أحدكم أحاديث  
 صحاح ورواية عطاء أصح (الاسناد) في البخارى عن أبي سعيد قال النبي  
 صلى الله عليه وسلم وانكم لتفعلون ثلاثا ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة  
 الا وهى كائنة وخرج مسلم من رواية معبد لعلكم الا تفعلوا فأنما هو  
 القدرو في رواية ما من نفس مخلوقة الا الله خالقها وفي رواية أبى الوداك  
 ما من كل الماء يكون (١) اذا اراد الله بخلق شيء لم يمنعه شيء وذكر أحاديث  
 كثيرة في المعنى (الاصول) في مسألتين (الاولى) لاختلاف بين أهل السنة  
 في ان الامور تجري على قضاء الله وقدره وعلم سابق وكتاب مقدم وان كان  
 علقتها بالاسباب فلا حظ للاسباب فيها الا أنها علامات على وجود ما قدر  
 وعلم وخلق فاما أن يكون لها تأثير أو ينسب اليها عمل فلا سبيل الى ذلك في

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ۖ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ  
صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَقَدْ كَرِهَ الْعَزَلُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ  
الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ

التوحيد ( الثانية ) لله ارادة صفة من صفاته تتعلق بالمخلوقات فيما عليه من  
الصفات والتقدم والتأخر الاما ليس الى الاوقات لاموجود الايها ولا يخرج  
عنها وان يخلق للمخلوق ارادة قاما هي معها ومصرقة بحكمها كما أخبر تعالى  
بقوله وما تشاؤون الا ان يشاء الله فاذا اجتهد العبد واستغفد الوهم وتهاقت  
ارادته بشيء لم يرد به الباري وان دونه وقد شاء وجد على رغم الله مخالفت  
القدرية لله ارادة الله تبارك وتعالى الله تبارك وتعالى الله تبارك وتعالى الله تبارك وتعالى  
كبرياءه بناء في كتب الاصول وهو من بين الاحكام في الشريعة  
( الاولى ) اخذت الناس في "تراجمكم" عن كرهه ببداهته من "تراجمكم"  
نعميم وكذا في "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم"  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم"  
تميم "تراجمكم" في تركه ان كره "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم"  
فكم "تراجمكم" لا يعجز "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم"  
"تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم"  
لا يسمع منه وجهه وقال "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم"  
من المباح ونسبة يصح الله فيما يريد ( فان قيل ) فقد روت سائبة عن - ثمانية  
ذكر العزل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ذلك الواد "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم"  
الحديث اضطراب منه انه قد رواه سعيد بن ايوب عن أبي "تراجمكم" "تراجمكم" "تراجمكم"  
الحنفى محمد بن عبد الرحمن وقارة رواه شيباني بن ايوب عنه وقال قال قوم  
ان ذلك كان قبل ان يبين الله له حوا ذلك فكان يتبع اليهود فيما لم يبين له في

● **باب ما جاء في القسمة للبكر والثيب .** حدثنا أبو سلمة  
يحيى بن خلف حدثنا بشر بن المفضل عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن

شرعه فمن يعرف بعد ذلك شرعه وهذا سقط عظيم فان النبي صلى الله عليه وسلم إنما كان يجب موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه فيه شيء ويختبر به مخبرهم ثم يكذبهم فيه هذا محال عقلا لا يجوز على الأنبياء وإنما للحديث ساقط ويحتمل النقل والله أعلم في الحديث الحسن أن النبي صلى الله عليه وسلم كره عزل الماء عن محله ويدل عليه قوله ما عليكم الا تفعلوا وظن بعض من تكلم على الحديث أن معنى قوله ما عليكم الا تفعلوا إنما هو القدر أن الله إذا أراد خلق شيء أوصل من الماء المعزول الى الرحم ما يخلق منه الولد وليس كذلك وإنما الله إذا أراد خلق شيء سلبه ارادة العزل وإذا لم يرد أن يخلق لم ينفعه ارسال الماء وقد كان ابن عباس يقذفها في طست ويقول للجارية تراها في الطست فلا تقولين كان ولا كذا ولا كي (الثانية) الوطء حق الرجل بالاتفاق من الفقهاء وهل للمرأة فيه حق أم لا قال مالك لها حق الطلب فيه اذا تركه قصد الاضرار وقال الشافعي وأبو حنيفة لا حق فيها الا في وطئة واحدة يستقر بها المرء واذا كانت الحال هكذا فالعجب أن يكون لها حق في العزل عند العلماء ولا حق لها في أصل الوطء فان كان هذا القول منهم في الوطئة الأولى التي هي حقها فيمكن وان كان في كل وطء فهذا إنما يستقيم على منذهب مالك وحده والله أعلم (الثانية) اتفقوا على أن لا عزل على الأمة المتزوجة الا باذن مولايها وهذا ضعيف فان الوطء حق الزوجين والولد لا يتعلق به لا للزوجين ولا للولي

### باب القسم

أبو قلابة عن أنس قال لو شئت أن أقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ لَوْ شِئْتُ أَنْ أَقُولَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَكِنَّهُ قَالَ السُّنَّةُ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْبَكَرَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى امْرَأَتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَفَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَنَسٍ وَلَمْ يَرْفَعْهُ بَعْضُهُمْ قَالَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَوا إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ امْرَأَةً بَكَرًا عَلَى امْرَأَتِهِ

ولكنه قال السنة اذا تزوج الرجل البكر على امرأته أقام عندها سبعا حسن صحيح (الاستاد) في مسلم عن أم سلمة قال لها النبي صلى الله عليه وسلم ان شئت سبعة عندك وان شئت ثلاثا ثم ردت قالت ثلاث وفي رواية عبد الملك ابن أبي بكر بن عبد الرحمن للكر سبع والثيب ثلاث مرسل كله في الصحيح والمخالف لما أبو حنيفة يقول بالمرسل ثبت المسألة معه (الأحكام) المعارضة فيها أن هذا لا يقتضيه قياس لأنه ليس له نظير يقيسه به والأصل يرجع اليه وإنما هي سنة محضة أما ان العلماء قالوا ان فيه حكمة وهي أن عقد النكاح صلة والحديث يعارض القديم في ذلك لأن عند مبدأ الزفاف يكون القلب منها بين فرة وسكون لمكان الحشمة فتؤنس بزيادة المقام حتى تلحق بالاول في حكم المعاشرة وليستوفى الزوج لادته من الثانية فكل جديد لذة ولما كان قلب البكر أنفر من قلب الثيب زيدت في المقام ليتمكن الانسان فهذه حكمة والليل فعل الشارع وقوله صلى الله عليه وسلم وكل ما للقوم من أثر ونظر زده قال لأم سلمة ان شئت سبعة عدك وسبعة عندهن ليسوى بينهما قلنا قد قال لها وان شئت ثلاثا وردت فيخبرها عن الفضل واخذها بالحق وقالوا معنى

أَقَامَ عِنْدَهَا سَبْعًا ثُمَّ قَسَمَ بَيْنَهُمَا بَعْدَ بِالْعَدْلِ وَإِذَا تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ عَلَى أَمْرَاتِهِ  
أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ وَقَالَ بَعْضُ  
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ إِذَا تَزَوَّجَ الْبِكْرَ عَلَى أَمْرَاتِهِ أَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا وَإِذَا  
تَزَوَّجَ الثَّيِّبَ أَقَامَ عِنْدَهَا لَيْلَتَيْنِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ

● **بَابُ مَا جَاءَ فِي التَّسْوِيَةِ بَيْنَ الضَّرَائِرِ** . حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ  
حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ السَّرِيِّ حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ

قوله ردت بالتثليث حقا مبتدأ وقد روى أبو داود عن أنس أن النبي صلى الله  
عليه وسلم لما بنى بصفية أقام عندها ثلاثا وكانت ثيبا وسنده صحيح جدا  
والحق فيه للزوج والزوجة ومن قال فيه أنه حق للزوج فقد أخطأ قال النبي  
صلى الله عليه وسلم لأم سلمة ليس لك على أهلك أن شئت سبعة عندك  
الحديث فجعل الحق لها وقول أنس السنة تقتضي على هذا كله ما بيناه في أصول  
الفقه وقد جعله ابن القاسم عن مالك واجبا على الزوج وقال ابن عبد الحكم  
عنه أنه مستحب وقال الأوزاعي تفصيل لا يعصده أثر ولا نظر تركناه لذلك  
وقد اختلف علماؤنا هل يقضى بذلك على الزوج أما أن قلنا أنه لها أو بينهما  
فقال أصح في كتاب محمد لا يقضى عليه لما بيناه أنه مستحب عن مالك أصله  
المتعة والصحيح أنه يقضى عليه كما يقضى عليه باصل القسم فكذلك بتفصيله  
وقد قال أبو الفرج عن ابن عبد الحكم أن ذلك على الزوج وإن لم يكن عنده  
امرأة سواها وهذا لا معنى له ولا يتصور فلا يلتفت إليه كما قال ابن حبيب  
وقد ذكر ابن المواز أن الزوج لا يخير الزوجة بحال وإنما يكون لها ثيبا ثلاث  
وسع بكرا وقال ابن القصار يخير أخذا بظاهر الحديث وقد كان التخيير أولا

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ هَذِهِ قِسْمَتِي فِيمَا أَمْلِكُ فَلَا تُلْنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ • قَالَ أَبُو عَيْنَتَيْ حَدِيثُ عَائِشَةَ هَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْسِمُ وَرَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُ وَاحِدٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ مُرْسَلًا أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْسِمُ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ • حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ

ثُمَّ اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى أَنَّهُ حَقٌّ مَشْرُوعٌ بِقَوْلِهِ لِلْبُكَرِ سَبْعٌ وَلِلثِيَبِ ثَلَاثٌ (تكملة) عقبه أبو عيسى في النسوية بين الضرائر بحديث عبد الله بن يزيد عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نساءه فيعدل ويقول اللهم هذه قسمتي فيما أملك فلا تُلْنِي فيما تملك ولا أملك وصححه عن أبي قلابَةَ مُرْسَلًا وذكر حديثاً أسنده همام وحده عن قَتَادَةَ عَنْ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ عِنْدَ الرَّجُلِ امْرَأَتَانِ فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا جَاءَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ وَشَقَّ مَا نَلَّ لَمْ يَسْنِدْهُ إِلَّا هَمَّامٌ وَأَمَّا يَعْرِفُ مِنْ قَوْلِ قَتَادَةَ كَانَ يَقَالُ قَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُواهَا كَالْمَلْحَقَةِ فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أَنَّ

أَمْرَانِ فَلَمْ يَعْدِلْ بَيْنَهُمَا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَشَقَّهُ سَاقِطٌ • قَالَ أَبُو عَيْتَى وَآمَّا  
أُسْنَدَ هَذَا الْحَدِيثِ هَمَامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ وَرَوَاهُ هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ عَنْ  
قَتَادَةَ قَالَ كَانَ يَقَالُ وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ هَمَامٍ  
وَهَمَامٌ ثِقَةٌ حَافِظٌ

• **باب** مَا جَاءَ فِي الزَّوْجَيْنِ الْمُشْرِكَيْنِ يُسْلِمُ أَحَدُهُمَا .  
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَهَذَا قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ عَمْرِو  
أَبْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ

أَحَدًا لَا يَمْلِكُ الْعَدْلَ بَيْنَ النِّسَاءِ وَالْمَعْنَى فِيهِ تَعْلُقُ الْقَلْبَ لِبَعْضِهِنَّ أَكْثَرَ مِنْهُ  
إِلَى بَعْضٍ فَعَدْلُهُمْ فِيهَا يَكُونُ وَأَخَذَهُمُ بِالسَّوَاتِ فِيمَا يَظْهَرُونَ وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَرِيبًا لِمَرْأَتِهِ فَسَأَلَ رَبِّهِ الْعَفْوَ عَنْهُ فِيمَا كَانَ يَجِدُهُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْمِيلِ إِلَى  
بَعْضِهِنَّ أَكْثَرَ مِنَ الْبَعْضِ وَكَانَ ذَلِكَ لِمَرْئَتِهِ فَأَمَّا مَا سِوَاهُ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ فِيمَا يَجِدُ  
فِي نَفْسِهِ مِنَ الْمِيلِ إِلَى بَعْضِ زَوْجَاتِهِ إِذَا عَدَلَ فِي الظَّاهِرِ بِخِلَافِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا قَدِمْنَاهُ حَتَّى هُمْ بِطَلَاقِ سَوْدَةَ فَتَرَكْتَ حَقَّهَا لِعَائِشَةَ وَأَمَّا قَوْلُهُ  
جَاءَ وَشَقَّهُ مَائِلٌ يَعْنِي بِهِ كِفَّةَ الْمِيزَانِ إِنْ رَجَحَتْ كُلُّ شَيْءٍ مِنَ الْخَيْرِ إِلَّا أَنْ  
يَتَدَارَكَهُ اللَّهُ

**باب** فِي الزَّوْجَيْنِ الْمُشْرِكَيْنِ يُسْلِمُ أَحَدُهُمَا

ذَكَرَ عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِيِّ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ  
وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ وَذَكَرَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ عَنْ دَاوُدَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ



أَبْنَتْهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِي بْنِ الرَّيِّعِ بِمَهْرٍ جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ  
 • قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ فِي اسْنَادِهِ مَقَالٌ وَفِي الْحَدِيثِ الْآخِرِ أَيْضًا  
 مَقَالٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَسْلَمَتْ قَبْلَ  
 زَوْجِهَا ثُمَّ أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ أَنَّ زَوْجَهَا أَحَقُّ بِهَا مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ  
 وَهُوَ قَوْلُ مَلِكٍ بْنِ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَأَسْحَقُ  
 حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بَكِيرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَقَ قَالَ حَدَّثَنِي دَاوُدُ  
 ابْنُ الْحَصَنِ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ رَدَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 أَبْنَتْهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِي بْنِ الرَّيِّعِ بَعْدَ سِتِّ سِنِينَ بِالنِّكَاحِ الْأَوَّلِ وَلَمْ  
 يُحْدِثْ نِكَاحًا • قَالَ أَبُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ لَيْسَ بِإِسْنَادِهِ بِأَسْوَأَ وَلَكِنْ

عباس أنه ردها عليه بعد ست سنين بالنكاح الأول (الاسناد) هذا باب  
 لم يصح فيه حديث مستد اما أنه صح فيه مرسل ابن شهاب في الموطأ أن كل  
 من أسلمت زوجته وبقي على شركه ثم أسلم وهي في العدة بقي نكاحه عليها وقرت  
 معه بالعقد الأول على ما هو عليه فعيلول والعارضة في الأحكام في الباب  
 في ستة مسائل (الأولى) أن الزوج اذا أسلم دونها لم تقع الفرة بينهما بنفس  
 الاسلام حتى يعرض عليها وان كانت كناية بقيت له زوجة وقال أشهب  
 وأصبغ تنقطع العصمة بينهما بنفس الاسلام بعد ايهلام الزوج والأول أصح  
 لأن من أسلم مع زوجته لم يفرق بينهما وبعيد أن يكون اسلامها معا وقال الشافعي  
 أيضا تقع الفرة في الحال وان كان بعد الدخول فان أسلم في العدة فهو أولى بها

لَا تَعْرِفُ وَجْهَ هَذَا الْحَدِيثِ وَلَعَلَّهُ قَدْ جَاءَ هَذَا مِنْ قَبْلِ دَلُودِ بْنِ حُصَيْنٍ  
مِنْ قَبْلِ حِفْظِهِ <sup>عَنْ</sup> يُونُسَ بْنِ عِيسَى قَالَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ قَالَ حَدَّثَنَا  
أَسْرَائِيلُ عَنْ سَمَاءِ بْنِ حَرْبٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ  
مُسْلِمًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ جَاءَتْ امْرَأَتُهُ مُسْلِمَةً  
فَقَالَ يَارَسُولَ اللَّهِ إِنَّمَا كَانَتْ أَسْلَمْتُ مَعِيَ فَرُدَّهَا عَلَيَّ فَرُدَّهَا عَلَيْهِ هَذَا حَدِيثٌ  
صَحِيحٌ سَمِعْتُ عَبْدَ بْنَ حَمِيدٍ يَقُولُ سَمِعْتُ يَزِيدَ بْنَ هُرُونَ يَذْكُرُ عَنْ مُحَمَّدٍ

لأنه سبب من أسباب الفراق فروعى فيه العدة كالطلاق كما لو أسلمت هي قلنا  
كذلك كنا نقول لولا قوله ولا تمسكوا بعصم الكوافر وإنما يعتبر في ذلك  
حال الزوج ولو غفل عنها مدة لتأخر الأمر إلى العدة عند أشهب وقال ابن  
القاسم تنقطع العصمة وهي نزوع من أشهب إلى نحو قول الخالف والمسألة  
تستوفى في موضعها من كتب المسائل أن شاء الله (الثانية) أن كان الإسلام  
قبل الدخول وقعت الفرقة وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة إنما يراعى أن كان  
في دار الإسلام وقعت الفرقة على العرض الحاكم <sup>(١)</sup> وإن كان في دار الحرب وقعت  
الفرقة على ثلاثة حيض وهي مسألة عويصة مجابة <sup>(٢)</sup> لأحوال متعددة وقد يباها في  
موضعها وهذا في الوثنية والأصل فيه المسية في وقوف ذهاب النكاح بعد  
الدخول على العدة ثم يلحق به ما قبل أولاً بموضع النظر وقطعه عنه أصوب  
والله أعلم (الثالثة) من غريب الأمر أن ابن القاسم قال في العتية في النذر  
أن تسلم زوجه قبل البناء أن يسلم هو مكانه فلا رجعة ولا عدة عليها وذلك أنه  
ليس حين <sup>(٣)</sup> وإنما وضع الله ذلك بعد الدخول في الطلاق وجمعت الستة

أَبْنِ إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ وَحَدِيثَ الْحَجَّاجِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ  
عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِي بِمَهْرٍ  
جَدِيدٍ وَنِكَاحٍ جَدِيدٍ قَالَ يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ أَجُودُ اسْتِئْذَانًا  
وَالْعَمَلُ عَلَى حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ

● **بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ فَيَمُوتُ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَفْرِضَ**  
**لَهَا .** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحَبَّابِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ  
مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ

فِي الْعِدَّةِ (الرابعة) قَالَ عَلَيْنَا إِذَا وَقَعَ الْإِسْلَامُ بَعْدَ الدُّخُولِ فَلَا عَرَضَ وَقَالَ  
عمر يمرض فإن أُنِيَ فَرُقَ بينهما ويروى عن عمر بن عبد العزيز أن الإسلام  
يُطْلَعُ الْمَرْأَةَ عَنِ الْكَافِرِ بَعْدَ الدُّخُولِ بَمَا يَخْلَعُ الْأُمَّةَ تَحْتَ الْعَبْدِ بِالْحَرَةِ وَالسَّنَةِ  
تَرُدُّ عَلَيْهِ بَمَا تَقْدُمُ (الخامسة) هَذِهِ الْفَرْقَةُ طَلَقَتْ عِنْدَ ابْنِ الْقَاسِمِ وَقَالَ ابْنُ الْمَوَازِ  
لَيْسَتْ بِطَلَقٍ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّهَا فَرْقَةٌ تَعْلُقُ بِالْدِّينِ لَا بِالنِّكَاحِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَبَرَ  
مِنْ جِهَتِهِ (السادسة) إِذَا أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ قُضِيَ لَهَا بِالنِّفْقَةِ عِنْدَ أَصْبَحَ وَهَذَا  
لِأَنَّهُ لَوْ ارْتَجَاعُهَا بِالْإِسْلَامِ خَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ الرَّجْمَةِ فِي النِّفْقَةِ فَلَنَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ  
لَعُدَّتْ طَلَقًا إِذَا انْقَضَتِ الْعِدَّةُ

**بَابُ الْمَرْأَةِ يَمُوتُ زَوْجَهَا قَبْلَ أَنْ يَفْرِضَ لَهَا**

ذَكَرَ حَدِيثَ عَلْقَمَةَ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَفْرِضْ  
لَهَا صَدَاقَهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ فَقَالَ لَهَا مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا لَا وَكَسَ فِيهِ  
وَلَا شَطَطَ وَلَهَا الْمِيرَاثُ فَقَامَ مَعْقِلُ بْنُ سَنَانَ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ

امْرَأَةً وَلَمْ يَقْرِضْ لَهَا صَدَاقًا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا حَتَّى مَاتَ فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَهَا  
مِثْلُ صَدَاقِ نِسَائِهَا لَا وَكَسَ وَلَا شَطَطَ وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَلَهَا الْمِيرَاثُ فَقَامَ  
مَعْقِلُ بْنُ سَنَانَ الْأَشْجَعِيُّ فَقَالَ قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فِي بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقِ امْرَأَةً مِثْلَ الَّذِي قَضَيْتَ فَفَرَحَ بِهَا ابْنُ مَسْعُودٍ  
قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنِ الْجَرَّاحِ . حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا  
يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ  
● قَالَ أَبُو عِيسَى حَدَّثْتُ ابْنَ مَسْعُودٍ حَدِيثَ حَسَنِ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ  
مِنْ غَيْرِ وَجْهِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ

صلى الله عليه وسلم في بروع بنت واشق امرأة منا مثل ما قضيت ففرح بها ابن  
مسعود حسن صحيح وقال في الباب عن ابن الجراح (الاسناد) هذا حديث  
لم يدخل في الصحيح واختلف في روايته ألفاظ فيه قام ناس من أشجع فقالوا  
نشهد أن رسول الله قضى في بروع من غير تسمية لم ورواه الأئمة بتسميته  
معقل بن منصور عن إبراهيم عن علقمة وروايتهم أصح والعارضة في أحكامه  
أنها مسألة عسيرة قال مالك والشافعي في مشهور قوله لامرئها وقال أبو حنيفة  
والثوري وأحمد لها المهر وتعلق علمونا في الدليل بوجوه ضعيفة وأقوى  
ما في المسألة التعلق بأنه ما تاخذ بالطلاق نصفه فلا تاخذ بالموت جميعه وقديناه  
في مسائل الخلاف وإذا صح الحديث فلا ينبغي أن يعدل عنه والله أعلم . فان  
قيل فقد قال الراوى وقع هذا الحديث بالمدينة فلم يعرفه أحد وقال الدارقطني

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرُهُمْ وَبِهِ يَقُولُ الثَّوْرِيُّ وَاحِدٌ وَاسْتَحَقُّ وَقَالَ  
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ  
وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَبْنُ عَبَّاسٍ وَأَبْنُ عُمَرَ إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَدْخُلْ  
بِهَا وَلَمْ يَفْرَضْ لَهَا صَدَاقًا حَتَّى مَاتَ قَالَ لَهَا الْمِيرَاثُ وَلَا صَدَاقٌ لَهَا وَعَلَيْهَا  
الْعِدَّةُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ قَالَ لَوْ ثَبَتَ حَدِيثُ بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ لَكُنْتُ  
الْحُجَّةَ فِيهَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى عَنِ الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ  
رَجَعَ بِمَصْرٍ بَعْدَ عَنْ هَذَا الْقَوْلِ وَقَالَ بِحَدِيثِ بَرُوعِ بِنْتِ وَاشِقٍ

اختلف فيه فروى عن يسار وروى معقل بن سنان وروى ناس من أشجع  
وروى أن عليا قال لا تقبل معقل بن سنان إعرابي مول على عقبه وروى عن  
ابن عباس وابن عمر وغيرهما خلافة بعد ما سمعوه فالجواب أن جهل أهل  
المدينة به لا يضر فاكل بلدة زمرة من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام بلغت  
ما كان عندها فوعاها أهلها فقال هذه سنة تفرد بها أهل المدينة هذه سنة تفرد بها أهل  
الكوفة هذه سنة تفرد بها أهل البصرة وأما الاختلاف في رواية ما لا يضر بعد  
معرفة عينه وأن الصحابة الأجبار الكبار قد اختلفوا في أمماتهم كأبي ذر وأبي  
هريرة وغيرهما فلم يقدح ذلك في روايتهم وأما الذي روى عن علي فلم يصح  
ولو كان صحيحا ما أثر فيه لأن الرواة قد ذكروا عن عمر أنه رد حديث فاطمة  
بنت قيس وهو مشهور قد رد به أهل الرضا<sup>(١)</sup> وعمل به أهل العلم والله أعلم

## أبواب الرضاع

• باب - ما جاء يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب .  
 حدثنا أحمد بن منيع حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا علي بن زيد عن  
 سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم إن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب قال وفي الباب عن  
 عائشة وابن عباس وأم حبيبة . قال أبو عيسى حديث علي حديث حسن

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

## كتاب الرضاع

حديث سعيد بن المسيب عن علي بن أبي طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 أن الله حرم من الرضاع ما حرم من النسب وحديث عائشة ما حرم من الولادة  
 حديثان صحيحان (الاستاد) قال أبو بكر ابن العربي رحمه الله نقول في  
 حديث علي أنه صحيح ورواية علي بن زيد عن سعيد بن المسيب وعلي بن زيد  
 ضعيف فاما حديث عائشة فخرجه مالك والأئمة واتفقوا عليه (الاحكام) ان  
 الله سبحانه لما ذكر المحرمات بالرضاع منهن لم يستوفرن فقال وأمهاتكم اللاتي  
 أرضعنكم وأخواتكم من الرضاغة ولكن النبي صلى الله عليه وسلم بين أنه  
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب في أحاديث كثيرة صح منها حديث

صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا . **حَدَّثَنَا** بِئْزَارٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ حَدَّثَنَا مَالِكٌ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الْأَنْصَارِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا مَعْنٌ قَالَ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا حَرَّمَ مِنَ الْوِلَادَةِ • **قَالَ أَبُو عِيسَى** هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافًا

عائشة المتقدم وحديث أم حبيبة قالت قلت يا رسول الله أنكح أختي بنت أبي سفيان فقال أوتحين هقلت نعم قال لست لك بمحيلة <sup>(١)</sup> تحدث أنك تريد أن تنكح بنت أبي سلة قال بنت أم سلة قلت نعم قال لو أنها لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي أنها لابنة أبي من الرضاة أَرْضَعْتِي وَأَبَا سَلَةَ ثَوْبِيَةَ فَلَا تَرْضَعْنِ عَلَى بَنَاتِكُنَّ وَلَا إِخْوَاتِكُنَّ وَفِي كِتَابِ مُسْلِمٍ يَحْرِمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرِمُ مِنَ الرَّحِمِ (الاحكام) فِي مَسَائِلِ (الاولى) التَّحْرِيمُ بِالرِّضَاعِ لِأَعْيَانِ النَّسْلِ الْمَذْكُورَاتِ فِي التَّحْرِيمِ الْوِلَادَاتِ لِاخْتِلَافِ فِيهِمْ فِي الْجُمْلَةِ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي التَّفْصِيلِ وَهِيَ سَبْعُ الْأُمُوهَى فِي الرِّضَاعِ كَمَا هِيَ فِي النَّسَبِ اتِّفَاقًا وَكَذَلِكَ الْبَنْتُ وَهِيَ كُلُّ امْرَأَةٍ رَضَعَتْ لَبَنَكَ الْأَخْتَ هِيَ الَّتِي تَقُمْتُ مَعَكَ ثَدْيًا وَاحِدًا وَفِي وَقْتٍ أَوْ فِي وَقْتَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ الْعَمَةُ لَمَّا قَالَ لَهَا النَّبِيُّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَحْرِمُ

● باب - ما جاء في لبن الفحل . حدثنا الحسن بن علي الخلال  
 حدثنا ابن ميمر عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت جاء عمي  
 من الرضاعة يستأذن علي فأبيت أن أذن له حتى استأمر رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فليج عليك فإنه عمك  
 قالت إنما أرضعتي المرأة ولم يرضعني الرجل قال فإنه عمك فليج عليك  
 ● قال أبو عيسى هذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض  
 أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم كرهوا لبن الفحل  
 والأصل في هذا حديث عائشة وقد رخص بعض أهل العلم في لبن الفحل  
 والقول الأول أصح . حدثنا قتيبة حدثنا مالك ح وحدثنا الأنصاري  
 حدثنا معن قال حدثنا مالك عن ابن شهاب عن عمرو بن الشريد عن ابن

من الرضاع ما يحرم من النسب وكانت بنت الأخ من الرضاع محرمة من أسفل  
 فكذلك العمة يلزم أن تكون محرمة من فوق بالعموم والمعنى ولا تكون لك  
 عمة إلا أن تكون أخت أهلك من الرضاعة ولا يكون لك أب من الرضاعة  
 إلا أن يكون زوجة رجل أرضعتك فتكون أخته عمك وأخوه عمك ضرورة  
 وقد أشكل هذا على جماعة ما درى كيف وجه اشكاله عليهم نقل ذلك عن سعيد  
 ابن المسيب وسليمان بن يسار وسالم بن عبد الله ونظر إليهم وهم فحول فكيف خفي  
 عليهم أمرين من القرآن والسنة وحديث أبي القيس صحيح وأعجب من ذلك



عَبَّاسٌ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ جَارِيَتَانِ أَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا جَارِيَةً وَالْأُخْرَى غُلَامًا أَيَحِلُّ لِلْغُلَامِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِالْجَارِيَةِ فَقَالَ لَا الْفَاحُ وَاحِدٌ • قَالَ أَبُو عَيْشَةَ وَهَذَا الْأَصْلُ فِي هَذَا الْبَابِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ

• **بَابُ مَا جَاءَ لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمُصْتَانُ** • حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ قَالَ حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ أَيُّوبَ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمُصْتَانُ قَالَ وَفِي الْبَابِ

أَنْ عَائِشَةَ فِيمَا صَحَّحَ مَالِكٌ عَنْهَا فِي مَوَاطِئِهِ وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضَعَتْهُ أَخَوَاتُهَا وَلَا يَدْخُلُ مِنْ أَرْضَعَهَا وَلَا يَدْخُلُ مِنْ أَرْضَعَهُ نِسَاءُ أَخَوَاتِهَا مَعَ أَنَّهَا صَاحِبَةُ حَدِيثٍ ابْنُ نُمَيْرٍ وَقَدْ رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَلِكَ فَقَالَتْ لَهَا إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يَرْضَعْنِي الرَّجُلَ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ وَقَالَ أَنَّهُ عَمَكَ فَلِيلَجَ وَقَدْ اسْتَقَرَّ الْأَمْرُ عَلَى التَّحْرِيمِ بِإِبْنِ الْفَحْلِ فِي الْأَخْبَارِ وَالْأَمْرُ صَارَ فُلَيْسَ أَحَدٌ يَقْضِي بغيره وَانْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ عَلَى التَّحْرِيمِ بِهِ وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا اشْكَالَ فِيهِ

### باب لا تحرم المصّة ولا المصتان

ذكر حديث عائشة فيه لا تحرم المصّة ولا المصتان (الاسناد) هذا حديث لم يدخله البخاري وأدخله مسلم وذلك والله للاختلاف عن عبد الله بن الزبير فتارة روى عنه عن الزهري وتارة عن عائشة وتارة عليه موقوفاً وهذا كله لا يقدح فيه ثبوت عبد الله بن أبي مليكة عليه وهو امام عظيم أدرك ثلاثين من أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم كما قال أبو عيسى وقد روى مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن

عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ وَأَبْنِ الزُّبَيْرِ وَرَوَى غَيْرُ  
وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تُحْرَمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمُصْتَانُ وَرَوَى مُحَمَّدُ  
أَبْنُ دِينَارٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ  
عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَزَادَ فِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ دِينَارٍ الْبَصْرِيُّ عَنْ الزُّبَيْرِ  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ غَيْرُ مُحْفُوظٍ وَالصَّحِيحُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ  
حَدِيثُ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ • قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَسَأَلْتُ  
مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا فَقَالَ الصَّحِيحُ عَنْ ابْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ وَحَدِيثُ مُحَمَّدِ بْنِ

عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ حَدِيثُ الْعَشْرِ رَضَعَاتٍ الْمَنْسُوخَةُ بِالْخَمْسِ وَذَكَرَ حَدِيثُ سَهْلَةَ  
بِنْتُ سَيْلٍ امْرَأَةَ أَبِي حذيفة في شأنِ سلمٍ وقول النبي صلى الله عليه وسلم أرضعني  
خمس رضعات فكان بمنزلة ولدها ولهذا نص من الحديثين لا غبار عليه وقد أحكمتنا  
الكلام عليه في مسائل الخلاف والقول في ذلك أن الشافعي على انفراده فيهما  
غالب عليهما وتعلق علمائنا للمالكية والحنفية ليس بمعمول به ولا قائم على سابق  
لأن القرآن عام في الرضاع فخصت السنة منه الأربعة رضعات في حديث<sup>(١)</sup> وقال  
في آخر لا تحرم المصاة ولا المصتان فأقتضى ذلك نفى تعلق التحريم بهما فكل شيء  
يبقى بعد ذلك للحنفية وللمالكية مع حديث عائشة وسهلة ودع حديث النسخ  
فإننا نذكره لطول الكلام عليه وتمهيد في مسائل الخلاف وأشهر ما فيه رواية

دِينَارٌ وَزَادَ فِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ وَأَنَّمَا هُوَ هَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ الزُّبَيْرِ  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وغيرهم وَقَالَتْ عَائِشَةُ أُنْزِلَ فِي الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ فَتُنْسَخُ مِنْ  
ذَلِكَ خَمْسٌ وَصَارَ إِلَى خَمْسِ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ فَتُقَوَّى رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْأَمْرُ عَلَى ذَلِكَ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَقُ بْنُ مُوسَى  
الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا عَنْ حَدَّثَنَا مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ عُرْوَةَ  
عَنْ عَائِشَةَ بِهَذَا وَبِهَذَا كَانَتْ عَائِشَةُ تَقِي وَبَعْضُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَإِسْحَقُ وَقَالَ أَحْمَدُ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ لَا تُحْرِمُ الْمَصَّةَ وَلَا الْمُصْتَنَ وَقَالَ إِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى قَوْلِ عَائِشَةَ  
فِي خَمْسِ رَضَعَاتٍ فَهُوَ مَذْهَبُ قُرَى وَجِبْنَ عَنْهُ أَنْ يَقُولَ فِيهِ شَيْئًا وَقَالَ

مالك عن عبد الله بن أبي بكر عن عمرة عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت كان فيما  
أنزل من القرآن وقد قيل إن هذا وهم منه وإن الحديث الصحيح ما رواه القاسم  
دون ذكر هذا فيكون مما نزل ثم نسخ وتبع القول يطول إلا أن للحنفية نكتة  
نعتق بها من تلقهم بالقرآن قالوا الرضاع وصف ثبت بنفس الفعل دون الكثير  
منه وهذا معلوم عريه وشرا فليس قال أَرْضَعْنَكُمْ أَرَبَطَ التحريم بالرضاع مطلقا  
فمن قدره بعد يحاول التمثيل بتقدير مدة السفر أو بتقدير أيام الحيض فإن قيل  
هذا جائز بدليل لا يخبر الواحد لأنه زيادة والزيادة نسخ وخبر واحد لا ينسخ

بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَتْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ مُحَرَّمٌ قَلِيلُ الرِّضَاعِ وَكَثِيرُهُ إِذَا وَصَلَ إِلَى الْجَوْفِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ ابْنِ أَنَسٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَوَكَيْعٍ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ وَيُكْنَى أَبَا مُحَمَّدٍ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ قَدْ اسْتَفْضَاهُ عَلَى الطَّائِفَةِ وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ أَدْرَكْتُ ثَلَاثِينَ مِنْ أَتْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

● باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع . **حدثنا علي بن حجر** حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة

القرآن (قلنا) ليس هذا بزيادة ولا نسخ وإنما تخصيص للفظ وخص من عمومها بما عمل في قوله اقتلوا المشركين وأمثاله وتعلق قوم بالاعتراض على حديث عبد الله بن الزبير وقد تقدم القول فيه وحديث سبلة لا كلام فيه وقد قلوا مداره على عبد الله بن أبي بكر وقد قال سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ كُنَّا نَسْخَرُ مِنْ يَكْتَبُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قُلْنَا هَذَا مِمَّا لَا يَصِحُّ فَلَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ فَإِنْ قِيلَ رَوَى عَنْ عَائِشَةَ وَعُرْوَةَ وَالْقَاسِمِ أَعْلَمُ بِهِمَا مَنْ نَافِعٌ وَهَذَا مَتْنِي الْإِخْتِصَارِ الْكَافِي لِأَوَّلِي اللَّبِّ وَالْإِبْصَارِ

### باب شهادة المرأة الواحدة في الرضاع

حدث عبد الله بن أبي مليكة عن عبيد بن أبي مریم عن عتبة بن الحرث قال وسمعت منه وأنا لحديث عبيد أحفظ قال تزوجت امرأة فجاءت امرأة سوداء فقالت إني قد أرضعتكما فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت

قَالَ حَدَّثَنِي عُمَيْدُ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ الْحَرْثِ قَالَ وَسَمِعْتُهُ مِنْ عُقْبَةَ وَلَكِنِّي لِحَدِيثِ عُمَيْدٍ أَحْفَظُ قَالَ تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَجَاءَتْنا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكَ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ تَزَوَّجْتُ فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ فَجَاءَتْنا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكَ وَهِيَ كَاذِبَةٌ قَالَ فَأَعْرَضَ عَنِّي قَالَ فَأَتَيْتُهُ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ فَأَعْرَضَ عَنِّي بِوَجْهِهِ فَقُلْتُ إِنَّهَا كَاذِبَةٌ قَالَ وَكَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا قَدْ أَرْضَعْتُكَ دَعَاهَا عَنْكَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُصْرٍ ۝ قَالَ أَبُو عُمَيْسٍ حَدَّثَنِي حَدِيثُ عُقْبَةَ بْنِ الْحَرْثِ حَدِيثُ

فُلَانَةَ بِنْتَ فُلَانٍ فَجَاءَتْنا امْرَأَةٌ سَوْدَاءُ فَقَالَتْ إِنِّي قَدْ أَرْضَعْتُكَ وَهِيَ كَاذِبَةٌ قَالَ فَأَعْرَضَ عَنِّي قَالَ فَأَتَيْتُهُ مِنْ قَبْلِ وَجْهِهِ فَقُلْتُ إِنَّهَا كَاذِبَةٌ قَالَ وَكَيْفَ بِهَا وَقَدْ زَعَمْتَ أَنَّهَا أَرْضَعْتُكَ فَتَاهَا عَنْهُ (الاستدلال) هذا حديث حسن صحيح قد روى فيه دعاه وروى أنه قال كيف وقد قيل فعارضه عقبة لا غير (الأحكام) اختلف الناس في شهادة المرأة في الرضاع وإن كانوا قد اتفقوا على الولادة على تفصيل فيها ومختصر الجلاء في ذلك ينحصر وقال أبو حنيفة ألا مدخل لها في ذلك (الثاني) أنه تقبل ويجزى في ذلك واحدة على ما يأتي بيانه (الثالث) لا يجزى أقل من اثنين ومنشرحه (الرابع) لا يجزى أقل من أربع نسوة قال الشافعي في كل شيء (الخامس) قال أبو حنيفة إن كان ما يشهد فيه ما بين السرة إلى الركبة قبلت واحدة (السادسة) لا تقبل أقل من ثلاث نسوة (السابع) أنه يجزى في ذلك شهادة امرأة واحدة وتؤخذ يمينها قاله ابن عباس ومن الفقهاء أحمد وإسحاق (الثامن) الأصل في هذا الباب إن الله سبحانه حيث أجاز شهادة النساء جعلهن

حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ  
عُقْبَةَ بْنِ الْحَرِثِ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ عُيَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ  
دَعْوَاهَا عَنْكَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَجَازُ وَاشْهَادُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ فِي الرِّضَاعِ  
وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الرِّضَاعِ وَيُؤْخَذُ بِمِثْلِهَا وَبِهِ  
يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يُجُوزُ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ الْوَاحِدَةِ

على اتصاف الرجال فأقام امرأتين مقام رجل واحد في الأموال وأجمعت الأمة  
على أنها لا تجوز في الدماء والفروج ويبقى ما بينهما مسكوتا عليه معرضا للجواز  
فتباين نظر الناس في ذلك واضطرب اضطرابا عظيما يانه في مسائل الخلاف  
الحاضر منه الآن هنا بحكم العارضة ان قبول شهادتين فيمن أصل لم يجعل  
النبي صلى الله عليه وسلم له فضلا وهو قد ناه عنها بشهادة المرأة وقد اختلف  
علماؤنا في هذا الفصل فرأى ابن القاسم جواز شهادة امرأة واحدة في الرضاع  
وقال مالك اذا فشا عند المعارف والأهلين وقال محمد لا يجوز شهادة امرأة  
واحدة لا في قتل ولا في رضاع ولا في استهلال ولا حمل ولا حيض ولا عين ولا شيء  
بل لأقل من امرأتين ووجه قول ابن القاسم الحديث ووجه قول محمد تطلق  
عليه كالرجال وأقل الرجال اثنان وأقل النساء في باهين اثنان وقال الشافعي  
واثنان بواحد فأقل النساء أربع وحلوا حديث عقبة على التنزيه دون الحكم  
وأما قول أبي حنيفة ان كان ما يشهد في ما بين السرة الى الركبة فتقبل واحدة  
فتحكم منه لانما يطلع عليه شرعا تجوز فيه شهادة اشاهد شرعا واذا ثبت  
أنه لأقل من امرأتين ومن أربع فيجوز ذلك في كل موضع والتفصيل لا يقبل

حَتَّى يَكُونَ أَكْثَرُ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ سَمِعْتُ الْجَارُودَ يَقُولُ سَمِعْتُ وَكَيْعًا يَقُولُ لَا يَجُوزُ شَهَادَةُ امْرَأَةٍ وَاحِدَةٍ فِي الْحُكْمِ وَتَفَارُقُهَا فِي الْوَرَعِ

باب ماجاء ما ذكر أن الرضاة لا تحرم إلا في الصغردون  
الحولين . حدثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن هشام بن عروة عن أبيه  
عن فاطمة بنت المنذر وفاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام وهي امرأة  
هشام بن عروة عن أم سلة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

من غير دليل وقال علمونا اذا كان عيب بغير الفرج نفى عنه الثوب خاصة  
ونظر اليه الرجال واختلف علمونا يرسل الحاكم في العيب امرأة كما يرسل  
في الحكم رجلا واحدا وأن لا يجوز أحسن لأن رجلا واحدا شاهدا وامرأة  
واحدة ليست بشاهد وأما تقدير ثلاث نسوة فضعيف جدا وأما من قال انه  
يجوز امرأة واحدة مع اليمين فلا بالخبر تعلقوا فيكون قولهم قويا ولا بالنظر  
فانه ليس له مثال في الشريعة

### باب في الرضاة فوق الحولين

فاطمة بنت المنذر عن أم سلة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
لا يحرم من الرضاة الا ما تقي الامعاء في الثدي وكان قبل الفطام (العارضه)  
اتفق الفقهاء على أن لا يحرم رضاع البكر الا باليث وعطاء تعلق بحديث سلة  
المتقدم ولعمركم الحكم انه لقوى الا أن أول من أنكره أزواج النبي صلى الله  
عليه وسلم وقالت عائشة به وهو قوى لأن ذلك لو كان رخصة لاسلم لقائلها  
النبي صلى الله عليه وسلم ولا يكون لأحد بعدك كما قال لابي بردة في شأن الجوزة

لَا يُحْرَمُ مِنَ الرُّضَاعَةِ إِلَّا مَا فَتَى الْأَمْعَاءَ فِي التَّدْنِ وَكَانَ قَبْلَ الْفُطَامِ  
 • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ  
 أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الرُّضَاعَةَ لَا تُحْرَمُ  
 إِلَّا مَا كَانَ دُونَ الْحَوْلَيْنِ وَمَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ الْكَامِلَيْنِ فَإِنَّهُ لَا يُحْرَمُ شَيْئًا

وأشد في ذلك ما قال علماؤنا أنه يجوز الرضاع بعد الحولين بثلاثة أشهر في رواية  
 ابن شعبان وأقله نقصان الشهور في رواية الحوامي وفي المختصر والأيام اليسيرة  
 إذا زدت فليس بعد الزيادة حد وقد قال الله تعالى كاملين وهل بعد الكمال إلا  
 النقص تحقيق قال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحرم من الرضاع إلا ما فتى الأمعاء  
 في الثدي كما تقدم ذكره وكان قبل الفطام وهذا في اقتصاره على قبل الفطام  
 وجاء جواز الحرمة برضاعة الكثير من غير تحريم على التخصيص ومما تعارضان  
 لجمع النظر في هذا التعارض الأول أن يكون رخصة يدل عليها الحصر المتقدم  
 في وجه تحريم الرضاع الثاني أن يتعارض ويقع النظر في دليل سواهما وهو  
 متعلق بقوله وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم والرضيع في اللفظ اسم للصغير دون  
 الكبير حتى صار يسمى به وإن لم يرضع فالأول قول اسم لما يتغذى به وإن لم  
 يؤكل وإذا لم يسم الكبير رضيعا لم تسم الأم مرضعة ويعضد هذا علة الرضاع  
 وهي وجود البعضية فيه وذلك يتصور في الصغير لأن كل جزئ يحصل في جوفه يسمى  
 به والكبير لا يسمى به وضرب الله مثلا للحد الذي يسمى به والفصل الذي بينه  
 وبين الذي لا يسمى به الحولين وهذا غاية الكلام ووجه زيادة علماؤنا على الحولين  
 قد بيناه في الأحكام ومسائل الخلاف وتحقيقه أن الله تعالى لم يجعل الحولين  
 حدا شرعيا وإنما وكله إلى إرادة إكمال مدة الرضاعة أو تقيصا فصار ما زاد  
 عليها مالا للاجتهاد والله أعلم



**باب** ما يذهب مذمة الرضاع . حدثنا قتيبة حدثنا  
حاتم بن إسماعيل عن هشام بن عروة عن أبيه عن حجاج بن حجاج  
الأسدي عن أبيه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله  
ما يذهب عني مذمة الرضاع فقال غرة عبد أو أمة . قال أبو عيسى هذا  
حديث حسن صحيح ومعنى قوله ما يذهب عني مذمة الرضاع يقول إنما  
ينبغي به ذمام الرضاعة وحققها يقول إذا أعطيت المُرْضعة عبداً أو أمة فقد

### باب ما يذهب مذمة الرضاع

ذكر حديث حجاج بن أبي حجاج ما يذهب مذمة الرضاع قال مذمة عبد  
ووليدة العربية قال العتيبي مذمة بفتح الذال وكسر ها وقرأت عن الصيرفي قال  
أخبرنا البرمكي الحرثي أخبرنا ابن حيوة قال محمد أبو العربي ومن خطه نقلته قال  
أبو العباس يقال بكسر الذال في الرضاع وبفتحها في الجوار وقال أبو زيد هي  
بالفتح (الاسناد) اختلف فيه قليل حجاج بن حجاج بن أبي حجاج وخطأ أبو  
عبد الله البخاري من زاد فيه أبي وليس للحجاج عن النبي صلى الله عليه وسلم  
غير هذا الحديث الواحد (العارضة) أن ذمام الرضاع واجب لأجل نمو الولد  
بأجزاء الرضعة كنموه بأجزاء الوالدة فنمو الوالدة ليس له جزاء إلا أن يحمدها  
مملوك فيشتريها فيعتقها وجزاء المرضعة عبد وأمة يخدمانها ويكون البيض كما  
أبان عمرو بن العلاء بقوله الغرة والغرة هي البياض وقد قضى النبي صلى الله عليه وسلم  
ذمام من أرضعه صغير وعظيم فروى عن أبي الطفيل قال كنت جالسا مع النبي  
الله صلى الله عليه وسلم إذ أقبلت امرأة فبسط رداءه فقعدت المرأة عليه فلما

قَضَيْتَ ذِمَامَهَا وَيُرَوَّى عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ قَالَ كُنْتُ جَالِسًا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَقْبَلَتْ أُمْرَأَةٌ فَبَسَطَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِدَاءَهُ حَتَّى قَعَدَتْ عَلَيْهِ فَلَمَّا ذَهَبَتْ قِيلَ هِيَ كَأَنَّهُ أَرْضَعَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَكَذَا رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ وَحَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حِجَّاجِ بْنِ حِجَّاجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

ذَهَبَتْ قَالُوا هَذِهِ كَأَنَّهُ أَرْضَعَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَمَّا الْعَظِيمُ فَأَخْبَرَنِي أَبُو الْحُسَيْنِ أَحْمَدُ بْنُ الْقَادِرِ بِدَارِ الْخِلَافَةِ عَمْرَاهُ أَنَّهُ أَخْبَرَنَا الْقَاضِي أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ صَخْرٍ الْأَزْدِيُّ فِي ظِلِّ الْكُفَّةِ حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ مُوسَى الْأَهْوَزَانِيَّ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ (١) الْعَسْكَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَمَاحٍ الْعَلِيُّ بِالرَّمْلَةِ حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ طَارِقٍ الْجَشْمِيُّ حَدَّثَنَا زَهْرُ بْنُ جَرُولٍ وَيَكْنَى بَابِي صَرْدُونَ رَأْسَ قَوْمِهِ قَالَ لَمَّا كَانَ يَوْمَ حَتِّينَ أَسْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَمَا نَحْنُ نَمِيزُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَثَبَتَ حَتَّى قَعَدَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَسْمَعْتُهُ شَمْرًا أَذْكَرَهُ حِينَ (١) وَنَشَأَ فِي هَوَازَنَ حَيْثُ أَرْضَعُوهُ فَأَنْشَأْتُ أَقُولُ شَمْرًا

أَمِنْ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ فِي دَعَا	فَأَنْتَ الْمَرْءُ نَرْجُوهُ وَنَنْتَظِرُ
أَمِنْ عَلَى بَيْضَةِ قَدِّ عَاقِبَا قَدَرٍ	مُفَرَّقَ شَمْلَهَا فِي دَهْرَهَا غَيْرِ
أَبْقَتْ لَهَا الْحَرْبَ هَتَابًا عَلَى حَزَنِ	عَلَى قُلُوبِهِمُ الْغَمَاءُ وَالنَّعَمُ
أَنْ لَمْ تَدَارِكْهُمْ نَعْمَى تَنْشُرُهَا	يَا أَرْجَحَ النَّاسِ حُلَا حِينَ يَخْتَبِرُ
أَمِنْ عَلَى نِسْوَةٍ قَدْ كُنْتَ تَرْضَعُهَا	إِذَا فُوكَ مَمْلُوءَةٌ مِنْ مَخْضِهَا الدَّرَرِ
إِذَا نَتَّ طِفْلًا صَغِيرًا كُنْتَ تَرْضَعُهَا	وَأَنْ رِيكَ مَا تَأْتِي وَمَا تَذَرُ
لَا تَجْعَلُهَا كَمَنْ شَالَتْ نِعَامَتُهُ	وَاسْتَبَقَ مِنَّا فَأَنَا مَعَشَرُ زَهْرٍ

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ  
 حَجَّاجِ بْنِ أَبِي حَجَّاجٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَحَدِيثُ ابْنِ  
 عُيَيْنَةَ غَيْرُ مَحْفُوظٍ وَالصَّحِيحُ مَا رَوَاهُ هَؤُلَاءُ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَهِشَامُ  
 ابْنُ عُرْوَةَ يُكْنَى أَبَا الْمُنْذِرِ وَقَدْ أَدْرَكَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبْنَ عُمَرَ

انا لشكر للنعمى وقد كفرت      وعندنا بعد هذا اليوم مدخر  
 فالبس العفو من قد كنت ترضعه      من أمهاتك ان العفو يشهر  
 انا توكل عفو منك نسأله      هذى البرية أن تعفو وتنتصر  
 فاعفو عفا الله عما أنت واهبه      يوم القيامة اذ يهوى لك الظفر  
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أما ما كان لى ولبنى عبد المطلب فهو  
 لكم وقالت الانصار ما كان لنا فله ولرسوله فردت الانصار ما كان فى أيديهما من  
 الذرارى والاموال واستفتونا رسول الله صلى الله عليه وسلم فهذا عتق منه صلى  
 الله عليه وسلم لمن لم يرضعه فى حرمة من أرضعه وأقيل من باشره ومن والاه فى  
 حرمة من أرضعه وآواه ولما بسطت الأولى حجرها جزاه بسط لها كرامتها  
 رداه وذمام الرضاة أعظم من هذا كله فان جرعة من ماء تقابلها الدنيا وكذلك  
 من لبن ولكن البارى سبحانه يقابل النعم بمقدار ما يرى فى حكمة من حكمه كما يقابل فضله  
 عظيم نعمة بحسبه وقد قال ابراهيم كانوا يستحبون أن يكون عند فصال الصبي  
 للرضع شئ سوى الاجرة قال ابن العربى رحمه الله اذا كانت اجارة فلا ذمام  
 لها وانما كانت العرب لا تأخذ على الارضاع اجرة ويقولون الحررة تجوع ولا  
 تأكل بثديها غير أن المكارمة كانت عندهم معتادة والمهادات والمكافات فقررها  
 الشرع كما بيناه والله أعلم

باب ما جاء في المرأة تعتق ولها زوج . حدثنا علي بن حجر  
أخبرنا جرير بن عبد الحميد عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت  
كان زوج بريرة عبداً خيراً رسول الله صلى الله عليه وسلم فأختارت نفسها  
ولو كان حراً لم يخيئها . حدثنا هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن  
إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت كان زوج بريرة حراً خيراً  
رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال أبو عيسى حديث عائشة حديث  
حسن صحيح هكذا روى هشام عن أبيه عن عائشة قالت كان زوج  
بريرة عبداً وروى عكرمة عن ابن عباس قال رأيت زوج بريرة وكان  
عبداً يقال له دغيث وهكذا روى عن ابن عمر والعمل على هذا عند  
بعض أهل العلم وقالوا إذا كانت الأمة تحت الحر فاعتقت فلا خيار لها  
ولأنما يكون لها الخيار إذا اعتقت وكانت تحت عبد وهو قول الشافعي  
وأحمد وإسحق وروى الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة قالت

### باب الامة تعتق ولها زوج

ذكر حديث بريرة من طريق جرير بن عبد الحميد عن هشام مستوفى متقناً  
فقوله ولو كان حراماً ما خيئها وذكر حديث الأسود أنه كان حراً ثم رجح  
بحديث ابن عباس أنه كان عبداً والاحاديث كلها صحاح ولذلك اختلف الناس

كَانَ زَوْجُ بَرِيرَةَ حُرًّا خَجَرَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى  
 أَبُو عَوَانَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ  
 فِي قِصَّةِ بَرِيرَةَ قَالِ الْأَسْوَدُ وَكَانَ زَوْجُهَا حُرًّا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ  
 أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ وَمِنْ بَعْدِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ  
 حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا عَبْدُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عُرُوبَةَ عَنْ أَيُّوبَ وَقَتَادَةَ عَنْ  
 عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ زَوْجَ بَرِيرَةَ كَانَ عَبْدًا أَسْوَدَ لَبَنِي الْمُغِيرَةِ يَوْمَ  
 أَعْتَقَتْ بَرِيرَةَ وَاللَّهُ لَكَأَنِّي بِهِ فِي طُرُقِ الْمَدِينَةِ وَنَوَاحِيهَا وَأَنَّ دُمُوعَهُ لَتَسِيلُ  
 عَلَى لَحْيَتِهِ يَتَرَضَّاهَا لَتَخْتَارَهُ فَلَمْ تَفْعَلْ • قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ  
 صَحِيحٌ وَسَعِيدُ بْنُ أَبِي عُرُوبَةَ هُوَ سَعِيدُ بْنُ مَهْرَانَ وَيَكْنَى أَبَا النَّضْرِ  
 • **بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الْوَلَدَ لِلْفَرَّاشِ** • حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا  
 سُفْيَانُ بْنُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ

فِيهَا قَالِ أَبُو حَنِيفَةَ تَخْتَارُ تَحْتَ الْحَرِّ وَلَكِنْ رَوَاةٌ أَنِهَا كَانَتْ تَحْتَ الْعَبْدِ أَرْجَحُ  
 وَعَوَةَ وَالْقَلَمُ بِجَمَلِ عَائِشَةَ أَعْرَفَ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُمْ فِي الْخَبَرِ وَكَانَ حُرًّا مِنْ كَلَامِ  
 الْأَسْوَدِ لَا مِنْ كَلَامِ عَائِشَةَ ذَكَرَهُ ابْنُ الْمُنْذَرِ وَغَيْرُهُ فَلَا يَتَعَارِضَانِ وَقَدْ اسْتَوْفَيْنَا  
 الْمَسْأَلَةَ فِي كِتَابِ الْخِلَافِ وَنَسْتَكَلِّمُ عَلَى هَذَا بَعْدَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ

بَابُ الْوَلَدِ لِلْفَرَّاشِ وَالْعَاهِرِ الْحَجَرِ

ذَكَرَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهِ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْحَدِيثُ طَوِيلٌ مَشْهُورٌ وَهَذَا

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ قَالَ وَفِي  
 الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعُثْمَانَ وَعَائِشَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ وَعُمَرُو بْنِ خَارِجَةَ وَعَبْدَ اللَّهِ  
 ابْنِ عَمْرٍو وَالْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ  
 أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ  
 وَأَبِي سَلَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

قطعة منه وقد تكلمنا على أسناده ومنتنه مرارا املاء وتحريرا والمقدار الذي نقيده  
 به في هذه العارضة ينضبط في سبع مسائل ( الأولى ) كان عتبة بن أبي وقاص  
 عهد الى أخيه سعد بن أبي وقاص ابن وليدة زمعة منى فاقبضه اليك قالت فلما كان  
 عام الفتح أخذه سعد وقال ابن أخي قد كان عهد الى فيه وقال عبد زمعة أخى  
 وابن وليدة أبي ولد على فراشه فتساوقه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال  
 ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو لك يا عبد زمعة الولد للفراش  
 وللعاهر الحجر ثم قال لسودة احتجى منه لما رآه من شبهة بعتة فإرأها حتى  
 لقي الله ( الثانية ) بأن قيام سعد عند النبي صلى الله عليه وسلم بغير توكيل في  
 الظاهر ولا عهد اليه ثابت منصوص في القصة وإنما ورد ذكر القيام محالا  
 على ذكر العهد فأما ما كان عند النبي صلى الله عليه وسلم معلوما فمضى بعلمه وما  
 أثبتته عنده فلم يرجع الراوى عند ذكره ( الثالثة ) قال ابن أخي على العادة  
 فانهم كانوا يلحقون الأولاد للزنى فينبى النبي صلى الله عليه وسلم السنة وفي  
 المسألة كلام تمام في غير هذا الموضع ( الرابعة ) قال الآخر أخى وابن وليدة

أبى قال علمائنا لا يستلحق إلا الأب فاما سواه فلا يكون ذلك إلا بينة لكن من قال الاخوان اختصا ثبت النسب (١) وان لم يكونا عدلين وهذه مناقضة في الظاهر ومفارقة في الظاهر والباطن يفهم المدينون الا (٢) وقد أوضحناها في مفردات مالك (الخامسة) قوله هو لك اختلف الناس فيه وأطالوا ابتاعوا على الأصل المتقدم في الإلحاق والاقوى فيه أن معناه هو لك أخ لعلمه اذ كان صهره ويكون ذلك قضاء بالعلم وقد بيناه في موضعه وقال الطبري هو لك عبد أى ملك وأمر سودة بالاحتجاب منه لأنها لا تملك منه الا شقص وهذا ضعيف من وجوه أحدها انه قال أخى ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال بعض الحنفية انما أمكنهم منه باليد كالقطة لانه يعبر باستلحاقه ولم يلحق بسودة لأنها لم تصدقه وقال الموزنى هذا من النبي صلى الله عليه وسلم حكم على مسألة جرت أعلمهم بأن الحكم هكذا يكون فاذا ادعاه من يصح دعواه من كل جهة ولأجل هذا وانه كان اعلاما بالحكم لا انفاذا قال لسودة احتجى منه ولما بلغت الحال هذا الحد قال قوم من أصحاب الشافعى يجوز للرجل أن يحجب المرأة من أخيها وقال أصحاب أبى حنيفة جعل للزنا حكما حين رأى الشبه ففضى بالحجة ولأجل هذا أثبتوا حرمة المصاهرة بالزنا وقال البهاء بن القاسم سنة حنفية تلقىها من (٣) الاسودية قال ابن العربى وهذه الاوائل التى سبقت للتقدمين لا تلقى بمراتبهم وخاصة فى الزنا فانه جعل كلام النبي صلى الله عليه وسلم فى المسألة حكما على غيرها فى غير صفتها فى معرفته وأمثلة ما فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم ذكر منه عدد الحكم الاخوة وحجب منه سودة استظهارا على الخلطة التى تقتضى الاخوة ولو راعى الشبه فى اثبات حكم لدعاه فى الملاعة والله اعلم (السادسة) أن قوله هذه قضية فى جملتين تعارضتا الفراش بما معه جملة والظاهر بما معه أخرى تقابلا على الولد فحكم به للفراش وأسقط اعتبار العاهر وهو الزانى والفراش هو الزوج عربية قال الشاعر

(١) هكذا بالأصل (٢) هكذا (٣) وهكذا

## باب ما جاء في الرجل يرى المرأة تعجبه . حدثنا محمد بن

( باتت تضاجني وبات فراشا حلق العباء في العباد قليلا )  
 كذا قال أهل العرية والذي عندي أن الفراش هو صاحب الفراش زوجا  
 كان أو ولدا فتخصيصه باسم الزوج غفلة لاسيما <sup>(١)</sup> الفراش لحذف المضاف  
 وأقام المضاف إليه مقامه وذلك في الامة أكثر من رمل يريق ومهص فلسطين <sup>(٢)</sup>  
 وجاء الخبر بذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ولك فيها زوج ( السابغ )  
 فتى جاءت زوج بولد فهو زوجها بالمرأة التي تصلح أن تكون منه وهي جاءت  
 بولد اعترف سيدها أنه وطئها فهو ولده لأنها مستترشة له وهو فراشا فقال  
 بمعنى فاعل وهو معلوم مفهوم كرماء الناقة وقال أبو حنيفة لا يكون اللاحق  
 الا باعتراف بولد وعمدته أن المقر بالوطء لو الحقنا به لولد لكان ذلك الحاق  
 باحتمال فيلزم منه اللاحق بمجرد السر ولا سيما اذا أخبرنا مشتهر به مقدم  
 فيها وعمدتنا الحديث المذكور وقول عمر لا يأتي سيد يعترف بوطء أمة الا  
 ألحقته به ولدها ( فان قيل ) لعل النازلة الواقعة بين سيد وعبد كانت في أم  
 ولد ولم تكن في أمة ( قلنا ) النبي صلى الله عليه وسلم أطلق القول ولم يستفصل  
 ولو الحكم مختلف لاستفصل لاسيما ولم يحز لاستيلاء في أبعاضهم ( فان قيل )  
 لذكر الإقرار ذكر في أبعاضهم ( قلنا ) ذكره عبد بقوله ولد علي فراشا وقد  
 روى النسائي قال كانت لزمنة جارية يطؤها وكان يظن بآخر أنه يقع عليها فجاءت  
 بولد يشبه الذي كان يظن به فأت زمنة وهي حبلى فذكرت ذلك لسودة لرسول  
 الله صلى الله عليه وسلم فقال الولد للفراش واحتجبي منه ياسودة فليس لك باخ  
 ويقال المختصم فيه يسمى عبد الرحمن وعبد هو بن زمعة بن عبد شمس بن  
 عروة القرشي العامري

باب إذا رأى أحد امرأة فاعجبته

ذكر حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة فدخل على زينب



يُشَارُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الزَّيْبَرِ عَنْ  
 جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى امْرَأَةً فَدَخَلَ عَلَى زَيْنَبَ  
 فَقَضَى حَاجَتَهُ وَخَرَجَ وَقَالَ إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَتْ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ  
 فَإِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ امْرَأَةً فَاجْتَنِبْهُ فَلَيَاتِ أَهْلَهُ فَإِنْ مَعَهَا مِثْلُ الَّذِي مَعَهَا قَالَ  
 وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ • قَالَ أَبُو عَيْنَتَيْ حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ صَحِيحٌ  
 حَسَنٌ غَرِيبٌ وَهَشَامُ الدُّسْتَوَائِيُّ هُوَ هِشَامُ بْنُ سَبْرٍ

فَقَضَى حَاجَتَهُ وَخَرَجَ وَقَالَ إِنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَتْ فِي صُورَةِ شَيْطَانٍ فَإِذَا  
 رَأَى أَحَدَكُمْ امْرَأَةً فَاجْتَنِبْهُ فَلَيَاتِ أَهْلَهُ فَإِنْ مَعَهَا مِثْلُ الَّذِي مَعَهَا قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ هَذَا  
 حَدِيثٌ غَرِيبٌ الْمَعْنَى لِأَنَّ الَّذِي جَرَى لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سِرٌّ لَمْ يَعْلَمْهُ إِلَّا اللَّهُ  
 وَلَكِنَّهُ أَذَاعَهُ عَنْ نَفْسِهِ تَسْلِيَةً لِلخَلْقِ وَتَعَالِيًا لَهُمْ وَقَدْ كَانَ آدِمًا ذَا شَهْوَةٍ وَلَكِنَّهُ  
 مَعْصُومٌ عَنِ الزَّلَّةِ وَمَا جَرَى فِي خَاطِرِهِ حِينَ رَأَى الْمَرْأَةَ لَا يُوَاقِظُهُ شَرَّ عَاوِلَا  
 يَنْقُصُ مِنْ مَنَزَلَتِهِ وَذَلِكَ الَّذِي وَجَدَ فِي نَفْسِهِ مِنْ عِجَابِ الْمَرْأَةِ هِيَ حِيلَةُ الْآدَمِيِّينَ  
 فَيُتَحَقَّقُ بِهَا صِفَتُهَا ثُمَّ غَلِبَ بِهَا الْعَصْمَةُ فَانْقَطَعَتْ وَجَّاهُ إِلَى الزَّوْجَةِ لِيَقْضَى فِيهَا حَقُّ  
 الْعِجَابِ وَالشَّهْوَةِ الْآدَمِيَّةِ بِالْإِعْتَصَامِ وَالْعَفَّةِ وَقَوْلُهُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا أَقْبَلَتْ أَقْبَلَتْ فِي  
 صُورَةِ شَيْطَانٍ الْمَعْنَى أَنَّهَا تُثِيرُ الشَّهْوَةَ وَرُفَّتْهَا وَتَقِيمُ الْهَمَّةَ وَيُنْسَبُ ذَلِكَ إِلَى الشَّيْطَانِ لِأَنَّ  
 الشَّهْوَةَ مِنْ جِنْدِهِ وَأَسْبَابُهَا الَّتِي يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى هَوَى عِبْدِهِ وَالْعَقْلُ مِنْ أَجْنَادِ  
 الْمَلَائِكَةِ وَالْكَوْثَرِ جِنْدَاتُهُ وَالْعَقْلُ حَزْبُ اللَّهِ إِلَّا أَنْ حَزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ بَلِ الْمَقْلُوحُونَ  
 وَقَوْلُهُ فَإِذَا رَأَى أَحَدَكُمْ امْرَأَةً فَاجْتَنِبْهُ فَلَيَاتِ أَهْلَهُ فَإِنْ مَعَهَا مِثْلُ الَّذِي مَعَهَا (تَفْسِيرُهُ) عَلَى حَكْمِ الْفِعْلِ  
 وَقَائِدَتِهِ الْعَقْلِيَّةِ وَذَلِكَ أَنَّ النَّظَرَ الْمُثِيرَ لِلشَّهْوَةِ الْوُطْءُ فَإِذَا وَجَدَ الْمَرْءُ مَا الْأَوَّلِ  
 نَهَايَةً وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْإِصَابَةُ الْغَرَضُ (١) غَرَضُهُ أَوْ لَا وَفِي مِثْلِهِ أَنْ

المقاصد اذا حصلت لم يسأل عن أسبابها لا سيما والرجل يرى أحسن ما في المرأة وهو وجهها وأناقاه وأطهره فلا يكون الاستحسان له طريقا الا الى أقبح موضع فيها وأخسه وهذا نقصان عظيم سترته حجب الشهوة ووقع المرء على غفلة فاذا اعتبر الحال وجد ما به عليه عليه السلام وهو صواب المقال وسداد الفعال وفي هذا رد على الصوفية الذين يرون امانة المهمة حتى تكون المرأة عند الرجل اذا نطح فيها كجدار يضرب فيها والرهانية ليست في هذا الدين وقد بينا تحقيق ذلك في تفسير القرآن ولهذا أدخل أبو عيسى في الباب بعده حديث عبد الله وهو صحيح قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا خرجت المرأة استشرفها الشيطان أى ارتفع يطلع اليها ويحمل كل من كان من رجاله وأشكاله وأهل طاعته على ميل ذلك فبذلك جعلت عورة مستورة بعد ذلك في حق المرأة زوجها حديث طلق ابن على اذا دعا أحدا من زوجته لحاجته فلتاته وان كانت على التور ليتعجل قضاء ما عرض له فيرتفع شغل باله ويخلص تعلق قلبه وهذا كما روى مسلم في قصة زينب أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها وهي تمس قباة لها أى ترفع جلدا فتقضى حاجته بها وتركت ما كانت فيه لما هو أهم منه أو لما يفوت وما هي فيه من نفس (١) أو محاولة (١) لا يفوت وتفرغ هي لشغلها ويتفرغ قلب الرجل كما قال عليه السلام فالنكاح ذلك يرد ما في نفسه قال ابن العربي رحمه الله وقوله لو أمر أحدا بسجدة لأحد فيه تعليق الشرط بالامر على المحال لأن السجود على قسمين أما سجود عبادة وذلك لا يكون الا لله وحده ولا يجوز أن يكون لغيره أبدا وأما سجود تعظيم وذلك جائز فقد سجد الملائكة لأدم تعظيما له وأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن ذلك لا يكون ولو كان لجعل للمرأة في أداء حق الزوج وأدخل حديث أم سلمة وهو حديث حسن صحيح غير أن المرأة اذا ماتت زوجها راضيا عنها دخلت الجنة ويعضده الحديث الصحيح واللفظ لمسلم وحده قال النبي صلى الله عليه وسلم والذي نفسي بيدي ما من رجل يدعو امرأته

الى فراشها فتأني عليه الا كان الذي في السماء ساخطا عليها وعقبه بقوله فلم تاته فبات غضبانا عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح وقوله الذي في السماء يعني الذي في العلو والجلال والرفعة لأن الله لا يحل بمكان فكيف أن يكون فيه محيطا به وهذا الرضاء من السوداء بان تقول في جواب قوله أين الله فاشارت الى السماء معبرة به عن الجلال والرفعة لا عن المكان وأما حق المرأة على زوجها فكما قال خياركم خياركم لأهله وصحبه ويأتى غيره وأما الحق المشترك فقد بينه بحديث عمر بن الاحوص في حجة الوداع قال شهدت حجة الوداع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحمد الله وأثنى عليه وذكر وعظ وذكر قصة وقال ألا فاستوصوا بالنساء خيرا وفيه سبع فوائد (الاولى) قوله استوصوا أى توارثوا الوصية بهن والزموا ذلك فيهن واقبلوا ما يقول لكم عنهن (الثانية) فانهن عندكم عوان يعني أسيرات وأسرهن هو أن لا يخرجن ولا يتصرفن الا باذن أزواجهن ليس لهم عليهن مالك سوى هذا فانما تلك المنفعة عليه كما يملكها عليها الا أن المطالبة جعلت له لفرط خفائها والنفقة لها لاسترساله في التصرف (الثالثة) قوله الا أن يأتين بفاحشة مبينة يريد بمعصية ظاهرة لا تحمل ولا تجد منها مخرجا ولا تلبين فيها عذرا فحينئذ يملك الزوج عليها الأدب والمهجران في المضجع وهى (الرابعة) واذا أدبها على معصيتها فلا اختيار لها ولا يدخل ذلك تحت شرط الضرر لأن الأدب على المعصية حق له ونفع لها أما انه اذا أعاد ذلك لزمته البينة والا حلفت ما عصته وحينئذ تأخذ بشرطها هذا هو مقتضى صريح الدين وقول مالك في الموطأ ومن حديث العيص بن صبرة انه قال أتيت أنا وصاحبي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر صاحبي أمراته وبذامها وطول لسانها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم طلقها فقال انها ذات صحبة وولد فقال قل لها فان فيها مستقبل ولا تضرب ظعنك ضرب أمتك وأراد به والله أعلم ألا يؤذن قسستشرى أو يريد التخفيف لقوله غير مبرح ويعنى كالطمعة الخلفيفة لا القرع بالنعل ونحوه وهجران المضجع اختلف في تأويله ف قيل ترك

باب - ما جاء في حق الزوج على المرأة . قد شئنا محمود بن غيلان  
حدثنا النضر بن شميل أخبرنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لو كنت آمرا أحدا أن يسجد لأحد  
لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها قال وفي الباب عن معاذ بن جبل وسراقة  
ابن مالك بن جعشم وعائشة وابن عباس وعبد الله بن أبي أوفى وطلق

الوطء وقيل هو مفارقه لها في السرير وأهل تلك البلاد على سيرة لعجم لا يضاجعون  
أهاليهم بل لكل زوج فراش فإذا احتاج إليها أما أن ياتيها أو يرسل إليها فتأتيه  
وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يضطجع مع أزواجه في فراش واحد وفي  
الصحيح إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشها فلم تأت به وفي رواية بعدها إذا دعاها  
إلى فراشه فاقضى ذلك أنه واحد أما أن سبق فكان له ودعاها أو سبقت إليه  
فدعاها للوطء فيه فتأبى عليه وكذلك في الحديث وما من رجل يدعو امرأته إلى  
فراشها بل وذلك كله صحيح المعنى (الخامسة) إلا يوطئن فرشكم من تكرهون  
معناه لا ينام عندها إلا من رضي زوجها ونومه وليس يريد له نفس الوطء لأن ذلك  
محال إذ جميعه مكروه محرم وقوله ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهونه وهي  
(السادسة) وهي ثابتة في الصحيح وعامة في القريب منها والبعيد بتفصيل  
(السابعة) أن الرجل أن يهجر المرأة في المضجع بنص القرآن في بيوتهم في الأحكام  
ولا يحل للمرأة أن تهجر فراش زوجها فان فعلت لعنتها الملائكة حتى تصبح  
كذلك في الصحيح واللفظ للبخاري (الثامنة) الإحسان اليهن في الكسوة  
بالستر دون إسراف وفي الطعام بالقوت دون مجاعة وهي كثيرة التمتع والنفسى  
في الطيبات لاسم إلا أن المرء انزع قبل في نفسه (١)

أَبْنُ عَلِيٍّ وَأُمُّ سَلَمَةَ وَأَنْسِ وَأَبْنُ عُمَرَ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ • حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا مُلَازِمُ بْنُ عَمْرِو قَالَ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَدْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ طَلْقٍ عَنْ أَبِيهِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا الرَّجُلُ دَعَا زَوْجَتَهُ لِحَاجَتِهِ فَلْتَأْتِهِ وَإِنْ كَانَتْ عَلَى التُّورِ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ • حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ مُسَاوِرِ الْخَمِيرِيِّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ

• **باب** مَا جَاءَ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا • حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا وَخَيْرُهُمْ خِيَارُهُمْ لِنِسَائِهِمْ خُلُقًا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَلَّالُ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ عَنْ زَائِدَةَ  
 عَنْ شَيْبِ بْنِ غَرْقَدَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَحْوَصِ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي  
 أَنَّهُ شَهِدَ حَجَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى  
 عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعِظَ فَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ قِصَّةً فَقَالَ أَلَا وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ  
 خَيْرًا فَإِنَّهُنَّ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ  
 يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ فَإِنْ فَعَلْنَ فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا  
 غَيْرَ مُبْرِحٍ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِلَّا إِنْ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقٌّ  
 وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقٌّ فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ فَلَا يُوطِئَنَّ فَرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ  
 وَلَا يَأْذَنُ فِي يَوْمِكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ إِلَّا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ  
 فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ ۝ قَالَ أَبُو عَائِشَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَمَعْنَى  
 قَوْلِهِ عَوَانٌ عِنْدَكُمْ يَعْنِي أَسْرَى بِأَيْدِيكُمْ

۝ **بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ** ۝ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ  
 ابْنُ مَنِيعٍ وَهَنَادٌ قَالَا حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمِ الْأَحْوَلِ عَنْ عِيسَى بْنِ

### باب كراهية إيتان النساء في أدبارهن

ذكر أبو عيسى حديث علي بن طلق لا تأتوا النساء في أعجازهن فإن الله

حَطَّانَ عَنْ مُسْلِمَ بْنِ سَلَامٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ قَالَ أُنِيَ أَعْرَابِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ مَنَّا يَكُونُ فِي الْقَلَاءَةِ فَتَكُونُ مِنْهُ الرُّوحُوتُ وَيَكُونُ فِي الْمَاءِ قَلَةٌ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَسَا أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَفْجَازِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ. قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَخُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ. • قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ عَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ لَا أَعْرِفُ لِعَلِيِّ بْنِ طَلْقٍ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ الْوَاحِدِ وَلَا أَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ طَلْقِ بْنِ عَلِيٍّ السُّحَيْمِيِّ وَكَانَهُ رَأَى أَنَّ هَذَا رَجُلٌ آخَرُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنِ الصَّحَّاحِ بْنِ عُثْمَانَ عَنْ مَخْرَمَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ عَنْ كُرَيْبٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى رَجُلٍ أُنِيَ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً فِي الدُّبْرِ

لا يستحي من الحق وذكر حديث ابن عباس لا ينظر الله إلى أحد وطئ امرأته في دبرها ولم يصح واحد منهما وأدخل البخاري في التفسير عن عمر في قوله نساؤكم حرث فأتوا حرثكم أني شئتم قال فاتها (٢) والمسالمة مشهورة صنفها محمد بن اسحق جزءا وصنف فيها محمد بن شعبان كتابا وجوزة كل واحد منهما

• قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَرَوَى وَكِيعٌ هَذَا الْحَدِيثَ  
 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَغَيْرٌ وَاحِدٌ قَالُوا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مُسْلِمٍ وَهُوَ  
 ابْنُ سَلَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَسَأَ  
 أَحَدُكُمْ فَلْيَتَوَضَّأْ وَلَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أُعْجَازِهِنَّ  
 • قَالَ أَبُو عَيْنِي وَعَلِيٌّ هَذَا هُوَ عَلِيُّ بْنُ طَلْحٍ

• بَابُ مَاجَلَةٍ فِي كِرَاهِيَةِ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الزَّيْنَةِ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ  
 ابْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ  
 خَالِدٍ عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ سَعْدٍ وَكَانَتْ خَادِمًا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ

وذكر عن أم من أهل العلم والتابعين والعلماء خلق كثير وأوعب في الأدلة  
 ولقد سألت عنه الشيخ الألبان فقال إن الله حرم وطء الحائض بعله أن يفرجها  
 أذى وهو دم الحيض فإذا كان الفرج المحلل يحرم بطريان الأذى عليه فوضع  
 لا يفارقه الأذى أخرى أن يحرم عليه وهذا ما لا جواب عنه وقد بيناها في كتب  
 الأحكام وغيرها

### بَابُ كِرَاهِيَةِ خُرُوجِ النِّسَاءِ فِي الزَّيْنَةِ

ذكر حديث ميمونة بنت سعد خادم النبي صلى الله عليه وسلم أن المرأة الرافلة في  
 الزينة في غير أهلها كمثل ظلمة يوم القيامة لا نور لها وضعفه قال ابن العربي رحمه  
 الله ولكن المعنى صحيح فإن اللذة في المعصية عذاب والراحة نصب والشبع  
 جوع والبركة حق والنور ظلمة والطيب تنن وعكسه الطاعات تغلوف فم الصائم



قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَثَلُ الرَّافِقَةِ فِي الزَّيْنَةِ فِي غَيْرِ أَهْلِهَا  
كَثَلِ ظُلَّةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا تَوْرَ لَهَا • قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ  
إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ وَمُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ يَضَعُفُ فِي الْحَدِيثِ مِنْ  
قَبْلِ حِفْظِهِ وَهُوَ صَدُوقٌ وَقَدْ رَوَاهُ بَعْضُهُمْ عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ وَلَمْ يَرْفَعَهُ  
• بَابُ مَا جَاءَ فِي الْغِيَرَةِ • حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ حَدَّثَنَا  
سُفْيَانُ بْنُ حَبِيبٍ عَنِ الْحُجَّاجِ الصَّوَّافِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ يَغَارُ وَالْمُؤْمِنَ

أَطِيبَ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ وَدَمِ الشَّيْدِ اللَّوْنُ لَوْ دَمٌ وَالْعَرَفُ عَرَفَ مِسْكَ  
وَقَدْ حَقَّقْنَا ذَلِكَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

### باب في الغيرة

قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ هَذَا بَابٌ عَظِيمٌ قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِ الْأُمُورِ وَالْأَحْكَامِ  
وَأَمَلَيْنَا عَلَيْكُمْ فِيهِ مِنْ كُلِّ نَوْعٍ أَحْسَنَهُ وَذَكَرْنَا فِيهِ تَفْسِيرَ الْأَحَادِيثِ ذَكَرَ أَبُو  
عِيسَى حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى  
يَغَارُ وَالْمُؤْمِنُ يَغَارُ وَغَيْرُهَا أَنْ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ (الْإِسْنَادُ) رَوَى هَذَا  
الْبَابَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَبُو هُرَيْرَةَ إِذَا تَقَدَّمَ الثَّانِي عَاشَتْهُ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا مِنْ أَحَدٍ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ أَنْ يَزْنِيَ عَبْدُهُ أَوْ تَزْنِيَ أُمَّتُهُ (الثَّالِثُ) حَدِيثُ  
أَخْتِهَا أَسْمَاءُ قَالَتْ لَأَتَمُنَّ أَغْيَرَ مِنَ اللَّهِ (الرَّابِعُ) قَالَ الْبُخَارِيُّ وَقَالَ وَارِدٌ عَنْ  
الْمَغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ سَعِدُ بْنُ عِبَادَةَ لَوْ وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا ضَرَبْتُهُ بِالسَّيْفِ  
غَيْرَ مُصَفِّحٍ بِهِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْعَجِبُونَ مِنْ غِيَرَةِ سَعْدِ لَنَا أَغْيَرُ مِنْهُ

يَغَارُ وَغَيْرُهُ اللَّهُ أَنَّ يَأْتِيَ الْمُؤْمِنُ مَأْخَرَمَ عَلَيْهِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ  
وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ • قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ  
غَرِيبٌ وَقَدْ رَوَى عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ  
أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ وَكَلَّا

وهذه الأحاديث صحاح وتماها لا أحد أغير من الله ولذلك حرم الفواحش  
ما ظهر منها وما بطن قال أبو عيسى وقال عبد الله بن عمر بن عبد الملك بن عمر  
لا شخص أغير من الله وهذا هو عبد الله بن عمر بن عبد الملك بن عمر الأسدي  
(العربية) الغيرة الاختلاف بين المعنيين أو المعاني وأذا علم المرعا يكره أو ما يسر به  
تغيرت حاله إلى مكروه من الأمر أو محبوب يضرب مثل التبعين الحال بعلم  
المكروه وخص به ويظهر على تغييره (١) الحال بعلم ما يكره قول أو فعل وكلاهما  
بما يرد ذلك ويكون جزاء عليه أو وعيدا قبل ذلك فيه فيسمى ذلك من الوعيد  
قبل ومن الجزاء بعد غيره (الأصول) فيها مسألتان (الاولى) قوله في الحديث  
لا أحد أغير من الله قال ابن العربي هو الأحد الواحد حقيقة وحقا فيسمى به  
وقوله شيء اسم من أسمائه التي لا تختص به فكل موجود شيء لا كالأشياء يسمى  
به في التعريف ولا يسمى به في الإبهال قال سبحانه قل أي شيء أكبر شهادة  
قل الله ولا يسمى بشخص لأن حقيقة المماثل من الأجسام التي تشغل الحيز  
ويستقل بالمكان ويحجب ما وراءه عن العيان وذلك كله على الله تعالى محال  
معنى ممنوع تسمية وما وقع من ذلك في حديث عبد الله بن عمرو عن عبد الملك  
ابن عمر وهم عن عبد الملك قد رواه عنه أبو عروبة فلم يذكر هذا فلا تعرفوا عليه  
فربما ذكره بمعناه أو توهم أنه لا بأس فيه أو جرى من غير قصد على لسانه  
(الثانية) قوله أغير من الله قد ثبت بالأدلة القطعية استحالة التغير على الله وإذا

الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ وَالْحِجَاجُ الصَّوَّافُ هُوَ الْحِجَاجُ بْنُ أَبِي عُمَانَ وَأَبُو عُمَانَ  
اسْمُهُ مَيْسَرَةُ وَالْحِجَاجُ يُكْنَى أَبَا الصَّلْتِ وَثَقَّهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ  
حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ قَالَ سَأَلْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ  
الْعَطَّارُ عَنْ حِجَاجِ الصَّوَّافِ فَقَالَ ثَقَّةٌ فَظَنُّ كَيْسٌ

وردد الخبر عنه سبحانه بلفظ يستحيل ظاهره عليه وجب التأويل فيه وعاد  
الى فائدة الغيرية من الوعيد على الفعل أو من ايقاع العقوبة بعده وقد حرم  
سبحانه الفواحش من غيرته وشرع الحدود على قاعها من حكمته ومنع قومًا من  
المعاصي بعصمته وذلك أشرف وجوه غيرته (الاحكام) في مسألتين (الأولى)  
أشد المؤمنين غيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولذلك أمر بالمعروف ونهى  
عن المنكر ولم تأخذه في الله لومة لائم وأصحابه تابعون له في الغيرة وقد روى  
أنه قال دخلت الجنة فرأيت فيها امرأة الى جانب قصر فقلت لمن هذا القصر  
قالت لعمر بن الخطاب فاردت أن أدخله ثم ذكرت غيرتك فيكى عمر وقال  
أو عليك أغار يا رسول الله ومن غيرة سعد قال لو وجدت مع امرأتى رجلاً  
لضربت بالسيف غير مصفح به ولم يغير عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
ذلك وهي المسألة الثانية والمعنى أنه له وجه وهو عليها وذلك منه في ذلك  
منها فانه كان يكون مباح الدم بزناه وقد اختلف الناس في ذلك فقال إلا كثر  
لا يباح دمه إلا بزنى ثابت عند الحاكم أو باقرار دائم لا رجوع عنه وقيل هو  
مباح في حق الأبرين وأشار الى ذلك محمد بن المواز ولا أقول به وقد جئنا  
في هذه المسألة يمينه<sup>(١)</sup> عصى فلينظر فيها ولعظم الخطب في هذه المسألة قال عمر  
إذا وجد رجل مع امرأته رجلاً ان قتله قدمه هدر وقال علي عليه القود وقال  
بعض أصحابنا ان كان كثير التشكى منه قدمه هدر ولقد قال الناس ان عليه  
القتل ان كان ذلياً وان كان بكر المقتل والمسألة عويصة المأخذ وهذا القدر يكتفى والله أعلم

باب كراهية أن تسافر المرأة وحدها حدثنا أحمد بن منيع  
 حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم  
 الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعها أبوها  
 أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها وفي الباب عن أبي هريرة

### باب كراهية أن تسافر المرأة وحدها

أبو صالح عن سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل  
 لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا إلا  
 ومعها أبوها أو أخوها أو زوجها أو ابنها أو ذو محرم منها المغيرة عن أبي هريرة  
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسافر امرأة مسيرة يوم وليلة إلا ومعها  
 ذو محرم منها قال ابن العربي في العارضة في هذا الباب أن النساء لم على وضمن  
 إلا ما ذنب عنه كل أحد يشتهين وهن لا مدفع عنهن بل ربما كان الأمر إلى  
 التخلي والاسترسال أقرب من الاعتصام فخص الله عليهن بالحجاب وقطع الكلام  
 وتحريم الكلام ومباعدة الأشباح والامع ذى الحجاج الذى يستحبها وهو الزوج  
 والذى يمنع استيفائها بكل حال وهم أولو المحرمية وما لم يكن بد من تصرفهن  
 أذن لمن فيه على شريطة أن يكون معهن منهن من المحرمين ونزع عنهن من ذوى  
 المحارم لمن وذلك في باب المخافة وهو السفر (١) الخلو ومعدن الوحدة وقد  
 بينا في كتاب الصلاة حد السفر وحقيقته فلينظر هنالك لتكشف به المسألة ههنا

وَأَبْنُ عَبَّاسٍ وَابْنُ عُمَرَ • قَالَ أَبُو عَيْشَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَى  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا تُسَافِرُ الْمَرْأَةُ مَسِيرَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا  
مَعَ ذِي حَرَمٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَكْرَهُونَ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُسَافِرَ  
إِلَّا مَعَ ذِي حَرَمٍ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْمَرْأَةِ إِنْ كَانَتْ مُوسِرَةً وَلَمْ يَكُنْ لَهَا  
حَرَمٌ هَلْ تَحُجُّ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا الْحُجُّ لِأَنَّ الْحَرَمَ مِنْ

إِنْ شَاءَ اللَّهُ وَلَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَخْلُوَ بِامْرَأَةٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ ثَالِثُهُمَا  
وَمَعْنَاهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا أَحَدٌ مِنْ جَنْسِهِ إِذَا قَدْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا يَحِلُّ  
لَهُ الْخُلُوعُ بِإِفْرَادِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهَا مِنْ يَحْمِيهَا لِحَرَمِيَّةٍ <sup>(١)</sup> وَلَمَّا ثَبَتَ هَذَا الْأَصْلُ  
وَفُهِمَ الْعِلَاءُ الْعِلَّةُ قَالُوا إِنَّهَا يَجُوزُ لَهَا السَّفَرُ فِي الرَّفَقَةِ الْمَأْمُونَةِ الْكَثِيرَةِ الْخَلْقِ  
الْفَضْلَاءِ الرِّجَالِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بَلْ عَيْنُ الْحَرَمِ شَرْطٌ وَاعْجَبَ لَهُ يَطْلُ الْعِبَادَةُ  
وَيَقُولُ إِنْ مَعْنَى الْحَرَمِيَّةِ التَّعْظِيمُ وَالْفَرْضُ مِنْ عِبَادَةِ الزَّكَاةِ سُدْخَلَةُ الْفُقَرَاءِ فَتَجْزِي  
فِيهَا الْقِيَمَةُ ثُمَّ بَاتِيَ إِلَى هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَلَا يَطْلُبُهَا وَيَدْعَى أَنَّ الْحَرَمَ عَيْنُ مَعِينَةٍ فِيهَا إِنْ  
هَذَا الشَّيْءُ عَجَابٌ مَعْرُوضٌ لِكُلِّ مَعَابٍ وَقَدْ قَالَ الْقَاضِي أَبُو زَيْدٍ مِنْهُمْ لَمَّا حَرَّمَ  
عَلَى الْمَرْأَةِ الْخُرُوجَ فِي الْعِدَّةِ عَلَى الْخُصُوصِ صِيَانَةَ لِحْرَمَةٍ خَاصَّةٍ كَانَتْ مِنَ الْخُرُوجِ  
لِلْحَرَمَةِ الْعَامَةِ أَوَّلَى وَهَذِهِ صِيَانَتُهُنَّ مِنَ الزَّوْنِ وَأَجَابَ عَنْ ذَلِكَ عَلَمًا وَنَا بِأَنَّ الْعِدَّةَ  
تَمْنَعُ أَصْلَ الْخُرُوجِ وَعَدَمُ الْحَرَمِ لَا يَمْنَعُ أَصْلَ الْخُرُوجِ فَإِنَّ الْحَرَمَةَ بَعْدَ الْحَرَمِ  
تَمُّ الْعَمْرِ وَاسْتَتْنَى الْخُرُوجُ فِي مَصَالِحِهَا الْقَرِيبَةِ رَخْصَةً (قُلْنَا) الرِّخْصَةُ لَا تَبِيحُ  
الزَّوْنَ وَلَا أَسْبَابُهَا فَتَنْبَغُ هَذَا التَّعْلِيلُ مَقْطُوعٌ لِأَهْلِ الدَّلِيلِ وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لِعَدَى بْنِ حَاتِمٍ يَوْشَكَ أَنْ تَخْرُجَ الظُّعْمِيَّةُ مِنَ الْحَيْرَةِ إِلَى  
مَكَّةَ لَا تَخَافُ إِلَّا اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ عَدَى فَعَشْتُ حَتَّى رَأَيْتُ ذَلِكَ وَلَا

السَّيْلَ لِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَيْلًا قَالُوا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا  
حَرَمٌ فَلَا تَسْتَطِيعُ إِلَيْهِ سَيْلًا وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ  
وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِذَا كَانَ الطَّرِيقُ آمِنًا فَاتَّهَا تَخْرُجُ مَعَ النَّاسِ فِي الْحَجِّ  
وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَحَرِشٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْخَلَّالِ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ  
عُمَرَ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي

يُشْرِئُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا بِمَا هُوَ حَسَنٌ عِنْدَ اللَّهِ وَشَرٌّ مِنْ دِينِهِ وَتَعْلُقُ عَلَاقًا  
بِسُفْرِ الْمَجْرَةِ وَهُوَ تَعْلُقُ فَلَسَدٌ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ بَيْنَ الْكُفَّارِ كَانَتْهَا فِي مَفَازَةٍ فَلَزِمَهَا  
الْخُرُوجُ إِلَى الْإِنْسِ وَالْأَمْنِ وَأَمَّا الْخُرُوجُ مِنْ مَوْضِعِ الْأَمْنِ بِتَعَرُّضِ الْخَوْفِ  
فَلَا يَجُوزُ بِحَالٍ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا نَبِهْنَا عَلَيْهِ مِنْ وَجُودِ الْأَمْنِ بِأَيِّ وَجْهِ كَانَ  
(فَإِنْ قِيلَ) لَا يُؤْمَنُ بِالرَّقَّةِ فِي الْأَسْفَارِ الْمَائِدَةِ الْمُتَفَرِّقَةِ قَبْلِي وَحَدَّثَنَا أَوْ مَعَ  
وَاحِدٍ لَا يُؤْمَنُ عَلَيْهَا (فَلَمَّا) الْعِبْرَةُ فِي الْغَالِبِ وَأَنَّهَا إِذَا رَأَتْ الْإِفْرَادَ اسْتَعَانَتْ  
وَاسْتَقَامَتْ وَالْأَمْرُ مَحْمُولٌ عَلَى الْغَالِبِ وَمِنْ هَذَا الْبَابِ الدُّخُولُ عَلَى الْمَغِيَّاتِ فَقَدْ  
أَدْخَلَ فِيهِ حَدِيثَ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَيَاكُمْ وَالِدُ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ قَالَتْ رَجُلٌ مِنْ  
الْإِنصَارِ يَارَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْجَمْعَ قَالَ الْجَمْعُ الْمَوْتُ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ  
قَالَ كَانَ قَبْلَ أَنْزَالِ الْحِجَابِ انْتَسَخَ النَّهْيُ بِأَعْظَمِ مِنْهُ فَلَا يَدْخُلُ عَلَى النِّسَاءِ إِلَّا عَلَى  
الْمَغِيَّاتِ وَلَا عَلَى الْمُحَضَّرَاتِ وَقَوْلُهُ الْجَمْعُ الْأَحْيَاءُ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ مَحَارِمُهَا وَالْحَيَاتِنِ  
مِنْ قَبْلِ مَحَارِمِهِ وَالصَّهْرُ جَامِعُهُمَا وَيَعْنِي بِهِ الْمَوْتُ الَّذِي لَا يَدْمُنُهُ فِي مَخَالِطِهَا  
وَالدُّخُولُ عَلَيْهَا دُونَ حِجَابٍ فَإِنَّ الْمَوْتَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا دُونَ حِجَابٍ وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّ  
الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ بِجَرَى الدَّمِ فَهُوَ مُرَدِّدٌ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ إِذْ خَرَجَ النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْلِبُ أَهْلَهُ إِلَى مَنْزِلِهِ فَلَقِيَ رَجُلَيْنِ قَالَا لَهَا أَنَّهَا صَفِيَّةٌ فَقَالَا

مُرِيرَةً قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تُسَافِرُ امْرَأَةٌ سَبِيرَةً يَوْمَ  
وَلَيْلَةٍ إِلَّا وَمَعَهَا ذُو حَرَمٍ • قَالَ أَبُو عَيْنِيَّةٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

• **بَابُ مَا جَلَّ فِي كَرَاهِيَةِ الدُّخُولِ عَلَى الْمَغِيَّاتِ حَدَّثَنَا**  
قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ أَبِي الْخَيْرِ عَنْ عُقْبَةَ بْنِ  
عَامِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ يَا أَيُّكُمْ وَالِدُ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ  
قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَرَأَيْتَ الْخَوْ قَالَ الْخَوْ الْمَوْتُ قَالَ  
وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَجَابِرٍ وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِي • قَالَ أَبُو عَيْنِيَّةٍ حَدِيثٌ

سبحان الله يا رسول الله فقال ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم واني  
خشيت ان يقذف الشيطان في قلوبكم شيئا يهلككم واختلف الناس في معنى هذا  
الكلام فقيل ان الشيطان يتضاقل حتى يصير من المقدار والطاقة بحيث يتوَلَّج  
في العروق ويسرى في الباطن سريان الدم وقيل تسرى آثاره ووساوسه أما  
آثاره فان أكل الحرام وبغير اسم الله فكل ما مشى في العروق من هذا اتخذاه فانه  
يمشى بغير بركة فلا تقوم الجوارح الى طاعة ولا يجري في الخواطر خيرا وأما  
سريانه بذاته فيبين في القسم الجوازي اذا سلطه الله ومكنه وفي الحديث ما من  
أحد الا وله شيطان قيل له ولا أنت يا رسول الله ولا أنا الا أن الله أعانني عليه  
فأسلم فلا يأمرني الا بالخير اختلف الناس في ضبطه فقيل بضم الميم من أسلم  
معناه أسلم أنا فان الشيطان لا يسلم كذلك فسره سفيان بن عيينة وقيل  
فأسلم بفتح أى زال عن الكفر يشهد لصحته قوله فلا يأمرني الا بالخير وأما  
قوله خشيت أن يقذف الشيطان في قلوبكم فان معناه مبين لانهما لو ظنا بالنبي

عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ حَدَّثَ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَأَمَّا مَعْنَى كَرَاهِيَةِ الدُّخُولِ عَلَى النِّسَاءِ عَلَى نَحْوِ مَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ إِلَّا كَانَ ثَلَاثُهُمُ الشَّيْطَانُ وَمَعْنَى قَوْلِهِ الْحَمْدُ يُقَالُ هُوَ آخِرُ الزَّوْجِ لِأَنَّهُ كَرِهَهُ أَنْ يَخْلُوَ بِهَا

باب . . . . . حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَلْجُوا عَلَى الْمُغَيَّاتِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ أَحَدِكُمْ مَجْرَى الدَّمِ قُلْنَا وَمَنْكَ قَالَ وَمَنْى وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمْتُ . . . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُهُمْ فِي مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ مِنْ قَبْلِ حَفْظِهِ وَصَمَعْتُ عَلِيَّ بْنَ خَشْرَمٍ يَقُولُ قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمْتُ يَعْنِي أَسْلَمْتُ أَمَانَةً قَالَ سُفْيَانُ وَالشَّيْطَانُ لَا يُسَلِّمُ وَلَا تَلْجُوا عَلَى الْمُغَيَّاتِ وَالْمَغِيَّةُ الْمَرْأَةُ الَّتِي يَكُونُ زَوْجُهَا غَائِبًا وَالْمَغِيَّاتُ جَمَاعَةُ الْمَغِيَّةِ

صلى الله عليه وسلم وان تلك امرأة خاطئة لولا عن درجة الايمان الى الكفر فلذلك يادر بالايمان بل بالبيان ليقطع وساوس الشيطان وأما حديث اسمعيل ابن عياش عن معاذ فقد ضعفوه ولكن معنى حديث معاذ صحيح يمكن ظاهر



● **باب** . حدثنا محمد بن بشار حدثنا عمرو بن عاصم حدثنا  
 همام عن قتادة عن موريق عن أبي الأحوص عن عبد الله عن النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال المرأة عورة فإذا خرجت استشرفها الشيطان  
 ● قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب

● **باب** . حدثنا الحسن بن عرفة حدثنا اسمعيل بن عياش  
 عن مجير بن سعيد عن خالد بن معدان عن كثير بن مرة الحضرمي عن  
 معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تؤذي امرأة زوجها  
 في الدنيا إلا قالت زوجته من الحور العين لا تؤذيها قالتك الله فأنما هو  
 عندك دخيل يوشك أن يفارقك ألينا ● قال أبو عيسى هذا حديث  
 حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ورواية اسمعيل بن عياش  
 عن الشاميين أصح وله عن أهل الحجاز وأهل العراق من أكبر  
 آخر كتاب النكاح وأول كتاب الطلاق

في الامكان فان المرأة اذا آذت الزوج الصالح غضب لذلك الله والملائكة وأهل  
 الجنة والكل يلعنها ولا شك لانه دخيل عليها وعارية عندها فكان من الحق  
 مراعاته لقصر مدة الصحبة وما يلزم من حسن العشرة فاذا آذته استمرت عليها  
 اللعنة ولم تعد من الملائكة ولا من أهل الجنة تقريرا ولعذاب الآخرة أشد وأبقى (١)

## بسم الله الرحمن الرحيم أبواب الطلاق واللعان

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

باب . ما جاء في طلاق السنة . حدثنا قتيبة حدثنا حماد  
ابن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن يونس بن جبیر قال سألت  
ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهي حائض فقال هل تعرف عبد الله

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

## كتاب الطلاق

باب طلاق السنة

يونس بن جبیر قال سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهي حائض فقال  
هل تعرف عبد الله بن عمر فانه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر النبي صلى  
الله عليه وسلم فأمره أن يراجعها قال قلت فيعتد بتلك الطلقة قاله أ رأيت ان عجز  
واستحق (الاسناد) قال ابن العري رحمه الله هذا الحديث أصل في الطلاق  
وتضمن أصولا كثيرة وأبان أحكاما متعددة وأبو عيسى من طريق يونس  
ابن جبیر مختصرا ولكنه ذكر معه فائدة زائدة على حديث أكثر الرواة وهي  
سؤاله عن الاعتداد بتلك الطلقة وله طرق ثلاث (الأول) طريق يونس بن

ابن عمر فانه طلق امرأته وهي حائض فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم فأمره أن يراجعها قال قلت فيعتد بتلك التولية قال فانه أرايت أن تجز واستحق ههنا ههنا حدثنا وكيع عن سفيان عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم عن أبيه انه طلق امرأته في الحيض فسأل عمر النبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم يطلقها طاهرا

جبر المتقدمة ( الثانية ) طريق محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة عن سالم وهو مختصر أيضا وفيه زيادة فانه قال مره فليراجعها ثم يطلقها طاهرا أو حاملا خرجه مسلم وذكره أبو عيسى ( الثالثة ) طريق نافع وفيه ألفاظ مختلفة جميعها في الصحيح طلق ابن عمر امرأته وهي حائض فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها ثم يملأها حتى تطهر ثم تحيض عنده حيضة أخرى ثم يملأها حتى تطهر من حيضها فان أراد أن يطلقها فليطلقها من قبل أن يجامعها فذلك هي العدة التي أمره الله أن يطلقها بها زاد سالم فتعيط رسول الله صلى الله عليه وسلم خرجه البخاري ومسلم عن الليث عن نافع طلق ابن عمر تولية واحدة وكان عبد الله سئل عن ذلك قال أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين فان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني بهذا وان كنت طلقها ثلاثا فقد حرمت عليك حتى تنكح زوجا غيرك وعصيت الله في أسرك به من طلاق امرأتك وكذلك جوزه عبد الله عن نافع فقال تولية واحدة وزاد الزهري عن سالم وقال حتى تحيض حيضة مستقبلة سوى التي طلق فيها فان بدا له أن يطلقها فليطلقها طاهرا قبل أن يجامعها يزد عليه وروى أيوب عن ابن سيرين مكث عشرين سنة فحدثني من لأتهم أن ابن عمر طلق امرأته

أَوْ حَامِلًا قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَكَذَلِكَ حَدِيثُ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ طَلَاَ الشَّئِئِ أَنْ يُطْلَقَهَا ظَاهِرًا مِنْ غَيْرِ جَمَاعٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ طَلَقَهَا ثَلَاثًا وَهِيَ

ثَلَاثًا لَقِيتَ أَبَا غَلَابٍ يُونُسَ بْنَ جُبَيْرٍ الْبَاهِلِيَّ وَذَانِ إِذَا ثَبِتَ لِحَدِيثِي أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ فَخَدَّثَهُ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وَخَرَجَ مُسْلِمٌ فَسَمِيَ السَّائِلُ لَابْنَ عُمَرَ وَرَوَى عَنْ ابْنِ الزَّيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَيْمَنٍ مَوْلَى عِزَّةٍ يَسْأَلُ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ الزَّيْرِ يَسْمَعُ كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ يُطْلِقُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ وَقَالَ فِي آخِرِهِ وَقَرَأَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَيِّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتِ الْمَرْأَةَ فَطَلَّقُوهُنَّ لَعَدْتِهِنَّ زَادَ النَّسَائِيُّ فَرِيْعًا عَلَى وَزَادَ مِنْ رِوَايَةِ الْمُعْتَمَرِ مَرَّةٍ فَلَمَّا جَمَعَهَا فَإِذَا اغْتَسَلَتْ فَلَيْتَرَكَهَا حَتَّى تَحِيضَ فَإِذَا اغْتَسَلَتْ مِنْ حِيضِهَا فَلَا يَأْتِيهَا حَتَّى يُطْلَقَهَا فَإِنْ شَاءَ أَسَاكَهَا فَلَيْمَسَكَهَا وَفِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ أَيْحْتَسِبُ بِتِلْكَ الطَّلِيقَةِ قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْ عَجَزَ وَاسْتَحَقَّ وَفِي الصَّحَابِ قُلْتُ لَهُ جَعَلْتَ فِدَاكَ فَاعْتَدْتَ بِتِلْكَ التَّطْلِيقَةِ قَالَ وَمَا يَمْنَعُنِي وَإِنْ كُنْتُ أَسَأْتُ فَاسْتَحَقَمْتُ (الْعَرِيَّةُ) أَمَّا هُوَ مَوْضُوعٌ بِتَجْرِيدِ الْخَبَرِ عَنْهُ بِتَوْقِعِ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْخَبَرِ وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنَ الْمَفْتُوحَةِ الْآلِفِ وَالْمَكْسُورَةِ عَلَى اخْتِلَافٍ كَثِيرٍ وَجَعَلُوهُ فِي الْإِمَادَةِ ثَانِيًا مِنْ أَبْ حَرْفِ الشَّرْطِ وَعَوَضَاعِنِ الْفَعْلِ وَكَذَلِكَ دَخَلَتْ فِي جَوَابِ الْفَاءِ وَالْمَعْنَى فِي قَوْلِكَ أَمَّا زَيْدٌ فَتُطْلَقُ أَيْ إِنْ أَنْ تَطْلُعَ أَحَدًا لَا تَطْلُقَ لِيَعْلَمَهُ وَأَخْبَرَ بِهِ أَحَدٌ وَعَنْ أَحَدٍ فَانْهَ زَيْدٌ مُنْطَلَقٌ وَقَوْلُهُ اسْتَحَقَمْتُ أَيْ صَرْتُ أَحَقَّ ذَاهِبِ الْعَقْلِ وَالتَّحْصِيلِ وَقِيلَ سَكِرْتُ لِشَرْبِ الْحَقِّ

طَاهِرٌ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْسَّنَةِ أَيْضًا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَا تَكُونُ ثَلَاثًا لِلْسَّنَةِ إِلَّا أَنْ يُطْلَقَهَا وَاحِدَةً وَاحِدَةً وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَسْحَقَ وَقَالُوا فِي طَلَاقِ الْحَامِلِ يُطْلَقُهَا مَتَى شَاءَ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يُطْلَقُهَا حَتَّى كُلِّ شَهْرٍ تَطْلِيقَةً

وهي الخمر والاول اقوى (الاحكام) الاولى سؤال عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك يحتمل وجوها منها أنهم لم يرون قبل هذه النازلة مثلها فاراد السؤال ليعلموا الجواب ويحتمل أن يكون ذلك معلوما عنده بالقرآن وهو قوله فطلقوهن لعدتهن وقوله والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقد علم أن هذا ليس بقرء فافتقر إلى معرفة كيفية الحكم فيه ويحتمل أن يكون سمع من النبي صلى الله عليه وسلم النهي وال الأوسط أقواهما (الثانية) الطلاق في مدة الحيض والنفاس لا يجوز لما في الحديث من المنع منه ولا سيما في قوله فتغيظ رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يستحي من الحق وسواء كان الطلاق مجردا أو كان بعوض فإن كانا معلومين عليه أو معلوما بحكم كفره العيب في النكاح أو عدم النفقة فلا يجوز أيضا نص عليه ابن القاسم وأشهب وإن كانت فرقة الإيلاء لم تطلق عند أشهب لتعذر الوطء في الحياة وتعلق عند ابن القاسم وهو الأصح لا مكان الكفارة له فسقط حكم الإيلاء (الثالثة) وقع في بعض ألفاظ هذا الحديث أن السائل ابن عمر والصحيح تناول السؤال من عمر أبيه ولكن يجوز حرفه ويضاف السؤال إلى عبد الله مجازا (الرابعة) أن الزوج هو الذي أخبر أنه طلق في حال الحيض في هذه المسألة فاما إذا قالت المرأة طلقني وأنا حائض وقال بل طاهر فقال ابن سحنون القول قول المرأة ويجبر على الرجعة وأخبر

أصبح عن ابن القاسم القول قوله قاله علمنا هذا إذا ذهب الحيض وأما لو لم يقر بالطهر فلا وقد قيل إن القول قوله بكل حال وهو الأصح لأنه لو اعتبر قولها لكان الطلاق يدها لا يده (الخامسة) قوله فأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يراجعها جعل ذلك مالك قضاء وجعله غيره استحبابا والأصح ما قاله مالك وقد يناقش مسائل الخلاف ودليله لفظ ومعنى أما اللفظ فقوله فليراجعها وأما المعنى فلأن النهي عن الطلاق في الحيض إنما كان لما فيه من الأضرار بالمرأة في تطويل العدة والأضرار حرام فوجب قطعه بالرجعة وإن أتبع اللفظ قلت لأنه طلاق خالف الأمر ومن عمل ما ليس عليه الأمر في الشريعة فهو رد بقول النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم ينظر في ذلك حتى خرجت من الحيض. فقال أشهب وحده إذا خرجت من الحيضة إلى الطهر لم يجبر على الرجعة لأن المعنى المخوف من تطويل العدة قد ذهب وهو معنى قوله قوى لولا أنه أجبر على الرجعة لثلاث تكون في حكم المطلقة قبل الدخول فيقال فيه إذا طهرت مسها وكذلك روى عن نافع عنه حتى إذا حاضت بعد المس حتى إذا أخرج ودخلت الحيضة قبل فلو طلقها في طهر قد مسها فيه أثم لا يجبرونه على الرجعة وإن كان قد طول العدة (قلنا) ينبغي أن يجبر ولكن قد تقدم من رواية النسائي عن المعتمر أنه قال لا يمسه ولم يذكر حكم ما يكون بعد المسيس فبقي على الأصل وخرجت حال الحيض بالنصر وقد قال الشافعي يجوز أن يطلقها في طهر جامعها فيه أطول منه مدا وأكثر ضررا (السادسة) قال علمنا الطلاق في الحيض وإن كان حراما فإنه يلزم إذا وقع خلافا لابن علي ومن تبعه والدليل عليه هو أن راوى الحديث وصاحب القصة حكم بلزومه فقال رأيت أن عجز واستحقم يعني أيسقط عنه الطلاق بالخروج من النكاح (السابعة) إذا كان الطلاق واحدا نفذ وأجبر الرجعة وإن كان الطلاق ثلاثا وقع ولم يؤمر بالرجعة ويكون آثما عند الله وزعم قوم أن الثلاث واحدة وأستدوا ذلك إلى ابن إسحق رواه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس قال طلق ركانة بن عبد يزيد امرأة ثلاثا في مجلس واحد قال إنما تلك واحدة فارتجمها إن شئت روى عن ابن إسحق.

أنه قال إنما زناها عليه لأن الطلاق كان ثلاثاً في مجلس واحد وفي صحيح مسلم  
 أن الثلاث كانت في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وصدر من  
 خلافة عمر واحدة فلما تنابح الناس قال استعجلوا في أمر كانت لهم فيه  
 أناة فلو أمضيته عليهم قلنا قد تكلم في هذه المسألة في الفقه وفي التفسير بما  
 فيه كفاية والمارضة الآن في ثلاث معان الأول أن الصحيح في حديث رقانة  
 (الثاني) أنه منبؤكم أن عمر رده إلى الأمضاء وماذا تريدون من حديث رده عمر  
 والصحابة موجودون فلم يكن منهم من رده عليه هذا ابن عباس يرى أمضاء  
 الثلاثة في كلمة وهو راوي هذا الحديث الذي زعمتم فهل الحديث رده راويه وعمر  
 الحليفة مطلع أن هذا الأسوء رأى وخطأ في المذهب (الثالث) أنك إذا  
 استقرأت واستقرت الروايات لم تجد لهذا المذهب عضداً بل تلقية منفرداً  
 ما طلبت عنه ملتحداً وقد أخبرنا المبارك بن عبد الجبار أخبرنا القاضي أبو الطيب  
 أخبرنا الدارقطني حدثنا محمد بن حميد حدثنا سلية بن الفضيل عن عمر بن أبي  
 قيس عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة قال كانت عائشة الخثعمية  
 عند الحسن بن علي بن أبي طالب فلما أصيب علي وبويح الحسن  
 بالخلافة قالت لتهنئك الخلافة يا أمير المؤمنين فقال يقتل علي وتظهرين الشماتة  
 لأهبي فأنت طالق ثلاثاً قال فتلقت ثيابها وقعدت حتى انقضت عدتها فبعث  
 إليها بعشرة آلاف منعة وبقيّة بقي لها من صداقها فقالت متاع قليل من حبيب  
 مفارق فلما بلغه قولها بكى ثم قال لولا أني سمعت جدي أو حدثني أبي أنه  
 سمع جدي أو حدثني أبي أن جدي يقول أيما رجل طلق امرأته ثلاثاً منهمة  
 أو ثلاثاً عند الأقراء لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره لراجعتها (الثامنة) لا خلاف  
 بين الأمة في أن حكم النساء في هذا حكم الحائض وحكى عن بعض المخاضين يقول  
 بخلق القرآن ولا يعتبر قوله أن النفساء لا تدخل في هذا الحكم ولا مخافة (١) اعتذار  
 كبره ما ذكرته فإن هذا لا قرآن معه ولا سنة ولا عمل أما القرآن فقد قال الله فطلقوهن  
 لعدتهن أي في حال يستقبلن فيها العدة ولا يتصور ذلك إلا بعد الطهر من الدم

واما السنة فان النبي صلى الله عليه وسلم قال لزوجه حين حاضت معه في الخيالة لعلك نفسى فما الحائض نفساء فدل على ان معنى اللقطين واحد ثم ان المعنى الذى لاجله حرم طلاق الحائض موجود فى النفساء (التاسعة) هذا الحديث أصح دليل على ان الاقراء الاطهار لانهم امره ألا يطلق الا فى وقت يعتد به العدة وذلك طهر لم يمسه فيه ولا اشكال فى أن لفظ القرء ينطلق على الحيض والطهر فى العرية انطلاقا واحدا ولكن ذكره فى العدة ليطهر أولاً وأوقع من الوجوه التى بينها فى كتاب الاحكام ومسائل الخلاف من عمده أن أهل العرية قالوا اذا كان المراد به الطهر جمع على فصول واذا كان المراد به الحيض جمع على أفعال قال تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء وقال صلى الله عليه وسلم دعى الصلاة أيام اقراءك وقال الاوزاعى لما ضاع فيها من قروء نسائك وقوله لابن عمر طالقها فى حال كذا فتلك العدة التى أمر الله بها وهو الطهر (العاشرة) قال أبو حنيفة للزوج أن يطلق فى الحيض ويراجعها ان طلقها فى الطهر الذى يلى الحيض ونص الحديث برده كما قدمنا (فان قيل) فقد روى حتى تحيض ثم تطهر خاصة (قلنا) تلك رواية لبعض الحديث وكاله التكرار فيه فلا يعول على حديث ناقص (فان قيل) فقد قال فطلقوهن لأطهارهن (قلنا) لا يصح هنا لأن العدة ليست طهرا واحدا (فان قيل) فما هو طلاق السنة عندكم (قلنا) ما اجتمع فيه سبعة شروط طلاق واحدة من تحيض طاهرا لم يمسه فى ذلك الطهر ولا تقدمه طلاق فى طهر تلاه وخلا عن العوض ولذلك قلنا ان طلاق الحائض عند الدخول بها جائز عند ابن القاسم ونهى عنه أشهب والاول أصح من لفظ الخبر ومعنا هو هذه الشروط السبعة هى صفة طلاق ابن عمر فى الحديث المتقدم (الحادية عشرة) اذا طلقها فى طهر ثم ارجعها جازله أن يعقبه طلاقا وقال أبو يوسف ليس ذلك لأن الطهر



سبب الإباحة للطلاق في الخلاص عن عهد النكاح سبب ملكه والطهر سبب إباحته فقتضى بالملك على الإباحة ( الثانية عشرة ) الصغيرة والبالغة إذا دخل في النكاح عليها جازله أن يطلق في أى وقت شاء زفر لا يطلق حتى يكون بين الوطء والطلاق شهر لأنهما يفترقان من الطلاق فيعتبر لهما في حال الوطء للطلاق مقدار ما يعتبر في العدة والفرق بينهما أن العدة عبادة وحق الله وذلك المعتبر في إيقاع الطلاق لها لأجل تطويل العدة وذلك معدوم ههنا ( الثالثة عشر ) متى تنقضى العدة وهذه المسألة في نفسى أبدا منهاشئ ولذلك ذكرها في التفسير والمعنى فيها أن الله قال والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فمن قال أنها الاطهار قال ثلاثة أطهار ومن قال أنها الحيض قال ثلاث حيض قال ابن العربى إذا دخلت في الدم من الحيضة الثالثة برئت منه وبرى منها يعنى رجلي لها نكاح آخر وكيف تنكح ولعل ذلك الدم يكون حيض استبراء وانما يدوم اليسير ثم ينقطع فمن الحق أن يتوقف حتى تكمل حيضة وهذا يبين أن الحيض هى الاقراء وقد نصر في المدونة وكتاب محمد لكنه لا يراه الا البصراء وقال أبو حنيفة لا تنقضى حتى تغتسل من الحيضة الثالثة لما دون العشرة ويذهب وقت صلاتان كانت أيامها عشرة وهى عنده أكثر الحيض فبلغتها خرجت من العدة وان لم تغتسل وقال الثورى وزفر لا بد من الغسل وقال ابن شبرمة اذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة بانتهى وقال ابن شهاب اذا كمل الطهر الرابع والله هذا الفقه وفي حديث المعتمر فاذا اغتسلت فلا يكون كذا مرتين فذكر الغسل ومعنى ذلك بلغت حده لا أنها فعلته وقد يأتى التفعل بمعنى صح منه الفعل وان لم يوجد وقول ابن شهاب أقرواها وأولاهما لقوله بلغن أنجلن وههنا انتهت العادة وليكون التبع والاستيفاء ان شاء الله

● **باب** مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ . **حَدَّثَنَا** هُنَادٌ حَدَّثَنَا قَيْصَةُ عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ رُكَّانَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَبِّهِ قَالَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي الْبَتَّةَ فَقَالَ مَا أَرَدْتَ بِهَا قُلْتُ وَاحِدَةً

### ما جاء في البتة

ذكر حديث رُكَّانَةَ قَالَ أَتَيْتُ فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي طَلَقْتُ امْرَأَتِي الْبَتَّةَ فَقَالَ مَا أَرَدْتَ (الاسناد) ذكر أبو عيسى عن البخاري أنه مضطرب تارة قيل فيه ثلاث وتارة قيل فيه واحدة وأصح أنه طلقها البتة وأن الثلاث ذكرت فيه على المعنى (الاحكام) قال ابن العربي رحمه الله وهذه المسألة وهي القول في البتة من أعصر المسائل في أمثالها وهي مسألة تعارضت فيها الأخبار المروية وتعارضت فيها المعاني العرية فاختلف هذا الاختلاف فيها السلف من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومع هذا فلا بد من الولوج على آثارهم حيث ولجوا والدخول والخروج من حيث دخلوا وخرجوا والله الموفق للصواب برحمته والمحرم منها <sup>(١)</sup> (الاولى) تقييد الأقوال أمهاتها <sup>(٢)</sup> (الاول) ان البتة ثلاث عند مالك في أصل الوضع الا أنها يختلف الجواب فيها بحال البتة وحال من أضيفت اليها من مدخول فيها أو غيرها (الثاني) هو ما نوى بها واحدة أو اثنين أو ثلاثا قاله أبو حنيفة زاد زفر الا أنها باقية قاله الاوزاعي وقال الشافعي وهي كناية فما نوى منها كان ولا يكون صريحا وجملة أقوال الساف فيها يرجع الى قولين أحدهما أنها ثلاث (الثاني) أنه ينوى ويحلف على ما روى في حديث رُكَّانَةَ ومطلع نظر كل فريق ظاهر أما قول الشافعي فعول على ما روى

قَالَ وَاللَّهِ قُلْتُ وَاللَّهِ قَالَ فَهُوَ مَا أَرَدْتَ • قَالَ أَبُو عَيْشَةَ هَذَا حَدِيثٌ لَا تَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ فِيهِ اضْطِرَابٌ وَيُرْوَى عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رُكَانَةَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي

عن عمه محمد بن علي بن شافع عن عبد الله بن علي بن السائب عن نافع عن عجير ابن عبد الله يزيد بن ركانة أن ركانة بن عبد زيد طلق امرأته سيممة البتة وهي المريضة فأنخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم قال والله ما أردت إلا واحدة فقال وكانت والله ما أردت إلا واحدة فردها النبي صلى الله عليه وسلم فطلقها الثانية في زمن عمر والثالثة في زمن عثمان وقال فيه أبو داود عن نافع عن ركانة وأشبهه الإسائيد ما ذكره الترمذي فقد صار مختلفا في منعه فلم تقم به حجة وقال أبو داود حديث نافع عن عجير حديث صحيح وكيف يجعله صحيحا وفيه ما ترون من الاضطراب ولم يتقلده المشاهير وفيه اليمين ولم يقل بها فقهاء مصر كما لم يقولوا باستخلافه في جملك على غاريك كما جعله عمر بن الخطاب وأما مطلع أبي حنيفة فلما لم يجدها في كتاب الله ولا وجدها منصورة في صحيح حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم رجع الى المعنى أن الطلاق الحل والبت القطع وقطع المتصل كل المرتبط وكان ينوي في الطلاق ينوي بالبتة وأما زفر فبناه على ما اذا قال لامرأته أنت بائن فانه عدده طلاق لا رجعة فيه واذا ساعده عليه فيلزمه مثل ذلك فيه وليترك هذا على ما اذا قال أنت طالق لا رجعة لي عليك هل يلزمه ذلك أم لا وهل يجوز اسقاط الرجعة وهي حكم الله في الطلاق الواحد أم لا وقد بينا أنه يجوز في مسائل الفقه وأما مطلع مالك الذي قضى به عمر وعلى فهو أن الطلاق وفيه حل عقد النكاح ومتنوية المرجع رخصة من الله ورفق ورحمة

طَلَّقَ الْبَتَّةَ فَرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ جَعَلَ الْبَتَّةَ وَاحِدَةً وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ جَعَلَهَا ثَلَاثًا وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيهِ نِيَّةُ الرَّجُلِ أَنْ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةً وَأَنْ نَوَى ثَلَاثًا فَثَلَاثٌ وَأَنْ نَوَى ثَنَيْنِ لَمْ تَكُنْ إِلَّا وَاحِدَةً وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَقَالَ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي الْبَتَّةِ إِنْ كَانَ قَدْ دَخَلَ

لعباده ولطف فاذا عدل عن السبيل التي شرع الله لها أخذ بمقتضى لفظه والبت هو القطع الذي لا علامة معه باقية من ذلك قولم في المثل سكران ما بيت أى ما يبين أمرا وصدقة بتة منقطعة عن أجناس الأملاك وماضية لا رجوع فيها وبت الحاكم عليه القضاء قطعا لا كلام له معه فيه ويقال طلقها ثلاثا بائنة ولو لا أنها بمعناها ما تبعت صفتها وفي الآثار الصحيح لا صيام لمن لم بيت الصيام من الليل ويعزم عليه عزما لا مشوية فيه ومن الأمثال المنبت لا أرضا قطع ولا ظهرا أبقى فهذا تحقيق القول فيه ولو أن الأقوال المنهية ثبتت على هذا الأصل ثبت (١) عليه لظهرت المسألة ولكن القوم اخلفوا في معناها وفي الألفاظ العائدة إليها وقد تعلق علماؤنا بما روى أن رفاة طلق امرأته البتة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث أتريدن أن ترجعي إلى رفاة لاحتي تذوق عسيلته وينوق عسيلتك والمشهور في الصحيح أنها قالت طلقني فبت طلاقى يعنى طلقني ثلاث طلاقات وفي النسائي طلقني البتة وليس في هذا الحديث ما يدل على أن الزوج تلفظ بالبتة فلم تكن فيه حجة وأى فرق يرتب وأبان في تأكيد القطع وقد روى عن مالك أنه قال في البائنة أنها ثلاث وروى محمد بن عبد الحكم عن ابن وهب أن مالكا قال هي واحدة له الرجعة فيها وفي الفروع المائة لهذه

بِهَا فَهِيَ ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّ نَوَى وَاحِدَةً فَوَاحِدَةٌ يَمْلِكُ  
الرَّجْعَةَ وَإِنْ نَوَى ثَنَيْنِ قَتْنَانٍ وَإِنْ نَوَى ثَلَاثًا قَلَّاتٌ

● باب ما جله أمرك بيدك حدثنا علي بن نصر بن علي حدثنا  
سليمان بن حرب حدثنا حماد بن زيد قال قلت لأبيوب هل علمت أن  
أحدا قال في أمرك بيدك أنها ثلاث إلا الحسن فقال لا ثم قال  
اللهم غفرا إلا ما حدثني قتادة عن كثير مولى بني سمرة عن أبي سلمة

المسألة اضطراب كثير كقوله لاسيل لي عليك أو أعرف منه أن يقال لها  
ملككك أمرك فلا تكون إلا الواحدة وسيأتي القول عليه إن شاء الله وقد قال  
مالك في البتة والبائة والحلية والبرية أنه يؤدي في غير المدخول بها ولم يقل أحد  
أنه يؤدي في غير المدخول بها ولم يقل أحد أنه (١) في الثلاث فبان الفرق والله أعلم  
باب أمرك بيدك

قال حماد بن زيد قلت لأبيوب هل تعلم أحدا قال في أمرك بيدك أنها ثلاث  
إلا الحسن فقال لا ثم قال اللهم غفرا إلا ما حدثني قتادة عن كثير مولى بني سمرة عن أبي  
سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي ثلاث قال أيوب  
فلقيت كثيرا مولى بني سمرة فسألته فلم يعرفه فرجعت إلى قتادة فأخبرته  
فقال نسي (الاسناد) قال أبو عيسى قال أبو محمد يعني البخاري حدثنا سليمان  
ابن حرب بهذا الحديث عن أبي هريرة موقوفا وأسنده عنه علي بن نصر قال  
أبو عيسى وعلي بن نصر ثقة حافظ وقال النسائي وهذا حديث منكرو (العرية)

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ثَلَاثٌ قَالَ أَيُّوبُ  
فَلَقِيتُ كَثِيرًا مَوْلَى بَنِي سَمُرَةَ فَسَأَلْتُهُ فَلَمْ يَعْرِفْهُ فَرَجَعْتُ إِلَى قَتَادَةَ فَأَخْبَرْتُهُ  
فَقَالَ نَسِيَ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ  
سُلَيْمَانَ بْنِ حَرْبٍ عَنْ حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ وَسَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ

هذا اللفظ مشكل ومعناه أمرك الذي هو يدي قد جعلته يديك وأمرها الذي هو يده الطلاق وهو يملكه مفرقا ومجموعا وواحدة وثلاثا (الاحكام في ست مسائل) (الاولى) لما كان الامر الذي جعله يدها الطلاق وكان يملكه على الوجه الذي ذكرناه اقتضى ذلك أن تملكه كما كان يملكه فإذ وقعت من ذلك للعلماء قديما وحديثا أقوال جماعها ستة (الاول) أن قضاها ينفذ الا ان نأكرها الزوج فيحلف على ما يذكر ويكون القضاء كما حلف قاله ابن عمر ومالك واسحق (الثاني) قال أخبرنا أبو الحسن على ابن أيوب الموصلي بدار الخلافة عن البرقاني في كتاب الصحيح له عن يونس بن يزيد سألت ابن شهاب عن رجل جعل أمر امرأته يدها قبل أن يدخل عليها فقالت امرأته هي كل طالق ثلاثا كيف السنة في ذلك فقال أخبرني محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان مولى البخاري زاد البرقاني أخبره أن أبا هريرة قال بأت منه فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره وأنه سأل ابن عباس عن ذلك فقال مثل قول أبي هريرة وسأل ابن عمر وابن العاص فقال مثل قولهما وبه قال ابن المسيب وابن أبي ليلى والاوزاعي وأحمد بن حنبل (الثالث) ان القول قوله فيما زاد قاله الشافعي (الرابع) انها واحدة بآئنة لا أن يريد غير ذلك وبه قال سفيان وأبو حنيفة والكوفيون

حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ بِهَذَا وَاتِّمَّاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
مَوْقُوفٌ وَلَمْ نَعْرِفْ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا وَكَانَ عَلِيُّ بْنُ نَصْرِ حَافِظًا  
صَاحِبَ حَدِيثٍ وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي أَمْرِكَ يَدُكَ فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ

(الخامس) أن هذا القول القوي (السادس) أن القضاء (١) ولا يرجع إليه  
من الأمر شيء لا ساقط ولا نفس نية هو صريح قال أحمد ورواية المدنيين عن  
مالك (الثانية) في التوجيه وهو يرجع إلى ثلاثة أمور أحدها أن الذي قال هل  
هو توكيل أو تمليك فإن كان توكيلا فهو يعرف وإن كان تمليكا فقد خرج من  
يده إليها (الثاني) أنه يبقى هنا نظر آخر وهو الذي كان يملكه منه مكروه ومنه  
مستحب فهل يدخل المكروه تحت التمليك أم لا يتناول إلا المستحب شرعا  
(الثالث) أنه جعل ذلك إليها فاختارت واحدة فإنها يجب أن تكون بائنة لأن  
الرجعة حين وجبت له لم يستفد بعمله الأمر إليها مرادا إذله أن يملكها بعد أن  
ملكها واسقاط الرجعة لا سبيل إليه بطريقه المعروفة بالشرع وهو العوض  
فوجب أن يكون القضاء فيه ثلاثا واتمنا قال من أفنى بالمانكة واليمين اعتمادا  
على حديث رثانة في البتة وعلى حديث عمر في الرجل الذي قال جلك على غاربك  
فهو أعدل الأقاويل والله أعلم وأما قول ربيعة أن التمليك يقع على المرأة طلقه  
قبلت أو لم تقبل فلا وجه له فلذلك بعد ولا وجهناه (الثالثة) هذا كله إذا كانت  
المرأة عاقلة بالغة وأما أن كانت صغيرة يوطأ مثلها فذلك لها وإن كانت مجنونة  
فلذلك لم يصح أيضا في حال الإفاقة ولا في حال الجنون وفي ذلك تفريع  
في كتب المسائل (الرابعة) من فصول هذا الباب أن كل لفظ يكون من المرأة  
في الجواب محمول على ما يكون من الرجل ابتداء في إيقاع الطلاق فردده الله فلا  
معنى للتطويل به (الخامسة) قال علماؤنا إذا نوى الزوج أمرا كان ما تقدم فإن

الْعِلْمُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ  
وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ هِيَ وَاحِدَةٌ وَهُوَ قَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ  
التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ وَقَالَ عُمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ الْقَضَاءُ مَا قَضَتْ  
وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا جَعَلَ أَمْرَهَا يَدَيَّهَا فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا وَأَنْكَرَ الزَّوْجُ  
وَقَالَ لَمْ أَجْعَلْ أَمْرَهَا يَدَيَّهَا إِلَّا فِي وَاحِدَةٍ اسْتَحَافَ الزَّوْجُ وَكَانَ الْقَوْلُ  
قَوْلُهُ مَعَ يَمِينِهِ وَذَهَبَ سُفْيَانُ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدُ اللَّهِ وَأَمَّا  
مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فَقَالَ الْقَضَاءُ مَا قَضَتْ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَأَمَّا اسْحَقُ فَقَدْ هَبَّ  
إِلَى قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ** . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا

لَمْ يَنْوِ رَجْعَ الْقَوْلِ وَالْحُكْمَ إِلَيْهَا وَهَذَا بَيْنَ (السادسة) إِذَا صَرَحَ بِمَا مَلَكَ  
تَخَالَفَتْهُ فَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ إِذَا مَلَكَهَا ثَلَاثًا لَمْ يَجْزِ مِنْهَا الْوَاحِدَةُ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يَجُوزُ  
وَهِيَ رَوَايَةٌ مَطْرُوبَةٌ عَنْ مَالِكٍ وَهُوَ الْأَقْوَى لِأَنَّهَا قَبِلَتْ بَعْضُ مَا وَكَلَتْ ذَلِكَ  
صَحِيحٌ وَهُوَ لَمْ يَعِدْهُ مَطْلُوبًا لِأَنَّهُ يَوْقَعُ مَا نَقَصَهُ وَيَسْتَدْرِكُهُ بِقَوْلِهِ وَهَذَا هُوَ  
الْأَصْلُ الصَّحِيحُ تَخْرُجُ عَلَيْهِ جَمِيعُ الْفُرُوعِ وَاقَّةُ أَعْلَمُ

بَابُ الْخِيَارِ

مَسْرُوقٌ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ خَيْرُ نَارِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاخْتَرَنَاهُ أَفْكَانُ  
طَلَاقًا (العارضة) فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ اخْتِلَافًا مَبِينًا ذَكَرَ



عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ  
عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ خَيْرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْتَرَنَاهُ  
أَفْكَانَ طَلَاقًا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا  
سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ بِمِثْلِهِ

أبو عيسى جمهوره ويرجع القول فيه إلى فصلين (أحدهما) إذا اختارت زوجها  
فهي واحدة يملك الرجعة فيها واختاره أحمد بن حنبل ولا معنى لهذا القول لأن  
السنة غابت عنهم في ذلك وروى نازلة أعظم من نازلة يبين الله أمرها على لسان  
رسوله في حكم من أحكامه حسبما روته عائشة أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم جلدها حين أنزل الله آية التخيير فقال لها إذا ذكر لك أمر من الله على لسان  
رسوله عليك فلا تعجلي حتى تستأمرى أبويك قالت وما هذا يا رسول الله  
فقل عليها الآية يا أيها النبي قل لأزواجك حتى بلغ قوله للامحسنتات منكن أجرا  
عظيما قالت فيك يا رسول الله أستأمر أبوي أو أبي أي هذا استأمر أبوي  
بل أريد الله ورسوله والدار الآخرة وأسالك ألا تخبر امرأة من نسائك بالذي  
قلت قال لا تسألني امرأة منهن إلا أخبرتها إن الله لم يعثى غاشا ولا مغشوشا  
إنما يعثى معلما أسيرا مسيرا ثم فعل أزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما  
فعلت وقد خيرنا النبي صلى الله عليه وسلم فأخترنا الله ورسوله فلم يعد علينا  
ذلك شيئا وفي رواية أفكان طلاق ولا عطر بعد عروس (الثاني) إذا اختارت  
نفسها على زوجها فليس فيه نص من كتاب الله ولا خبر عن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إلا ما جرى في قصة بريرة قالت عائشة رضي الله عنها كانت في بريرة  
ثلاث سنين (أحدى) السن عنت فخيرت في زوجها فلا شيء في ذلك إجماعا

• قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْخِيَارِ  
فَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُمَا قَالَا إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا  
فَوَاحِدَةً بَاطِنَةً وَرَوَى عَنْهُمَا أَنَّهُمَا قَالَا أَيْضًا وَاحِدَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ وَإِنْ  
اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَلَا شَيْءَ وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا  
فَوَاحِدَةً بَاطِنَةً وَإِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةً يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ وَقَالَ زَيْدُ بْنُ  
ثَابِتٍ إِنْ اخْتَارَتْ زَوْجَهَا فَوَاحِدَةً وَإِنْ اخْتَارَتْ نَفْسُهَا فَثَلَاثٌ وَذَهَبَ

وإن اختارت الفراق فارقته ولم يكن لزوجها سبيل إليها بعد اختيارها لفراقه  
والدليل عليه الحديث الصحيح قال ابن عباس كان زوج بريرة عبداً أسود  
يقال له مغيث عبد النبي فكان في أنظر إليه يطوف في سلك المدينة يبكي عليها  
ودموعه تسيل على لحية فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعباس يا عباس ألا تعجب  
من حب مغيث بريرة ومن بغض بريرة مغيثاً فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
لو راجعته قالت يا رسول الله أأمرني قال إنما أشفع قالت فلا حاجة لي فيه  
ولو ملك رجعتها لما احتاج إلى بكاء ولا شفاعة فدل على أنه كان فراق بينونة  
وقد اختلف العلماء في ذلك اختلافاً كثيراً وقول مالك الأول ليس لها إلا واحدة  
وهو قول الأوزاعي والليث ومن أسلف قتادة وعمر بن عبد العزيز وقال أبو  
حنيفة والشافعي والثوري وإسحاق وأحمد أنه فسخ بغير طلاق (والأول أصح)  
لأن كل فرقة كانت ليست تتعلق بالزوجين كالجلب والعنة وإنما يكون الفسخ  
من جهة معنى يفارق النكاح في أصله ألا ترى أن فرقة الإيلاء طلاق وأما  
الثالث فلا وجه لها وما أراها إلا غلطاً في الرواية فإن العبد ليس له أن يطلق

أَكْثَرُ أَهْلِ الْفَقْهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ فِي  
هَذَا الْبَابِ إِلَى قَوْلِ عُمَرَ وَعَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَأَمَّا  
قَوْلُ أَحْمَدَ فَقَدْ هَبَّ إِلَى قَوْلِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

● **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَطْلُوقَةِ ثَلَاثًا لَا سُكْنَى لَهَا وَلَا تَفَقُّةٌ .** حَدَّثَنَا  
هَنَادٌ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مُغِيرَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ قَالَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ قَيْسٍ

ثَلَاثًا وَلَا يَطْلُقُ عَلَيْهِ فَيَرْجِعُ فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنْ اخْتَارَتْ الْمُخَيَّرَةُ نَفْسَهَا فَبِهِ  
اِخْتِلَافٌ كَثِيرٌ لِأَنَّهُ قَالَ هِيَ ثَلَاثٌ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ هِيَ وَاحِدَةٌ وَقَالَ  
الشَّافِعِيُّ يُقَالُ لَهَا مَا أُرِدْتُ بِقَوْلِكَ اخْتَرْتُ نَفْسِي فَإِنْ قَالَتْ الطَّلَاقُ كَانَ طَلَاكَ  
وَأَنْ قَالَتْ لَمْ أَرِدْ الطَّلَاقَ صَدَقْتَ وَلَيْسَ فِي الْحَدِيثِ لِهَذَا أَثَرٌ وَلَا فِي الْقُرْآنِ وَأَمَّا  
مُقْتَضَى النَّظَرِ وَنَكْتَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الزَّوْجَ قَدْ خَاطَبَهَا بِالتَّخْيِيرِ بَيْنَ أَنْ تَبْقَى زَوْجَةً  
أَوْ تَفَارِقَهُ وَهِيَ قَدْ أَجَابَتْ بِأَنَّهَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا وَهَذَا يَقْتَضِي الْفِرَاقَ فَدَعَاَهَا  
أَنَّهَا لَمْ تَرُدْ الطَّلَاقَ وَأَمَّا هُوَ كَلَامٌ آخِرٌ لَا يَقْبَلُ لِأَنَّهَا لَا يَسْمُوهُ وَهُوَ طَبَقُ الْكَلَامِ وَوَقَعَهُ  
فَهَذَا قَوْلٌ ضَعِيفٌ جِدًّا ، يَبْقَى النَّظَرُ بَعْدَ هَذَا إِنْ الْفِرَاقُ يَكُونُ بِوَاحِدَةٍ أَوْ بِثَلَاثٍ  
وَأَنْ يَكُونَ ظَهَرَ لِأَجْلِ أَنَّهُ قَدْ خَيَّرَهَا وَاخْتَارَتْهَا نَفْسَهَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ إِلَيْهَا  
سَبِيلٌ وَذَلِكَ يَتَحَقَّقُ بِالثَّلَاثِ فَإِنْ اخْتَارَتْ أَقْلَ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الَّذِي جَعَلَ إِلَيْهَا فَلَا  
يَنْفُذُ ذَلِكَ مِنْهَا وَقَدْ رَوَى عَنْ سَحْنُونٍ مِثْلَ قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّ التَّخْيِيرَ وَاحِدَةٌ  
كَالتَّمْلِيكِ وَوَجْهُهُ أَنَّ الْوَاحِدَةَ يَرْتَفِعُ السَّبِيلُ إِذَا كَانَتْ بَاطِنَةً وَهَذَا يُبْنَى عَلَى فَصْلِ  
أَسْقَاطِ الرَّجْعَةِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَمِنْ هُنَا يَتَفَرَّعُ وَيَجْرَى عَلَى الْأَصْلِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

باب المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة

ذكر حديث فاطمة بنت قيس طلقني زوجي ثلاثا على عهد رسول الله

طَلَّقَنِي زَوْجِي ثَلَاثًا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا سَكْنَى لَكَ وَلَا نَفَقَةٌ قَالَ مُعِيرَةٌ فَذَكَرْتُهُ لِأَبِي رَاهِمٍ فَقَالَ قَالَ

صلى الله عليه وسلم تخصمته في السكنى والنفقة فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم لا سكنى لك ولا نفقة وقال عمر لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أحفظت أم نسيت (العارض في الاستاد) في مسألتين (الأولى) في سياق الحديث قال ابن العربي رحمه الله هنا باب غريب قريب قال العلماء أقروا أحدها لا نفقة للمعتدة البائنة ولا سكنى وقال آخرون لا نفقة لها ولها السكنى وقال آخرون لها النفقة ولها السكنى وقد حققناها في التفسير والتلخيص تحقيقاً بالغاً وانما نعنى الآن بالحديث المتقدم وهو شأن فاطمة بنت قيس أخت الضحاك بن قيس أن زوجها أبا عمرو وحفص بن المغيرة المخزومي طلقها طلاقاً ثلاثاً البتة وهو غائب مع علي باليمن فأرسل اليها بطلاقها عياش بن أبي ربيعة تطليقة كانت بقيت من طلاقها وأرسل معه الحارث بن هشام بنفقة لها خمسة آصع من تمر وخمسة آصع من شعير فقلت أُمالي نفقة الى هذا أو أعتد في منزلكم فانطلق خالد ابن الوليد في نفر فأتوا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته فقالوا إن حفصاً طلق امرأته ثلاثاً فهل لها من نفقة فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم ليس لها نفقة وعليها العدة قالت فشدت علي ثيابي وأتيت رسول الله قال كم طلقك فقلت ثلاثاً وإنى أخاف أن يقتحم علي قال صدق ليس لك صدقة ولا سكنى ولكن اعتدى في بيت أم شريك ثم أرسل اليها إن أم شريك يأتيها المهاجرون والأنصار وينشأها أصحابي انطلقى الى ابن أم مكتوم الأعمى فانك ان وضعت نخمارك لم يرك وأرسل اليها لا تسبقيني بنفسك فاذا حللت فأذنني فأذنته فخطبها معاوية وأبو جهم وأسامة بن زيد فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما معاوية فعزب

عُمَرُ لَا نَدْعُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّنا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَدْرِي  
أَحْفَظَتْ أَمْ نَسِيَتْ وَكَانَ عُمَرُ يُجْعَلُ لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ  
مَنْعٍ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَنَا نَا حُصَيْنٌ وَاسْمَعِيلُ وَمَجَالِدٌ قَالَ هُشَيْمٌ وَحَدَّثَنَا دَاوُدُ

صَعْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ وَأَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَرَجُلٌ فِيهِ شِدَّةُ ضَرَابِ النِّسَاءِ لَا يَرْفَعُ عَصَاهُ  
عَنْ عَاتِقِهِ وَلَكِنْ أَسَامَةُ قَتَلَتْ أَسَامَةَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَاعَةُ اللَّهِ  
وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرُكَ قَالَ فَتَزَوَّجْتَهُ فَاعْتَبَطَتْ فَقَالَ عُمَرُ لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا وَلَا  
سُنَّةَ نَبِيِّنا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَدْرِي أَحْفَظَتْ أَمْ نَسِيَتْ وَطَلَّقَ ابْنُ سَعِيدٍ ابْنَ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِي  
بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةَ إِلَى مَرْوَانَ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ اتَّقِ اللَّهَ وَارْجِعِيهَا  
إِلَى بَيْتِهَا فَقَالَ مَرْوَانُ أَوْ مَا بَلَغَكَ شَأْنَ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَقَالَتْ لَا يَضُرُّكَ حَدِيثُ  
فَاطِمَةَ فَقَالَ مَرْوَانُ إِنْ كَانَ بِكَ الشَّرُّ فَخُذْ بِكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الشَّرِّ وَقَالَتْ عَائِشَةُ  
لِفَاطِمَةَ أَلَا تَتَّقِي اللَّهَ تَعْنِي فِي قَوْلِهَا لَا سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ وَعَاتَبَتْ عَائِشَةَ أَشَدَّ الْعِتَابِ  
فِي ذَلِكَ وَقَالَتْ إِنْ فَاطِمَةُ كَانَتْ فِي مَكَانٍ وَحْشِي خَفِيفٍ عَلَى نَاحِيَتِهَا فَلِذَلِكَ  
أُرْخِصَ لَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (الثَّانِيَةُ) قَالَ أَبُو عِيْسَى فِي حَدِيثِهِ قَالَ مَغِيرَةُ  
فَذَكَرْتَهُ لَا إِبْرَاهِيمَ قَالَ عُمَرُ لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا الْحَدِيثَ وَإِنَّمَا يَرَوِيهِ إِبْرَاهِيمُ عَنْ  
الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ أَبُو الْحَسَنِ الْأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا الدَّارِ قُطَيْبِيُّ حَدَّثَنَا  
إِبْرَاهِيمُ بْنُ حَمَادٍ حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الزَّيْرِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ  
عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ لَمَّا بَلَغَهُ قَوْلُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ  
قَالَ لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا لِقَوْلِ امْرَأَةٍ لَا نَدْرِي لَعَلَّهَا نَسِيَتْ وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنِ الْأَسْوَدِ  
أَنْ عُمَرَ قَالَ أَجِثْ بِشَهِادَتَيْنِ يَشْهَدَانِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ذَلِكَ  
وَالْأَوَّلَى لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنَا وَلَا سُنَّةَ نَبِيِّنا الْحَدِيثَ وَفَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ بْنِ خَالِدِ  
الْمُضَرِّيَةِ وَكَانَتْ ذَاتَ عَقْلٍ وَجَمَالٍ وَكَمَالٍ وَفِي بَيْتِهَا اجْتَمَعَ أَصْحَابُ الشُّرُورِ عِنْدَ

أَيْضًا عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ دَخَلْتُ عَلَى فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ فَسَأَلْتُهَا عَنْ قَضَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيهَا فَقَالَتْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا الْبَتَّةَ تَخَاصَمْتُ فِي السُّكْنَى وَالنَّفَقَةِ فَلَمْ يَجْعَلْ لَهَا النَّيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةَ وَفِي حَدِيثِ دَاوُدَ قَالَتْ وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتَدَ فِي بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ ۖ قَالَ أَبُو عَيْنِيَّةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الْإِسْنُ الْبَصْرِيُّ وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَاحٍ وَالشَّعْبِيُّ وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَاسْتَحَقُّ وَقَالُوا لَيْسَ لِلْمُطَلَّاقَةِ سَكْنَى وَلَا نَفَقَةٌ إِذَا لَمْ يَمْلِكْ زَوْجُهَا الرَّجْعَةَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ

قتل عمر وأم شريك هي عزيلة ويقال عزية القرشية العامرية راوية حديث قتل الاوزاغ (الاصول) في مسألتين (الاولى) قول عمر لا ندع كتاب ربنا وستة نينا لقول امرأة لا ندرى أحفظت أم نسيت اختلف الناس في تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد والمشهور جوازه حسبا بيناه في كتاب الاصول وقد بينا أن عمر رضى الله عنه لم يذهب فيما قال مذهب الرد وانما كان يقول أمثال هذا تثبينا للناس ألا ترى أن انكاره على أبي موسى لم يكن على الرد لاخباره وانما كان حاية من استرسل الناس على حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم لها اعتدى في بيت أم شريك فلما خرجت عنه أرسل اليها اعتدى في بيت ابن أم مكتوم فرجع عما كان أمرها به الى غيره وليس هذا من باب النسخ ولكنه من باب الرجوع عن الشيء الى ما هو أولى منه لما يتبين في العائبة من الصواب فيه وصار هذا أصلا لكل حاكم تبين له خلاف ما حكم في رجوعه عنه الى ما ظهر عودا بعد بدءه اليه وقد اختلف العلماء في ذلك اختلافا متباينا وسيأتى ذلك في

مَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ عُمَرُ وَعَبْدُ اللَّهِ أَنَّ الْمُطَلَّقةَ ثَلَاثًا  
لَهَا السُّكْنَى وَالنَّفَقَةُ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَقَالَ بَعْضُ  
أَهْلِ الْعِلْمِ لَهَا السُّكْنَى وَلَا نَفَقَةَ لَهَا وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَاللَّيْثِ بْنِ

كتاب الافاضة ان شاء الله (الاحكام) في عشر مسائل (الاولى) طلقني زوجي  
ثلاثا تعلق به بعضهم وقوع الثلاث انما كانت متفرقات بدخول قولها في آخر  
الحديث تطليقة كانت بقيت من طلاقها (الثانية) قولها وهو غائب باليمن دليل  
على جواز طلاق الغائب بما يجوز طلاق الحاضر بما تجوز مواجهة الرجل امرأته  
بالطلاق وهي ثلاث مسائل في كل مسألة حديث واحد ارسل بالطلاق وهو غائب  
فليس يلزم أن تكون عليه بيعة ولكن يعلمها بطلاقها لتنظر في الذي يتعين من  
العدة عليها ولنفسه وليس يلزم الاشهاد على الطلاق وانما يلزم في النكاح وفي  
الرجعة على الوجه الذي تقدم بيانه من الاختلاف والوافق اما انه من التحصين  
لهوله في الذي تقدم بيانه من الاختلاف والوافق واما ان من التحصين لهولها في الذي  
تقدم بينهما من المصائب وفيما تحتاج هي اليه من النكاح ان كان عند الحاكم  
وأما ان كان بين الاولياء جازلهم أن يكتفوا في ذلك بعلمهم ولذلك أرسل هو  
اليها بطلاقها مع عياش بن أبي هريرة وفي رواية مع الحرث الثالثة قوله  
فانطلق خالد في نفر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل على اجتماع العصية  
في طلب حق يكون للولي أو الولية وهو أقوى ولا يعد عصية اذا لم يخرج  
القول على طريق الحق ولا علاج المتكلم الطالب عن سبيلها ولعلمهم فانوا شهدوا  
بظلامتها والاول أقوى (الرابعة) قوله في بيت ميمونة دليل على أن في بيته  
يؤتى الحكم والقضاء في البيت هو الأصل وفي المسجد عند مالك هي السنة  
والامر القديم قال النبي صلى الله عليه وسلم لا نفقة لها وهي الفصل المطلوب

سَعْدٌ وَالشَّافِعِيُّ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِنَّمَا جَعَلْنَا لَهَا السُّكْنَى بِكِتَابِ اللَّهِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ قَالُوا هُوَ الْبَذَاءُ أَنْ تَبْذُرُو عَلَى أَهْلِهَا وَاعْتَلَّ بِأَنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ لَمْ يَجْعَلْ لَهَا النَّيِّ

يانه المختلف فيه وليس فيه احتمال ولا اشكال فان الله تعالى قال أسكنوهن من حيث سكنتم وقال وان كن أولات حمل فبين حلم في السكني والنفقة فاطلق القول في السكني عمر بن (١) النفقة بذوات الحمل فتغيرها بابطال التقسيم حذف للفائدة وعمر إنما أنكر أمر السكني وكذلك عائشة على ما تقدم ذكرنا إياه وأما النفقة فلم يكن عندهم فيها اشكال ولا ورد عن أحد فيها انكار (السابعة) قوله وعليها العدة هذا أصل متفق عليه لأنها لبرائة الرحم وصيانتها عن اختلاط المياه وفساد الانساب بما أنها تقتضي عن التي لم يدخل بها بقوله طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فإلكن عليهن من عدة تعتدونها (السابعة) قوله واتى أخاف أن يقتحم على فذكرت أفرادها وعورة فزلت ويؤكده قول عائشة في البخاري أن في فاطمة كانت في مكان وحش فخيف عليها وبقول مروان حين غلبه عبد الرحمن بن الحكم في اخراج بنته من منزلها في زوجية يحيى بن سعيد بن العاصي ان كان بك الشر فحسبك ما بين هذين من الشر وهذا يدل على أنها خرجت من منزلها لعذر يجوز الخروج عورة المكان خوف البذاء والشر طلب المعاشرة وهذا نص وأما فاطمة نفسها حين أنكرت ذلك على من أنكر معلما من الصحابة فقهرت في مسائلها واحتجبت بما رأت عليها في الصحيح أنها كانت تقول بيني وبينكم كتاب الله قال تعالى لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا فأى أمر يحدث بعد الثلاث يريد أن تحرم الاخراج أن الخروج إنما هو بالرجعة قال ابن العربي وصدقت ولكن فاتها ما تقطع ما تقطن غيرها من علماء الأمة

(١) مكذا بالاصل



صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ السُّكْنَى لَمَّا كَانَتْ تَبْذُو عَلَى أَهْلِهَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَلَا تَفْقَةَ  
لَهَا بِحَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قِصَّةِ حَدِيثِ فَاطِمَةَ  
بِنْتِ قَيْسٍ

وذلك أن هذا يشهد بما هو في الآية الأولى فاما الآية الأخرى فان حال البيوت  
فيها بين بعدم السكنى والاتفاق فاما الرجعة فلها النفقة ولا يجوز ان انقطعت  
الآيات فاحكامها ومعانيها أن توصل كما لا يجوز ان اتصلت ان تقطع ( الثامنة )  
قال اتقلى الى بيت أم شريك فنقلها الى امرأة مفردة لا زوج لها حين لم يكن لها  
منزل ولا حرمة غالية من زوج وقد رواه الخطابي فقال اتقلى الى أم مكتوم  
وهو وم ( الثامنة ) قوله لها تلك امرأة يغشاها أصحابي وقيل في ذلك وجهان  
أحدهما أن ذلك قبل نزول الحجاب وهو ضعيف لأن مغيب على الى اليمين حين  
سافر معه زوج فاطمة كان بعد نزول الحجاب بمدة الثاني وهو الصحيح أن أم  
شريك كانت بمجلة رجلة فكان المهاجرون والأنصار يداخلونها بجللاتها  
وجلتها ورجولها فلم يكن ذلك موضع تحصيل لكثرة الداخل فيه والخارج  
وعسر التحفظ فيه فنقلها منه الى دار امرأة لها زوج أعشى فتكون في  
حصانة من الرجال وفي ستر من ضراوة الرجل المختص بذلك المنزل ويأتى تمام  
الكلام في موضعه ان شاء الله ( التاسعة ) ذكره لأبي جهم بتلك الاخلاق  
المنمومة لم يدخل في سبيل الفية لأنه في سبيل النصيحة والتعريف لمن يحتاج  
ذلك فيه وهو أمر مخصوص منها مع غير متساينين في موضعه ان شاء الله عز وجل  
( العاشرة ) أن في هذا تفسير لقوله وأنكحوا الايامى منكم والصالحين من  
عبادكم وامائكم ان يكرهوا قراء يغنهم الله من فضله فانه لم يعب الفقراء بل  
أعرض عن ذلك فيه وعداء عنه في الحديث بمعنى أن أسامة فقير ومما وية مثله

باب ما جاء لاطلاق قبل النكاح . حدثنا أحمد بن منيع  
حدثنا هشيم حدثنا عامر الأحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذر لابن آدم فيما لا يملك ولا  
عتق له فيما لا يملك ولا طلاق له فيما لا يملك قالوا في الباب عن علي ومعاذ

فاذا اجتمع فقيران أو غنيان أخذ بأفضلهما فمضى الحديث معاوية ترب وأسامة  
مثله فخذ قبله ( الحادية عشرة ) قوله في الحديث أسامة أسامة وقالت يدها  
كررت ذلك الاسم تأكيذا للكرامة فيه وأشارت يدها لكنه بغضله وطرح  
فاجابها النبي صلى الله عليه وسلم بالجواب الأعظم وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
طاعة الله وطاعة رسوله خير لك قبلت بتوفيق الله واغتبطت بفضل الله  
( الثانية عشرة ) فيه تزويج المولى القرشية ونكاح زيد لزنب أصل الوصول  
في ذلك لأنه مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي بلادنا ما ينكح أهلها  
بناتهم عييدهم والناس ياخذون في ذلك عليهم وليس بماخذ ( الثالثة عشرة )  
قوله لا يرفع عصاه وفي رواية لا يضع عصاه مجاز في الكناية عن  
الشدة فإنه راع يكثر ضرب الغنم التي كلف حفظها وذلك صحيح من الكلام

### باب لا طلاق قبل نكاح

عن ابن شعيب عن أبيه عن جده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا  
تذر لابن آدم فيما لا يملك ولا عتقه فيما لا يملك ( الاستاد ) ليس في الصحيح  
لهذا الحديث أصل يدل أن أرباب المصنفات والمسانيد ذكروا موله طرق كثيرة  
قد أوردها الدارقطني وقال أبو عيسى سألت محمد بن اسماعيل عن أصح حديث  
في هذا الباب فقال حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث هشام  
ابن سعد عن الزهري عن عائشة زاد فيه أبو داود ومن حلف على معصية فلا

أَبْنُ جَبَلٍ وَجَابِرُ بْنُ عَبَّاسٍ وَعَاشَةُ • قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ وَهُوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ وَهُوَ قَوْلُ  
أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَفْخَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ رُوِيَ ذَلِكَ  
عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ  
وَالْحَسَنِ وَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَشُرَيْحٍ وَجَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَغَيْرِ

بَعِيْنٍ لَهُ وَمَنْ حَلَفَ عَلَى قَطِيعَةٍ رَحِمَ فَلَا يَمِينُ لَهُ وَلَا نَذْرَ إِلَّا فِي مَنْ ابْتَغَى بِهِ  
وَجْهَ اللَّهِ وَمَعَ أَنَّ الْبُخَارِيَّ صَحَّحَ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ فَلَمْ يَدْخُلْهُ فِي كِتَابِ  
لِأَنَّ صِحْفَتَهُ لَيْسَتْ مِنْ شَرْطِهِ وَلَكِنْ ذَكَرَهُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَنَحْوِهِمْ  
ثَلَاثَةٌ وَعَشْرِينَ مِنَ التَّابِعِينَ أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ طَلَاُقٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ وَمِنْهُمْ سَبْعَةٌ مِنْ قَهْرَاءِ  
الْمَدِينَةِ (الْأَحْكَامُ) لِلْعُلَمَاءِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَرْبَعَةُ أَقْوَالٍ (الْأَوَّلُ) أَنَّهُ لَا طَلَاُقَ  
إِلَّا فِيمَا يَمْلِكُ قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ (الثَّانِي) يُلْزَمُهُ إِذَا عُلِقَ بِالْمَلِكِ مُطْلَقًا قَالَهُ  
أَبُو حَنِيفَةَ (الثَّالِثُ) أَنَّهُ لَا يُلْزَمُهُ أَنْ نَسَبَ إِلَى نَوْعٍ أَوْ مَكَانٍ أَوْ قَبِيلَةٍ وَلَا يُلْزَمُ  
أَنْ أَطْلَقَ قَالَهُ مَالِكٌ وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ كَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ مِنْ طَرِيقِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ (الرَّابِعُ)  
أَنَّهُ يُلْزَمُهُ فِي الْعَتَقِ وَلَا يُلْزَمُهُ فِي الطَّلَاُقِ قَالَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَقَدْ سَثَلَ سَعِيدُ بْنُ  
الْمُسَيْبِ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ لَا يَكُونُ سَبِيلٌ قَبْلَ مَطَرٍ وَرُوِيَ ابْنُ وَهْبٍ وَالْمُخْزُومِيُّ  
عَنْ مَالِكٍ كَمَا قَدَّمْنَا أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ أَمَرَ  
السُّلْطَانُ أَلَّا يَحْكَمَ فِي ذَلِكَ بِشَيْءٍ وَتَوَقَّفَ فِي الْفَتْوَا بِهِ آخِرَ أَيَّامِهِ يَرِيدُ لِأَشْكَالِ  
الْمَسْأَلَةِ وَضَعْفِ الدَّلِيلِ فِي لَزُومِهَا وَالْأَصْلُ فِي انْطِلَاُقٍ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَنْسُوكَةِ  
الْمَقْبِيْدَةِ بِقِيْدِ النِّكَاحِ فَقَالَ تَعَالَى إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ  
تَمْسُوهُنَّ فِهَذَا قَوْلُ اللَّهِ وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ مُطْلَقُ اللَّفْظِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَنْعَقِدْ أَجْمَاعُهُمْ

وَاحِدٍ مِنْ قُضَمَاءِ التَّابِعِينَ وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَرَوَى عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ قَالَ  
فِي النِّسْبَةِ أَنَّهُمَا تَطْلُقُ وَقَدْ رَوَى عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَالشَّعْبِيِّ وَغَيْرِهِمَا  
مَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ قَالُوا إِذَا وَقَّتْ نَزَلَ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ  
ابْنِ أَنَسٍ أَنَّهُ إِذَا سَمِيَ امْرَأَةً بَعِيْنَهَا أَوْ وَقَّتْ وَقَّتًا أَوْ قَالَ إِنْ تَزَوَّجْتُ مِنْ

عَلَى أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَالَ لِزَوْجِهِ أَنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَانْتَطَلِقْ أَنَّهُ يُلْزَمُهُ الطَّلَاقُ  
إِذَا دَخَلَتْ الدَّارَ قَالَ بَعْضُهُمْ مَعْنَاهُ أَنَّ الطَّلَاقَ حَقٌّ مَلَكَهُ فَجَعَلَ الشَّرْعُ إِلَيْهِ أَنْ  
يُنْجِزَهُ وَأَنْ يُؤْجِلَهُ وَأَنْ يُلْقِيَهُ بِأَجَلٍ وَيَجْعَلُهُ بِدَآخِرٍ وَيَكُونُ هَذَا مِنْ بَابِ  
تَصَرُّفِ الْمَالِكِ فِي مَلَكَهٖ فَمَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ زَوْجَةٌ فَلَمْ يَمْلِكْ شَيْئًا فَلَا يَكُونُ لَهُ  
تَصَرُّفٌ فِيهَا لَا يَمْلِكُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ قَوْلُهُمْ إِنْ دَخَلَتْ الدَّارَ فَانْتَطَلِقْ عَقْدُ التَّزْوِجِ  
بِقَوْلِهِ رَبُّطُهُ بِنَيْتِهِ وَعَقْدُهُ وَعَلَقُهُ بِشَرْطِهِ فَإِنْ وَجَدَ الشَّرْطَ نَفَذَ الْقَوْلَ وَإِنْ عَدِمَ  
الشَّرْطَ بَيَّتَ أَوْ فَرَّقَ سَقَطَ حُكْمُ الْقَوْلِ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِمَنْعٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ  
مَعْقِدًا فِي ذَاتِهِ حَتَّى إِذَا وَجَدَ عَلَيْهِ نَفْذَ فِيهِ كُنْكَذَا إِذَا قَالَ إِنْ تَزَوَّجْتُ فَلَانَتْ فِيهِ  
طَالِقٌ يَجِبُ أَنْ يَنْعَقِدَ هَذَا الْقَوْلُ وَيُلْزَمُهُ بِالنَّيَّةِ وَيَكُونُ مَعْقُودًا مَوْقُوفًا حَتَّى  
يَصَادِفَ عَلَيْهِ قَوْلٌ صَحِيحٌ مُضَافٌ إِلَى مَحَلٍّ صَحِيحٍ مُعَلَّقٌ بِأَجَلٍ صَحِيحٍ فَجَازِيًا لَوْ قَالَ  
لِزَوْجَتِي إِذَا دَخَلْتُ الدَّارَ فَانْتَطَلِقْ قَالُوا إِنْ الْمُرَادُ بِالْحَدِيثِ مَا إِذَا طَلَّقَ أجنبيةً أَوْ عَتَقَ  
مَنْ لَيْسَ لَهُ بَعْدُ أَوْ نَذَرَ فِيهَا لَيْسَ لَهُ فِيهِ مَالٌ كَمَا رَوَى أَنَّ امْرَأَةً جَلَسَتْ عَلَى نَاقَةٍ  
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا بَلَغَتْ إِلَيْهِ قَالَتْ إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ تَجِيَّ بِنِي إِلَيْهِ عَلَى أَنَّ  
أَمْرَهَا قَالَ لَهَا بَيْتٌ مَا جَازَيْتَهَا لَا نَذَرَ فِيهَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ فَعَلِيَ هَذَا وَنَظَائِرُهُ  
يَحْمِلُ الْحَدِيثُ قَامًا عَلَى رِبْطِ الْأَقْوَالِ بِالشَّرْطِ مُضَافَةً إِلَى الْمَحَالِّ فَلَا يَقْتَضِيهِ  
الْحَدِيثُ وَأَمَّا عَلَى هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ دَارِ اخْتِلَافِ الْعُلَمَاءِ وَأَمَّا أَحْمَدُ فَنَظَرَ إِلَى أَنَّ  
الْعَتَقَ قَرِيبَةٌ وَبَابُ الْقَرَبِ وَأَصْلُهَا أَنَّ تَعَقَّدَ فِي الذِّمَّةِ مَطْلَقًا فَانْعَقَدَتْ مُضَافَةً إِلَى

كُورَةً كَذَا فَاتَّهَ أَنْ تَزُوجَ فَتَهَا تَطْلُقَ وَأَمَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ فَشَدَّدَ فِي هَذَا الْبَابِ وَقَالَ إِنْ فَعَلَ لَا أَقُولُ هِيَ حَرَامٌ وَقَالَ أَحْمَدُ إِنْ تَزُوجَ لَا أَمْرُهُ أَنْ يُفَارِقَ أَمْرَاتُهُ وَقَالَ اسْحَقُ أَجِزْ فِي الْمَنْصُوبَةِ بِحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَإِنْ تَزُوجَهَا لَا أَقُولُ تَحْرُمُ عَلَيْهِ أَمْرَاتُهُ وَوَسَّعَ اسْحَقُ فِي غَيْرِ الْمَنْصُوبَةِ وَذَكَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ لَا يَتَزَوَّجُ ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ هَلْ لَهُ رُخْصَةٌ بَأَنٍ يَأْخُذُ بِقَوْلِ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ رَخَّصُوا فِي

عَلَّ لَا يَمْلِكُ مَعْلَقًا عَلَى الْمَلِكِ الْإِتْرَاهُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ اللَّهُ عَلَى طَلَاقٍ لَكَانَ لِنُفُوعِ كَذَلِكَ إِذَا أَضَافَهُ إِلَى عَمَلِهِ بِشَرْطِهِ فِي أَجَلِهِ يَكُونُ لِنُفُوعِ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْلُحْ تَعْلُقُهُ بِالذِّمَّةِ وَهَذَا فَظَرْنَاكَ بِدِيْعٍ وَأَمَّا مَا لَكَ فَظَنَرْنَا فِي مَشْهُورِ قَوْلِهِ إِلَى أَنَّ الْمَعْمُومَ بِالطَّلَاقِ لِكُلِّ زَوْجَةٍ سَدَّ عَلَى نَفْسِهِ بَابَ النِّكَاحِ الَّذِي نَدَبَ اللَّهُ إِلَيْهِ وَشَرَعَهُ سَبِيلًا لَوْجُودِ الْخَلْقِ وَحِكْمَةً لَهَا خَلَقَ الْبَشَرَ بِقَوْلِهِ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا يَعَارِضُ عَقْدَةَ الشَّرِيعَةِ فَسَقَطَ بِخِلَافِ مَا إِذَا خَصَّ وَهَذَا أَصْلُ مَبْنَى عَلَى بَابٍ مِنْ أَصُولِ الْفَقْهِ مُتَنَازِعٌ فِيهِ وَهُوَ تَخْصِصُ الْأَدْلَةِ بِالصَّالِحِ وَالْعِلَلِ بِالتَّعَارُضِ وَلَوْ كَانَ هَذَا لِإِزْمًا فِي الْخُصُوصِ لِلزِّمِّ فِي الْعُمُومِ لِأَنَّ الْبَابَ إِذَا امْتَنَعَ سَدَّكَهُ امْتَنَعَ سَدَّ بَعْضُهُ لِلضِّيقِ فِيهِ وَالتَّضْيِيقُ فِي الدِّينِ حِكْمُهُ حُكْمُ الْإِبْطَالِ إِذَا قَالَ سَبَّحَانَهُ مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ فَهَذِهِ مَقَاطِعُ الْأَقْوَالِ وَمَقْطَعُ نَظَرِ الْعُلَمَاءِ عَلَى التَّحْقِيقِ وَقَدْ مَهَّدْنَا ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ وَالْوَرَعِ يَقْتَضِي التَّوَقُّفَ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي يَقَالُ هَذَا فِيهَا وَالْأَصْلُ أَنَّ يَحْجُوزُ نِكَاحَهُ وَيُلْتَمَى هَذَا الْكَلَامُ وَاللَّهُ أَلَوْفَقُ لِلصَّوَابِ (تَفْرِيعٌ) فَإِنَّ كَانَ ذَلِكَ شَرْطًا فِي النِّكَاحِ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ

هَذَا قَالَعِدُّ اللَّهُ بِنُ الْمُبَارَكِ أَنْ كَانَ يَرَى هَذَا الْقَوْلَ حَقًّا مِنْ قَبْلِ أَنْ  
يُتَبَلَّ بِهَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِمْ فَلَمَّا مِنْ لَمْ يَرِ هَذَا قَلْبًا ابْتَلَى أَحَبَّ  
أَنْ يَأْخُذَ بِقَوْلِهِمْ فَلَا أَرَى لَهُ ذَلِكَ

اختلافا كثيرا لا تحتمل هذه العارضة استيفاء فان دخول الشروط على المعقود  
بحر لا ساحل له فلا طمت فيه أمواج تعارض الأدلة وتباين فيه أهل المقول  
الله أن يهب زمانا تفرغ فيه لتجريد فلف الناس ذكرها مسائله مسجلة فمر  
الكلام عليها من الخلف وعارضته الآن لكم أن الشرط لا يناقض مقتضى النكاح  
فاق الشرط أن يوفى بها ما استحلت به الفروج قاله سيد الناس أجمعين ولعل  
هذا في الحسان المسلمون عند شروطهم لفظ أبي داود وبه قال ابن شهاب وابن  
عبد الحكم في كتاب محمد يقول يستحب الوفاء به وقال ابن نافع يقول ابن شهاب  
وبه قال عمر بن الخطاب وغلط فيه أصحابنا فان تناقض عقد النكاح مثل أن لا ينقلها  
من بلدها ولا يخرجها من دارها فأبطله على رضى الله عنه ونسبه أهل المقالات  
الى الشافعى ومالك وليس ذلك بمنهبل لها ولو تعرضنا لأصل مالك في ذلك  
ما كفاه جزء من شرطه وقال أحمد واسحق والأوزاعى يلزم الوفاء به فى أحد  
القولين والصحيح هنا اسقاط الشرط لأنه على غير كتاب الله (تفريع)  
ولو كان الشرط أن يطلق فلاته أو نكحها فهي طالق فى الحديث الصحيح  
لاتسأل المرأة طلاق أختها لتكنى صحفتها ولتكنى فان لها ما قدر لها ولا يعارض  
هذا الحديث هذا الشرط فانه صلى الله عليه وسلم بين فيه حكم تحسين النية فى  
التسليم لأمر الله خاصة (تفريع) ولو قال السيد لعبد أزواجك على أنى اندرايت  
أمرأ أكرهه فأمرها يدها قال مالك لا يفعل فان عقده جاز وقال محمد لا يجوز  
وله تفصيل وهذا تملك لغير الزوج وقال فيه عبد الملك انه ساقط فى نفسه ولو

باب ما جاء أن طلاق الأمة تطليقتان **حدثنا** محمد بن يحيى  
النيسابوري **حدثنا** أبو عاصم عن ابن جريج قال **حدثني** مظاهر بن أسلم  
قال **حدثني** القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طلاق  
الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان قال محمد بن يحيى **وحدثنا** أبو عاصم **أبانا**

كان للزوجة لجاز وقد كان في الجمالية وروى أن سلى بنت عمرو إحدى بنى  
عدى كانت عند بنت الحجاج وكانت لا تنكح لشرفها حتى يشتد طواها وان  
أمرها يبعها إذا كرهت رجلا فارقه فولدت بعد (١) لهاشم بن عبد مناف  
شيبة فصار هذا الشرط في نسب النبي صلى الله عليه وسلم فدل على جوازه لأنه  
لإفساد في طريقه إلى آدم صلى الله عليه وسلم (تقريب) لو تزوجها على أنها  
مصدقة في دعوى الضرر جاز ذلك عليه ولزمه الطلاق نص عليه مالك  
باب ما جاء أن تطليق الأمة تطليقتان

القاسم عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال طلاق الأمة تطليقتان  
وعدها حيضتان (الاستاد) هذا الباب ليس فيه حديث صحيح لا يصح حديث  
عائشة هذا قال البارقطنى عن أبي عاصم عن ابن جريج عن مظاهر هذا قال أبو  
عاصم فقلت مظاهر أفسأته **فحدثني** تطلق الأمة تطليقتين وتعد حيضتين فقلت  
له كما **حدثك** ابن جريج **فحدثني** ف**أحدثني** وقيل للقاسم أبلغك في هذا شيء عن  
النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا رواه عن القاسم وزيد بن أسلم وروى من  
طريق أخرى عن مظاهر طلاق العبد ثنتان وعدة الأمة حيضتان قال وكان ابن  
عاصم يقول ليس بالبصرة حديث مظاهر وأما حديث الطلاق بالرجال والعدة  
بالنساء فضعيف لا يعمل عليه (الاحكام) اختلف العلماء في هذا الباب اختلافا

مُظَاهَرٌ بِهَذَا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ بَوَّيْنِي حَدِيثُ  
عَائِشَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُظَاهَرِ بْنِ أَسْلَمَ

كثيراً! محصوله في ثلاثة أقوال (الأول) أن الطلاق يعتبر بحال الرجال والعدة بحال النساء في الرق والحرية وهو قول عمر وعثمان ومالك والشافعي وأحمد وصحيح رواية ابن عباس الثاني أن ذلك يعتبر في الطلاق بالنساء وفي العدة بالرجال قاله علي وابن مسعود وأبو حنيفة وغيرهم (الثالث) أن إيهما رُقِ قص طلاقه يسند إلى ابن عمر وعليه يدل حديث مظاهر المتقدم واقفوا على تخصيص قوله الطلاق مرتان فامسك بمعروف أو تسرع بإحسان فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره وقوله والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء من غير نص من النبي صلى الله عليه وسلم ولا أمر من القول وانما هو بالقياس والنظر ولذلك اختلفت فيه آراؤهم ولو كان على أثر لا تفقوا عليه والأصل فيه عرية وهو أن الطلاق ممنوع من أصل الشريعة لأنه هدم بيت في الإسلام وصد عن المقصود من الأدمة والالتئام ولكنه وضعه الله مخلصاً عند وقوع النفرة وعدم الالفة كل ذلك بحكمة تجري مجرى العقوبات وكان الله تعالى قد جعل حد الأمر في العبد في الأمر الذي يتعلق به الفرج ناقصاً عن حد الحر فيكون عديم الطلاق هذا المجري فإن اعتبرهم بالمرأة قال فقضى الحد الذي هو أصل الاعتبار فيها فكذلك يجب أن يكون الطلاق المعتبر له ولأن العدة أثره وقد اتفقنا في الأمة على أنها حيضتان فليكن طلاقها كذلك إذا أثر على قدر المؤثر والأصل الذي ينبغي أن يعول عليه أن الطلاق تصرف يملكه الزوج فاعتبر بحاله كالنكاح فإنه يعتبر بحال الزوج فيحل للحر أربعاً وللعبد ثنتين في قول أكثر العلماء واختلف قول مالك فيه ويلزمه إذا كان نكاح العبد أربعاً كالحر أن يكون طلاقه كالحر فإن المملك الذي هو الأصل إذا كمل له فالتصرف الفرعي



وَمُظَاهَرٌ لَا تَعْرِفُ لَهُ فِي الْعِلْمِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ  
الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ  
الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْتَحَقَّ

المرتبة عليه أولى بأن يكمل وأما من اعتبره برق من كان فلم يصح عن ابن عمر كما روى  
ولله أصل يرجع عليه وقد اتفقت الصحابة على قولين فأحداث تشفت<sup>(١)</sup> مختلف  
فيه فالأولى الإعراض عنه ويلزم قائله أن يقول كذلك في العدة فسقط هذا سقوطاً طلياً  
قد قالوا إن الطلاق لا يكون بيد العبد وإنما يكون بيد المعنى سقوطاً كلياً أما أنهم  
سيده وأستدته إلى جابر بن عبد الله وابن عباس ولم يثبت السيد إذا أذن له في جميع أحكامه  
ومتعلقاته وقد أخبرنا أبو الحسين المبارك عن عبد الجبار أخبرنا القاضي أبو الطيب  
أخبرنا علي بن عمر الحافظ حدثنا الحسن بن اسماعيل ومحمد بن سليمان النعمان قال حدثنا  
أبو عينة أحمد بن الفرج نابغة بن الوليد حدثنا أبو الحجاج المهدي عن موسى  
ابن أيوب القافقي عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه  
عليه وسلم يشكو أن مولاه زوجه وهو يريد أن يفرق بينه وبين امرأته فحمد  
الله وأثنى عليه ثم قال ما بال أقوام يزجون عبيدهم ثم يفرقون بينهم أو يريدون  
أن يفرقوا بينهم ألا إنما يملك الطلاق من أخذ بالساق ورواه ابن أبي عمير عن  
موسى ابن أيوب ورواه عصمة ابن مالك عن النبي بمعناه قال النبي صلى الله عليه  
وسلم يملك الطلاق لمن أخذ بالساق أما أنه يعتبر في المالكية والخنفية الذين  
يرون أجبار السيد عبده على النكاح فإذا جاز إدخاله في النكاح عندهم فمهر الزمهم  
أن يخرجوه عنه قهراً ويكون للنبي الذي أدخله فيه بغير اختياره وإنما يستقر  
الدليل للشافعي الذي يرى أنه لا يجبر السيد عبده على النكاح ويلزمهم كما يملكه

● **باب** مَا جَاءَ فِيمَنْ يُحَدِّثُ نَفْسَهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ  
حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ زُرَّارَةَ بْنِ أَوْفَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَجَاوَزَ اللَّهُ لِأُمِّي مَا حَدَّثْتُ بِهِ نَفْسَهَا مَا لَمْ

وَيَنْتَزِعَ مَلِكُهُ كَذَلِكَ يَحِلُّ لَهُ ثُمَّ يَنْتَزِعُ حُلَّهُ وَقَدْ بَيَّنَّ الْمَسْأَلَةَ فِي كِتَابِ الْخُلَافِ  
فَلَيْسَ هَذَا إِلَّا مَوْضِعُ التَّنْبِيهِ عَلَى مَا أَخَذَ الْأَدِلَّةُ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ قَدْ رَوَى  
عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ لَا يَرَى لِلسَّيِّدِ أَنْ يَفْسَخَ نِكَاحَ عَبْدِهِ وَلَكِنْ إِذَا فُسِّخَ  
السَّيِّدُ الثَّانِي (١) إِنْ شَاءَ أَهْلُهُ هَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ الثَّانِي دَخَلَ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَقَرٍّ لَا يَقْدِرُ  
الْبَاطِنُ عَلَى تَغْيِيرِهِ فَالطَّارِئُ أَوْلَى بِالْعِزِّ عَنْهُ

### باب من حدث نفسه بالطلاق

أَبُو هُرَيْرَةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَجَاوَزَ اللَّهُ لِأُمِّي مَا حَدَّثْتُ بِهِ  
نَفْسَهَا مَا لَمْ تَكَلِّمْ بِهِ أَوْ تَعْمَلْ بِهِ (الْعَارِضَةُ) إِنْ اللَّهُ خَلَقَ الْقُلُوبَ سِيَالَةً مُضْطَرِئَةً  
مَعَ الْخَوَاطِرِ سِيَالَةً عَلَى كُلِّ طَائِرٍ عَلَيْهَا حَاضِرٌ أَوْ غَائِبٌ كَانَ مُحَالًا أَوْ جَائِزًا حَقًّا  
أَوْ بَاطِلًا مَعْقُولًا أَوْ مُتَخِيلًا وَلَهُ الْحِكْمَةُ الْبَالِغَةُ وَالْحُجَّةُ عَلَى الْخَلْقِ الْغَالِبَةُ ثُمَّ  
عُطِفَ بِفَضْلِهِ فَعَفَا عَنْ كُلِّ مَا يَخْطُرُ لِلْبَرِّ عَلَى قَلْبِهِ مِمَّا لَيْسَ يَجْرِي عَلَى أَمْرِهِ وَلَا  
يَكُونُ بِمَقْتَضَى شَرْعِهِ حَتَّى يَكُونَ بِهِ مَرْتَبًا وَعَلَيْهِ عَازِمًا فَخِئْتُهُ يَكُونُ بِهِ فِي نَفْسِهِ  
مُتَكَلِّمًا إِذَا هُوَ الْكَلَامُ الْأَصْلِيُّ وَيُرِيدُ أَنْ يَكُونَ بِهِ عَامِلًا وَذَلِكَ بِحَرَكَةِ اللِّسَانِ  
بِالْإِخْبَارِ عَنْهُ فَإِنَّهُ عَمَلٌ عَظِيمٌ وَهُوَ يُسَمَّى أَيْضًا قَوْلًا وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الْحَقِيقِيَّ هُوَ  
الْمَوْجُودُ بِالْقَلْبِ الْمُوَافِقُ لِلْعِلْمِ فَإِنْ خَلَفَهُ كَانَ هَذِيانًا وَنَعْنَى بِهِ عِلْمُ الْقَسَائِلِ لَهُ  
الْمُتَكَلِّمُ بِهِ لَا عِلْمَ غَيْرِهِ وَلِهَذَا الْمَعْنَى يَكُونُ مَوْئِنًا بَقَلْبِهِ إِذَا عَزَمَ عَلَى ذَلِكَ وَصَمَّ  
عَقِيدَتَهُ عَلَيْهِ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْكُفْرُ مِنْهُ بِهِ الْمُنْزَلَةُ كَانَ أَيْضًا قَافِرًا وَاللِّسَانُ  
مَعْبَرٌ عَمَّا فِي الْقَلْبِ وَالْحَكْمُ لَمْ يَنْعَقِدْ فِي الْقَلْبِ وَهَكَذَا جَمِيعُ الْمَعَانِي وَالتَّصَرُّفَاتِ

تَكَلَّمَ بِهِ أَوْ تَعْمَلَ بِهِ • قَالَ أَبُو عَيْنَتَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا حَدَّثَ نَفْسَهُ بِالطَّلَاقِ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ حَتَّى يَتَكَلَّمَ بِهِ

• **باب** مَا جَاءَ فِي الْجُدِّ وَالْهَزْلِ فِي الطَّلَاقِ • حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَدْرَكَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ ابْنِ مَاهَكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثٌ جَدُّهُنَّ

وَالرَّضَى وَالِاخْتِيَارَاتُ وَالِابَاحَةُ وَالْكِرَاهَاتُ أَمَّا تَكُونُ بِالْقَلْبِ ثُمَّ يَخْبُرُ اللِّسَانُ عَمَّا يَسْتَقْرِ بِهِ فَيَقَعُ الْعَمَلُ عَلَى ذَلِكَ فِيهِ فَمَا كَانَ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ مِنْ اثْنَيْنِ لَمْ يَكُنْ بِدَ مِنْ ظُهُورِ الْقَبُولِ لِيَجْرِيَ الْإِتِّفَاقُ بَيْنَهُمَا فِيهِ بِهِ وَمَا كَانَ يَمْلِكُهُ الْوَاحِدُ كَالنَّدْوَرِ وَالْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ فَإِنَّهُ يَكْفِي مِنْهُ عَزْمُهُ وَقَوْلُهُ وَحْدَهُ قَلْبُهُ بِكَلَامِهِ النَّفْسِ الْحَقِيقِ فَيَنْفِذُ عَلَيْهِ كَذَلِكَ رَوَى أَشْبَهُ عَنْ مَالِكٍ وَقَدْ وَفَى فِي الْحَقِيقَةِ حَقُّهَا وَوَرِثَ الشَّرِيعَةُ قِسْطَهَا وَأَقَامَ الْإِعْتِقَادُ لَأَهْلِ السُّنَّةِ وَفَقَّهَا وَقَالَ سَائِرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ حَكْمٌ مِنَ الْأَحْكَامِ مَنُوطًا بِالْإِبْظَاهَرِ الْكَلَامِ وَبَلْزَمٌ عَنْ ذَلِكَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ وَلَهُمْ بَيْنَهُمَا فُرُوقٌ لَيْسَ لَهَا تَحْقِيقٌ فَدُونَكُمْ الْمَسْأَلَةُ فَتَرَوْا وَحَقَّقُوا لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَفْتَحَ لَكُمْ فِي تَفْرِيقِ تَكُونُونَ بِهِ مَعَ ذَلِكَ الْفَرِيقِ بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ

### باب الجدة والهزل في الطلاق

يوسف بن مَاهَكَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثٌ جَدُّهُنَّ جَدٌّ وَهَزْلُهُنَّ جَدُّ النِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةُ حَسَنٌ غَرِيبٌ (الاسناد) رَوَى فِيهِ الْعَتَقُ وَلَمْ يَصِحْ شَيْءٌ مِنْهُ وَرَوَى عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ ثَلَاثٌ هَزْلُهُنَّ

جَدَّ وَهَزَلْنِ جُدَّ النَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالرَّجْعَةِ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ  
حَسَنٌ غَرِيبٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ ابْنُ حَبِيبٍ بَنِ أَدْرَكَ  
الْمَدَنِيَّ وَابْنُ مَاهَكَ هُوَ عِنْدِي يُوسُفُ بْنُ مَاهَكَ

• بِاسْمِهِ مَاجَاءَ فِي الْخُلْعِ • حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ أَنبَأَنَا الْفَضْلُ

جَدَّ النَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ وَقَدْ رَوَى عَيْسَى بْنُ يُونُسَ عَنْ عُمَرَ عَنِ الْحَسَنِ  
عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ فِي الْبَابِ أَيْضًا وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَنْكَحُونَ وَيُطْلِقُونَ  
وَيُعْتَمِقُونَ وَيَقُولُونَ هَذَا لَنَا فَارْزُلْ اللَّهُ وَلَا تَخْذُوا آيَاتِ اللَّهِ هَذَا قَالَ أَعُوذُ  
بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ (١) فَعَمِلَ الْهَزْلُ فِي الدِّينِ جَهْلًا وَلَنْ يُلْحَقَ الْجَهْلُ إِلَّا  
بِأَهْلِهِ وَلَا يَتَّبِعُ أَمْرُتَهُ إِلَّا بَكْلَهُ وَلَا يَصِحُّ فِيهِ شَيْءٌ قَالَ عَلَسَاؤُنَا وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ  
لَا يَجُوزُ نِكَاحُ هَزْلٍ وَلَا لَعِبٍ وَيُفْسَخُ قَبْلَ الْبِنَاءِ بَعْدَهُ وَعَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ مَا هُوَ (٢)  
أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ نِكَاحُ الْهَازِلِ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْبَادِي مِنْ أَصْحَابِنَا هُوَ لَا زَمَ بِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ  
وَأَبُو حَنِيفَةَ وَعَطَاءٌ وَيُؤْثَرُ عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَيُرْوَى عَنْ الضَّحَّاكِ وَزَادَ  
فِيهَا النَّدْرُ وَقَالَ بِهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَأَسْنَدُهُ مَعْمَرٌ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي  
الدَّرْدَاءِ فِي النَّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْعَتَقِ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَتَحْقِيقُهُ أَنَّ النَّكَاحَ يَطْلُ  
فَإِنَّ الْفَرْجَ مُحَرَّمٌ فَلَا يَحِلُّ إِلَّا بَيْنَ وَنِيَّةٍ وَعَلَى طَرِيقٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ سَوِيَّةٍ وَذَلِكَ  
يُقْتَضَى أَنَّ يُلْزَمُ الطَّلَاقُ لِأَحَدٍ إِنْ تَلَاعَبَ بِهِ خَرَجَ عَنْ يَدِهِ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ  
صَحِيحًا أَوْ سَقِيمًا وَالْفَرْجُ تَغْلِبُ فِيهِ الْحَوَاطَةُ وَالْعَتَقُ مِثْلُهُ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ الْحُرِّ وَالْمُحَرَّرِ (٣)  
وَالنَّذْرُ عِبَادَةٌ فَإِذَا سَنَحُو (٤) بِهَا تَعَيَّنَ فِي ذِمَّتِهِ فَعَلَهَا وَاقَّاهُ أَعْلَمُ

بَابُ الْخُلْعِ

ذَكَرَ حَدِيثَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارَ عَنْ الرَّيْجِ بِنْتِ مَعُودٍ بَنِ عَفْرَاءَ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ

(١) هَكَذَا بِالْأَصْلِ

ابن موسى عن سفيان أنبأنا محمد بن عبد الرحمن وهو مولى آل طلحة عن سليمان بن يسار عن الربيع بنت معوذ بن عفراء أنها اختلعت على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أو أمرت أن

على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحیضة وذكر عن عكرمة عن ابن عباس أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت فأمرها النبي صلى الله عليه وسلم أن تعتد بحیضة وذكر ما جاء في المعالعات حديث ثوبان أن المختلعات من المناقات وأيضاً امرأة سألت زوجها طلاقاً من غير ما بأس لم ترح رائحة الجنة (الاسناد) هذا باب لم يصح فيه شيء خرج المصنفون وأرباب المسانيد هذه الأحاديث الثلاثة زاد النسائي في المنتزعات والمختلعات من المناقات وذكر هو وأبو داود حديث جميلة زوج ثابت أنها أمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تربع بحیضة وصحيح هذا الحديث فإن شأن ربعة أنه أمر جرى لها في قصتها وقصة عمها وبجيشها أي عثمان ونصه في الموطأ لحذف وتماه من رواية الليث وغيره عن نافع أنه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء تخبر عبد الله بن عمر أنها اختلعت من زوجها في زمان عثمان فجاء عمها معاذ ابن عفراء معها إلى عثمان فقال إن ابنة معوذ اختلعت من زوجها أقتل قال عثمان تقتل ولا ميراث بينهما ولا عدة عليها ولكن لا يحل لها أن تنكح حتى تحيض حیضة خشية أن يكون بها حمل فقال ابن عمر عثمان خيرنا وأعلمنا قال في الموطأ قال نافع وقال عبد الله بن عمر عدتها عدة المطلقة وقد روى ابن بكير والسقني<sup>(١)</sup> عن مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن حسان مولى آل سليمان عن أم بكرة الأسلمية أنها اختلعت من زوجها عبد الله بن السيد فأتيا عثمان بن عفان فذلك فقال هي طلقة إلا أن تكون سميت شيئاً فهو ما سميت فيها فهذا

تَعْتَدُ بِحَيْضَةٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ • قَالَ أَبُو عَيْنَتٍ حَدِيثُ  
الرَّيِّحِ الصَّحِيحُ أَنَّهَا أَمَرَتْ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ

ماروى وجرى والله أعلم بصحة الحال فيه ( الاحكام ) فى ثلاثة عشر مسألة  
( الاولى ) الخلع أصل فى الشريعة أصله حديث جميلة أخت عبد الله بن أبى  
زوج ثابت جملت النبي فقالت يا رسول الله ثابت بن قيس لا أعيب عليه فى  
خلق ولا دين ولكن لا أطيقه وأعاف الكفر فى الاسلام فقال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم أتردين عليه حديثه قالت نعم قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أقبل الحديقة وطلقها تطليقة قال ابن العربى ذلك من قول الله تعالى  
فلا جناح عليهما فيما افدت عند خوف التقصير فى حدود الله لحديث جميلة  
مطابق المعنى الذى فى كتاب الله سبحانه وقد اتفقت الامة عن بكرة أبيها على  
أن الخلع يجوز مع استقامة الحال فلا يلتفت الى نزعات الجهال وإنما خص  
حالة خوف التقصير فى الحدود بالذكر لانه الغالب فى جريانهم فان أعطته المرأة  
شيئا فانه جاز بطيب نفسها وان لم يكن هنالك ضرورة ولا خوف ( الثانية ) شرط  
ابن سيرين والحسن فى الخلع حكم السلطان وليس ذلك فى القرآن وما اتفق بين  
جميلة وثابت جرى على مجرى الاستيفاء عند الحاكم ولذلك وقف الامر على  
رضاها فى اعطائه الحديقة ( الثالثة ) لما قال النبي صلى الله عليه وسلم أتردين  
عليه حديثه ظن أحمد واسحق ان الخلع لا يجوز باكثر من المهر وظاهر  
القرآن رفع الجناح فيما افدت به مطلقا وما جرى فى شأن جميلة وثابت اتفاق  
وقع لا يدل على الاقتصار عليه بحال ( الرابعة ) اذا وقع الخلع كان طلاقا قاله مالك  
 وغيره وقال الشافعى فى أحد قولييه يكون فسحا والمسألة قديمة الخلاف قبلهما  
وتتركب على هذا ( فائدة ) عندهم وهى انها تعتد بثلاثة اقراء ان كان طلاقا وتعتد  
بقراء ان كان فسحا وهى مسألة ظاهرة المطلع أما مطلعها من كتاب الله فانها

الْبَغْدَادِيُّ أَنبَأَنَا عَلِيُّ بْنُ بَحْرٍ أَنبَأَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ عَمْرِو  
ابْنِ مُسْلِمٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ أَمْرَأَةً ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ اخْتَلَعَتْ

جاءت في شأن الطلاق حكمة وأما مطلعنا من جهة المعنى فلا نه أمر موقوف على اتفاق الزوجين لا غلبة فيه من الامام وليس هذا حكم الفسخ ولأن الزوج أخذ العوض على ما أفند والذي له أن يتخذ ويملك الطلاق فأما الفسخ فليس من ملكه ولا من حكمه ومطلع الفسخ ان كل من عقد عقدا ملك حله كالبيع والاجارة وهذا الاطلاع تجب عنه أمور معظمها أمران أحدهما أنه لو كان فسحا كالبيع والاجارة لما كان الا بالمجلس الثاني ان فسخ النكاح جعل له الشرع طريقين أحدهما الحكم والثاني الطلاق وخلي البيع الى الاختيار يجري كل أمر على ما قدره عليه الشرع الخامسة اذا كان طلاقا دخل تحت قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء السادسة يجوز أن يكون الغرض في الخلع معدوما كتمرة ويجحولا كعبد أبق وقال أبو حنيفة لا يجوز بالمعدوم واتفقوا على جواز الخلع بمهر المثل وهو مجحول واذا جاز بالمجحول اتفقوا على جواز الخلع جاز بالمعدوم الى وجوده والمسألة مشككة وقد بينها في موضعها السابعة قرارات النساء أصل في الدين في الصحيح أن المرأة خلقت من ضلع أعوج ان ذهب تقيمها كسرته وان استمتعت بها استمتعت بها على عوج وكسرها طلاقا وفي الصحيح واللفظ لمسلم لا يترك مؤمن مؤمنة ان كره منها خلقا رضى آخر والغالب من النساء قلة الرضى والصبر فهن ينشزن على الرجال كثيرا ويكفرن العشير فلذلك سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم المنتزعات أنفسهن من النكاح والمخالعات مناهات والتفاق كفر فهذا اللفظ يعضد لفظ الحديث الصحيح في نسبتهم الى كفران العشير (الثامنة) قوله لم يرح رائحة الجنة وعيد عظيم لا يقابل طلب المرأة الخروج من النكاح ولم يصح (التاسعة) أما قول عثمان لا عدة

بْنِ زَوْجِهَا عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ تَعْتَدَ بِحَيْضَةٍ ۖ قَالَ أَبُو عَيْنِي ۖ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي عِدَّةِ الْمُخْتَلَعَةِ فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ عِدَّةَ الْمُخْتَلَعَةِ عِدَّةُ الْمُطَلَّعَةِ ثَلَاثٌ حَيْضٌ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَأَسْحَقُ وَقَالَ

عليها قد تقدم القول فيه وأما قوله ولا ميراث فصحيح جة لأنها ليست بزوجته ولا له عليها رجعة فصار أجنبية (العاشرة) ان سميا في الخلع طلاقا فهو ما سمى وإن لم يسم كانت واحدة بان يقول قد فارقتك عل هذا (الحادية عشرة) ليس قبوله للعوض في الخلع بطلاق حتى يصرح به لقوله في الحديث فرددت عليه وأمره بفراقها ولا رجعة عليها وقال أبو ثور ان لم يصرح بالطلاق انقضت وإن صرح بالطلاق بقيت لأن حكم الواحدة في النكاح أن تصل بها الرجعة قلنا قد قال النبي صلى الله عليه وسلم لثابت في جملة وقيل حية أقبل الحديقة وطلقها تطليقة فأمثل ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو كان له عليها رجعة لما أفاد هذا الفداء شيئا وذلك محال عادة وشرعا ولو كان ابطلا لتسميته فداء وكيف يبقى الخيار للفادين في الأسير بعد الفداء أما انه يصل به فرع ظرف هو المسألة (الثانية عشر) اذا خالعا وشرط الرجعة عليها فقال الشافعي الخلع باطل ويقع الطلاق وتثبت الرجعة ويرد ما أخذ منها وقال أبو حنيفة يكون خلعا ولا رجعة له وبه قال علماءنا وقال بعضهم يصح الخلع وتكون له الرجعة ويكون شراؤها واردا على الطلاق وله قبول العوض وقال المزني الخلع صحيح وتسقط الرجعة وله عليها مهر المثل وجه الأول أنه



بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَتْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ عِدَّةَ الْمُتَخَلِّعَةِ حَيْضَةٌ قَالَ إِسْحَاقُ وَإِنْ ذَهَبَ ذَاهِبٌ إِلَى هَذَا فَهُوَ مَذْهَبُ قَوِيٍّ

● **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُتَخَلِّعَاتِ .** حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا مَزَاهِمُ

ابْنُ ذَوَادٍ بَنِ عَلَيْهِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ لَيْثٍ عَنْ أَبِي الْخَطَّابِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ عَنْ

أَبِي إِدْرِيسَ عَنْ ثَوْبَانَ عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْمُتَخَلِّعَاتُ هُنَّ

الْمُنَافِقَاتُ ● قَالَ أَبُو عِثْنَةَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ

وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ أَيُّمَا امْرَأَةٍ اخْتَلَعَتْ مِنْ

زَوْجِهَا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ لَمْ تَرْحَ رَأْحَةُ الْجَنَّةِ أَنْبَأَنَا بِذَلِكَ بُنْدَارُ أَنْبَأَنَا

عَبْدُ الْوَهَّابِ أَنْبَأَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ حَدَّثَهُ عَنْ ثَوْبَانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

خَلَعَ فَاسِدٌ فَيَسْقُطُ مَا سَقَطَ مِنْهُ وَيُثَبَّتُ مَا يَصِحُّ إِنْ ثَبَتَ وَوَجْهُ الْقَوْلِ بَأَنَّهُ يَنْفَذُ الْخُلْعَ وَلَا رَجْعَ لَهُ لِأَنَّ الرِّجْعَةَ حَقُّ اللَّهِ فَلَا تَسْقُطُ بِشَرطٍ وَيَكُونُ بَاطِلًا فَإِنْ كَانَ شَرطٌ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بَاطِلًا وَوَجْهُ الثَّالِثُ أَنَّهُ يَحْمَلُ عَلَى أَنَّهَا تَقْضَى عَلَى نَفْسِهَا عِدَّةُ الطَّلَاقِ وَتَبْقَى الرِّجْعَةُ وَوَجْهُ قَوْلِ الْمُزَنِّي أَنَّهُ لَمَّا شَرَطَ عَلَيْهَا الرِّجْعَةَ وَأَسْقَطَهَا الشَّرْعُ فَاتَهُ مِنْ قَبْلِهَا الْبُضْعُ فَوَجِبَ عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ وَهَذَا أَمْرٌ بَعِيدٌ فَإِنْ كُلُّ مَا أَسْقَطَ الشَّرْعُ مِمَّا لَا يَحْزُزُ لَا يُلْزَمُ مِنْ اشْتِرَاطِ قِيَمَتِهِ وَفِي ذَلِكَ نَظَرٌ طَوِيلٌ مَوْضِعُهُ كِتَابُ التَّفْرِيعِ الْمَسْأَلَةُ (الثَّالِثَةُ عَشْرُ) قَوْلُهُ إِنْ الْمَرْأَةُ خَلَعَتْ مِنْ ضَلَعٍ مُحْتَمِلِ الْحَقِيقَةِ فَقَدْ رَوَى أَنَّ آدَمَ نَامَ فَاتَزَعَضَلَ مِنْ أَضْلَاعِهِ الْيَسْرَى فَخَلَعَتْ مِنْهُ حَوَاءُ قَلْبًا أَفَاقَ وَجَدَهَا إِلَى جَنْبِهِ فَلَمْ يَنْفِرْ وَاسْتَأْنَسَ لِأَنَّهَا جِزءٌ مِنْهُ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ أَيُّمَا امْرَأَةٍ سَأَلْتَ زَوْجَهَا طَلَاقًا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ  
حَرَامٌ عَلَيْهَا رَأْتُهُ الْجَنَّةَ • قَالَ ابُو عِيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَيُرْوَى هَذَا  
الْحَدِيثُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي قَلَابَةَ عَنْ أَبِي إِسْمَاعِيلَ عَنْ ثَوْبَانَ وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ  
عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعْهُ

• باب ما جاء في مداراة النساء • هَذَا حَدِيثٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ  
حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَخِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ عَمِّهِ  
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ إِنَّ الْمَرْأَةَ كَالضِّلْعِ إِنْ ذَهَبَتْ تُهَيِّمُهَا كَسَرَتْهَا وَإِنْ تَرَكْتَهَا  
اسْتَمْتَعْتَ بِهَا عَلَى عَوَجٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ وَسَمُرَةَ وَعَائِشَةَ  
• قَالَ ابُو عِيْنِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا  
الْوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ جَيِّدٌ

فلذلك صارت الاضلاع اليسرى تنقص عن اليمين واحدا ويحتمل المجاز والمعنى  
خلقت من شئ معوج صلب فان أردت تقويمها كسرتها وان تمتعت بها على حالها  
تمتعت بشئ معوج فيما يمكن أن يصلح فيه قد يصلح المعوج في وجه والمعنى  
على اعوجاجه الا ترى أن الانسان لما خلق من حمار مسنون كان متغير الأحوال  
متنن الذات وربما كان متنن الأفعال دبراز افرا قليلا ترله ذفرا وقد روى في  
الصحيح باللفظين وروى أن المرأة كالضلع كما ذكر أبو عيسى آنفا وروى أن  
المرأة خلقت من ضلع والتأويلان قد تقدموا والله أعلم وقد روى الحرث فيه  
أن ذهبت تقيمها كسرتها فدارها تعش بها

باب ما جاء في الرجل يسأله أبوه أن يطلق زوجته .  
 حدثنا أحمد بن محمد أنبأنا ابن المبارك أنبأنا ابن أبي ذئب عن الحرث  
 ابن عبد الرحمن عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر قال كانت تحت  
 امرأة أحبها وكان أبي يكرها فأمرني أبي أن أطلقها فأتيت فذكرت ذلك  
 للذي صلى الله عليه وسلم فقال يا عبد الله بن عمر طلق امرأتك

### باب الرجل يسأله أبوه أن يطلق امرأته

روى عن حمزة عن أبيه عن ابن عمر قال كانت تحت امرأة أحبها وكان أبي  
 يكرها فأمرني أن أطلقها فأتيت فذكرت ذلك للذي صلى الله عليه وسلم فقال يا عبد  
 الله طلق امرأتك انفرد به ابن أبي ذئب عن الحرث بن عبد الرحمن عن حمزة  
 ورواه أبو عيسى عن أحمد بن محمد عن ابن المبارك عنه يصح وثبت (العارضه)  
 أن أول من أمر ابنه بطلاق امرأته الخليل إبراهيم وروى في الصحيح أنه لما وضع  
 تركته اسماعيل ابنه وأمه عند دوحه بازاء زمزم وانصرف أقام أعواما ثم  
 استأذن ربه في أن يطالع تركته فجاء أم اسماعيل فوجدتها قد ماتت واسماعيل قد تزوج  
 ولم يكن حاضرا بمنزله فسأل زوجته عن حاله فلامت فقال إذا جاء اسماعيل فقل  
 له يبدل عتبة بيته فجاء اسماعيل فأخبرته فقال ذلك أبي وقد أمرني بفراقك الحق  
 بأهلك وذكر الحديث وكنى به أسوة وقدوة ومن بر الابن بأبيه أن يكرها ما كره  
 أبوه وإن كان له محبا قيل ويجب ما يحب أباه وإن كان له كره من قبل يد أن  
 ذلك إن كان الأب على بصيرة فإن لم يكن كذلك استحب له فراقها لارضائه  
 ولم يجب عليه كما يجب في الحالة الأولى فإن طاعة الأب في الحق من طاعة الله  
 وبره من بره ولو أن الزوجة لاتوافق مع أن الزوج لا يستحب له فراقها إذ

• قَالَ ابُو عَيْشَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ إِنَّمَا نَعَرَفُهُ مِنْ جَدِيدِ  
ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ

• بَابُ مَا جَاءَ لَاتَسْأَلَ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ  
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

معنى الزوجية القيام على الزوج وبنيه ألا ترى الى قول جابر اذ سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال له أبكرا تزوجت أم ثيبا فقال بل ثيبا فقال هلا بكرا تلاعبها وتلاعبك قال انه ترك لي تسع اخوة فكرهت أن أضيف اليهن مثلهن وأردت أن تقوم عليهن

### باب لا تسأل المرأة طلاق أختها

ذكر حديث ابن المسيب عن أبي هريرة يبلغ النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفي . ما في أختها (العارضة) قال ابن العربي رحمه الله هذا الحديث في أصول الدين في السلوك على مجارى العقد بالأفعال اذ يعلم العبد بالا اعتقاد أن كل شيء عنده بمقدار وقضاء وقد روى في كتاب مستطرونا لا يناقض العمل في الطاعات ولا يمنع من التحرى في الاحترازا واخترازا الأوقات والنظر لغد وان كان لا يتحقق أن يبلغه لكن بحيث لا يخرج عن سبيل السنة ولا يدخل في المكروه والبدعة ولا يركب الى أحد على مطية فقره ولا يربط عليها نية ولا يستقبلها في نية ومن شأن النساء بما ركن عليهن الغيرة طلب الانفراد بالزوج دون الصرة فان ذلك من التماس رغبة في الاستبداد والنفقة وذلك ممنوع منه وفيه قال النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفي . ما في صحفتها ولتسكح فان لها ما قدر لها فتمنعها اذا خطبت من أن تقول لا أتزوج الا بشرط أن يفارق التي عنده رغبة في حفظها

يُلَاحِظُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَسْأَلِ الْمَرْأَةُ طَلَاقَ أُخْتِهَا لِتَكْفِيَهُ .  
مَا فِي إِنْثَانِهَا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ • قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

### • بَابُ مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْمُعْتَوَةِ • حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى

من المعيشة لترداد بها في معيشتها فإن الرزق وإن كان مكسوبا فإنه قد فرغ منه مكتوبيا فلا تتطلب منه ما عند غيرك لتكثر به ما عندك أو ما تستأنفه لنفسك ويجوز للمرأة الداخلة أن تمنع الخارجة من الدخول وتقول للزوج لا تنكحها فإنها مضايقتنا في معيشتنا ومنعه عنها هذه النية لأنها لم تتطلب من حظ ذلك شيئا وإنما كراهة أن تشاركها في حظها وكذلك لا يناقض القدر ولا يمنع قصده في الشرع من باب الحلال والحرام والكراهة والتحريم ويجوز لها أن تشترط عليه لاستبدادها في المتعة ألا ترى إلى قول أم حبيبة بنت أبي سفيان حين عرضت على رسول الله نكاح أختها وقالت إني لست لك (١) وأحب أن لا تشركني في خير أختي فتمنت الاختلا به دون كل زوجة لو اتفق ذلك لها ولا يجوز يشترط لها أن كل من يدخل عليها طالق لأن بدخولها عليها قد صارت أختا لها فلا تسأل طلاقها وإنما لها أن تشترط أن تتأخر عن ذلك وإذا شترطه لها لزمه الوفا به لقوله صلى الله عليه وسلم أحق الشروط أن يوفى به ما استحلتم به الفروج

### باب طلاق المعتوة

ذكر حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوة المغلوب على عقله وضعفه من جهة رواية عطاء بن عجلان المعتوة هو المغلوب على عقله الذي لا يتحصل شيء من أمره وقد اتفق الكل على

الصَّنْعَانِي أَنبَأَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ  
 عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْخَزَوِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ كُلُّ طَلَاقٍ جَائِزٌ إِلَّا طَلَاقَ الْمُعْتَوَةِ الْمُغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ  
 • قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَطَاءِ بْنِ  
 عَجْلَانَ وَعَطَاءُ بْنُ عَجْلَانَ ضَعِيفٌ ذَاهِبُ الْحَدِيثِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ  
 أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ طَلَاقَ الْمُعْتَوَةِ  
 الْمُغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ لَا يَحُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْتَوْهَا يُفِيقُ الْأَحْيَانُ فَيُطْلَقُ  
 فِي حَالِ أَفَاقَتِهِ

• بَابُ • حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ شَيْبٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ  
 عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ النَّاسُ وَالرَّجُلُ يُطْلَقُ امْرَأَتَهُ مَا شَاءَ أَنْ  
 يُطْلَقَهَا وَهِيَ امْرَأَتُهُ إِذَا ارْتَجَعَهَا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ طَلَقَهَا مِائَةَ مَرَّةٍ

سقوط أثر قولهم عاودن يحاول وليه أمره كله ان كان له ولي والا فالسلطان  
 ولي من لا ولي له وفي حديث عمر بن شعيب وجدنا في كتاب جدى عبد الله  
 ابن عمر بن الخطاب قال اذا عبت المعتوه بمرأته يطلق عنه وليه وهذا لا يكون  
 الا للسلطان خاصة وهو في ذلك بخلاف المجنون الذى يمن مرة ويفيق أخرى  
 فانه حال جنونه ساقط القول وفي حالة افاقته معتبر القول الا أن يغلب الصرع

أَوْ أَكْثَرَ حَتَّى قَالَ رَجُلٌ لَامْرَأَتَهُ وَاللَّهِ لَا أَطْلُقُكَ فَنَبِيْنِي مِنِّي وَلَا أَوِيكَ  
 أَبَدًا قَالَتْ وَكَيْفَ ذَاكَ قَالَ أَطْلُقُكَ فَكُلَّمَا هَمَّتْ عَدَّتْكَ أَنْ تَنْقُضِي  
 رَاجِعَتُكَ فَذَهَبَتِ الْمَرْأَةُ حَتَّى دَخَلَتْ عَلَى عَائِشَةَ فَأَخْبَرَتْهَا فَسَكَتَتْ عَائِشَةُ  
 حَتَّى جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرَتْهُ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَأَمَّا سَأَلَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ  
 بِإِحْسَانٍ قَالَتْ عَائِشَةُ فَاسْتَأْذَنَ النَّاسُ الطَّلَاقَ مُسْتَقْبَلًا مِنْ كَانَ طَلَّقَ  
 وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ حَدَّثَنَا أَبُو كَرِيبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ هِشَامٍ

عليه غلبة تستمر فيلحق بالأول

### باب الطلاق مرتان

خرج حديث عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم أن الناس والرجل كان  
 يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها وهي امرأته إذا ارتجعا وهي في العدة وإن طلقها  
 مائة مرة أو أكثر حتى قال رجل لامرأته والله لا أطلقك فتبيني مني ولا أويك  
 أبدا قالت وكيف ذاك قال أطلقك فكلما همت عدتكَ أن تنقضي راجعتكَ فذهبت  
 المرأة حتى دخلت على عائشة فأخبرتها فسكتت عائشة حتى جاء النبي صلى الله عليه  
 وسلم فأخبرته فسكت النبي حتى نزل القرآن الطلاق مرتان فامساك بمعروف أو تسريح  
 بإحسان قالت عائشة فاستأذَنَ الناس الطلاق مُسْتَقْبَلًا مِنْ كَانَ طَلَّقَ  
 وَمَنْ لَمْ يَكُنْ طَلَّقَ وَأُسْنَدُهُ عَائِشَةُ وَقَالَ ابْنُ الْمُرْسَلِ أَصَحُّ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ  
 رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ النِّكَاحُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ مَعْلُومًا وَكَانَ الطَّلَاقُ مَعْلُومًا وَالظَّاهِرُ  
 مَعْلُومًا ثُمَّ بَعَثَ اللَّهُ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ فَأَوْضَحَهُ بِشَرَائِعِهِ وَرَتَبَهُ بِأَحْكَامِهِ وَأَزَاحَ الْبَاطِلَ

ابن عروة عن أبيه نحو هذا الحديث بمعناه ولم يذكر فيه عن عائشة  
 • قال أبو عيسى وهذا أصح من حديث يعلى بن شبيب

• باب ما جاء في الحامل المتوفى عنها زوجها تضع .

حدثنا أحمد بن منيع حدثنا حسين بن محمد حدثنا شيان عن منصور  
 عن إبراهيم عن الأسود عن أبي السائب بن بعك قال وضعت سبعة

عنه بأوصافه وأزل الآية المذكورة في اثبات التطليقات الثلاثة مما كان يفعله  
 الناس وأسقط الباقي الذي كانوا يزيدون عليها ثم بين كيفية وقوع الطلاق بحيث  
 لا يكون فيه على المرأة ضرر وفي حديث عمر إذا حل وضعه ثلاثا كان لرفع  
 الضرر على النساء حسبا بينه هذا الحديث ثم كان الرجل في طلاقه الذي وضع  
 إليه على عقد صير من أمره إذا اتقى الله والتزمه جعل الله له مخرجاً وإن خالفه  
 فيه وعصاه ألزم من ذلك ما التزم وحل من الحكم ما تحمل والله يحكم على ما  
 تقدم يسه

باب عدة الحامل المتوفى عنها زوجها تضع

ذكر حديث جبة أبو السائب بن كعب بن السباق قال وضعت سبعة الأسلية  
 بعد وفاة زوجها ثلاث وعشرين أو خمسة وعشرين يوماً فلما تملت تشرفت  
 للتكاح فانكر عليها فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال ان تفعل فقد  
 حل أجلها قال أبو عيسى لا نعرف الاسود سماعاً من جبة وروى عن البخاري  
 أنه قال لا أعرف أنه عاش بعد النبي صلى الله عليه وسلم وعقبه بالحديث الصحيح  
 عن أم سلة في سبعة بعينه وابن عباس كان يقول تعتد آخر الاجلين الوضع  
 أو الأشهر والعشر فأيهما كان بعد صاحبه كان الحكم له حتى بين النبي صلى الله



بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا ثَلَاثَةَ وَعَشْرِينَ أَوْ خَمْسَةَ وَعَشْرِينَ يَوْمًا فَلَمَّا تَعَلَّتْ  
 تَشْوَقَ لِلنِّكَاحِ فَتَكَرَّرَ عَلَيْهَا فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنْ  
 تَفَعَّلَ فَقَدْ حُلَّ أَجْلُهَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا  
 شَيْبَانُ عَنْ مَتُورٍ نَحْوَهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ۖ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ  
 أَبِي السَّنَابِلِ حَدِيثٌ مَشْهُورٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَلَا نَعْرِفُ لِلْأَسْوَدِ سَمَاعًا مِنْ  
 أَبِي السَّنَابِلِ وَصَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ لَا أَعْرِفُ أَنَّ أَبَا السَّنَابِلِ عَاشَ بَعْدَ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْحَامِلَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا إِذَا وَضَعَتْ  
 فَحْدَ حُلِّ التَّرْوِيجِ لَهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ  
 وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْتَحَقَّ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ تَعْدُ آخِرَ الْأَجَلَيْنِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ .  
 حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ أَبَاهُ رِيرَةَ  
 وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ تَذَكَّرُوا الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا

عليه وسلم الأمر فسقط ما كان نظره فيه ابن عباس والله الموفق وقدين البخاري  
 أن سبيعة هذه كانت من أسلم وإن أبا السنايل بن بعكك خطبها بعد وفاة زوجها

الْحَامِلُ تَضَعُ عِنْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ تَعْتَدُ آخِرَ الْأَجَلَيْنِ وَقَالَ  
 أَبُو سَلَمَةَ بَلْ تَحُلُّ حِينَ تَضَعُ وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَا مَعَ ابْنِ أَخِي يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ  
 فَأَرْسَلُوا إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ قَدْ وَضَعَتْ  
 سَيِّعَةَ الْأَسْلَابِ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا يَسِيرٍ فَاسْتَقْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَمَرَهَا أَنْ تَتَزَوَّجَ • قَالَ أَبُو عِثْنَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ  
 • **باب ما جله في عدة المتوفى عنها زوجها •** هَذَا  
 الْأَنْصَارِيُّ حَدَّثَنَا مَعْنُ بْنُ عِيسَى أَنبَأَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي

### باب عدة للمتوفى عنها زوجها

ذكر أحاديث زينب الثلاثة حسبا ذكرها الأئمة وهو أصل هذا الباب الذي  
 يعول عليه فيه (الامتناد) ثبت في الصحيح واللفظ للبخاري أن شعبة قد سمع هذا  
 الحديث من حميد بن نافع وخرجه عنه من الباب بعينه وفات مالكا سماعه منه  
 حين خرجه عن عبد الله بن أبي بكر (العريّة) الاحداد هو المنع فيها يقال  
 أحدث المرأة فهي محد وحدث فهي حادة (الاحكام) في مسائل (الاولى)  
 ان الاحداد فرض على المتوفى باجماع من الأئمة ويؤثر عن الحسن أنه لا يلزمها  
 الاحداد ولم يصح والحديث الصحيح متفق على رواته دليل على وجوبه (الثانية)  
 لا حداد على المطلقة خلافا لآبي حنيفة واحد قولي الشافعي لأنه وجب في  
 المتوفى عنه عبادة فلا تحمل عليها المثوبة لأنها ليست في معناها قالوا وجب  
 الاحداد حقا لله وفوت الزوج بالطلاق أكثر من فوت الحياة للغريب فقد  
 بأكثر من ثلاثة أيام حملا على حمل الزوجية في الوفاة (قلنا) عنه جوابان

بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي  
 سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ قَالَتْ زَيْنْتُ دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ  
 حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ تُوُفِيَ أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ بْنِ حَرْبٍ  
 فَدَعَتْ بِطَبِيبٍ فِيهِ صَفْرَةٌ خُلُقٍ أَوْ غَيْرُهُ فَدَهَنَتْ بِهِ جَارِيَةً ثُمَّ مَسَّتْ  
 بَعَارِضَهَا ثُمَّ قَالَتْ وَاللَّهِ مَا لِيَ بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ  
 اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تَوْمُنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ  
 أَنْ تُنَحِّدَ عَلَى مَيْتٍ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا قَالَتْ

(أحدهما) أن المعنى هنالك فوت الزوج لا فوت مجرد الزوجية فلا يحمل  
 الفرع على بعض الأصل (الثاني) أن يحمل فرع على أصل إذا عقل معناه (الثالث)  
 قوله لا يحل لامرأة تومن بالله واليوم الآخر تنحّد على ميت يقتضي اقتصاره  
 على المؤنات دون الكتابيات وقال الشافعي يجب على الزميمة وهو أحد قولي  
 مالك لأنه من توابع العدة فيلزمها كالسكنى وعدم النكاح (قلنا) السكنى للتريص  
 وردعاً والزينة وردت خاصة فحملها على ما ورد عاماً لإبطال للنصوص  
 فلا يجوز (الرابعة) إذا قلنا أن الزميمة تعتد بالشهور على الرواية الواحدة فحينئذ  
 يكون الخلاف في الحداد هل يجب أم لا وأما إذا قلنا إنها تعتد بالأقراء فلا حداد  
 عليها لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا على ميت أربعة أشهر وعشراً فربط  
 الحداد بالشهور (الخامسة) الأحاداد على الصغيرة واجب ويلزمها ذلك صاحبها  
 ووليها والذي ينوب عنها في أداء لوازمها كما يجنبها محظورات الحج إذا حج بها  
 ويؤدي زكاة مالها والعموم في الحديث يقتضي ذلك (السادسة) الحداد

زَيْنَبُ فَدَخَلَتْ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُوْفِي أَخُوها فَدَعَتْ بِطَيْبٍ  
فَمَسَّتْ مِنْهُ ثُمَّ قَالَتْ وَاللَّهِ مَا لِي فِي الطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَمَّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ  
أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا  
قَالَتْ زَيْنَبُ وَسَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ جَلَّتْ أَمْرَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنَتِي تُوْفِي عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ

واجب على الأمة كرجوعه على الحرة وقال أبو حنيفة لا حداد عليها وقال الثوري  
عليها الاحداد لا الخروج وعموم الحديث يقتضيها وليس هناك مانع يمنع  
من ذلك والحدود يتبعض فيها ولا يسقط عنها وعليها محظورات الاحرام  
متوجهة وعليها التبرص واجب وهي مؤمنة فتعين الحداد من كل طريق (السابعة)  
غريبة قال ابن الماجشون لا تحد امرأة المفقود لانه ليس بموت وانما هو  
طلاق وهو الصحيح الذي لا اشكال فيه والله أعلم (الثامنة) في اكتحالها لا  
تكتحل بشئ فيه طيب ولا زينة من سواد قال ابن عبد الحكم أو صفرة وليس  
الكحل الأصفر بزيئة وانما هو شين الا أن الشافعي قال ان احتاجت فلتكتحل  
بما لا زينة فيه وهو أحد قولينا وكذلك يطلو وجهها على معنى الدواء لا على  
تطلب الزينة وقد روى عن مالك انها لا تكتحل وان اشتكت في مشهور قوله  
وروى عنه انها تكتحل عند الحاجة ولعل النبي صلى الله عليه وسلم فهم منها  
طلب الرخصة ولم تحقق الشكوى فأما لو تحققت فقد روى عن أم سلمة راوية  
الحديث أنها تكتحل بكحل اجلاء بالليل وفي رواية ابن المواز عن مالك ان  
احتاجت الى الطيب فلتكتحل به ودين الله يسر وروى عنه تكتحل بالليل

أَشْتَكْتُ عَيْنَهَا أَفْكَحْتُهَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَامَرَتَيْنِ  
 أَوْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ لَأَنْتُمْ قَالَ أَمَّا هِيَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا  
 وَقَدْ كَانَتْ أَحَدًا كُنَّ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَرْمِي بِالْبَعْرَةِ عَلَى رَأْسِ الْحَوْلِ قَالَ وَفِي  
 الْآبِ عَنْ فُرَيْعَةَ بِنْتِ مَالِكِ أُخْتُ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَحَفْصَةَ بِنْتُ عُمَرَ  
 • قَالَ أَبُو عَيْشَةَ حَدِيثُ زَيْنَبَ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا  
 عِنْدَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجَهَا  
 تَتَّقِي فِي عِدَّتِهَا الطَّيِّبَ وَالزَّيَّةَ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ  
 وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَأَسْحَقُ

وتمسح بالنهار من غير أن يكون فيه طيب وقد روى مسلم في الصحيح عن أم  
 عطية قال ولا تلبس ثوبا مصبوغا لا ثوب عصب ولا تكتحل ولا تمس طيبا  
 الا ان طهرت نبذة من قسط أو أظفار وروى أبو داود عن أم سلمة المتوفى عنها  
 زوجها لا تلبس المصفر ولا الممشق ولا الحلي ولا تختضب ودخل عليها حين  
 توفي أبو سلمة وقد جعل عليها صبرا فقال ما هذا يا أم سلمة فقالت انما هو  
 صبر يارسول الله ليس فيه طيب فقال انه يشين الوجه فلا تجعليه الا بالليل  
 وتمر<sup>(١)</sup> عليه بالنهار ولا تمشطي بالطيب ولا بالحناء فانه خضاب قلت فبأي شيء  
 امتشط يارسول الله قال بالسدر تغلقين به رأسك قال ابن العربي فهي عن الثياب  
 عما فيه جمال واذن في العصب وهو من غليظ ثياب اليمين ونهى عن الكحل  
 والطيب الا شيئا يسيرا من قسط وأظفار عند الطهر من الحيضة ونهى عن

باب ما جله في المظاهر يواقع قبل أن يكفر . حدثنا  
 أبو سعيد الأشج حدثنا عبد الله بن أدريس عن محمد بن أسحق عن محمد  
 ابن عمرو بن عطاء عن سليمان بن يسار عن سلة بن صخر البياضي عن

المصبغات فإن للعين فيه أثر واللفس فيه تعلقا ونهى عما يشب إليه فيه  
 زينة والذي يزين له ويتجمل قد توفي وغيره لا يمكن منه خبست عن ذلك  
 كله تعبدا ( التاسعة ) (١) شبه به البيت الضيق ( العاشرة ) فتفتض به أي تمسح  
 قال مالك هو كالنشرة قال وقال ابن وهب تمسح بيديها عليه وعلى ظهره وقيل  
 تمسح حتى تستنق كالفضة ومن العريضة الفضض الماء الأبيض ولكثرة  
 الوسخ عليها والتن فتبتدي بمسحه وتكراره يموت الطائر من كثرة الوسخ (١)  
 وروى البخاري عن شعبة أنها تقع في شر أحلاسها والحلس كساء يوضع  
 تحت البرذعة

## كتاب الظهار

### باب المظاهر يواقع قبل أن يكفر

قال ابن العربي رضي الله عنه ليس في الظهار حديث صحيح يعول عليه أما  
 أنه روى في ذلك حديثان أما أحدهما لحديث خويلة أو خولة بنت مالك بن  
 ثعلبة قالت ظاهر مني زوجي أويس بن الصامت فجئت رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أشكر إليه ورسول الله صلى الله عليه وسلم يجادلني فيه ويقول اتق الله  
 فيه فإنه ابن عمك فما برحت حتى نزل القرآن قد سمع الله قول التي تجادلك في  
 زوجها فقال يمتق رقبة قالت لا يجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت أنه  
 شيخ كبير ما به من صيام قال فيطعم ستين مسكينا قالت ما عنده من شيء يتصدق  
 به قال فاني سأعيته بفرق من تمر قالت يا رسول الله وأنا أعينه بفرق آخر قال

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَظَاهِرِ يُوَقَّعُ قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ قَالَ كَفَّارَةٌ  
وَاحِدَةٌ • قَالَ أَبُو عَيْتٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا  
عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَمَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْتَحَقَّ  
وَقَالَ بَعْضُهُمْ أَنَا وَأَقْعَاهَا قَبْلَ أَنْ يُكْفَرَ فَعَلَيْهِ كَفَّارَتَانِ وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ أَنبَأَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حُرَيْثٍ أَنبَأَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى

قَدْ أَحْسَنْتَ إِذْ هَبَيْتَ فَاطِمَةَ عَنْهَا سِتْنِ مَسْكِينَةٍ وَأَرْجَعْتَنِي إِلَى ابْنِ عَمِّكَ وَالْفَرْقُ سِتُونَ  
صَاعًا وَأَمَّا الثَّانِي فَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ أَنَّ الْمَظَاهِرَ يُوَقَّعُ أَهْلُهُ قَبْلَ أَنْ  
يُكْفَرَ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ عَنْ سُلَيْمَةَ بْنِ صَخْرٍ الْيَاضِيٍّ وَرَوَى التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ  
تَفْسِيرَهُ أَمَّا حَدِيثُ التِّرْمِذِيِّ فَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ  
أَيْضًا فَعَنْ سُلَيْمَةَ بْنِ صَخْرٍ أَنَّهُ جَعَلَ امْرَأَتَهُ كَطَهْرٍ أَمَّهُ حَتَّى يَمُتِيَ رَمَضَانَ فَلَمَّا  
مُتِيَ نِصْفَ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ لَهُ  
ذَلِكَ فَقَالَ أَعْتَقَ رَقَبَةً قَالَ لَا أَجِدُ قَالَ فَصَمَّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعِينَ قَالَ لَا أَسْتَطِيعُ قَالَ  
أَطْعَمْتُ سِتْنِ مَسْكِينَةٍ قَالَ لَا أَجِدُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِعُرْوَةَ بِنْتِ  
عَمْرِو أَعْطَهُ ذَلِكَ الْفَرْقُ قَالَ لَا تَقْرِبُهَا حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ وَالْأَشْبَهُانِ أَوْيسُ  
ابْنُ الصَّامِتِ فِيهِ نَزَلَتِ الْآيَةُ قَالَتْ امْرَأَتُهُ خَوْلَةٌ لَهُ حِينَ ظَاهَرَ مِنْهَا وَاللَّهُ مَا أَرَاكَ  
الْأَقْدَامُتُ فِي شَأْنِي أَبْلَيْتَ جِدَّتِي وَأَقْبَيْتَ شَبَابِي وَأَكَلْتَ مَالِي حَتَّى كَبُرَتْ سُنِّي  
وَرَقَّ عَظْمِي وَاحْتَجَّتْ إِلَيْكَ فَارْتَقَنِي قَالَ مَا أَكْرَهَنِي لِذَلِكَ إِذْ هَبَيْتَ إِلَى رَسُولِ  
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَانْظُرِي هَلْ تَجِدِينَ عِنْدَهُ شَيْئًا فِي أَمْرِكَ فَتَهْبِطَ قِيلَ ابْنَةُ  
ثَعْلَبَةَ وَقِيلَ بِنْتُ الدَّلِيحِ وَذَكَرْتُ ذَلِكَ فَقَالَ حَرَمْتُ عَلَيْهِ فَرَفَعْتُ رَأْسَهَا إِلَى  
السَّمَاءِ فَقَالَتْ إِلَى اللَّهِ أَشْكُو حَاجَتِي إِلَيْهِ وَعَائِشَةُ تَغْسِلُ شِقْرَ أَسَى الْإِيمَنِ فَعَادَتْ

عَنْ مَعْمَرٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ أَبَانَ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَجُلًا أَتَى  
 النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ ظَاهَرَ مِنْ أَمْرَأَتِهِ فَوَقَعَ عَلَيْهَا فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ  
 إِنِّي قَدْ ظَاهَرْتُ مِنْ زَوْجَتِي فَوَقَعْتُ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ أَكْفُرَ فَقَالَ وَمَا حَمَلَكَ  
 عَلَى ذَلِكَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ قَالَ رَأَيْتُ خَلْجًا لَهَا فِي ضَوْءِ الْقَمَرِ قَالَ فَلَا تَقْرُبَهَا  
 حَتَّى تَفْعَلَ مَا أَمَرَكَ اللَّهُ بِهِ **•** **قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ** هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ  
**•** **يَا سَبِيح** مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ الظَّاهِرَةِ حَدِيثُ اسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ

فَقَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ ثُمَّ ذَهَبَتْ أَنْ تَعِيدَ  
 فَقَالَتْ عَائِشَةُ فَقَدْ نَزَلَ الْوَحْيُ فَنَزَلَتِ الْآيَاتُ فِي الْمَجَادَلَةِ هَكَذَا رَوَاهُ قَوْمٌ مِنْ  
 الْمُفْسِّرِينَ وَغَيْرِهِمْ فَرَبِّكَ أَعْلَمُ بِالتَّفْصِيلِ فَمَا الْجُمْلَةُ فَعِلُومَةُ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ إِذَا  
 ثَبَتَ هَذَا الْمَسْأَلَةُ كَثِيرَةٌ وَالتَّعْلُقُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْهَا خَمْسَ مَسَائِلَ (الْأُولَى) قَالَ  
 مُجَاهِدٌ بِنَفْسِ الظَّاهِرَةِ تَجِبُ الْكَفَّارَةُ وَلَا يَفْتَقِرُ فِي وُجُوبِهَا إِلَى الْعُودِ وَهَذَا ضَعِيفٌ  
 لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا وَهَذِهِ الْأَحَادِيثُ الَّتِي تُلَوِّنَا هَذَا الْعُودَ فِيهَا  
 بَيْنَ لَأَنَّ التَّشْكِيكَ بِمَا جَرَى وَطَلَبُ الْخُلَاصِ مِنْهُ هُوَ الْعُودُ وَهِيَ الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ  
 وَقَدْ اِخْتَلَفَ النَّاسُ فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا أَحْكَمُهُ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ قَالَ الْبُخَارِيُّ  
 فِي أَنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْعُودُ تَكَرُّرَ الظَّاهِرَةِ تَوَهُمِهِ بَعْضُ الْإِحْصَارِ أَنَّ اللَّهَ  
 لَا يَدُلُّ عَلَى الْمُتَكَرِّرِ مِنَ الْقَوْلِ وَالزُّورِ وَتَرَدُّدِ السُّلْسِلَةِ أَوْ الْوُطْءِ أَوْ الْعَزْمِ عَلَى  
 الْوُطْءِ وَالْإِمْسَاكِ وَهُوَ الصَّحِيحُ لِأَنَّ الْقَوْلَ كَانَ فِي تَخَلُّلٍ عَنِ الزَّوْجَةِ ثُمَّ عَادَ  
 يَتَمَسَّكُ بِهَا لِيُطِأَ فَكَانَ ذَلِكَ عُدَا فِيمَا زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ (الثَّالِثُ) أَنَّ الْمَظَاهِرَ  
 إِذَا وَطِئَ لَا تَتَكَرَّرُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ وَقَالَ مُجَاهِدٌ عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَلَا وَجْهَ لَهُ لَا مِنْ



أَبْنَاءُ هُرُونُ بْنُ شَمْعِيلَ الْخَزَّازِ أَبْنَاءُ عَلِيِّ بْنِ الْمُبَارَكِ أَبْنَاءُ يَحْيَى بْنِ أَبِي  
كَثِيرٍ أَبْنَاءُ أَبِي سَلَمَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ أَنَّ سَلْمَانَ بْنَ صَخْرٍ  
الْأَنْصَارِيَّ أَحَدَ بَنِي يَاسَظَةَ جَلَّ أَمْرُهُ عَلَيْهِ كَظْهَرُ أُمِّهِ حَتَّى يَمُضِيَ رَمَضَانُ  
فَلَمَّا مَضَى نِصْفُ مِنْ رَمَضَانَ وَقَعَ عَلَيْهَا لَيْلًا فَاتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَ

القرآن ولا من الستة والعجب من ميل عبد الرحمن الى ذلك مع قبحه وليس  
في قول النبي صلى الله عليه وسلم للظاهر وقد وقع على امرأته من قبل أن يكفر  
لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله دليل على شيء مما زعموا بل ظاهر في أن عليه  
كفارة واحدة وقد قال قوم وهي (الرابعة) أنه اذا وطئ قبل أن يكفر سقطت  
عنه الكفارة والحديث نص في ابطال قولهم لأنه صلى الله عليه وسلم قال للنبي  
وقع قبل أن يكفر لا تقربها حتى تفعل ما أمرك الله (الخامسة) قال في الخبر ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أعانه بفرق وقالت أهله أنا أعطيه فرقا وقال في  
حديث فروة أعطه ذلك الفرق وهي خمسة عشر صاعا أو ستة عشر صاعا قال  
الترمذي وهو صحيح واختلف الناس في مقدار الاطعام فقال الشافعي مد بمد النبي  
صلى الله عليه وسلم وقال مالك مدان بمد النبي صلى الله عليه وسلم وهذا خروج  
عن ظاهر الحديث ولان طرقة لم تصح لم يبين عليه أحد منهجا في هذه الزيادة  
لأنها غير متفق عليها في حديث فروة تكون تسعين رطلا أو ستة وتسعين  
رطلا وذلك أكثر من مد بمد النبي صلى الله عليه وسلم وأقل من مدين بهوان أضيف  
إليه فرق آخر كما في حديث خولة جاء أكثر من ذلك مرتين وليس بقول لأحد  
والفرق في غير هذا الحديث ثلاثة أصع وذلك اثنا عشر مدا بمد النبي صلى الله عليه

رَقَبَةً قَالَ لَا أَجِدُهَا قَالَ فَصُمَّ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ قَالَ لَا أَسْتَطِيعُ قَالَ أَطْعِمِ  
سِتِّينَ مَسْكِينًا قَالَ لَا أَجِدُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِفِرْوَةَ  
ابْنِ عَمْرٍو أَعْطِهِ ذَلِكَ الْعَرَقَ وَهُوَ مَكْتَلٌ يَأْخُذُ خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا أَوْ  
سِتَّةَ عَشَرَ صَاعًا فَقَالَ أَطْعِمِ سِتِّينَ مَسْكِينًا • قَالَ أَبُو عَيْنِيَةَ هَذَا حَدِيثٌ  
حَسَنٌ يُقَالُ سَلَانٌ بَنُ صَخْرٍ وَيُقَالُ سَلَةٌ بَنُ صَخْرٍ الْيَاسُ وَالْعَمَلُ عَلَى  
هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ

• **باب** مَا جَاءَ فِي الْإِيلَاءِ • حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قُرْعَةَ الْبَصْرِيُّ  
أَبَانًا مَسْلَةً بَنُ عُلْقَمَةَ أَبَانًا دَاوُدَ بْنَ عَلِيٍّ عَنْ عَامِرٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ

وَسَلْمٍ وَإِذَا ضَوْغَفَتْ جَاءَتْ أَرْبَعَةٌ وَعِشْرِينَ مَدًا وَلَمْ يَجْزِ أَيْضًا عِنْدِي فَاضْطَرَبَتْ  
الرِّوَايَةُ وَاخْتَلَفَ مِقْدَارُ الْمَسْمِيِّ فَسَقَطَ وَلِأَجْلِ هَذَا الْإِضْطِرَابِ أَعْرَضَ عَنْهُ  
أَهْلُ الصَّحَّةِ وَأَوْقَفُوا الْأَمْرَ عَلَى مَجْرَدِ ظَاهِرِ الْقُرْآنِ وَحَمَلُوهُ عَلَى الْعَادَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ

### باب الإيلاء

ذَكَرَ حَدِيثَ سَلَةَ بَنِ عُلْقَمَةَ حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ عَامِرٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ  
قَالَتْ آلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَمٍ لِحُجْلِ الْحَرَامِ حَلَالًا  
وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ كَفَّارَةً قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَعَلَاءِ بِأَنْ غَبَرَ مَسْلَةً رَوَاهُ  
عَنْ الشَّعْبِيِّ مَرْسُلًا وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ مَسْلَةَ (الْإِسْنَادُ) ثَبَتَ فِي الصَّحِيحِ وَاللَّفْظُ  
لِلْبُخَارِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

عَائِشَةَ قَالَتْ آتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نِسَائِهِ وَحَرَمٍ فَجَعَلَ الْحَرَامَ حَلَالًا وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ كَفَّارَةً قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي مُوسَى  
 • قَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مَسْلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ عَنْ دَاوُدَ رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ  
 مُسِيرٍ وَغَيْرُهُ عَنْ دَاوُدَ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 مُرْسَلًا وَلَيْسَ فِيهِ عَنْ مُسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مَسْلَمَةَ  
 ابْنِ عَلْقَمَةَ وَالْإِبِلَاءُ هُوَ أَنْ يَخْلَفَ الرَّجُلُ أَنْ لَا يَطَأَ أَمْرَاتِهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

وسلم يشرب عسله عند زينب بنت جحش ولن أعود له وقد حلفت لا تخبر لي  
 أحداً يبتغي بذلك مرضاة أزواجه<sup>(١)</sup> وفي كتاب مسلم أنه شره عند حفصة والأول  
 أشهر وكذلك رواه أشهب عن مالك وقد روى ابن وهب عن مالك عن  
 زيد بن أسلم مرسلًا قال حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم أم إبراهيم فقال  
 أنت على حرام والله لا أتيك فأنزله يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك وروى  
 نحوه ابن القاسم وفي الصحيح أن المرأتين من نساء عائشة وحفصة تظاهرا  
 عليه وكان آلى منهن شهراً حتى أكثرن عليه من الشكوى بطلب الاتفاق قال  
 ابن العربي فاجتمعت ثلاث قصص التظاهر عليه في الشراب من العسل والالحاح  
 عليه في الفقة وما جرى له في شأن مارية فأنزل الله في السورة في الثلاث المعاني  
 وبقي بعد هذا أن التحريم المذكور في السورة هل هو مقتضى اليقين بقوله تعالى  
 يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك يبتغي مرضاهم أو أجازوا جرك والله غفور رحيم قد فرض  
 الله لكم تحلة أيمانكم معنى واحد غير معنى اليقين فهما معنيان وبقي بعد هذا النظر هل  
 حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم يمين أم حرمها بلفظ التحريم أم منع نفسه

فَاكْثَرَ وَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِيهِ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ  
الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ  
أَشْهُرٍ يَوْقِفُ فَأَمَّا أَنْ يَقِيَ وَأَمَّا أَنْ يُطَلَّقَ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَالشَّافِعِيِّ  
وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

مِنْهَا وَقَالَ لَا أَغْشَاهَا وَبَقِيَ النَّظَرُ فِي قَوْلِ عَائِشَةَ آتَى وَحَرَّمَ وَجَعَلَ فِي الْيَمِينِ  
كَفَّارَةً إِلَى قَوْلِهِ وَحَرَّمَ الْحَلَالَ أَمْ هُوَ مَعْنَى ثَلَاثٍ وَلَا جُلَّ ذَلِكَ اخْتِلَافُ  
النَّاسِ فِي تَحْرِيمِ الْحَلَالَ فِي مَا كُؤِلَ وَمَشْرُوبَ وَمَلْبُوسَ وَمَنْكُوحَ أُمَّةٍ وَاحِدَةٍ  
وَقَدْ أَحْكَمْنَا هَذِهِ الْمَعَانِي فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا أَطْلَقَ التَّحْرِيمَ  
حَمَلَ عَلَى الْمَأْكُولِ وَالْمَشْرُوبِ دُونَ الْمَلْبُوسِ وَكَانَتْ يَمِينًا تَوْجِبُ الْكَفَّارَةَ  
وَقَالَ زُفَرُوهُ يَمِينٌ فِي الْكُلِّ حَتَّى فِي الْحَرَكَةِ وَالسَّكُونِ وَتَعْلَقُوا بِأَنْ مَعْنَى الْيَمِينِ  
التَّحْرِيمُ فَإِنْ صَرَحُوا بِلَفْظِهَا كَانَتْ وَإِنْ صَرَحُوا بِالْمَعْنَى ثَبَتَ كَمَا قَالَ بَعْتُكَ وَمِلْكُكَ  
ذَلِكَ كُلُّهُ سَوَاءٌ بِالْإِجْمَاعِ وَعَوَّلْتُ الْمَالِكِيَّةَ عَلَى أَنَّ الْيَمِينَ عِنْدَهُمْ أَيْضًا وَإِنْ كَانَتْ  
تَقْتَضِي التَّحْرِيمَ وَلَكِنَّ الْكَفَّارَةَ وَجِبَتْ بِقَوْلِ اللَّهِ تَعْلِيمًا لِحُرْمَةِ ذِكْرِهِ فَإِنْ كَانَتْ  
الْيَمِينُ خَالِيَةً عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ لَمْ تَلْزَمْ كَفَّارَةٌ لِعَدَمِ الْمَعْنَى الْمَوْجِبِ لَهَا وَقَدْ ذَمَّ اللَّهُ مَنْ  
اقْتَصَرَ عَلَى التَّحْرِيمِ فَقَالَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَقَالَ تَعَالَى  
أَفَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا وَإِخْرَاجَ ابْنِ  
حَنِيفَةَ لِلْمَلْبُوسِ سَقَطَ بِمَنَاقِضَتِهِ جُمْلَةً وَيُقِي هَذَا الدَّلِيلُ عَلَى زُفَرٍ وَقَوْلِ عَائِشَةَ  
آتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا فَلَمَّا كَانَ صَبِيحَةَ تِسْعٍ وَعَشْرِينَ  
نَزَلَ فَقَالَ لَهُ إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا فَقَالَ الشَّهْرُ تِسْعَ وَعَشْرُونَ وَكَانَ إِيْلَاؤُهُ مِنْهُمْ  
وَاعْتِزَالُهُ لَمْ يَنْفِ فِي شِدَّةٍ مُوجِدَةٍ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَتَيْنَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَكْرُوهِ بِالنِّظَاطِ عَلَيْهِ

وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ إِذَا مَضَتْ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ فَهِيَ تَطْلِقُهُ بَاطِنَةً وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ  
التَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ

• **باب** مَا جَاءَ فِي اللَّعَانِ . حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ  
عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ سُئِلْتُ عَنْ

والإلحاح في طالع النفقة والكسوة منه ولم يكن عنده إلا نحو من صاع شعير  
ومثله من فرض مضبور<sup>(١)</sup> وافيق معلق في البيت ورهال سرير عليه حصير وازار  
يتدفع به وذلن ذلك تأدياً للمحن واستأمر الله سبحانه في أمره من حتى أمره تعالى  
بما تقدم ذكره من التخيير (فان قيل) كيف نزل صبح تسع وعشرين وقد آلى  
شهرأ وان كان الشهر يكون تسعا وعشرين فان ذلك يقتضي النزول صبح ثلاثين  
(قلنا) هذا اللفظ متفق عليه ولم أجد مخرجا الا أن أبا عمر الزاهد ذكر أن  
العرب أو من العرب من يعد اليوم الذي مضى فجعل ليلة يصح منها الثلاثون  
للتسع والعشرين ويعود هذا الباب الى ان الابتداء هل يكون في حسابها بالنهار  
أو بالليل والله أعلم وكان إيلاء النبي صلى الله عليه وسلم شهرا معينا فلذلك جعله  
بالهلال دخل به في الاعتزال عنهن وخرج به ولو كان الإيلاء شهرا مطلقا لم  
يكن بد من استيفاء ثلاثين يوما وكذلك قال علماؤنا ويحتمل أن يكون الإيلاء  
مطلقا ويحمله النبي صلى الله عليه وسلم على أقل الشهر حملا للالفاظ على أقل  
معانيها والاول أظهر عندي فاني لم أعلم أحدا قال هذا الاحتمال ومساائل الإيلاء  
كثيرة قد بينها في موضعها وليس في الإيلاء الا القرآن وهذا الحديث الواحد

### باب اللعان

قال ابن العربي رحمه الله رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة مهم ابن  
عمر وسهل وابن عباس والبداية لابن عمر قال سعيد بن جبير سئلت عن المتلاعنين

(١) هكذا بالأصل

الْمُتْلَاعَتَيْنِ فِي أَمَارَةٍ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَيْفَرَقُ بَيْنَهُمَا فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ  
 فَهَمْتُ مَكَانِي إِلَى مَنْزِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَقِيلَ لِي أَنَّهُ قَائِلٌ  
 فَسَمِعَ كَلَامِي فَقَالَ ابْنُ جُبَيْرٍ ادْخُلْ مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا حَاجَةٌ قَالَ فَدَخَلْتُ فَذَا  
 هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرِذْعَةٍ رَحِلٌ لَهُ قُلْتُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُتْلَاعَتَانِ أَيْفَرَقُ  
 بَيْنَهُمَا فَقَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ نَعَمْ إِنْ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانَ بْنِ فَلَانَ أَيْ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَنَا رَأَى أَمْرًا

فِي أَمَارَةِ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَيْفَرَقُ بَيْنَهُمَا فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ فَهَمْتُ إِلَى مَكَانِ  
 عَبْدِ اللَّهِ فَاسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ فَقِيلَ لِي أَنَّهُ قَائِلٌ فَسَمِعَ كَلَامِي فَقِيلَ لِي أَنَّهُ قَائِلٌ  
 إِلَّا حَاجَةٌ فَدَخَلْتُ فَذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بِرِذْعَةٍ رَحِلٌ لَهُ قُلْتُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُتْلَاعَتَانِ  
 أَيْفَرَقُ بَيْنَهُمَا قَالَ سُبْحَانَ اللَّهِ نَعَمْ إِنْ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فَلَانَ بْنِ فَلَانَ فَسَرَهُ  
 سَبِيلٌ فَقَالَ جَاءَ عُوَيْرُ الْعَجَلَانِي إِلَى عَاصِمٍ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا وَقَالَ  
 يَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ سَلِّ إِلَى عَاصِمٍ عَنْ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ  
 الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 فَقَالَ عَاصِمٌ لِعُوَيْرٍ لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَسَائِلَ  
 الَّتِي مَأْتَنِي عَنْهَا فَقَالَ عُوَيْرٌ وَاقِهِ لَا (١) حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى  
 أَهْلِهِ جَاءَهُ عُوَيْرٌ فَقَالَ يَا عَاصِمُ مَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ فَأَقْبَلَ عُوَيْرٌ حَتَّى جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ وَسَطَ  
 النَّاسِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ أَحَدًا نَرَأَى أَمْرًا عَلَيْهِ فَاحِشَةٌ كَيْفَ يَصْنَعُ إِنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ  
 بِعَظِيمٍ وَإِنْ سَكَتَ سَكَتَ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَمْ يُجِبْهُ  
 فَلَمَّا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ جَاءَهُ فَقَالَ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقُلُهُ فَيَقْتُلُونَهُ

عَلَى فَاحِشَةٍ كَيْفَ يَصْنَعُ أَنْ تَكَلَّمَ تَكَلَّمَ بِأَمْرِ عَظِيمٍ وَأَنْ سَكَتَ سَكَتَ  
عَلَى أَمْرِ عَظِيمٍ قَالَ فَسَكَتَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُجِبْهُ فَلَمَّا كَانَ  
بَعْدَ ذَلِكَ أَتَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ إِنَّ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ  
أَبْتَلَيْتُ بِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَاتُ الَّتِي فِي سُورَةِ النُّورِ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ  
زَوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ حَتَّى خَتَمَ الْآيَاتِ فَدَعَا الرَّجُلَ  
فَقَالَ الْآيَاتُ عَلَيْهِ وَوَعَّظَهُ وَذَكَرَهُ وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ

أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ أَنْ الَّذِي سَأَلْتُكَ عَنْهُ قَدْ أَبْتَلَيْتُ بِهِ فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهَا مَا ذَكَرَ فِي الْقُرْآنِ  
مِنْ أَمْرِ الْمُتَلَاعِنِينَ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ قَضَيْتُكَ وَفِي أَمْرِكَ  
فَاذْهَبْ فَأْتِ بِهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي النُّورِ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ  
زَوَاجَهُمْ حَتَّى خَتَمَ الْآيَاتِ فَدَعَى الرَّجُلَ فَلَا هُنَّ عَلَيْهِ وَوَعَّظَهُ وَذَكَرَهُ  
وَأَخْبَرَهُ أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ فَقَالَ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ  
بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا ثُمَّ ثَنَى بِالْمَرْأَةِ وَوَعَّظَهَا وَذَكَرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا  
أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ فَقَالَ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا صَدَقَ وَقَالَ النَّبِيُّ  
حَسَابُكَ عَلَى اللَّهِ أَحَدًا كَاذِبًا فَهَلْ مِنْكَ تَائِبٌ وَفِي رِوَايَةٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
يَقُولُ إِنْ أَحَدًا كَاذِبًا فَهَلْ مِنْكَ تَائِبٌ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالْمُلَاعَنَةِ بِمَا سَمِيَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَلَا عُنَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فِي الْمَسْجِدِ قَالَ فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ أَنَّهُ مِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ  
لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ثُمَّ ثَنَى بِالْمَرْأَةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ  
بِاللَّهِ أَنَّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ثُمَّ

عَذَابِ الْآخِرَةِ فَقَالَ لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا كَذَبْتُ عَلَيْهَا ثُمَّ قِيَّ بِالْمَرْأَةِ  
فَوَعَّظَهَا وَذَكَّرَهَا وَأَخْبَرَهَا أَنَّ عَذَابَ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ فَقَالَتْ  
لَا وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا صَدَّقَ قَالَ فَبَدَأَ بِالرَّجُلِ فَشَهِدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ

فرق بينهما وقال أحديهما كاذب لاسيلا لك عليها قال مالى قال لا مال لك ان كنت  
صدقت عليها فهو بما استحلت من فرجها وان كنت كذبت عليها فذاك ابعد  
لك وفي رواية فطلقها ثلاثا قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك  
التفريق بين كل متلاعنين وفي حديث ابن عباس ذكر المتلاعنين عند رسول  
الله صلى الله عليه وسلم فقال عاصم في ذلك قولا ثم انصرف فأتاه رجل من  
قومه فشكى اليه انه وجد مع امرأته رجلا فقال عاصم ما ابتليت بهذا الا  
لقول فذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان ذلك الرجل مصفرا قليل اللحم  
سبط الشعر وكان الذى ادعى عليه انه وجد عند أهله أم خذل كثير اللحم (١) فقال  
رجل لابن عباس هي التى قال النبي صلى الله عليه وسلم لورجحت أحدا بغير بينة لرجمتها  
قال لا تلك امرأة كانت تظهر في الاسلام السوء انتهى حديث القاسم عن ابن عباس  
وفي حديث هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس أن هلال بن أمية قذف امرأته  
بجاء فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم أن أحديهما كاذب فهل منكما  
تائب ثم قامت فشهدت وفي حديث سهل انظروا فان جاءت به اسحم ادعج العينين  
عظيم الاليتين خدج الساقين فلا أحسب عويمرا الا قد صدق عليها وان جاءت  
أحمر كانه وحنة (٢) فلا أرا ما لا قد كذب فجاءت به على التعت الذى نعت رسول  
الله صلى الله عليه وسلم من تصديق عويمر فكان بعد ينسب الى أمه وكانت سنة  
المتلاعنين أن يفرق بين المتلاعنين وكانت حاملا فانكر حملها ثم جرت السنة في  
الميراث أن يثما وترثه وقد ذكر في الصحيح عن ابن عباس عن هشام عن عكرمة



أَنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ثُمَّ نَبَى  
بِالْمِرَاةِ فَشَهِدَتْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ أَنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ غَضَبَ

ان هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن السجاء عند النبي صلى الله عليه وسلم  
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اليانة والا حد في ظهرك فقال هلال والذي بعثك  
بالحق اني لصديق فلينزل الله ما يرى ظهرى من الحد فنزل جبريل ونزل عليه  
والذين يرمون أزواجهم الى الصادقين فانصرف النبي صلى الله عليه وسلم فارسل  
اليها فجاء هلال فشهد والنبي صلى الله عليه وسلم يقول الله يعلم ان أحدا كاذب  
فهل منك كائنات ثم قامت فشهدت فلما كانت عند الخامسة وقفوها وقالوا انها موجهة  
قال ابن عباس فتلكات ونكصت حتى ظننا انها ترجع ثم قالت لا أفصح فومى  
سائر اليوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به أكل  
العينين سافع الاليتين خد ليج الساقين فجاءت به كذلك فقال لها النبي صلى  
الله عليه وسلم لولا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن وفى حديث  
عبد الله أنه جاء الى المسجد ليلة الجمعة رجل من الأنصار فقال لو أن رجلا  
وجد مع امرأته رجلا فتكلم جلدتموه أو قتل قتلتموه وان سكت سكت عن  
غيظ والله لأسألن عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما كان من الغد أتى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لو أن رجلا وجد مع امرأته فتكلم جلدتموه  
أو قتل قتلتموه وان سكت سكت عن غيظ فقال اللهم أقم وجهك لى يدعوا فزلت  
آية اللعان فثلا عافلما أدبر قال لعلها أن تجيء به أسود جعدا فجاءت به أسود جعدا  
وفى حديث هشام عن محمد أن هلال بن أمية قذف امرأته بشريك بن السجاء  
وكان أخا البراء بن مالك لأمه فمكأن أول رجل لاعن فى الاسلام فقال النبي  
صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به أبيض سبطا قضى العينين فهو لهلال  
ابن أمية وإن جاءت به أكل جعدا أمحش الساقين فهو لشريك فجاءت به أكل

اللَّهِ عَلَيْهِمَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ثُمَّ فَرَّقَ بَيْنَهُمَا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَحُذَيْفَةَ • قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ بْنُ عُمَرَ

جعدا أحمر الساقين قال يحيى بن معين انقرد مالك في هذه النازلة بقوله وألحق الولد بالأم قال ابن العربي العارضة فيه أن اللعان مستثنى خص الله به آية القذف وجعله للزواج مخلصا من الذي عاين من الحادث العظيم في عرضه ورفع اللعن عنه في أهله ونحن نسوق القول فيه مختصرا على سرده تحقيقا للعارضة في وضعه في اثنين وثلاثين مسألة ( الأولى ) وقع الحكم في اللعان في امرأة مصعب بن الزبير فلاعن بينهما مصعب ولم يفرق فسل عن ذلك سعيد بن جبير فلم يعلم الجواب وكان من قهء الوقت فوقف عما علم كما يلزم في الدين وصار يطلب العلم في مظانه وهي ( الثانية ) وبتتسه عند أهله كما قال الله سبحانه فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون حين لم يجد في كتاب الله ولا حفظه سنة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علم أنه قد وقع في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكنه لم يكن علم كيفية الحكم في ذلك فجاء عبد الله بن عمر في مكانه وفي بيته يؤتى الحكم وهو قاتل يريد في وقت القائلة وهي ( الثالثة ) إذ ليس في ترك الأدب قصد العالم في أى وقت وقعت فيه النازلة أما أنه ان اعتذر قبل عذره وصدق قوله ولم ينذر ولم يعذر ( الرابعة ) قوله فلذا هو مفترش مجرد دعوة وهو دليل على جواز افتراض الولاية وقد روى في ذلك نهى لم يصح فقلت يا أبا عبد الرحمن وهي ( الخامسة ) دليل على دعاء العالم بكنته تكربة له ولا زيادة على ذلك قال المتلاعنان أيفرق بينهما قال سبحانه الله استعاذ لجهل ذلك وهي كلمة يقال عند التعجب وتعظيم الله عن أن يكون الشيء إلا بحكمه وقضائه من خير أو شر وعلم أو جهل أو طاعة أو معصية أو موجود كيفما تصرف وهي ( السادسة ) ان أول من سأل عن ذلك فلان ابن فلان نسبة الراوى

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْبَاءٌ قَتِيئَةٌ  
 أَنْبَاءُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ لَأَعَنَّ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ وَفَرَّقَ

وهي (السابعة) وهو عويمر وقد روى ماقدما هلال ابن أمية قال الناس هو  
 وهم من هشام بن حسان وعليه دار الحديث لابن عباس بذلك وحديث أنس  
 وقد رواه القاسم عن ابن عباس كما رواه الناس فيمن فيه الصواب (الثامنة) قد  
 كان جرير ذكر حال المتلاعنين عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يسأل  
 هو يمر وتكلم في ذلك عاصم ورجع إلى أهله فحينئذ جاءه عويمر فسأله فقال عاصم  
 ما ابتليت بهذا إلا لقولي يعني أن البلاء موكل بالمنطق إن لم يكن في نفسه ففي  
 ذويه (التاسعة) قوله أيقته فقتلوه أم كيف يفعل لأنها حالة عظيمة كما قال  
 إن تكلم تكلم بعظيم وإن سكت سكت عن غيظ عظيم وإن قتل قتل وقد  
 كشف سعد بن عبادة هذا المعنى فقال النبي صلى الله عليه وسلم أمهله حتى آتى  
 بأربعة شهداء وفي صحيح مسلم أيقته قال لا قال سعد بلى والذي أكرمك بالحق  
 قال النبي صلى الله عليه وسلم انظروا إلى ما يقول سيدكم أنه لغيره وأنا أغير منه  
 والله أغير منافكر السؤال على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرد قوله لعله أن  
 يكون في ذلك فرج له وفي رواية لا عاجله أو عاجله ولا ضربته بالسيف غير  
 مصفح به كل ذلك صحيح وقول النبي صلى الله عليه وسلم له نعم معناه أمهله حتى  
 يأتي بأربعة شهداء ليس بتقرير للزنى إنما هي نازلة عظيمة تحامل فيها حكاية  
 أحدهما إن تمهل من ضربه في أهله أو الضرر يتلف نفسه إما بقتل من يضره أو  
 يقتله من يضره فيمن النبي صلى الله عليه وسلم أن احتمال الأذى في العرض أخف  
 من احتمال الأذى في النفس فحجب النبي صلى الله عليه وسلم من غيره سعد التي  
 حملته على إثارة عرضه على نفسه ولو كان الداخل على الأهل مخطئا وتحقق أنه  
 وصل إليها وأقدم على قتله في الحال لكان ذلك أخف عند الله من أن يقتله

النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَهُمَا وَالْحَقَّ الْوَلَدَ بِالْأَمِّ ۖ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

بمجرد كشف السر بالدخول في المنزل فإن ذلك لا يلزم فيه القتل فلو قتله لكان قاتلاً نفساً بغير حق وقد اختلف الناس في هذه المنزلة اختلافاً بيناه في موضعه من شرح الموطأ وروى الدارقطني أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم في رجل وجد مع امرأته رجلاً أيقتلها ويأبينا في القبس حكم الداخل بالزوجة مثله في التنزيل الذي تركناه في تلك المسائل فلي نظر ولتركب هذه النازلة والله أعلم (العاشرة) قوله كره رسول الله صلى الله عليه وسلم المسائل قد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إن الله أمركم بأشياء فامثلوها ومنها كم عن أشياء فاجتنبوها وسكت لكم عن أشياء رحمة منه فلا تسألوا عنها ووجه الرحمة في هذا أنه لم يشرع عليها تكليفاً فيكون المرء عليها سترامسلاً (الحادية عشر) الحاح عويم في السؤال يحتمل أن يكون لأن النازلة وقعت عنده ويحتمل أن يكون لأن مقدماته كان قد عاينها يخاف الاتهام إلى المكروم وكذلك كان ولعلهما سألا تحقق قبله الحال لأن البلاء موكل بالمنطق ولذلك قال إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الله الآيات الأربع في اللعان وهو بناء فعال الذي بعد فراقهما وخروج الكاذب من رحمة الله إلى غضبه ولعنته فدعا النبي صلى الله عليه وسلم الزوج وهي (الثالثة عشر) بدأ بالمدعى لينفي عن نفسه ماوجب عليه في الحد لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث للذي قذف امرأته البينة والاحد في ظهرك وليبعد عن نفسه الفراش الذي زعم أنه ملطوخ ويتنى النسب الذي ذكر أنه لم يكن منه فذكره ووضعه وهي (الرابعة عشر) توريح الخصوم عن اقتحام الباطل وتذكيرهم بما عند الله من الثواب لمن صبر وصدق والعقاب لمن كذب حتى إذا حرموا نفذ حكمه (الخامسة عشرة) قوله ثم ثنى بالمرأة لتعديل

بين الخصوم وهو أصل القضاء وشرط الحكم والحق الذي هو موضوع الواحد الحق الحق في خلقه وصفته في ذاته سبطه وقال أبو حنيفة اذا لاعنت المرأة قبل الزوج لم تعد اذا حكم به حاكم قلنا اذا حكم به الحاكم فقد خالف النص فلم يعتد به وحمله على تقديم يمين أحد المتبايعين عند الاختلاف في السلعة وذلك لا نص فيه فلم يجوز حمل المنصوص على غير المنصوص فلما حقق كل واحد منهما دعواه قال صلى الله عليه وسلم احدا كما كاذب فهل من تائب أثبت أحد القسمين لاستحالة انتفائهما جميعا وعدم امكان تعيين الحق منهما للآدمي وهي (السادسة عشرة) ان التقسيم اذا دار بين النفي والاثبات فلا بد أن يكون أحدهما وقال هل من تائب وهي (السابعة عشرة) تأكيد للوعظ والتذكير ولذلك كرهه ثلاث مرات وهي عامة التكرار في الحديث والوعظ بما ورد في الحديث الصحيح (الثامنة عشرة) قوله قتلنا في المسجد كذا لأن القضاء كان في المسجد وهو الحق في كل نازلة وخصوصا في هذه التي فيها الايمان للتعظيم ومحل اليمين المسجد عند كثير من العلماء (التاسعة عشرة) قوله ثم فرق بينهما قال علماءنا من أحكام اللعان ما يتعلق باللعان الزوج وحده ومنه ما يقف على وجود اللعان منها ما يقف على لعان الزوج وحده سقوط حد القذف عنه وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة لا سبيل الى حد الزوج ان لم يلتعن ولا الى حد المرأة ان لم تلتعن وانما يحسب من أي منهما على اللعان ابدا الا أن يتعلق أو يموت والحديث نص لم يره وهو قوله البيه والاحد في ظهرك فاما الفرق بينهما فلا تكون الا مع التعانها معا وقال الشافعي تقع الفرقة بلعان الزوج ايضا وان لم تلتعن المرأة وليس له شيء يتعلق به لأن في الحديث متلاعنان ففرق بينهما فذكر الحكم وسببه وقال النبي عليه السلام لا سبيل لك عليها بعد التعانها والذي يقع فيه التوقف ويكون محلا للظن هل تقع الفرقة باقتضاء التلاعن أم لا لا بد من حكم الحاكم بالفراق بعده وهذه مسألة ضعيفة لأن اللعان اذا انقضى فلا سبيل له اليها سواء حكم الحاكم بالفراق أم لم يحكم وانما يكره الالتفات الى ما وقع به

الفراق بين المتلاعنين بين يدي النبي عليه السلام هل كان ذلك يقول الملاعن هي طالق ثلاثا أم يقول النبي صلى الله عليه وسلم لا سبيل لك عليها والصحيح أنه وقعت الفرقة بقولها في لعانها كما بينا لا بطلاقه فانه لو وقعت الفرقة بالطلاق لكان للزوج أن تزوجها بعد زواج ان لم يكذب نفسه ويكون قول النبي عليه السلام وهي الموفية (عشرين) لا سبيل لك عليها أجاب عن حكم الله في اللعان لا انشاء حكم منه يفتر كل حاكم انشاء مثلها وقوله ثم فرق بينهما أو قوله فقارقه على اختلاف اللفظين خبر عن أخباره صلى الله عليه وسلم عن الشرع لا على حكم أنفذه يقف على قوله فرقت بينهما (الحادية والعشرون) قوله ما لي يريد صدق قال النبي عليه السلام لا مال لك لانك قد استوفيت ما فيه أعطيت المال وهو الوطء فان المهر تقابله وطأة واحدة وما زاد عليها لا يكون ثمنها لها منه شيء فان كنت صدقت عليها فقد استوفيت الثمن فلا حق لك عليها في حبة الصداق وانما يكون لك الحق في الذي أحدثت عليك وان كنت كذبت عليها فذلك أبعد لك لانك قد ظلمتها في عرضها فلا سبيل لك الى ظلمها في مالها (فان قيل) في الحديث الصحيح فطلقها ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم ذلكم التفريق بين كل متلاعنين (قلنا) هذا يعضده ما قلناه فان النبي صلى الله عليه وسلم أخبر بقوله لا سبيل لك عليها وقال كذا حكم كل متلاعنين فان كان الفراق لا يكون الا بحكم فقد نفذ الحكم فيه من الحاكم الاعظم صلى الله عليه وسلم بقوله ذلكم التفريق بين كل متلاعنين ولو أشار بقوله الى الطلاق لزوجها بعد زوج بحكم القرآن (الثانية والعشرون) لاجل هذا قال علماؤنا فرقة اللعان فسخ وليس بطلاق لانهما مغلوبان على فسخه وقال أبو حنيفة طلاق وهذا خلاف في لفظ لا في معنى لانه ان كان الفراق بطلاق فلم تحمل بعد زوج وان كان فسخا فكيف وذلك إنما كان من قبل قول الزوج واخبره باختياره والفسخ إنما يكون بغلبته واقتساره وإما هو طلاق لم يؤذن فيه برجة وقال أبو حنيفة وهي (الثالثة والعشرون) يرجعها اذا أ كذب نفسه وليس لها عمدة الا أن هذا حكم من أحكام اللعان فزال بالتكذيب

كنفى النسب قلنا لو كان كالنسب لرجع النكاح بغير استئناف ولا جواب له  
عن هذا (الرابعة والعشرون) قوله وكانت حاملا دال على أن اللعان يكوه  
على نفى الحمل قبل وضعه خلافا لابن حنيفة وعبد الملك من علمائنا وأحد قولي  
أشافى لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينتظر الوضع ومعتمد أن الحمل غير متعين  
فلا يثبت فيه اللعان مع الشبهة قلنا الحديث يرده كما تقدم والمعنى أيضاً يرده لأن  
الحمل يثبت من الاتفاق والنهي عن وطئها في السبي والنهي عن أخذها في الزكاة  
ووجوب أخذها في الدية ويؤخر الحد بالقصاص ويباح له الإفطار ويرد  
به البيع والعمدة فيه أنه يخاف إن مات أن يلتحق (الخامسة والعشرون) لم يقل  
الرجل للنبي صلى الله عليه وسلم إن زوجتي ولا أنى رأيت ذلك منه في ذلك منها  
ولا قال أنى استبرأتها ثلاث حيض وإنما عرض ففهم منه النبي صلى الله عليه  
وسلم التبرى وفي حديث مالك أنه اتقى من ولدها وفي الصحيح وأنكر حملها  
وهذا نص في انكار الحمل ويحتمل أن يكون خبرا عما قال فيه النبي صلى الله  
عليه وسلم إن جملت بكذا فهو كذا والظاهر أنه صرح بالنفي فيه وقد اختلف  
قول علمائنا في هذه المسألة فرأية أنه لا يفتقر إلى إضافة القذف إلى المشاهدة  
وبه قال أبو حنيفة وأشافى . والثاني أنه يفتقر إلى ذلك لأنه أمر يتخلص به من  
الحد بالقذف فيضيفه إلى المعاينة كالشهادة وهذا لا يصح لأن الشهادة إنما  
شرطت فيها المعاينة لاجل تحقيق الفعل الذي يوجب القتل والجلد وأما الزوج  
فلا يكلف ذلك بل يدفعه وينفي عن نفسه فراشا لم يصن بوصاية النبي صلى الله  
عليه وسلم ولا يوطئن فرشكم من تكرهون فتكنى فيه الإشارة الغالبة والريسة  
الظاهرة من ذكر الاستبراء بمحض أو ثلاث على اختلاف بينهم فيه وقال الشافى  
لا وجه لذكر الاستبراء لأن الحامل تحيض وليس عن هذا جواب ينفع (١)  
(السادسة والعشرون) قال النبي صلى الله عليه وسلم إذا جملت به كذا فهو كذا  
استدلال بالشبه وهو على ضربين خلقى وحكى وقد ينه في أصول الفقه وقد رنا  
أن موضع اعتبار الشبه الخلق جزاء الصيد في الحج للنعامة بدنة وللحاجة شاة

على ما عرف في موضعه وشبه الابناء للأمهات والآباء أصل عظيم فجاءت به على النعت المكره وحمل النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الشبه على ما تقدم من أحوال النازلة وما تردد فيها من الكلام ولولا ذلك لكان السلامة فيها مدخل والبدأة فيها عمل وقال النبي صلى الله عليه وسلم لو كنت راجما أحدا بغير بيعة لرجمته وقد كان الحكم بالشبه في الخلق والخلق معتادا في الامم وخصوصا العرب حتى كانت تقول من أشبه أباه فإظلم وكان الحسن بن علي يشبه النبي صلى الله عليه وسلم وكان النبي صلى الله عليه وسلم يشبه ابراهيم صلى الله عليهما وسلم وقال النبي صلى الله عليه وسلم في المرأة التي ادعت على زوجها أنه لا يطاق وأن معه مثل الهدية وقد جاء معها فقال والله يا رسول الله اني لا بعضا تفض الاديم<sup>(١)</sup> ونظر النبي صلى الله عليه وسلم الى ولدين معه فقال لهما أشبه بهمن الغراب بالغراب وقد نفي النبي ص الله عليه وسلم الاستبراء اذا لم يكن لها سبب فروى أبو هريرة أن رجلا جاء فقال ولد لي غلام أسود قال هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها قال حمر قال هل فيها من أزرق قال نعم قال فاني ذلك قال لعل عرقا نزع قال فلعن ابنك هذا عرق نزع (السابعة والعشرون) قال النبي صلى الله عليه وسلم في هذه النازلة اللهم بين فوضعت شيئا بالرجل الذي ذكر زوجها انه وجد عندها ولم يكن دعاء النبي صلى الله عليه وسلم تعيين صدق أحدهما وانما معنى دعائه في الوضع للمولود حتى يكون شبهه يانا لأحدهما ولا يتعين أو يموت<sup>(٢)</sup> فلا يكون هنالك بيان ومعنى هذا ردع النساء عن التلبس بمثل هذا الفعل (الثامنة والعشرون) في ألفاظ صفات الرجال والولد الأدم هو الاسمر وقد روى البخاري فيه أسود ففسر الخذل الممتلئ الساق وهو الخدج والاسحم هو الذي عليه أدمة تضرب الى السواد أدعج العينين الدعج شدة السواد وسعة العين وفي رواية أكل وروى البخاري أعين وهو كبير العينين والكحل نحوه والوحدة دوية حمراء أكثر ما تقع في اللبن والطعام وقوله قضى العين هو فساد فيها تحمر منه ويسترخي لحم

(١) هكذا بالأصل



فوقها والمحمد معلوم وخمس السابقين يريد دقيقتها وقوله نكبت يعني تأخرت  
عن مقامها ثم تقدمت للقضاء السابق عليها <sup>(١)</sup> (الثامنة والعشرون) قول النبي صلى  
الله عليه وسلم لو لا ما مضى من كتاب الله لكان لى ولها شأن دليل على أن النبي  
صلى الله عليه وسلم يحكم بالاجتهاد فيما لم ينزل فيه وحى فان أنزل الحكم قطع  
النظر وفصل النظر عن النظر وجاء بأصل آخر يعتمد فى التمثيل والتظهير (التاسعة  
والعشرون) قوله اللهم افتح أى احكم والفتح هو الحاكم وهو عبارة عن حل كل منخلق  
وشرح كل مبهم وذلك انما هو الله وحده بالحقيقة (الموفية ثلاثين) قال  
علمائنا وأكثر الأمة للزوج أن يلاعن وإن حد لأن الله جعل اللعان  
حجته وإن كان الله تعالى قد قال ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم ولكن الآية  
خرجت مخرج الغالب بل مخرج المعتاد فانه لم يحد أحد فى الاسلام ببيته يحد  
فى ظنى أبدا لما أراد الله تعالى من الستر على الخلق حتى يحكم فيه بحكمه فذلك  
من قول الله صفة للحال لا شرط فى الحكم والذي يدل على صحة ذلك لأن  
لللعان يغير نقي الحد عنه ونفى النسب وزوال الفرائض المطلخ (الحادية  
والثلاثون) قوله وألحق الولد بأمه وروى بالمرأة اختلف الناس فى تأويل ذلك  
فمنهم من قال نفى عنه نسب الأب وأبقى عليه الأم التى لا بد له منها ولها فى  
هذه الحال منه وقيل جعلها له أبا وأما وركب على ذلك اختلاف العلماء فى  
نسبه وفى ميراثه فمنهم من قال كله لأمه ومنهم من قال ولاخوته لأمه بالفرض  
والرد ومنهم من قال لبيت المال وهذه الأربعة الأقوال محققة فى الفرائض لاسيما  
وقد روى عن وثالة بن الأسقع أن المرأة تحوز ثلاث موارث عتيقها ولقيطها  
وولدها الذى لا عنت عليه (الثانية والثلاثون) ان اليمين الغموس لا كفارة  
فيها بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان أحدا كاذب ولم يذكر له كفارة  
ولو كانت واجبة لبيها لأنه وقت البيان قال ابن العربى هذه عارضة الحديث  
بالفاظه ويدخل عليها مسائل تتعلق بالقرآن وقد بيناها فى الاحكام وتعلق  
بالفرع وبيانها فى المسائل

باب ما جاء أين تعد المتوفى عنها زوجها . حدثنا الأنصاري  
 أنبأنا معن أنبأنا مالك عن سعد بن إسحق بن كعب بن عجرة عن عمته  
 زينب بنت كعب بن عجرة أن الفريضة بنت مالك بن سنان وهي أخت أبي  
 سعيد الخدري أخبرتها أنها جاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم تسأله  
 أن يرجع إلى أهلها في بني خندرة وأن زوجها خرج في طلب عبد له  
 أبقوا حتى إذا كان بطرف القُدوم لحقهم فقتلوه قالت فسألت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن أرجع إلى أهلي فإن زوجي لم يترك لي مسكناً

### باب ما جاء أين تعد المتوفى عنها زوجها

ذكر حديث مالك عن (١) الحديث بل صحيح مليح حسن (الاصول) قوله  
 صلى الله عليه وسلم نعم في رجوعها إلى أهلها بعد وفاة زوجها ثم قوله بعد ذلك  
 أمكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله تكلم الناس فيه فمنهم من قال أنه كان  
 جواباً على أمر لم يكن ذلك عنده خلافاً لحكمه وتحقيق القول في المسألة أن الله  
 سبحانه حكم بإبقاء المتوفى عنها زوجها سنة في بيتها غير إخراج منه ثم نسخ  
 ذلك بقوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يقربسن بأنفسهن أربعة أشهر  
 وعشر فصار الأجل إلى هذه المدة بحكمة بالغة وشرعية ماضية ثم استقر الأمر  
 على ذلك وجاءت الفريضة فذكرت للنبي صلى الله عليه وسلم أن زوجها توفي  
 عنها وهي في مسكن لا تملكه وأرادت الرجوع إلى أهلها في بني خندرة فقال لها  
 نعم ثم أمرها بالعود إلى مسكنها الذي كانت فيه لأن المسكن الذي توفي عنها

يَمْلِكُهُ وَلَا تَفَقَّهَ قَالَتْ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَمْ قَالَتْ  
فَانْصَرَفْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحُجْرَةِ أَوْ فِي الْمَسْجِدِ نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ أَمْرِي فَنُودِيْتُ لَهُ فَقَالَ كَيْفَ قُلْتَ قَالَتْ فَرَدَدْتُ  
عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي قَالَ أَمْكُثِي فِي بَيْتِكَ حَتَّى  
يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ قَالَتْ فَاعْتَدَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا قَالَتْ فَلَمَّا  
كَانَ عُمَانُ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ فَأَخْبَرْتُهُ فَأَتْبَعَهُ وَقَضَى بِهِ أَنَا وَمُحَمَّدُ  
ابْنُ بَشَّارٍ أَنَا وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَا سَعْدُ بْنُ إِسْحَقَ بْنِ كَعْبٍ بْنِ عَجْرَةَ  
فَذَكَرَ تَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ ۞ قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى  
هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ اخْتِصَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

زوجها فيه وان كان لا يملكه الا انها لم تطالب بالخروج منه وانما يكون  
القول اذا اراد اهل المسكن مسكنهم واما اذا سكتوا عنها فانه لا يخرجها منه الا  
وجه صحيح تقدم به حجة فلذلك امرها النبي صلى الله عليه وسلم بالرجوع الى  
موضعها (فان قيل) هذا خبر امرأة واحدة لرؤية رجل واحد يختلف في اسمه  
وهو سعد بن اسحق أو سعيد بن اسحق (قلنا) نحن قد قدمنا حديث ميسرة في  
مس الذكر وليس من بابها فكيف لا تقبل حديث الفريسة في حكم العدة التي  
في بابها وحديث النساء والآحاد مقبول باجماع من الامة لا أعلم في ذلك  
خلافا الى لدن في الشريعة فردها في ذلك الا باطلالها وانقرآن يعضد ذلك

وغيرهم لم يروا للمعتدة أن تنتقل من بيت زوجها حتى تنقضي عدتها  
وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وأسحق وقال بعض أهل  
العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم للبراءة أن تعتد حيث  
شامت وإن لم تعتد في بيت زوجها • قال أبو عيسى والقول الأول أصح

آخر كتاب الطلاق وأول كتاب البيع

الحديث فإن الله قد أوجب التبرص على المتوفى عنها زوجها فما إلى إخراجها  
سبيل وقد مضى به عمر بن الخطاب وكان يرد المعتدات من طريق الحج إلى  
المدينة وقد بينا ذلك في الأحكام ومسائل الخلاف

## بسم الله الرحمن الرحيم أبواب البيوع

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 • باب ما جله في ترك الشبهات . حدثنا قتيبة بن سعيد أنبأنا  
 حماد بن زيد عن مجالد عن الشعبي عن النعمان بن بشير قال سمعت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الحلال بين والحرام بين وبين ذلك

## كتاب البيوع

### باب ترك الشبهات

ذكر حديث الشعبي عن النعمان بن بشير أنه قال سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم يقول الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات لا يدري  
 كثير من الناس أمن الحرام هي أم من الحلال فمن تركها استبرأ لدينه وعرضه  
 فقد سلم ومن واقع شيئاً منها يوشك أن يواقع الحرام كما أنه من يرضى حول  
 الحمي يوشك أن يواقع أهله ألا إن لكل ملك حمي ألا وإن حمي الله محارمه قال  
 ابن العربي رحمه الله زاد في الصحيح ألا إن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح  
 الجسد وإذا فسدت فسد الجسد ألا وهي القلب (العارضة) في الأولى تكلم الناس  
 على هذا الحديث فمنهم من جعله ثلث الإسلام ومنهم من جعله ربه وأكثر وأما  
 في التمسيمات وأكثرها محكمات تحتل الزيادة والنقص على الجملة فإن المعاني

أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَتَرَى كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ أَمِنَ الْحَلَالَ هِيَ أَمٌّ مِنَ الْحَرَامِ  
فَمَنْ تَرَكَهَا اسْتَبْرَأَ لِعَرْضِهِ وَدِينِهِ فَقَدْ سَلِمَ وَمَنْ وَقَعَ شَيْئًا مِنْهَا يُوْشِكُ أَنْ  
يُوقَعَ الْحَرَامَ كَمَا أَنَّهُ مَنْ يَرَى حَوْلَ الْحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ إِلَّا وَأَنْ لِكُلِّ  
مَلِكٍ حِمًى إِلَّا وَأَنْ حِمَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ . حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ  
زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الثَّعْلَبِيِّ بْنِ بَشِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ

مُشْرَكَةٌ فَلَوْ قَالَ قَائِلٌ أَنَّهُ نِصْفُ الْإِسْلَامِ لَوَجَدَ لِذَلِكَ وَجْهًا مِنَ الْكَلَامِ حَتَّى  
لَوْ غَالَى مَغَالًا فَقَالَ أَنَّهُ جَمَلَةُ الدِّينِ لِمَا عَدِمَ وَجْهًا وَإِنْ يَمُدُّ فِي التَّبْيِينِ وَلَكِنْ  
هَذِهِ الْمَعَانِي دَاخِلَةٌ مَدْخُلُهُ لَتَعَاطِيهَا فِي الْمُتَكَلِّفِينَ وَيَنْبَغِي أَنْ يُؤْتَى كُلُّ شَيْءٍ  
فِي بَابِهِ وَيُقَدَّرُ فِي نِصَابِهِ (الثَّانِيَةُ) الْحَلَالُ مَا أُذِنَ فِي تَعَاطِيهِ وَالْحَرَامُ مَانِعٌ مِنْهُ  
وَإِنَّ الْبَارِيَّ سَبَّحَانَهُ يَدْبِيعُ حِكْمَتَهُ لِمَا خَلَقَ لَنَا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا كَمَا أَخْبَرَنَا  
قَسَمُ الْحَالِ فِيهِ فَتَنَهُ مَا أَبَاحَهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَمِنَهُ مَا أَبَاحَهُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ وَمِنَهُ  
مَا أَبَاحَهُ عَلَى وَجْهِ دُونَ وَجْهِ فَأَمَّا أَنْ يَكُونَ فِي الْأَرْضِ مَمْنُوعٌ لَا تَطْرُقُ إِلَيْهِ  
إِبَاحَةٌ فِي حَالٍ وَلَا عَلَى وَجْهِ فَلَا أَعْلَاهُ الْآنَ فَلِذَلِكَ تَمَّتْ هَذِهِ النِّعْمَةُ وَاسْتَقَرَّتْ  
بِهَا الْمُنَّةُ فِي اعْتِلَاقِ الْخَلِيقَةِ مِنْ قَوْلِهِ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا  
(الثَّالِثَةُ) مَا فَصَّلَ سَبَّحَانَهُ فِي الْقَوْلِ فَصْلًا وَتَمَّتْ بِهِ الْكَلِمَةُ صَدَقًا وَعَدًا لِقَدْرِ فَضْلِهِ  
تَفْصِيلًا وَبَيْنَ مَا أَحَلَّ وَحَرَّمَ أَمَّا مَا اضْطَرَرْنَا إِلَيْهِ فَأَنَّهُ يَعُودُ بِالضَّرُورَةِ حَلَالًا  
بَعْدَ أَنْ كَانَ حَرَامًا وَكُلُّ شَيْءٍ تَعْتَوِرُهُ الْأَحْكَامُ بِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ إِلَّا التَّوْحِيدَ  
فَأَنَّهُ لَا تَدْخُلُهُ أَحَالَةٌ وَلَا يَنْزِلُ عَنْ دَرَجَةِ الْفَرِيضَةِ وَمَنْزِلَةُ الْوُجُوبِ وَالْحَتْمِ فِي حَالَةٍ  
فَتُبَارَكَ الصِّدْقُ الْوَاحِدُ (الرَّابِعَةُ) قَالَ النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ إِنْ اللَّهُ قَدَّامُكُمْ بِأَشْيَاءَ  
غَامَثُوهَا وَنَهَاكُمْ عَنْ أَشْيَاءَ فَاجْتَنِبُوهَا وَسَكَتَ لَكُمْ عَنْ أَشْيَاءَ رَحِمَهُ فَلَا تَسْأَلُوهَا

عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ • قَالَ أَبُو عَيْشَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ

عنها والمسكوت عنها على قسمين مشبهة للحلال ومشبهة للحرام أو خارج على القسمين فإن كان خارجا على القسمين فهو المباح عندنا وإن كان مشبها لاحدهما التحق بما أشبهه عند كافة من المسلمين إلا أنه حدث أيام الفتنة وظهور البدع من يقول لا قول إلا ما قال الله ورسوله فعموا وصموا ولم يتب الله عليهم والله بصير بعلمهم بوسع عليه وقاطع لألمهم بغالب نصره ونحو من هذا قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وهي (الخامسة) بين الله ما أباح وبين ما حرم في كتابه وعلى لسان رسوله وبينهما مشبهات ويروى هذا الحرف على ثلاثة أوجه مشبهات على وزن مفتعلات بكسر العين ومشبهات على وزن مفعلات بتشديد العين ومشبهات على الوزن المتقدم لكن العين مكسورة فالأول معناه اكتسبت الشبهة من وجهين متعارضين ومعنى الثاني أى مشبهة بغيرها مما لا يتبين به حكمها على التعيين ومعنى الثالث مثله لكن أضاف الفعل إليها وهو مجاز سائق عربي فصيح ولا يصح أن يكون المثال الأول مفتوح العين لأن افتعل مما لا يتعدى إلى مفعول فيكون منه بناءؤه وإنما من الافعال اللازمة فاطلق الشرع الأيدي على الحلال وقصرها عن الحرام وورع عن المشبهة في قول ومنع منه في آخر على ما يأتي بيانه مختصرا إن شاء الله وفصل آخرون وهي (السادسة) بين المعاني فقالوا إن كان من الفواحش الكبائر التحقت فيه المشبهة بالحرام وإن كان من غير ذلك بقى على هذا الأصل فمن باع سلعة بعشرة إلى أجل ثم اشتراها ممن باعها منه بخمسة نقدا فهذا حلال محض وعمل صحيح ولكن يشبهه من أعطى خمسة بعشرة إلى أجل فلما خاف من الناس إذ لم يخف الله جاء بهذه الصورة فصاحب الدين صورها بذلك ثلاثينكرها

الغريم والغريم استسملها لنفسه قلة دين أو ضرورة فقال كثير من العلماء ذلك جائز وقال كثير منهم ذلك حرام وما أخذ بهما من الشرع جميعا والاقرب من الأمرين من قال انه حرام فان الله لا تخفى عليه غافية والاعمال بالنيات فهذا بيع انعقد على غير قانون الشرع فكان حراما (فان قيل) ولعله لم يعقد عليه (قلنا) فقد آل اليه (فان قيل) ومن لم ينوه يحجب عليه فكيف يقضى بفسخه عليه ولا يفسخ ديننا الا ما يحرم ويعاقب به الاخرى (قلنا) اذا حرم الشرع معنى الفسخ نواه الفاعل أو لم ينوه (فان قيل) وانت انما حرمت هذا خوفا من القصد وأنتم تعلم قصده (قلنا) هذه نكتة المسألة وسرها الاعظم وذلك أنه لما كان هذا أمرا مخوفا حسم الباب فيه ومنع من صورته لتعذر الوقوف على القصد فيه والشرعية اذا علق الاحكام بالاسباب الباطنة أقامت الظاهر مقامه كالمشقة في السفر التي علق عليها الرخص لما لم تنضبط علق على صورة السفر والعدة لما وضعت لبرائة الرحم علق على وجود الوفاة والطلاق ولم يعتبر بصورة الزوجة في امكان الوطء وعدمه وخوف الحمل والامن منه لأن ذلك مالا يتحصل للخلق (السابعة) ركب أصحابنا على ذلك مسائل سموها ذريعة وسماها آخرون شبهة الشبهة وذلك مما لا معنى له فانه ليس للشبهة شبهة انما هي وشبهتها شبهتان مما للتي صارت شيها لها شبهة وهذا لا يغطن له الاعراض وقد بيناه في المسائل (الثامنة) معنى أصل في الحلال ومعنى آخر في الحرام وأجل ما تكلم فيه عالمنا وكبيرنا الحارث بن أسد فن الأصول التي زعم قول السعدى عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يترك مالا بأس به مخافة ما به بأس ونحو هذا بينه في درجة وبين درجة اخرى فقال عن أبي ذر تمام التقوى أن يتقى الله العبد بترك بعض الحلال مخافة أن يكون حراما حجابا بينه وبين الحرام وذكر عن ابراهيم بن أدهم أنه قيل له ألا تشرب من ماء زمزم فقال لو كان دلو لشربت اشارة الى ان الدلو من مال السلطان وكان مال السلطان مشتبها وذكر أن سعدا حرق كرمه وقال ليس الشيخ أنا ان بعث الخمر وقال ايضا انما



حرك في الصدر شبهة تجنب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال افت نفسك وإن أفتاك المفتون وأطال القول في ذلك وأفاد فيها أعاد وجدد فيها لولا تعلقه بالحديث ضعاف وبناء الأصول عليها فإن أوقف عليها علمه الحديث سخروا من ذلك وهزؤا به مع أنه لقي أخبار الدنيا فيه كبن أبي شيبة وغيره والذي عندي في ذلك والله أعلم ما روياه عن أحمد بن حنبل يستجيز بين الحديث في الورع رضى الله عنه عن البخارى الذى لم ير أن يتعلق القلب ولم يرتبط الدين الا بالصحيح وبه نقول ولو ملنا الى مذهب أحمد فلا يكون التعلق بلين الحديث الا ما في الموعظ التي ترقق القلوب فاما في الأصول فلا سبيل الى ذلك والذي تقيد في الأصول في باب الشبهات من الحديث الأول في الأقوال حديث عقبة بن الحرث انه تزوج أم يحيى بنت أبي وهاب اليمنى فجاءت سوداء فقالت قد أرضعت عقبة والتي تزوج فقال لها عقبة ما أعلم أنك أرضعتني ولا أخبرتني فأرسل الى آل أبي أهاب فسالهم فقالوا ما أرضعت صاحبك فركب الى النبي صلى الله عليه وسلم قال فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت فلانة بنت فلان فجاءت امرأة سوداء فقالت قد أرضعتكما وهي كاذبة فأعرض عنه وتبسم فأتيته من قبل وجهه فقلت انها كاذبة قال وكيف بها وقد زعمت انها أرضعتكما دعها عنك وأشار بأصبعه السابعة والوسطى الثانى عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال انى لا تغلب الى أهلى فأخذ التمرة ساقطة على فراشى فأرضعها لا كلها فأخشى ان تكون من الصدقة فألقبها وعن أنس مر النبي صلى الله عليه وسلم بتمررة ساقطة فقال لولا أن تكون صدقة لا كلتها (الثالث) سئل عثمان عن الاختين هل يجمعان بملك اليمين فقال أحلتهم آية والتحريم أولى وساعده على ذلك على والوزير واتفق الناس عليه فصار الأول والثالث أصلا في الشبهة (العارضة) للعباد من الأقوال في نوعين أحدهما من جهة الخبر والثانى الذى هو الثالث من الأمثلة في تمارض الأمثلة وصار الثانى من الأمثلة في الثمر أصلا في الشكر

الطاري عن العبد في باب الكسب الذي ورع النبي صلى الله عليه وسلم فيه وأخبر  
عن فساد أمره في آخر الزمان فقال يأتي على الناس زمان لا يزال العبد فيه من  
كسب المال فهذا في الصحيح زاد الناس فيه ما لم يصح فقالوا من لم يبال من  
حيث كسب المال لم يبال الله من حيث أدخله النار والحديث باطل ومن الشبه  
في تعارض الأقوال إذا قال لامرأته أنت طالق إلى شهر فقال كثير من أهل العلم  
إذا جله رأس الشهر فهي طالق وقال مالك تطلق في الحال بناء على أن هذا القول  
تأنيث للحل في الفرج وانها له إلى أجل فصار ما لو ابتداء عقد النكاح على ذلك  
وقال المخالف ليس الابتداء في ذلك كالاستدامة فإنه لو عقد النكاح إلى قدم زيد  
لم يحرز ولو انتهى الحل إليه بعد النكاح فقال أنت طالق إذا قدم زيد لم تطلق فكما  
لم يلتحق به في قدم زيد كذلك لم يلتحق في رأس الشهر فانتقطع الشبه وزالت  
المضاربة ورجعت المسألة إلى أن من ذهب المخالف أقوى وقد نصرنا المسألة في  
مسائل الخلاف بما فيه كفاية ومن المشتبه في المعاملات ما روى مسلم أن معمر بن  
عبد الله أرسل غلاما بصاع قمح فقال بعه واشتر به شعيرا فذهب الغلام فأخذ  
صاعا وزيادة بعض صاع فلما جاء معمر أخبره بذلك فقال له معمر ولم تأخذ إلا  
مثلا بمثل فاني كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الطعام بالطعام  
مثلا بمثل وكان طعامنا يومئذ الشعير قيل فإنه ليس بمثله قال أخاف أن يضارع  
أى يشابهه فلم أنه ليس بمثله ولكنه خاف أن يضارع ونسنتقصي المسألة إن  
شاء الله وروى البخاري عن ابن عباس أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه قال ابن عباس واحسب كل شيء مثله  
( الثامنة ) قوله لا يدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام يشهد  
بتعين محتمل من محتملات المشبهات وهو التعارض في الأدلة لقوله أمن الحرام  
هي أم من الحلال فدل على أنه من أحدهما وقوله كثير من الناس دليل على أن  
هنا لك قليل من يعلمها فينبغي البقصر أن يقف عنها ويرجع إلى العالم بما يعمل

على قوله فيها اما بقتنيه على دليلها فيكون من باب الذكري واما لمجرد الاعلام فيكون من التقليد وقد تعارض الأدلة على النازلة فيكون فيها للعلماء ثلاثة أقوال أحدها انها من قسم الحلال توسعة ورفعاً للخرج الثاني أنها من قسم الحرام أخذنا بالاحتياط في الترك ومن الناس من طلب دليلاً آخر ان وجدها والا تركها وهو الاستبراء الذي نه عليه في قوله ومن اتقى الشبهات استبرأ وهي (التاسعة) ومعنى استبرأ استفعل من البراءة وهي ذهاب الشيء الملبس للآخر منه وهو مستعمل في العرف بالمكروه قال الله سبحانه اني برىء مما تعبدون والله برىء من المشركين ورسوله وأنا براء منكروما تعبدون من دون الله فمعنى استبرأ أزال نفسه عن المكروه وأزال المكروه مما يريد أن يلتبس منه ومن الفاظ الصحيح وبينهما أمور مشتبهة فمن ترك ما شبه عليه من الإثم كان لما استبان الترك ومن اجتراً على ما شك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان قوله لعرضه وهي (العاشرة) وقد بينا العرض في موضعه والمراد من معانيه ههنا اعتقاد الناس فيه وذكركم له عدته مجازاً لأن الخبر عنه يكون وذلك ان الرجل اذا روى مسترسلاً ظن به ترك الاحتراز واحتمل عندهم الوقوع فيما لا ينبغي فبأقل خبر يقال أو علامة محتملة تظهر قالوا ان الظن به أنه يفعل وان كان محتزاً متحرياً لم يقبل عليه خبر ولا اتهم بمحتمل وحمل على السلامة وقضى له بالبراءة (الحادية عشرة) قوله ودينه المعنى كان دينه مصوناً لما جعل بينه وبين الحرام من وقاية ترك الشبهة بل والحرام واذا استرسل على المباحات لم يأمن أن تقع باعتماد الشهوات والترسل بالذات في مشتبهة فيقود ذلك الى الحرام وذلك معلوم بالاعتبار مشاهد في العباد فالخير عادة والشر لحاجة فلذلك قال وهي (المسألة الثالثة عشر) يكون كالراعى حول الحمى أوشك أن يواقع لطول المجاورة له ومشفقة تهادى الاحتراز منه حتى يميل فيلقى يده الى التخلي فيقع

فيه وإذا أبعد عنه أمن مع الاسترسال الوقوع فيه فضرِب النبي صلى الله عليه وسلم في هذا مثلا الاربعة باربعة البارى تعالى وله المثل الأعلى والمحرمات والشبهات والمتعبد بالامر والنهى بالملك ولاملك الا الله والحى مايجاوره الراعى فلا أحد أغير من الله ومن غيرته حرم الفواحش ماظهر منها وما بطن فاذا حرم المتعبد بالامر والنهى نفسه على المحرمات كان كالراعى جانب حى الملك بسأتمته وهو نفسه وهو المبتدأ واذا سرح نفسه فى رياض الشبهات وأوطنها وأودية الغفلات وساعها بالمشتبهات كان كالراعى دار بمأشيته حول الحى ودنى منه فى سرحه وتدلى ولا يامن أن يقع فيه ويتردى وهو الثانى وان أكبحها عن المباحات ومنع متاعها من الجائزات كان بمنزلة الراعى اذا أدير بمأشيته واتوى ولم يكن لشيء من أرض الحى وهو الثالث منه فتنتظم به حال الراعى وتحصل له السلامة وهو المنتهى الرابع من الامثال قد روى الحارث بن أسدان عمر بن الخطاب كانت له أهل لم يكن فى أهله أو فى صدره منها فلما ولّى أمر الناس قال لم يكن أحد أخوف من أن يشاركنى فى أمانتى منها فطلقها مخافة ذلك فلما حفظ الله منى ما كنت أخاف ذكرت ودى إياها فكتبت الى أهلها أخطبها فأتانى الجواب فانا حين أقلمنا من قبرها كتبنا جوابك فى الموضع<sup>(١)</sup> من المشتبه تقدم ذكر صدرها وهى تعلق الكرم ببيع الخمر قال بعض علمائنا لا بأس أن تساقى الذى كرمك اذا أقنت أن يعصره خمرا وهذا لا سيل الى حصول الامن منه أبدا الا بان لا تفارقه حتى يقطعه وبزيه ويبيع زبيبه فاذا خرج عن يده حيثنذ يأمن أن يتخذ منه خمرا أو<sup>(٢)</sup> قدم فقالوا ان هذا مبنى على القول بمخاطبة الكفار بفروع الشريعة أولا يخاطبون وقد اجتمعت الامة على جواز أكل طعامهم ولا يتنجسون الخمر فدل على أن أمرهم كله عفو عندنا سمح الله به لنا فلا تدخل معاملتهم ولا مسافاتهم فى شيء من الشبهة واسقاطه من باب الورع أيضا حديث الموطأ أن الصحابة قالوا يا رسول الله انه يأتينا ناس من أهل البادية

بلحان لاندري أسموا الله عليها أم لا فقال سموا الله وكلوا ولم يكن حولهم ذمي  
واعما كانت العرب أهل أوثان وإشارتهم انما كانت الى ان البادية يغلب  
عليهم الجفلة والجهل فلا يدري اذا جملوا بها هل استوفى شروط الزكاة فيها  
أم لا فقال النبي صلى الله عليه وسلم سموا الله وكلوا المعنى عليكم بما توجه  
عليكم من التسمية في أكلكم ودعوا فعلهم واكتفوا بظاهر اسلامهم ولذلك  
جازأ كل لحوم الجزارين وان لم يوثق بهم في التسمية حملا على ظاهر الاسلام  
الا أن تعين منهم من يترك التسمية فيعتقد يحجب الا كل كما جرى لعبد الله بن  
عباس بن أبي زريعة حين أمر غلامه أن يسمى فقال سميت وأبي أن يعلق بها  
كما أمره بتركها تورعا لأنه لم يثق به ( الثالثة عشرة ) هذا انما ذكره العلماء  
في فاتحة اليسوع لبنة الخلق عن الاحتراز من كل أمر مشتبه في طريق الكسب  
يضارع المحرم فيجتنب المسلم الذي يريد أن يسلم له دينه والله العاصم لارب  
غيره وقد قرأت على الشريف الكامل نقيب النقباء أبي الفوارس طراد بن محمد  
الزبي أخبرنا أبو الحسن بن بشران حدثنا أحمد بن محمد الجوزي أخبرنا ابن أبي  
الدنيا حدثنا أحمد بن محمد بن أيوب أخبرنا ابراهيم ابن سعد عن محمد بن اسحاق  
ان عمر بن الخطاب استعمل النعمان بن عدى بن فضلة عن نيسان من أرض  
البصرة فقال أياتا

ألاهل أتى الحسنة أن حليلها      بميسان يسقى في زجاج وختم  
إذا شئت غنتي دهاقين قرية      ورقاصة تحذ وعلى كل منسم  
فلن كنت ندما في الأكراسقى      ولا تسقى بالأصفر المشلم  
لعل أمير المؤمنين يسوه      تناومنا في الجوشن المتهدم

فلما بلغت أياته عمر قال نعم ان ذلك والله يسوؤني فمن لقيه فليخبره أني قد  
عزلت فلما قدم اعتذر وقال والله يا أمير المؤمنين ما صنعت شيئا مما بلغك ولكن  
كنت امرأ شاعراً أوجدت فضلة من قول فقلت فقال عمر حين بلغه ذلك أي

باب ما جاء في أكل الربا . حديثنا قتيبة حدثنا أبو عوانة عن سفيان بن حرب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه

والله يسوقني ثم عزله وقال غيره وأوفده فقال لما فعلت وإنما كان فضلة من قول وقال له ألم تر أن الله يقول والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم تر أنهم في كل واد يهيمون وأنهم يقولون مالا يفعلون فقال له عذرك سقط عند حدك ولا تعمل لي عملا أبدا والمعنى في ذلك إن عمر لما رأى القول يسترسل خاف أن يتعدى إلى الفعل فإن اللسان ترجمان الفؤاد فاما قال ليفعل وامامه واما أعجبه والكل مكروه وبعضه أدنى من بعض

### باب في أكل الربا

ذكر من رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم آكل الربا وموكله وشاهديه وكتابه حديث حسن صحيح (العارضة) الحاضر فيه أن هذا اسم لم يثبت له في ديوان أكثر الناس ربما اذ لم يعلموا حقيقة الربا وهو في لسان الشريعة عبارة عن كل بيع فاسد ومعاملة حرام لا يختص ذلك الأعيان المتقانة ولا يقف على المطعومة المؤخرة بل كل عقد وقع على وجه لا يجوز في أي نوع كان من أنواع المال فإنه الربا وقد بينا ذلك في كتاب الأحكام يانا شافيا فمن أراد الإيعاب فلينظر هناك إن شاء الله تعالى والنكته فيه أن الله سبحانه قال وأحل الله البيع وحرم الربا فقسم الأمر قسمين في المعاملة جائز ومحرم فاسد وليس هناك قسم ثالث ويفسره ويوضحه في سبيل السنة ما ثبت في الصحيح أنه لما نزلت آية الربا خرج رسول الله صلى

قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَجَابِرٍ وَابْنِ جُحَيْفَةَ • قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

• **باب** مَا جَاءَ فِي التَّغْلِيظِ فِي الْكَذِبِ وَالزُّورِ وَنَحْوِهِ •  
 حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَرْثِ عَنْ شُعْبَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَنَسٍ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْكِبَائِرِ قَالَ الشُّرْكُ بِاللَّهِ وَعَقْوُ الْوَالِدَيْنِ وَقَتْلُ النَّفْسِ وَقَوْلُ الزُّورِ

الله عليه وسلم الى المسجد فحرم التجارة في الحر وهذا الفصل لم يفتن له الا أبو حنيفة ومالك وغاب عنه الشافعي في فطته فلم يكن في معرفته باذن الله في البيع وهو نقل الاملاك والاموال المأذون في الاتفاع بها من حد الى حد وتحويلها من استيلاء بعوض مقدر وتولى الشارع تقدير أعواض بعض الاموال ووكل تقدير بعضها الى المتأقلين والربا هو كل زيادة لم يقابلها عوض المال والتجارة كل معاوضة تقابلت فيها الأعواض الشرعية وما عداها أكل المال بالباطل فاقضت الايتان كتاب البيوع كله على العموم والشمول دون التفصيل وفصله النبي صلى الله عليه وسلم في ستة وخمسين حديثا فان أردت اليقين في التبيين والبلاغ الشافي المعين فعليك بكتاب الاحكام انشاء الله فهو المستعان للمستعين لا رب غيره

### باب التغليظ في الكذب والزور

ذكر حديث أنس في الكبائر الشرك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس وقول الزور صحيح حسن يرويه عبد الله بن أبي بكر بن أنس عنه قال ابن العربي

قَالَ فِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ وَأَيُّمَنَ بْنِ خُرَيْمٍ وَابْنِ عُمَرَ  
 • قَالَ أَبُو عَيْنَةَ حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ غَرِيبٌ

رحمه الله الباب عظيم قد بيناه في التفسير وربطناه في قانون التأويل والمراد منه  
 هنا قول الزور وهو الكذب وحقيقته الاخبار عن الشيء على خلاف ما هو  
 عليه حرمة الشرائع وكرهته النفوس لما فيه من فساد القانون في القول  
 والفعل أو توصل الى غرضه وأشده الكذب على الله وثانيه الكذب على  
 رسول الله وهو هو أو نحوه وثالثه الكذب على الناس وهي شهادة الزور في  
 اثبات ما ليس بثابت على أحد أو اسقاط ما هو ثابت فيه المضرة وتصوير  
 الباطل في صورة الحق في مجلس الحق عند نائب الحق فتضاعفت الخطايا الخمس  
 وتناصرت بعظم أمرها وتضاعفت بتضاعف اثمها ولذلك كان النبي صلى الله عليه  
 وسلم اذا حذر عنها يقول وقول الزور وقول الزور وما زال يكررها حتى قال  
 الصحابة ليته سكنت ( ورابعها ) الكذب للنفس وهو أمر طويل لكثرة متعلقاته  
 ومن أشده الكذب في المعاملات وهو أحد أركان الفساد الثلاثة وهي كذب عن  
 عشر فإذا خلصت المعاملة من هذه الثلاثة فهي التجارة التي أذن الله فيها وهي  
 التي مدح صاحبها في الحديث الذي خرجه أبو عيسى وغيره عن الحسن عن أبي  
 سعيد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم التاجر الصدوق الأمين مع النبيين  
 والصديقين والشهداء وهذا الحديث وان لم يبلغ درجة المتفق عليه من الصحيح  
 فان معناه صحيح لأنه جمع الصدق والشهادة بالحق والنصح للخلق وامثال الأمر  
 المتوجه اليه من قبل الرسول صلى الله عليه وسلم وان زاغ عن هذا بحث كما قال  
 في الحديث الذي رواه وصححه عن رقاعة أنه خرج مع النبي صلى الله عليه وسلم  
 الى المصلى فرأى الناس يتبايعون فقال يا معشر التجار فاستجابوا لرسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقال ان التجار يبعثون يوم القيامة لجارا الا من أتى ويز



● **باب** ما جاء في التجار وتسمية النبي صلى الله عليه وسلم لإيهم  
 قدسنا هذا حدثنا أبو بكر بن عياش عن عاصم عن أبي وائل عن قيس  
 ابن أبي غرزة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نسعى  
 السامرة فقال يا معشر التجار إن الشيطان والأثم يحضران البيع فشوبوا

وصدق كما روى عنه قيس بن غرزة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نسعى السامرة فقال يا معشر التجار الشيطان والأثم يحضران البيع فشوبوا يعكم بالصدق رواه أيضا أبو عيسى وصححه وفي رواية فسمنا باسم هو أحسن من اسمنا فقال يا معشر التجار قال ابن العربي رحمه الله يحتمل أن يكون صلى الله عليه وسلم أخذه من قوله سبحانه إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم فاشتق لهم اسما مما اختار الله سبحانه أنه فعلهم ويحتمل أن يكون الوحي أنزل عليه بهذا الاسم وكلا الوجهين صحيح جائز ومعنى قوله يعثون تجارا أي عصاة وفي الحديث عليكم بالصدق فإنه يهدي إلى البر والبر يهدي إلى الجنة وإياكم والكذب فإنه يهدي إلى الفجور والفجور يهدي إلى النار يقال صدق وبر وكذب وفجر وقوله إن الشيطان يحضر البيع صحيح أنه يخرج الشياطين فتضرب الرايات في الأسواق وتبث في الخلق وتدور مع كل سوق ومتسوق يد الشيطان يده وحركته بحركته ولسانه بلسانه وسأوسه بحديث قلبه ولا يزال يلابسه ويجذبه حتى يوقعه في معوان علكته إلا من عصم الله وقوله والأثم مجاز والمعنى أنه إذا حضر الشيطان الداعي إلى الأثم فقد حضر الأثم كما يقال إن الحرب يحضرها القتل والموت أو الموت والسيوف والموت فيكون حضور السبب وهو القتال والسلاح سببا لحضور القتل والموت فيقال له والامثال والاشعار في ذلك كثيرة قال الشاعر

يَعْمَكُم بِالصَّدَقَةِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَرِفَاعَةَ  
 • قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَاهُ  
 مَنْصُورٌ وَالْأَعْمَشُ وَحَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ  
 قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ وَلَا نَعْرِفُ لِقَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيْرَ

يا أيها الرجل المزجي مطية سائلني أسدما هذه الصوت  
 وقل لهم بادروا بالعذر واتمسوا فوريكم أني أنا الموت (١)

(تركيب) وأسدما يجرى في البيع الحلف الكاذب روى أبو عيسى عن خريشة  
 ابن الحر عن أبي ذر قال النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ينظر الله إليهم  
 يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم قفلت من ثم يارسول الله خابوا  
 وخسروا فقال المنان والمسيل ازاره والمنفق سلعتة بالحلف الكاذب قال أبو  
 عيسى هذا حديث حسن صحيح (الاستاد) قال ابن العربي رضى الله عنه هذا  
 باب فيه أسانيد صحاح من طرق لا أطول بذكرها هنا وفوائد يكتفى بها المنان  
 هو الذى يعطى لياخذ أكثر والذى يعد عطاء على المعطى تفاخرا عليه وتكبيرا  
 فإنه يرجع الى الاول لأنه يطلب من الاستخدام به والاستدلال له والمسيل  
 ازاره هو الذى يتجاوز به الكعبين شرعا والمنفق سلعتة بالحلف الكاذبة هو  
 الذى يحلف على سلعتة بالجودة والسلامة من العيب والكذب فى الصفة فأما  
 الاول فان الذى يطلب أكثر مما أعطى فانه جائز وان كان ديننا وقد بيناه فى  
 قوله تعالى وما آتيتم من ربا ليربو فى أموال الناس فلا يربو عند الله فلينظر  
 هنالك وأما الذى يطلب التفاخر فهو الذى يبطل عمله بقوله ذلك كاييناه فى قوله  
 يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والأذى وقد بينا ذلك فى موضعه  
 وأخبرنا بالدليل ان الإبطال إنما يكون بالموازنة لا بمجرد الإحباط فإقامته

هَذَا . **حَدَّثَنَا** هُنَادٌ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ  
وَشَقِيقٍ هُوَ أَبُو وَائِلٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي غَرْزَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
تَحَوُّهُ بِمَعْنَاهُ وَفِي الْبَابِ عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ وَرِفَاعَةَ ۞ **قَالَ أَبُو عِيسَى** وَهَذَا  
حَدِيثٌ صَحِيحٌ . **حَدَّثَنَا** هُنَادٌ حَدَّثَنَا قَيْصَةُ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ

المبتدعة والذي يمن بعطائه ويعد نعمه وهو المولى الاعظم على العبد الاحقر  
فمحاول ذلك متعاط صفة لاتنبغي الا لله وحده وأما المسبل ازاره فيرجع الى  
الفخر والخيلاء والتعظيم للنفس وذلك من الكبائر فان صفة التعظيم والتكبر  
لا تكون الا لله قال صلى الله عليه وسلم قال الله الكبرياء ردائي والعظمة ازارى  
فمن نازعنى واحدا منهما قذفته في النار وأما المنفق سلعته فلا يخلو أن يحلف على  
حق أو يحلف على باطل فان حلف في سلعته على حق لينفقا فانه بين الناس  
فكيف في الزيادة في الكسب وان كان حلف على باطل فقد بينا قول وجه  
تضاعف الاثم فيه وفي الصحيح اليمين الفاجرة منفقة للسلعة محقة للبركة فانها  
وان رغبت المتاع وكثرت الربح فذلك محق في المعنى لانها تأكل الحسنة وتأخذ  
من يدى صاحبها وتعطيها للخلوف له المكذوب في معاملته وربما كانت محقة  
في المال في الحال والمآل فذهب عنه حظ الدنيا الذي حرص عليه ودخل في  
ذلك لاجله ويذهب عنه حظ الآخرة فيخسر الوجهين ويفوته المقصود في  
الدارين (الفائدة العظمى) في هذا الحديث من حظ الأصول ما تضمن من  
الجزاء والوعيد العظيم من أن الله لا ينظر اليه ولا يزيه وله عذاب اليم وقدمهنا  
في غير موضع أحاديث الوعيد ومقاصدها وبيننا ان الله ينفذ وعده ووعيده حقا  
لا بد من ذلك ويغفر الذنوب للمؤمنين ان شاء الله والمعنى في ذلك ان آيات

عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ التَّاجِرُ  
 الصَّدُوقُ الْأَمِينُ مَعَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ وَالشَّهِدَاءِ . قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا  
 حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ الثَّوْرِيِّ عَنْ أَبِي حمزة  
 وَأَبِي حمزة اسمه عبد الله بن جابر وهو شيخ بصرى . **حدثنا** سويد بن  
 نصر أخبرنا عبد الله بن المبارك عن سفيان الثوري عن أبي حمزة بهذا  
 الإسناد نحوه . **حدثنا** أبو سلمة يحيى بن خلف حدثنا بشر بن المفضل  
 عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعه عن أبيه عن  
 جده أنه خرج مع النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمُصَلَّى فَرَأَى النَّاسَ

الوعيد تشابهة بمثلة وآيات الوعد محكمة وقد بين الله وبين على لسان نبينا  
 محمد صلى الله عليه وسلم وتعالى ربنا وتقدس أن الله يغفر لمن يشاء من عباده  
 فيكون الوعيد نافذا في بعض الأحوال وفي بعض الأشخاص وفي بعض الأعمال  
 وعند عدم ما يثقل به من الطاعات أو يزمن عليه من حسن النيات كما بيناه في التفسير  
 والاصول كالذي روى في الصحيح رحم الله امرأ سمحا أن باع وأشتري واقتضى  
 هذا لفظ البخاري وروى الترمذي وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من  
 أنظر معسراً أو وضع له أظله الله يوم القيامة تحت ظل عرشه يوم لا ظل  
 الاظله من حديث أبي صالح عن أبي هريرة وذكر من حديث شقيق عن ابن  
 مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال حوسب رجل من كان قبلكم فلم  
 يوجد له من الخير شيء الا أنه كان رجلاً موسراً وكان يخالط الناس فكان

يَتَّبِعُونَ قَالِ يَامَعْشَرَ الثَّجَّارِ فَاسْتَجَابُوا لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَرَفَعُوا أَعْنَاقَهُمْ وَأَبْصَرَهُمْ إِلَيْهِ فَقَالَ إِنَّ الثَّجَّارِ يَعُثُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَجَارًا  
إِلَّا مَنْ اتَّقَى اللَّهَ وَبَرَّ وَصَدَقَ • قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ  
وَيُقَالُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيسَى اللَّهُ بْنُ رِفَاعَةَ أَيْضًا

• **بَابُ مَا جَاءَ فِيهِمْ حَلْفٌ عَلَى سَلْعَةٍ كَاذِبًا** • حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ  
نُمَيْلَانَ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ أَتَانَا شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ مُدْرِكٍ قَالَ  
سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ جَرِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ خُرْشَةَ بْنِ الْحَرَّ عَنْ أَبِي ذَرٍّ  
عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ثَلَاثَةٌ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا  
يَرْكَبُهُمْ وَلَهُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ قُلْنَا مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا فَقَالَ  
الْمَنَانُ وَالْمُسْبِلُ لِأَزَارِهِ وَالْمُنْفِقُ سَلْعَتُهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنِ

يَأْمُرُ غُلَانَهُ أَنْ يَتَجَاوَزُوا عَلَى الْمَعْسَرِ فَقَالَ اللَّهُ نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ تَجَاوَزُوا  
عَنْ هَذَا كُلِّهِ بِحُجَجٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ خُصُوصًا لِعُمُومِ الْوَارِدِ فِي آيَاتِ الْوَعِيدِ وَلِذَلِكَ  
قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا تَقْدُمُ وَإِنْ هَذَا الْبَيْعُ يَحْضُرُهُ الشَّيْطَانُ وَالْإِثْمُ فَتُشْوَبُ بِهِ  
بِالْصَّدَقَةِ فَإِنَّ الْحَسَنَاتِ يَغَانِ السَّيِّئَاتِ وَالْوَعْدُ يَقْضَى عَلَى الْوَعِيدِ لِاحْتِمَالِهِ  
وَلَيْسَ الْوَعِيدُ كَالْوَعْدِ فِي جَزْمِهِ وَعُمُومِهِ وَاسْتِرْسَالِهِ كَمَا قَالَتِ الْمُبْتَدِعَةُ وَقَدْ بَيَّنَّاهُ  
وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَشَدُّ مَارَوَى فِي هَذَا الْبَابِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ وَالْفَرْقُ لِلْبُخَارِيِّ أَنْ  
بَجَلًا أَقَامَ سَلْعَتَهُ وَهُوَ فِي السُّوقِ فَخَافَ بِاللَّهِ لَقَدْ أُعْطِيَ بِهَا مَا لَمْ يُعْطَ لِيُوقِعَ رَجُلًا

أَبْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي أُمَامَةَ بْنِ ثَعْلَبَةَ وَعُمَرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ وَمَعْقِلَ  
أَبْنِ يَسَارٍ • قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

• **باب** مَا جَاءَ فِي التَّبَكُّيرِ بِالتَّجَارَةِ • حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ  
الدُّورِيُّ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عَطَاءٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ جَدِيدٍ عَنْ صَخْرٍ  
الْعَامِرِيِّ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي  
فِي بُكُورِهَا قَالَ وَكَانَ إِذَا بَعَثَ سَرِيَّةً أَوْ جَيْشًا بَعَثَهُمْ أَوَّلَ النَّهَارِ وَكَانَ صَخْرُ  
رَجُلًا تَاجِرًا وَكَانَ إِذَا بَعَثَ تِجَارَةً بَعَثَ أَوَّلَ النَّهَارِ فَتَرَى وَكَثْرَتَهُ قَالَ  
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ وَأَبْنِ مَسْعُودٍ وَبُرَيْدَةَ وَأَنْسٍ وَأَبْنِ عُمَرَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ

من المسلمين فنزلت ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا الآية وهذا  
الحديث بلفظه ومعناه خارج عن الأصل الذي قلناه من الوقت والحال  
والخالف والنية وربما خرج به القصد الى الاستهانة بالشريعة والاحتقار  
للأمر والنهي فيزل عن منزلة الايمان وكان الوعيد فيه على العموم وهذه  
معاني لا يفيهما الا شعبان من طعم التحقيق ريان من بحر الاخبار والسغب  
الظمان بمنزل عن هذا كله

### باب التبكير في التجارة

ذكر فيه أبو عيسى حديث صخر العامري لم يرو غيره قال يعلى بن عطاء  
عن عمار بن جدير عن صخر العامري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بارك الله لأمتي في بكورها قال وذلك اذا بعث سرية أو جيشا بعثهم أول النهار

وَجَابِرٌ ۖ قَالَ أَبُو عَيْسَى حَدِيثُ صَخْرٍ الْغَامِذِيِّ حَدِيثٌ حَسَنٌ وَلَا نَعْرِفُ  
لصخر الغامذي عن النبي صلى الله عليه وسلم غير هذا الحديث وقد روى  
سفيان الثوري عن شعبة عن يعلى بن عطاء هذا الحديث

باب ما جاء في الرخصة في الشراء إلى أجل . حدثنا أبو حفص  
عمر بن علي أخبرنا يزيد بن زريع أخبرنا عمارة بن أبي حفصة أخبرنا

وكان صخر رجلا تاجرا وكان اذا بعث تجارة بعث أول النهار فأترى وكثر ماله  
قال ابن العربي رحمه الله يروى عن ابن عباس وغيره أن ما بعد صلاة الصبح  
وقت يقسم الله فيه الرزق بين العباد وثبت أنه وقت ينادى فيه الملك اللهم اعط  
منفقا خلفا واعط ممسكا تلقا وهو وقت ابتداء الحرص ونشاط النفس وراحة  
البدن وصفاء الخاطر فيقسم لأجل ذلك كله وأمثاله وقد رويناه هذا الحديث  
من طرق كثيرة تفيد كل منها في موضعه

### باب في الشراء إلى أجل

ذكر أبو عيسى حديث عمارة ابن حفصة عن عكرمة عن عائشة قالت كان  
على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبان قطريان غلظان فكان اذا بعد فغرق ثوبا  
عليه فقدم بزم الشام لفلان اليهودي فقلت لو بعثت اليه فاشتريت منه ثوبين  
الى الميسرة فأرسل اليه فقال قد علمت ما يريد انما يريد أن يذهب بمالي  
أوبدراهمي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب قد علم أني من أتقاهم  
وآداهم للامانة وذكر حديث هشام بن سنان عن عكرمة عن ابن عباس توفي  
النبي ودرعه مرهونة بعشرين صاعا من طعام أخذه لأهله حديث حسن صحيح  
وذكر قتادة عن أنس قال مشيت الى النبي بنخبز شعير واهالة سنخة ولقد رهن

عَكْرَمَةُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَوْبَانِ  
 قَطْرِيَّانِ غَلِيظَانِ فَكَانَ إِذَا بَعْدَ فَعَرَقٍ ثَقُلَا عَلَيْهِ فَقَدِمَ بَرَزَمَ الشَّامِ لُقْلَانُ  
 الْيَهُودِيِّ فَقُلْتُ لَوْ بَعَثَ إِلَيْهِ فَاشْتَرَيْتُ مِنْهُ ثَوْبَيْنِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ  
 فَقَالَ قَدْ عَلِمْتُ مَا تُرِيدُ إِنَّمَا تُرِيدُ أَنْ تَذْهَبَ بِمَالِي أَوْ بِدِرْهَمِي فَقَالَ  
 رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَذَبَ قَدْ عَلِمَ أَنِّي مِنْ أَتْقَائِهِمُ اللَّهُ وَأَدَامُهُمْ  
 لِلْأَمَانَةِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَنْسٍ وَأَسْمَاءَ بَذَتْ يَزِيدَ

له درع مع يهودى بعشرين صاعا أخذه لأهله ولقد سمعت ذات يوم يقول  
 ما أمسى عند آل محمد صاع تمر ولا صاع حب وإن عنده يومئذ لتسع نسوة وهو  
 حديث حسن صحيح وعرض الحديث الأول فإن شعبه سئل عن حديث عمارة  
 ابن أبي حفصة هذا فقال لست أحدثكم حتى تقوموا إلى حرمي بن عمارة  
 فتقبلوا رأسه وحرمي في القوم قال أبو عيسى إعجابا بهذا الحديث قال ابن العربي  
 رحمه الله وبرأ بوالديه لافادته هذا الحديث وعلى ذلك لم يخرجوه الصحيح  
 (العريضة) فيه القدر نوع من البرود يصنع باليمن البز الثياب التي لها قدر الإهله  
 هي الغلالة من الدهن تكون على المرقه رقيقة السنخة المتغيرة الرائحة (الاحكام)  
 في سبع مسائل (الأولى) في معنى الترجمة وهي الرخصة في الاتبع إلى أجل  
 فجعلوها رخصة وهي في الظاهر عزيمة لأن الله تعالى يقول في عكم كتابه يا أيها  
 الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه فأنزلهما أصل في الدين  
 ورتبها على كثير من الاحكام ولكن المعنى في ذلك ان المرء لما كان لا يعلم هل  
 يوافي ذلك الاجل حيا عينا فتبرأ ذمته مما التزم أو يأتيه بغير الاشياء له  
 أو ميتا فلا يؤدى ما عليه أو تبقى ذمته مرتتهه ولكن أذن الله



• قَالَ أَبُو عَيْنِي حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثُ حَسَنٍ غَرِيبٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَاهُ  
شُعْبَةُ أَيْضًا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ قَالَ وَسَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ فَرَّاسَ الْبَصْرِيَّ  
يَقُولُ سَمِعْتُ أَبَا دَاوُدَ الطَّيَالِسِيَّ يَقُولُ سَمِعْتُ شُعْبَةَ يَوْمًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ  
فَقَالَ لَسْتُ أُحَدِّثُكُمْ حَتَّى تَقُومُوا إِلَى حَرَمِي بْنِ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي حَفْصَةَ  
فَتَقْبَلُوا رَأْسَهُ قَالَ وَحَرَمِي فِي الْقَوْمِ • قَالَ أَبُو عَيْنِي أَيْ عَجَابًا بِهَذَا الْحَدِيثِ

في ذلك اذا خلعت النية في العزم على الاداء في الصحيح قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم من أخذ أموال الناس يريد أداها أدى الله عنه  
ومن أخذها يريد اتلافها أتلفه الله فاذا ادان بهذه النية جعل الله له مخرجا في  
الدنيا والآخرة ( الثانية ) كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس الخشن  
ويأكل البشع لتقله من الدنيا واثاره ما عند الله تعالى ( الثالثة ) مداينة النبي  
صلى الله عليه وسلم لليهود مع أنهم يأكلون الربا كما أخبر الله عنهم وقد نهوا عنه  
دليل على أن الله تعالى عفى لنا عما يتقذونه وجعلوا في حقنا حلالا وان كان في  
حراما فاتتاله البنا منهم بالوجه الجائز بيننا وبينهم والاتقالات في المتناكحات  
تتخالف بين المحللات والمحرمات كشاة بريرة لما انتقلت حالت وهم عندنا  
مخاطبون بفروع الشريعة على كل حال وقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم كما  
روى أبو عيسى شعيرا من يهودى ورهنه درعه فبين جواز معاملتهم مع تجارتهم  
بالربا والخمر وساقاهم خبير على شطر ما يخرج منها وكره بعض العلماء مساقاة  
الذمي في الكرم الا أن يأمن أن يعمل منه خرا وهذا لا يازم في الربا فانه مما  
عفى الله عنه عند المسلمين وأباح لهم منهم وسقاهم وأخذ أموالهم فقد سبق  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك فيهم (الرابعة) قوله ولقد أمسى آل محمد في تسعة

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ وَعُمَانُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ هِشَامِ بْنِ  
حَسَّانَ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ تَوَفَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ بِعَشْرِينَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ • قَالَ أَبُو عَيْشَةَ هَذَا  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ • حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَدِيٍّ عَنْ  
هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ قَالَ مُحَمَّدٌ وَحَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ  
حَدَّثَنَا أَبُو عَن قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ قَالَ مَشَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
بِحَبْزِ شَعِيرٍ وَإِهَالَةٍ سَنَخَةٍ وَلَقَدْ رَهْنَ لَهُ دِرْعٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِعَشْرِينَ صَاعًا  
مِنْ طَعَامٍ أَخَذَهُ لِأَهْلِهِ وَلَقَدْ سَمِعْتُهُ ذَاتَ يَوْمٍ يَقُولُ مَا أَمْسَى فِي آلِ مُحَمَّدٍ

آيات وليس عندهم الاصاع من بر قد كان يقيم الايام الثلاثة كذلك الشهر لا  
يوقد عندهم نار والانوار تغشاهم من فوقهم ومن تحتهم وعن أيماهم وعن شمائلهم  
ومن أمامهم ومن خلفهم (الخامسة) رهنه درعه دليل أن جواز رهن آله  
الحرب في بلد الجهاد عند الحاجة الى الطعام وقدم ذلك على الحاجة اليها والحماية  
للبيضة والدفاع على الملة لانه اذا تعارض أمران قدم الالم والحاجة الى القوات  
أهم فقدمت (السادسة) قول عائشة رضي الله عنها الى الميسرة لم ترد به الى أن  
تستغنى بما يؤتيك الله لانه أجل مجبول ولا يجوز باجماع من الامة وانما تعنى  
به الى وقت رجاء الميسرة وذلك في وقت الجند والحصار والبيع اليه جائز عندنا  
وقال الشافعي وأبو حنيفة هو مجبول ولا يجوز أن يجعل واحد منهما أجلا  
قلنا بل هو معلوم بلا اشكال ويجعل الاداء فيه اذ سمي في موضعه وأكثره وقد

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعُ تَمْرٍ وَلَا صَاعُ حَبٍّ وَأَنْ عِنْدَهُ يَوْمَئِذٍ لَتَسْعَ نَسْوَةٌ  
 • قَالَ أَبُو عَيْسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

باب ما جاء في كتابة الشروط . حدثنا محمد بن بشار  
 أخبرنا عباد بن ليث صاحب الكرايسى البصرى أخبرنا عبد الحميد بن  
 وهب قال قال لي العلاء بن خالد بن هوثة ألا اقرأ لك كتاباً كتبه لي

يناه في مسائل الخلاف ( السابعة ) رهن السلاح مع الحاجة اليها في زمن  
 الجهاد عند الحاجة الى الطعام فيقدم الالم فالالم والله أعلم  
 باب كتابة الشروط

قال ابن العربي رحمه الله في الشرط (العريّة) هو العلامة ومنه أشرط الساعة  
 وهو عبارة عن كل شيء يدل على غيره ويعلم من قبله ولما كانت العقود يعرف  
 بها ما جرى سميت شروطاً وسميت وثائق من الوثيقة وهي ربط الشيء لثلاث  
 يتعلق ويذهب وسميت عقوداً لأنها ربطت كتبه بما ربطت قولاً وقد أمر الله  
 بذلك في كتابه العزيز لقوله سبحانه اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه  
 وقد أتينا بحجة الله على جملة من السياق توفى على الغاية بالانسان في هذه  
 الآية في كتاب تفسير القرآن وناسخه ومنسوخة وذكرنا اختلاف الناس في ذلك  
 والصحيح منه أن الحق في الكتابة والشهادة للمتعاملين فمن دعى منهما اليها لزم  
 الآخر الاجابة اليه واذا ابتدأها كانت وقد ذكر أبو عيسى في الباب حديث العلاء بن  
 خالد بن هوثة وليس في الباب غيره مختصراً وكذلك أخبرنا المبارك بن عبد الجبار  
 ابن احمد بن قاسم الازدي قال أخبرنا القاضي ابو الطيب انطربى قال أخبرنا  
 أبو الحسن علي بن عمر بن احمد بن مهدي الحافظ الدارقطني فذكر أسانيد منها  
 حدثنا عثمان بن احمد الدقاق حدثنا أبو خالد عبد العزيز بن معاوية القرشي حدثنا  
 عباد بن ليث صاحب الكرايسى حدثنا عبد الحميد بن وهب قال قال العلاء

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ قُلْتُ لِي فَأَخْرَجَ لِي كِتَابًا هَذَا مَا اشْتَرَى  
الْعَدَاءُ بَنِي خَالِدِ بْنِ هُوَظَةَ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرَى  
مِنْهُ عَبْدًا أَوْ أَمَةً لَأَدَّاهُ وَلَا غَائِلَةَ وَلَا خَبْثَةَ يَبْعُ الْمُسْلِمُ الْمُسْلِمَ  
﴿قَالَ أَبُو عِيسَى﴾ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عِبَادِ

ابن هوة إلا أفرئك كتابا كتبه لي رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كروا  
عبدا أو أمة شك عباد بن قيس صاحب الكرايس لم يروه غيره قال أبو عيسى  
حديث حسن غريب وفيه فوائد ( الأولى ) البداية باسم الناقص قبل الكامة  
في الشروط والادنى قبل الأعلى بمعنى أنه الذي اشترى فلما كان هو الذي  
طلب أخبر عن الحقيقة كما وقعت وكتب حتى يوافق المكتوب المقول  
ويذكر على وجه المنقول ( الثانية ) الفائدة في كتب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ذلك وهو بمن يؤمن عهده ولا يجوز عليه أبدا نقض التعليم للخلق حتى إذا  
كان هو مع أمن ذلك فيه يفعل فكيف بغيره الذي لا يؤمن عليه تبدل الأحوال  
عند تقادم الأزمان وتغير القلوب على الخلق وترددها بين الأقرار والانكار  
ببزغات الشيطان ( الثالثة ) أن ذلك على الاستجاب لأنه قد باع وابتاع حتى  
من اليهود ولو لم يكن في الصفقة شهود ولو كان أمرا مفرضا في الشريعة لقام  
به صلى الله عليه وسلم قبل الخلق ( الرابعة ) يكتب الرجل اسمه واسم أبيه وجده  
حتى ينتهي إلى جد يقع به التعريف ويرتفع الاشتراك الموجب للاشكال عند  
الاحتياج إلى النظر ألا ترى قوله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فوق  
التعريف وارتفع الاشكال بالاسمين فلم يزد عليه ( الخامسة ) لا يحتاج إلى ذكر  
النسب إلا إذا أفاد تعريفا ورفع اشكالا والناس اليوم يكتبونه افتخارا (١)  
من ليس بمشهور إلى ذكره لحيازته ولا يحتاج إلى ذكر البلد إلا لرفع الاشكال

ابن لَيْثٍ وَقَدْ رَوَى عَنْهُ هَذَا الْحَدِيثُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ  
**باب ما جاء في المكيال والميزان** . حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ

عند توقع الاشتراك ( السادسة ) قوله هذا ما اشتري العدا من رسول الله اشترى منه فكرر لفظ اشترى وقد كان الاول يكفى ولكنه لما كانت للاشارة بهذا الى المكتوب ذكر الاشتراك في القول المنقول ( السابعة ) قوله عبدا ولم يصفه ولا ذكر الثمن ولا قبضه العدا للذي اشترى واقتصر على قوله لاداء وهو ما كان في الجسد والخلق ولا خبثه وهو ما كان في الخلق ولا غائلة وهو سكوت البائع على ما يعلم من مكروهه في المبيع وهذا الذي قصد النبي صلى الله عليه وسلم والله اعلم الى كتبه الشروط لسيه ليين كيف يجب أن يكون عمل المسلم في بيعه فاما تلك الزيادات فاما أحدها الشرطيون لما حدث في العالم من التخاذل والحياة فكل معنى يتوقع أن يقوم به جعلوا له وصفا وعينوا فيه فضلا وأدخلوه شرطا حتى أدخلوا من ذلك ما لا يجوز وتخيّلوا فيه التجوز فلم يجز ولا يجوز أبدا وإن أمضوه وجوزوه قاله ورسوله أحق أن يرضوه ( الثامنة ) قوله يبيع المسلم المسلم قال في صدر العقد اشترى ثم قال يبيع المسلم المسلم ليين أن الشراء والبيع واحد وقد فرق بينهما أو خيفة وجعل كل واحد منفردا والكلام في ذلك طويل وإن قل فيه التحصيل وقد بيناه في مسائل الخلاف ( التاسعة ) في هذا الحديث يؤتى الرجل البيع بنفسه وذكّر بعضهم في حديث اليهود تولى الرجل الشراء بنفسه وكره بعضهم لثلاث يسامح ذو المنزلة فيكون نقصا من أجره وجاز ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم لعصمته في نفسه .

### باب المكيال والميزان

ذكر حديث عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الطَّلَقَانِي حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْوَاسِطِيُّ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ  
عُكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْحَابِ  
الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ أَنْكُمْ قَدْ وَلِيتُمْ أَمْرَيْنِ هَلَكَتَ فِيهِ الْأُمَمُ السَّالِفَةُ قَبْلَكُمْ  
• قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حُسَيْنِ بْنِ  
قَيْسٍ وَحُسَيْنُ بْنُ قَيْسٍ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ وَقَدْ رَوَى هَذَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ  
عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعٍ مِنْ يَزِيدٍ** • حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ مَسْعُودَةَ أَخْبَرَنَا

لِأَصْحَابِ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ أَنْكُمْ قَدْ وَلِيتُمْ أَمْرَيْنِ هَلَكَتَ فِيهِمَا الْأُمَمُ السَّابِقَةُ  
قَبْلَكُمْ قَالَ يَرْوِيهِ الْحَسَنُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عُكْرِمَةَ وَهُوَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ وَالصَّحِيحُ  
وَقَفَّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ الْأَصْلُ فِي أَمْرِ الْمِكْيَالِ  
وَالْمِيزَانِ الْقُرْآنُ قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ لَا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ وَمَا ذَكَرَ اللَّهُ مَخْبَرًا عَنْ  
شُعَيْبٍ مَعَ قَوْمِهِ فِي ذَلِكَ وَقَدْ رَوَى مَالِكٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا مَقْطُوعًا مَقْصُوصًا  
قَوْمَ الْمِكْيَالِ وَالْمِيزَانِ الْأَقْطَعُ عَنْهُمْ الرِّزْقُ قَالَ عَلَمَاؤُنَا أَرَادُوا التَّكْثُرَ مِنَ الْمَالِ  
بِفِرْطِهِ فَقَطَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ الرِّزْقَ مِنْ عِنْدِهِ وَقَدَرُوا الْمِكْيَالَ مِكْيَالَ أَهْلِ  
الْمَدِينَةِ وَالْمِيزَانَ مِيزَانَ مَكَّةَ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اللَّهُمَّ بَارِكْ فِي صَاعِهِمْ  
وَمَدِّهِمْ وَقَالَ يَهْئِلُكَ لِأَشْهَبِ الْبَرَكَةِ فِي صَاعِنَا كَثْرَتُ مَا عِنْدَكُمْ

بَابُ بَيْعٍ مِنْ يَزِيدٍ

ذَكَرَ حَدِيثُ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجْلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ الْخُنْفِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ  
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاعَ حُلْسًا وَقَدَحًا وَقَالَ مَنْ يَشْتَرِي

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شُمَيْطٍ بْنُ عَجْلَانَ حَدَّثَنَا الْأَخْضَرُ بْنُ عَجْلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
 الْحَنْفِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَاعَ حِلْسًا  
 وَقَدَحًا وَقَالَ مَنْ يَشْتَرِي هَذَا الْحِلْسَ وَالْقَدَحَ فَقَالَ رَجُلٌ أَخَذْتُهُمَا  
 بِدَرَاهِمٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ يَزِيدُ عَلَى دَرَاهِمٍ فَأَعْطَاهُ رَجُلٌ  
 دَرَاهِمَيْنِ فَبَاعَهُمَا مِنْهُ ۖ قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ  
 حَدِيثِ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجْلَانَ وَعَبْدُ اللَّهِ الْحَنْفِيُّ الَّذِي رَوَى عَنْ أَنَسٍ هُوَ  
 أَبُو بَكْرٍ الْحَنْفِيُّ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ لَمْ يَرَوْا بَأْسًا بِبَيْعِ  
 مَنْ يَزِيدُ فِي الْغَنَائِمِ وَالْمَوَارِيثِ وَقَدْ رَوَى الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ  
 مِنْ كِبَارِ النَّاسِ عَنِ الْأَخْضَرِ بْنِ عَجْلَانَ هَذَا الْحَدِيثَ

هذا الحلس والقَدَحُ فقال رجل أخذتهما بدراهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم  
 من يزيد على درهم فأعطاه رجل دراهمين فباعهما منه فقال وقد رواه عن الأخضر  
 غير واحد من كبار الناس قال ابن العربي رحمه الله هذا مبين للحديث  
 النهي عن البيع على بيع أخيه فإن ذلك مخصوص عند التراب والاقتراب  
 من الأبعاد فاما حال التسويق وطلب الزيادة قبل ذلك فلا بأس به وعليه يدل  
 الحديث وقد ذكر أبو عيسى عن بعضهم أنه يجوز في الغنائم والموارث والباب  
 واحد والمعنى مشترك لا يختص به غنيمة ولا ميراث

• **باب** مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُدْبِرِ . حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ  
 أَبُو عَيْدَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ  
 لُفْطٍ الْبَخَارِيُّ فِي الصَّحِيحِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ الْأَنْصَارِ دَبَّرَ غُلَامًا  
 لَهُ فَاتَ وَلَمْ يَتْرِكْ مَالًا غَيْرَهُ فَبَاعَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ  
 ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النَّحَامِ قَالَ جَابِرٌ عَبْدًا قَبْطِيًّا مَاتَ عَامَ الْأَوَّلِ فِي أَمَارَةِ ابْنِ  
 الزُّبَيْرِ • قَالَ أَبُو عَيْنَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَرَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ  
 عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ

### باب بيع المدبر

ذكر حديث عمرو بن دينار عن جابر أن رجلا من الانصار ذكر الحديث  
 ولفظ البخاري في الصحيح ان رجلا من الانصار دبر مملوكا ولم يكن له مال  
 غيره فباع النبي صلى الله عليه وسلم فدعى به وقال من يشتريه مني فاشتره نعيم  
 ابن النحام بثمانمائة درهم فأخذ ثمنه فدفعه اليه قال جابر عبدًا قبطيًا مات عام  
 أول زاد غيره في الصحيح فدفعها اليه وقال أبداً بنفسك فتصدق عليها فان فضل  
 شيء فلذي قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شيء فلكذا وكذا يقول من بين  
 يديك وعن يمينك وعن شمالك وفي رواية من بنى عذرة (الاستاد) قال علماؤنا  
 انما صوابه نعيم النحام لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لنعيم هذا دخلت الجنة  
 فسمعت نعمة فالتفت فاذا هو أنت به ولذا سمي النحام والنعمة السعة المعارضة  
 فيه فوائد (الاولى) في حقيقة التدبير وهي عتق الرجل مملوكه بعد موته اما  
 بلفظ التدبير أو بأن يقول له اذا مت فأنت حر فالمعنى واحد وان لم يكن لفظ  
 والاحكام لما ثبت بماتى الالفاظ لا تفسر وهذا عقد لازم عندنا لا يجوز



أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَرَوْا بَيْعَ الْمَدِيرِ بَأْسًا وَهُوَ قَوْلُ  
الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَسْحَقَ وَكَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ بَيْعَ الْمَدِيرِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَمَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ.

للسيد الرجوع فيه وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي هو غير لازم ويرجع فيه  
بما شأه بمنزلة الوصية والدليل على انه بمنزلة الحقيقة والحكم أما الحقيقة  
فلان عتقه بعد موته وأما الحكم فلأنه بالثالث بالاجماع الا عند مسروق  
ولولا كونه وصية لاعتبر الا بعد الميراث لخرج من رأس المال فالمعتق الى  
أجل قال علماؤنا لما علق المعتق على حصة استحقه ضرورة وانما قضى فيه  
بالثالث لانه حكم يظهر بعد الموت وكل حكم يظهر بعد الموت فهو في الثالث  
كان وصية أو تديرا فان تعلق بالحديث المتقدم قلنا هذا الحديث ليس من  
النبي فقال يلزم الاقياد اليه على كل حال وانما هي قضية في عين وحكاية في حال  
فلا تعدى الى غيرها الا بدليل هكنا اذا كانت مجردة عن الاحتمال واذا تطرق  
اليها التأويل سقط منها الدليل والذي يدل على الاحتمال فيها وانها خارجة عن  
طريق الاحتجاج قوله ولم يكن له مال غيره ولو كان يبيعه لأن التديير لا يقتضي  
منها ولم يوجب عتقا لم يكن لذكر الراوى وقوله ولم يكن له مال غير معين ولا  
يجوز اسقاط بعض الحديث والتعلق ببعضه ويحتمل أن يكون سفيان فرد النبي  
فعله وعليه حمله البخارى وبوب به وادخله في الباب وقال بعض العلماء باعه  
في دين وهذا باطل فاننا قد بينا في الصحيح انه دفعه اليه وأمره أن يعود به على  
قرباته وعليه في معاشه ودينه وقد قال جماعة من العلماء ترد أفعال السفيه  
والله أعلم

باب ما جاء في كراهية تلقي اليوع . حدثنا هناد حدثنا  
ابن المبارك أخبرنا سليمان التيمي عن أبي عثمان عن ابن مسعود عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تلقي اليوع قال وفي الباب عن علي

### باب كراهية تلقي اليوع

خرج عن أبي عثمان عبد الرحمن عن ابن مسعود ان النبي صلى  
الله عليه وسلم نهى ان يتلقى الجلب فان تلقاه انسان فابتاعه فصاحب  
السلعة فيها بالخيار اذا ورد السوق وصح حديث ابن مسعود واستغرب حديث  
أبي هريرة وحسنه وأدخل معه ثمانية أحاديث أصول في ثمانية أبواب من  
المناحي وقد بينا في كتاب الاحكام ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ستة  
وخمسين يعا منها في الصحيح (١) وباقيا في الحسان ونحن نسوق ذلك في هذه  
العارضة على اختصار فنقول البيع الاول بيع التلقي قد بينا في كتاب القيس  
ان النهي عن تلقي الركبان منبني على قاعدة المصالح من القواعد العشر التي  
انبت عليها أحكام المعاوضات فانها ترجع الى مراعاة حق الجالب في حفظه من  
الغبن في سلعته أو الى مراعاة حق البادى في منعه من الظفر بطلبته وقد اختلف  
العلماء في ذلك على قولين فرآه مالك والحنفي لحق البادى ورآه الليث والاوزاعي  
والشافعي لحق الجالب وقال مالك ينكل من فعل ذلك وقال ابن القاسم يذهب  
الا أن يعذر بالجهل ويكون أهل السوق اشراكا له وان كان لها سرق ان شاء  
وان لم يكن لها سوق عرضت على الناس وقال مالك في حد التلقي الميل في  
رواية والفرسخين في أخرى واليومين في رواية ابن وهب وقال الشافعي هو  
بالخيار اذا بلغ السوق واطلع على الغبن قال الليث ويبيع له اذا رآه الغبن  
عليه ولم يعلم هو به وهذا هو مذهب أبي هريرة على ما روى في تفسيره

وَأَبْنُ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبْنُ عُمَرَ وَرَجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّقِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ أَيُّوبَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

في الحديث فانه من قوله وقال يفسخ البيع لانه عمل على غير الأمر كما قال صلى الله عليه وسلم من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد والصحيح عندي أنه لمراعاة الحقيقين لأن اجتماعهما لا يتناقض ولا يجوز الاضرار بواحد منهما ولا يفسخ ان نزل لما قررناه في الاصول ومساائل الخلاف وغير ذلك وقال ابن القاسم لا يفسخ اذا فات وهذا يقتضي الفسخ قبل القوت والاول أصح (الثاني) المحاقلة وهي مشتقة من الحقل وهو القداح من الارض (الثالث) المزابنة وقد فسرنا في الحديث الصحيح من تفسير الصاحب الراوى لها فالمحاقلة اكثر ارض بالحنطة والمزابنة بيع التمر في رؤس النخل بالتمر ثم حمل ذلك على كل رطب يابس ثم حمل على كل بيع آل من الفساد الى التدافع مأخوذ من الزين وهو الدفع وقال مالك المزابنة كل شيء من الجزاف الذي لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده اتبع لشيء من المسمى بالكيل والوزن والعدد واختصاره بيع المجهول بالمعلوم وهو نوع من الفساد يرجع الى قاعدة الغرر وقاعدته الاختلاف في ذلك ان كان يعلم المسمى من النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي ثم يركب عليه غيره وانما كانت عندهم يبيع وقع الاهتمام بها لوقوعها فاجلب النبي صلى الله عليه وسلم عنها وضم منها سواها وامتناع كراه الارض بالحنطة منها يستمد من قاعدة الغرر وامتناع كراتها بالحنطة من غيرها محمول على الاول ولذلك خالف فيه من لم يوافق على الاول وهو الاكثر فاما أخذ بعموم الحديث وأما من ركب قاعدة

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ يَتَلَقَّى الْجَلْبُ فَإِنْ تَلَقَّاهُ إِنْسَانٌ فَابْتِاعَهُ  
فَصَاحِبُ السَّلْعَةِ فِيهَا بِالْخِيَارِ إِذَا وَرَدَ الشُّوقُ • قَالَ أَبُو عَيْنِيَّةَ هَذَا حَدِيثٌ  
حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَيُّوبَ وَحَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ  
صَحِيحٌ وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ تَلَقَّى الْيُوعِ وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْخَدِيعَةِ  
وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِنَا

• **باب** مَا جَاءَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ • حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَاحِدُ بْنُ مَنِيعٍ  
قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ

مَالِكٍ فِي الذَّرَائِعِ فَإِنَّهُ يُوْدَى إِلَى طَعَامٍ بَطْعَامٍ إِلَى أَجَلٍ وَقَدْ جَوَّزَهُ ابْنُ أَبِي لَيْلَى  
وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ يَعْرِفُ وَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنَ الْعُلَمَاءِ أَتَقَنَّهُ إِلَّا  
النَّسَائِيَّ فَإِنَّهُ وَضَعَ فِيهِ جُزْأً مَفْرُودًا وَأَجَازَ اللَّيْثُ كَرَاهَا بِمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَهُوَ  
مَنْهَبُ أَهْلِ الْأَنْدَلُسِ وَهُوَ أَخْفَى فِي مَخَالَفَةِ مَالِكٍ لِأَنَّهُ غَرَّرَ وَلَيْسَ بِرَبِّي وَمَنْ  
جَوَّزَهُ قَالَ لَيْسَ بِغَرَرٍ إِنْ حَصَلَ شَيْءٌ شَارَكَهُ بِالنَّصِيبِ كَالرَّيْحِ فِي الْقَرَاظِ وَإِنْ  
لَمْ يَحْصُلْ شَيْءٌ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ وَهَذَا أَقْوَى جِدًّا وَأَمَّا يَبِيعُ التَّمْرَ بِالتَّمْرِ فَبِهِ النَّصُّ  
وَلَسْتُ أَرَاهُ عَلَيْهِ عَمَلٌ كُلِّ رَطْبٍ يَابِسَهَا وَجَهْلُ أَبِي حَنِيفَةَ هَذَا عَلَى فِهْمِهِ  
وَتَعَلُّقِهِ بِالْإِسْتِبْطَاقِ وَحُكْمِ بِأَصْحَابِهِ وَأَنْكَرَ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ عِيَّاشٍ فَمَا يَصْنَعُ  
فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ التَّمْرِ بِالتَّمْرِ (الرَّابِعُ) يَبِيعُ  
الْحَاضِرُ لِلْبَادِي ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْهُ وَلَا بَدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْمُرَادِ بِهِ فَإِنَّ الْحَاضِرَ فِي الْعَرِيَةِ  
مَنْ كَانَ مَقِيمًا عَلَى الْمَاءِ وَالْبَادِي مَنْ كَانَ مِنْ أَبْنَاءِ مَاءِ السَّمَاءِ وَكَذَلِكَ فَسَرَهُ  
قُتَيْبَةُ الْعَرَبِ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَفِي النَّسَائِيِّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَالَ قُتَيْبَةُ يُبَلِّغُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ طَلْحَةَ وَجَابِرٍ وَأَنَسٍ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَحَكِيمِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ عَنْ أَبِيهِ وَعَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ جَدِّ كَثِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبيع المهاجر للأعراب وهو سواء في المعنى كان الرجل من الحاضرة على الماء دخل إلى الأمصار فانه لا يدخل في حديث لا يبيع حاضر لباد وكذلك أهل المدائن من أهل (١) ليس بالبيع بأس فمن رأى أنه يعرف السوم إلا من كان منهم فشه أهل البلدية قال مالك فلا حجه أن يبيع لهم حاضر وقد جله في الحديث مفسر إلا أن يكون له سمسار ثبت في الصحيح من تفسير الراوى ومعنى النهى عن ذلك غريب في الحديث كما ذكر أبو عيسى لا يبيع حاضر لباد دع الناس يرزق الله بعضهم من بعض وهذا يقتضى أن يترك البدوى يساومه الحضرى فما أعطاه مما يرضى به البدوى فحائز انفعاد الصفقة به وهذا يعارضه حديثان أحدهما العام قوله بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم على النصح لكل مسلم وحقيقة النصح أن لا ترضى له إلا كما ترضى لنفسك وأنت لا ترضى لنفسك بغبن فلا تغبنه فيها (الثانى) الحديث الخاص لا تلقوا السلع على أحد التأويلين فأما هذا المعارض الثانى فوجه التقصى عنه أن يحمل على أن معنى لا تلقوا الركبان لحق أهل الحاضرة وأن أهل التأويل الآخر الذى يعارضه النصح قد عسر على كثير من الناس وجه الخروج عنه قال بعضهم قوله الدين الصيحة عام وهذا خاص والخاص يقتضى على العلم قال ابن العربى رحمه الله وهذا ممكن لو كان فى غير ضرر فأما الاضرار فى أحد فى ماله فلا يجوز المعنى فيه عندى والله الموفق انه نهى عن

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَاحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ قَالَا حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزَّيَّيرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا يَبِيعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ دَعَا النَّاسَ يَرْزُقُ اللَّهُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ • قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَحَدِيثُ جَابِرٍ فِي هَذَا هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ أَيْضًا وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ

بيع الحاضر للبائى لاختصاص الحاضر بما يستفيد من البائى اذا باع له وأحكمت الشريعة أن يكون البائى يتولى بيعه بنفسه فإذا عرضه ورآه كل أحد ارتفع الحرج عن الذى اشتراه وان كان باقلا من القيمة تركب على هذا مسائل أربع ( الاولى ) اذا ثبت أن ذلك حق للذاظرين فقد قال مالك فى البدوى يقدم المدينة يسئل الحضرى عن السعر قال لا يخبره يعنى لحق أهل الحاضرة فى الذى يرجونه من رخصه والذى يحقق لكم المسألة ويكشف خطأها أن هذا البدوى وان طلب أن يأخذ ما اتفق له أخذه بأول عطاء وان أراد أن يستوفى المشى به حتى يكون سمسار نفسه فان ذلك له فهو اذا ترك الاجتهاد لنفسه كنا روى عن ابن القاسم ( الثانية ) تركب على هذا لا يبيع حضرى لحضرى كنا قال عنه عن ابن وهب ووجه المعنى الذى فى بيع الحضرى للبدوى بعينه تركب على هذا فركب عليه ( الثالثة ) ان أرسل قريب أو صديق الى قريب أو صديق له فى بلد آخر بضاعة ليعمها قال لا يبيع له لعله المذكورة وقال أبو حنيفة يبيع الحاضر للبائى كما قال مجاهد انما كان ذلك فى صدر الاسلام ثم نسخ ومنهم من قال الناس فى ذلك الزمان على بله فأما اليوم فقد تحذلقوا وعرفوا كل معنى وتحققوا وقد قال الاوزاعى لا يبيع له ولكن يخبره لأن السؤال اذا وقع فقد وجب النصيح أو

الَّتِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ كَرِهُوا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرُ لِبَادٍ وَرَخَصَ  
بَعْضُهُمْ فِي أَنْ يَشْتَرِيَ حَاضِرُ لِبَادٍ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ يُكْرَهُ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرُ لِبَادٍ  
وَأَنْ يَبَاعَ فَالْيَسْعُ جَائِزٌ

● **باب** مَا جَلَّ فِي النَّهْيِ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمَزَانَةِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ  
حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَسْكَنْدَرَانِيُّ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ  
أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ  
وَالْمَزَانَةِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَسَعِيدِ  
وَجَارِ وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ وَأَبِي سَعِيدٍ ● قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْمُحَاقَلَةُ يَبِيعُ الزَّرْعَ بِالْخُطَّةِ وَالْمَزَانَةُ يَبِيعُ التَّمْرَ عَلَى  
رُؤُوسِ النَّخْلِ بِالتَّمْرِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا يَبِيعُ  
الْمُحَاقَلَةَ وَالْمَزَانَةَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ

الصدوق جراباً للإشارة والمستشار مؤتمن وقال مالك في المعارض مندوحة بأخذ  
له في حديث آخر يلحق اللفظ مثل أن يقول ما سعر هذه السلعة فيقول له أنا  
لست من أهل السرق فيصدق ولا يكون جواً بالمراعاة (الرابعة) إذا قلنا لا يبيع  
له فقد اختلف قول مالك هل يشتري له وهو الصحيح لوجهين أحدهما أن الشراء  
هو البيع قال الله تعالى يشروه بئس شخص وقال النبي صلى الله عليه وسلم المتبايعان  
بالخيار وهو اختيار ابن حبيب وهو الصحيح في الليل وقد قدمنا أن الناس اليوم

أَنَّ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ سَأَلَ سَعْدًا عَنِ الْيَضَاءِ بِالسُّلْتِ فَقَالَ أَيُّهُمَا أَفْضَلُ قَالَ  
 الْيَضَاءُ قَهَى عَنْ ذَلِكَ وَقَالَ سَعْدٌ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 يُسْتَلُّ عَنْ أَشْرَهِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ فَقَالَ لِمَنْ حَوْلُهُ أَيْنَقُصُ الرُّطْبُ إِذَا بَيْسَ  
 قَالُوا نَعَمْ قَهَى عَنْ ذَلِكَ حَدَّثَنَا هَنَادٌ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مَالِكٍ عَنْ  
 عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ زَيْدِ أَبِي عِيَّاشٍ قَالَ سَأَلْنَا سَعْدًا قَدْ كَرِهَتْهُ  
 • قَالَ أَبُو عِيَّاشٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ  
 وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِنَا

• باب ما جلد في كراهية بيع التمرة حتى يبدو صلاحها .  
 حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أَرْهَمٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ

قد عرفوا المعاني فكأنه قد ارتفع معنى الحديث (الخامسة) بيع التمر قبل  
 بدو صلاحها مسألة بديعة اختلف العلماء فيها فمن علمائها فيها روايتان أحدهما  
 أنه إذا باعه مطلقا فسر البيع في مشهور مذهبنا وبه قال الشافعي حتى يشترط  
 المتباع وقال أبو حنيفة يجوز البيع ويؤمر بجزها بحكم العقد وهي  
 الرواية الأخرى وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى  
 يبدو صلاحها نهى البائع والمتباع والنهي يقتضي التحريم وفساد النهي عنه  
 وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البيع ومنعه ومد البيع الى غاية هي بدء  
 الصلاح فلا يجوز وجوده قبلها وقال المخالف ثبت في الصحيح عن زيد بن ثابت  
 أنهم كانوا يبيعون الثمار قبل بدو صلاحها ثم يقولون لصاحب الثمرة الزمان



أَبْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّخْلِ حَتَّى يَزْهُوَ  
وَهَذَا الْأَسْنَدُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ السُّنْبُلِ حَتَّى  
يَبْيَضَ وَيَأْمَنَ الْعَاهَةُ نَهَى الْمُشْتَرَى وَالْبَائِعُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ

أَصَابَهَا الْقَشَامُ عَاهَاتٍ يَحْتَجُونَ بِهَا فَقَالَ لِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ كَالْمَشُورَةِ  
لَمْ قُلْنَا ثَبِتَ فِي الصَّحِيحِ أَنَّهُ قَالَ لَمْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فَمَنْ يَأْخُذُ أَحَدَكُمْ  
مَالَ أَخِيهِ وَهَذَا قَوْلُهُ الْمَعْنَى الَّذِي يَدْفَعُ الظُّنُونَ وَقَوْلُهُ كَالْمَشُورَةِ لَمْ يَعْنِ بِهِ أَعْلَامَهُمْ  
وَاسْتِعْلَامَ مَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْجَوَابِ فِي ذَلِكَ فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ جَوَابٌ إِلَّا أَنْ امْتَلَأُوا  
وَأَطَاعُوا وَسَمِعُوا وَلَمْ يَأْمُرْهُمُ النَّبِيُّ بِالْجَزْ عِنْدَ الْبَيْعِ وَأَمَّا أَطْلُقُ أَتَقُولُ فِي النَّهْيِ  
فَوَجِبَ حَمْلُهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَإِذَا وَقَعَ تَحْتَ مَطْلُوقِ النَّهْيِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ فَاسِدًا  
مَنْسُوخًا لَا يَفُوتُ بِحِزٍّ وَلَا يَكُونُ لَهُ فِي الصَّحَّةِ حُدُودٌ فِي الْمَسْأَلَةِ لَعَلَّامَاتًا تَفْرِيعُ  
طَوِيلٍ لَيْسَ مِنَ الْعَارِضَةِ (تَرْكِيبٌ) قَدْ فَسَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى  
يَبْدُو صِلَاحًا فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فَقَالَ حَتَّى يَبْيَضَ وَقَالَ أَيْضًا تَحْمَارًا وَتَصْفَارًا وَقَالَ  
لَا تَبْيَعُوا الْعَنْبَ حَتَّى يَسُودَ وَلَا الْحَبَّ حَتَّى يَشْتَدَ وَإِذَا فَسَّرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
شَيْئًا لَمْ يَحِزْ لِأَحَدٍ تَفْسِيرَهُ بَلْ نَقُولُ إِذَا فَسَّرَ الرَّاوِي الْحَدِيثَ فَهُوَ أَوَّلَى مِنْ تَفْسِيرِ  
غَيْرِهِ فَكَيْفَ بِتَفْسِيرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِلِهِ وَقَدْ كَانَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لَا يَبْيَعُ  
ثَمَارَهُ حَتَّى تَطْلُعَ الثَّرِيَا وَلَيْسَ الْحَدُّ فِي بَيْعِهَا كَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
لَمْ يَزِدْ كَرَاهِيَةً وَلَكِنَّ الْعَاهَةَ كَانَتْ جَارِيَةً عِنْدَهُمْ بِأَنْ طُلُوعُ الثَّرِيَا يُؤْمَنُ عَلَى الثَّمَارِ  
حِينَئِذٍ الْعَاهَةُ فَكَانَ يَرَى زَيْدٌ أَنَّهَا وَإِنْ بَدَأَ صِلَاحًا قَبْلَ ذَلِكَ تَأْخِيرُهَا حَتَّى  
تَطْلُعَ الثَّرِيَا يَتَصَفَّاهُ مَعَ الْفَجْرِ حِينَئِذٍ يَسْتَقْبِلُ النَّاسُ زَمَانَ آخَرَ وَيَنْقَلُونَ  
عَنْ مَنَازِلِهِمْ وَثَبِتَ مَا ثَبِتَ مِنَ الثَّمَارِ وَسَقَطَ مَا سَقَطَ قَالَ ذُو الرِّمَّةِ

أَقْنَاهَا حَتَّى زَوَى الْعُودَ فِي الثَّرِيَا وَلَفَّ الثَّرِيَا فِي مَلَاةِ الْفَجْرِ

وَقَدْ تَخْتَلَفَ الْعُرَاثُ فِي الْبِلَادِ وَفِي الثَّمَارِ فَالزَّيْتُونَ عِنْدَنَا أَمَّا نَأْمَنُ عَلَيْهَا

وَعَائِشَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ  
 • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا  
 عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ كَرِهُوا رِوَايَةَ  
 الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَدُورَ صِلَاحُهَا وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَسْحَقَ حَدَّثَنَا  
 الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ وَعَفَّانُ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا حَدَّثَنَا

العايات اذا خرج شهر يونية الشمس المتصل بمافيه وطلوع الثريا في الامن  
 من العاهة على النخل أو خروج شهر يونية عن الزيتون انما هو عبارة أنه قد  
 ثبت منها ما ثبت وسقط ما سقط وتبين حالها في الامن والا هي معرضة  
 بعد ذلك لآفات أخرى من حر أو برد أو تلج بحسب تقدير الله وحكمه على رزقه  
 وحكمته في خلقه وقوله في حديث أبي عيسى عن ابن عمر نهى عن بيع السبل حتى  
 يبيض ويأمن العاهة وهو قوله في حديث مسلم نهى عن بيع الحب حتى  
 يشتد فانه اذا اشتد ابيض وقوله حتى يأمن العاهة ليس بشرط زائد على الاشتداد  
 وانما هو تفسير له لمعنى أنه اذا اشتد وابيض أمن العاهة واستغرب أبو عيسى  
 حديث أنس ولم يصححه لانفراد حماد بن سلمة والله أعلم وقد قال الشافعي  
 لا يجوز بيع الحب في سنبله لانه مغيب فيدخل في قسم الغرر وليس  
 كما زعم بل هو معلوم فانه اذا أفرق من الفراق سنبلة واحدة علم حال الباقي عادة  
 مستمرة وحقيقة مستقرة وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحب  
 وجعل النهي غاية فليس لاحد أن يجعل غاية أخرى بغير دليل وقد جوز  
 الشافعي بيع الجوز واللوز وهو ايضا فكيف بالحب وقد بيناه في مسائل الخلاف  
 وتماه فيها ان شاء الله وقوله نهى البائع والمبتاع فيه فوائد (الاولى) أنه نهى

حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ حَمِيدٍ عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى  
عَنْ بَيْعِ النَّبِ حَتَّى يَسْوَدَوْا عَنْ بَيْعِ الْحَبِّ حَتَّى يَشْتَدَّ • قَالَ أَبُو عَيْنَتٍ هَذَا  
حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ  
• **بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ** • حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَادُ  
ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ  
الْخُدْرِيِّ • قَالَ أَبُو عَيْنَتٍ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ  
عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَحَبْلُ الْحَبْلَةِ تَنَاجِ التَّنَاجِ وَهُوَ بَيْعٌ مَفْسُوخٌ عِنْدَ  
أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ مِنْ يُوعِ الْفَرَرِ وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَيُّوبَ  
عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَرَوَى عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَغَيْرُهُ

عن البيع لأنه غبن عليه اذ قيمتها في ذلك الوقت خمس واذا تركها حتى يظهر  
الطيب كان الثمرفيه أكثر هذا منتهى نظر وقته على تميز المال وتكثيره  
للاستغناء به عن الناس وتصريفه في الطاعات والمباحات ( الثانية ) أنه اذا  
باعها على أن يحجزها فقد ظلم نفسه كما قلنا وان باعها وسكت فأمنها ذلك وقعوا  
في المنازعة كما قدمنا ( الثالثة ) في حق المشتري لتغيره بما فيه في ما لا يامن  
عاقبته في الحسارة وهذا اشتراها بعد بدو الصلاح لم يامن من عاهة وجائحة فكيف  
قبل بدو الصلاح وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبين الشرائع ويرشد الى  
المصالح صلى الله عليه وسلم ( السادسة ) بيع حبل الحبلة وهو بيع كانت تباعه

عَنْ أَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَنَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهَذَا أَصَحُّ

● **باب** ما جاء في كراهية بيع الغرر . حدثنا أبو كريب أنبأنا  
أبو أسامة عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة  
قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر وبيع  
الحصاة قال وفي الباب عن ابن عمر وابن عباس وأبي سعيد وأنس  
● قال أبو عيسى حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح والعمل على هذا

أهل الجاهلية كان الرجل منهم يتناع من الآخر ولد الناقة وإن بيع الحمل لا يجوز  
للغرر في وجوده وانفصاله وصفته فكيف ولد ولده (السابعة) نهى عن بيع  
الغرر وبيع الحصاة هذا حديث ذكره مسلم ولم يذكره البخاري وهو أصل هذه  
الاحاديث كلها وقد بينا تحقيق ذلك ونكته في كتب التفسير وهي أن الله أحل  
البيع مطلقا وحرم الربا وهو كل بيع فاسد لا يجوز بأى وجه دخل فيه الفساد  
من جهة العوضين أو من جهة المتعاقدين وأكد ذلك بقوله إلا أن تكون  
تجارة عن تراض منكم فحمل التجارة قسما والباطل قسما ولم يكن الباطل موكلا  
الى نظرهم لاهم لا يعلون أصله فضلا عن الإحاطة بتفصيله فأوضح الله السبل  
وبين الدليل وفصل التفاصيل وارتبطت بأجمعها ودارت في اليوع على عتر  
قواعد بينهاها في التفسير وغيره وأما بيع الحصاة وهو (الثامن) وهو أحد  
التفسيرين في بيع المناينة انتهى عنه وذلك أنهم كانوا يتبايعون بينهم على أن  
الرضى إنما يكون عند بند الحصى أو على بند كل واحد منهما الى صاحبه ثوبه

الْحَدِيثُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرُّهُمَا بَيْعُ الْغَرَرِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ يُّوعِ الْغَرَرِ  
 يُّوعِ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ وَيُّوعِ الْعَبْدَ الْآبِقَ وَيُّوعِ الطَّيْرَ فِي السَّمَاءِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنْ  
 الْيُّوعِ وَمَعْنَى يُّوعِ الْحَصَاةُ أَنْ يَقُولَ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي إِذَا بَذَرْتُ إِلَيْكَ  
 بِالْحَصَاةِ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَهَذَا شَيْءٌ يُّوعِ الْمُنَابَةِ وَكَانَ  
 هَذَا مِنْ يُّوعِ الْجَاهِلِيَّةِ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ** • حَدَّثَنَا هَذَا  
 وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

من غير معرفة به ففي الاول الخيار الى أجل مجهول وفي الثاني الجهالة ولاجل هذا  
 منع الشافعي بيع البرنامج لانه من أحد تفسيرين وجه المنابذة (١) المنهى عنه اذ  
 لا يدري الاخذ لشراء البرنامج ما فيه قال علماءنا انما يبيع على الصفة والصفة  
 طريق الى العلم في (٢) للضرورة اذ التعيين فيه محال قلنا وهذه أيضا  
 ضرورة فان حل الشدائد مشقة عظيمة على التجار منهم يتبايعون على ذلك  
 ولا يتخلفون في الأغلب وهذا يستمد من قاعدة المصلحة في رفع الحرج والمشقة  
 عن الخلق وقد شاهدت التاجر يأتي برحله من أقصى المغرب فيلقي الآخر يأتي  
 به من أقصى المشارق فيخرج كل واحد برنامج ويقف صاحبه عليه وسلم  
 كل واحد شدائده على الصفة وينقلب كل واحد منهما الى موضعه فلا يلتقيان  
 أبدا وبلغني أنه لا يوجد خلافا عما فيه وهي أمانة عظيمة وعادة كريمة (التاسع)  
 بيعتين في بيعه وهو ثابت عن طريق أبي هريرة واختلف الناس في تفسيره على  
 ستة أقوال (الاول) قال الشافعي هو أن يقول أبيعك داري هذه بكذا على أن

قَالَ نَبِيُّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يَئِيعَ فِي يَئِيعَ وَفِي الْبَابِ  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَأَبْنِ عَمْرٍو وَأَبْنِ مَسْعُودٍ ۖ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ حَدِيثُ  
أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَدْ فَسَّرَ  
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالُوا يَئِيعَ فِي يَئِيعَ أَنْ يَقُولَ أَيْعُكَ هَذَا الثَّوبُ بِنَقْدِ  
بَعْشَرَةٍ وَنِسْفَةِ بَعْشَرَيْنِ وَلَا يُفَارِقُهُ عَلَى أَحَدِي الْيَئِيعَيْنِ فَإِذَا فَارَقَهُ عَلَى

تيعني غلامك بكذا فإذا وجب لي غلامك وجبت لك داري وهذا اتفاق على  
ثمن مجهول لا يدري كل واحد منهما على ما وقعت صفقته (الثاني) أن يقول  
لك أيعك ثوبى هذا بنقد عشرة أو بتأخير عشرين ولا يفارقه على إحدى  
الييعتين هكذا قال أبو عيسى ونحن نحققه أن شاء الله تعالى لتقرير صورته ذكر  
الاقوال فيه وهى (الاولى) أنه يبع مائيس عندك إذا جاء الرجل فقال  
للاخر اشتر لي أو اشتر سلعة بكذا أو بما اشتريتها وبعها منى بكذا  
(الثاني) قال مالك صورها أن يقول بعتى سلعتك بدينار أو بشاة موصوفة الى  
اجل فهذا فى الثمن (الثالث) فى الممنون قال مالك يقول له بعتى الصيحات عشرة  
أصع بدينار والعجوة خمسة عشر بدينار (الرابع) أن يقول له أيعك هذا  
العبد بألف نقدا أو بألفين الى سنة أو أيعك عدى بألف على أن تيعنى دارك  
بألف إذا وجب لك عدى وجبت لي دارك (الخامس) قال أبو حنيفة إذا  
اشترى شيئا الى أجلين ثم (١) على ذلك لم يجز وإن قال هو بالنقد بكذا أو بالنسيئة  
بكذا واقترا على القطع لاحد الييعتين فذلك جائز ولو باعه عبده على أن يبيعه  
الآخر عبده عن ذكره لم يجز (السادس) أن يقول له بعتك هذا بعشرة دنانير  
على أن تعطينى بها صرفها درهم فقال أكثر الفقهاء الشافعى وأبو حنيفة وأحمد

أَحَدَاهُمَا فَلَا بَأْسَ إِذَا كَانَتْ الْعُقْدَةُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَمَنْ  
مَعْنَى نَهَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ يِعْتِنَ فِي بَيْعَةٍ أَنْ يَقُولَ أَيْعُكَ  
دَارِي هَذِهِ بِكَذَا عَلَى أَنْ تَبْعِي غُلَامَكَ بِكَذَا فَإِذَا وَجَبَ لِي غُلَامُكَ

واسحاق وأبو ثور هذا من باب يعتن في ببيعة هذا باب الأقوال وقد تركنا  
منها ما كثروا طال (التوجيه لهذه الأقوال) أما تفسيره ببيع ماليس عندك  
فيدخل فيه الاشتقاق ويتأكد ذلك الحديث ويصح الحديث يعتن في ببيعة إذا  
فسر به ولا يمكن تفسيره به على التصريح إلا إذا شرطه عليه والزم له ما يشتري  
وأما إذا فاضله فيه وأوعده عليه فليس يكون حراما محضا ولكنه من باب  
شبهة الحرام والذريعة به وقد بوب مالك النهى عن يعتن في ببيعة ثم أدخل  
فيه بيع ماليس عندك للمعنى الذى أشرنا إليه وأما إذا قال له أبيعك بدينار  
أو بشاة في الثمن أو قال (١) بدينار أو بعجوة أكثر منه أو أقل فارقه على أنه قد  
لزمه أحدهما فبدخله باتفاق الغرر لا يدرى البائع ما انعقد عليه البيع (١)  
أو بعجوة في الثمنون دينارا أو شاة في الثمن وليس يدخله سواء بحال وقد بينا فساد  
ذلك في المسائل وأما الرابع فقد تقدم القول في أحد مثاليه وهو إذا قال له  
أبيعك هذا العبد بألف تقدا أو الفين إلى سنة وأما المثل الثانى وهو إذا قال  
أبيعك عبدى بألف على أن تبعني حارك بألف فذلك جائز لا دخله فيه (وأما)  
الخامس فقد سبق الجواب عنه في الكلام وقوله فيه ولو باعه عبده على أن  
يبيعه عبدا آخر بثمنه قال أبو حنيفة لا يجوز ولا شيء أجوز منه فإنه حصل  
من إحدى الجهتين عبد ومن الجهة (١) معلوم وهذا مما لا دخل فيه (وأما)  
السادس (لجوزه مالك لأن له على ما يؤل إليه الكلام والشافعي والفقهاء أصحابه  
فظروا إلى أنه باعه وصرفه ولم يكن ذلك إنما ذكر دينارا ثم ذكر بالدرهم

وَجَبَّ لَكَ دَارِي وَهَذَا تَفَارُقٌ عَنْ يِعٍ بِغَيْرِ ثَمَنِ مَعْلُومٍ وَلَا يَدْرِي كُلُّ  
وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ صَفَقَتُهُ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ يِعٍ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ .** حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ  
حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ يُوْسُفَ بْنِ مَاهِكٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ  
أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ يَا بَنِي الرَّجُلِ يُسَالُّنِي مِنَ الْبَيْعِ  
مَا لَيْسَ عِنْدِي أَتَبَاعُ لَهُ مِنَ السُّوقِ ثُمَّ أَيْعُهُ قَالَ لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ قَالَ

فَاتَنَى الذَّهَبَ وَرَجَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْفَضَّةِ كَمَا لَوْ قَالَ مَالِكُ أَيْعُكَ عَبْدِي بَعْدِي عَلَى  
أَنْ تَعْطِيَنِي فِي عَبْدِكَ دَارَكَ فَمَا مِنْ أَشْتَرَى دَارَهُ بَعْدَهُ وَذَلِكَ جَائِزٌ (الْعَاشِرُ)  
يِعُ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ صَحِيحٌ وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْهُ أَهْلُ الصَّحِيحِ ثَبَتَ مِنْ طَرِيقِ حَكِيمِ بْنِ  
حِزَامٍ وَعُمَرُ بْنُ شُعَيْبٍ فَسَرَحَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ فَقَالَ سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ الرَّجُلُ يَأْتِي فَيَسْأَلُنِي أَنْ أَيْعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي أَتَبَاعُ لَهُ مِنَ السُّوقِ ثُمَّ  
أَيْعُهُ مِنْهُ قَالَ لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ وَهُوَ عَلَى الْوَجُوبِ كَمَا قُلْنَا أَنَّ عَلَى مَذْهَبِ  
مَالِكٍ عَلَى أَنْ يَكُونَ إِذَا كَفَّهِ الشَّرَاءُ مِنَ السُّوقِ فَقَدْ صَارَ وَكِيلًا لَهُ فَيَكُونُ كَأَنَّهُ  
أَشْتَرَى لَهُ قَفِيزَ طَعَامٍ بِخَمْسَةِ وَسُلْفَةٍ أَيَاها وَكُنِبَ عَلَيْهِ إِلَى أَجْلِ فِيهَا عَشْرَةُ فَعَدَّ  
أَعْطَاهُ خَمْسَةَ بَعْشَرَةٍ أَوْ أَعْطَى عَنْهُ خَمْسَةَ بَعْشَرَةٍ وَكَلَّا الْوَجْهَيْنِ فَسَادَ ظَاهِرُهَا  
أَعْلَمُ (الْحَادِي عَشَرَ) رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ لَا يَحِلُّ سُلْفٌ وَلَا يَبِيعُ وَلَا شَرَطَانٌ فِي بَيْعٍ وَلَا رِخْ مَالٍ يَضْمَنُ وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ  
عِنْدَكَ فَمَا تَمَامُ ثَلَاثَةِ عَشَرَ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَلْتَمَى عَنْ يِعٍ وَسُلْفٌ  
عَلَى ضَرِيَيْنِ نَهَى عَنْ صَرِيحٍ بِأَنْ يَقُولَ بَعْنِي أَوْ سُلْفُنِي أَوْ ذَرِيْعَةٌ وَهُوَ أَنْ يُؤَدَى  
عَلَيْهِ إِلَيْهِ وَلَا يَخْطُو أَنْ يَكُونَ مِنَ الْبَاتِعِ كَمَا قُلْنَا أَوْ مِنَ الْمُبْتَاعِ وَاخْتَلَفَ النَّاسُ



وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ  
عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ قَالَ نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ أَيْعَ مَا لَيْسَ عِنْدِي • قَالَ ابُوعَيْنَتِي • وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ  
قَالَ اسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ قُلْتُ لِأَحْمَدَ مَا مَعْنَى نَهَى عَنْ سَلَفٍ وَيَعٍ قَالَ أَنْ  
تَكُونَ تَقْرَضُهُ قَرْضًا ثُمَّ تُبَايِعُهُ عَلَيْهِ يَبْعًا يَرْدَادُ عَلَيْهِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ  
يُسَلَفُ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ يَقُولُ فَإِنْ لَمْ يَتَّيَأْ عِنْدَكَ فَهُوَ يَبْعٌ عَلَيْكَ قَالَ اسْحَقُ يَعْنِي  
أَبْنُ رَاهَوِيَّةٍ كَمَا قَالَ قُلْتُ لِأَحْمَدَ وَعَنْ رَجُلٍ مَا لَمْ يَضْمَنْ قَالَ لَا يَكُونُ عِنْدِي  
إِلَّا فِي الطَّعَامِ مَا لَمْ يَقْبُضْ قَالَ اسْحَقُ كَمَا قَالَ فِي كُلِّ مَا يَكُلُ أَوْ يوزَنُ قَالَ  
أَحْمَدُ إِذَا قَالَ أَيْعَكَ هَذَا الثَّوبُ وَعَلَى خِيَاطَتِهِ وَقَصَارَتِهِ فِهَذَا مِنْ نَحْوِ  
شَرْطَيْنِ فِي يَبْعٍ وَإِذَا قَالَ أَيْعُكَ وَعَلَى خِيَاطَتِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ أَوْ قَالَ أَيْعُكَ  
وَعَلَى قَصَارَتِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ إِنَّمَا هُوَ شَرْطٌ وَاحِدٌ قَالَ اسْحَقُ كَمَا قَالَ حَدَّثَنَا

فِي تَعْلِيلِهِ فَفَهُمْ مَنْ قَالَ الْمَعْنَى أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ عَقْدَيْنِ مُتَضَادِّينِ السَّلَفُ مَعْرُوفٌ  
أُرْخِصَ فِيهِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَالْيَبْعُ جِهَةٌ وَضَعْتُ لِلتَّجَارَةِ وَالْأَكْتِسَابِ وَالتَّشْلَاحِ  
وَالْمُعَايَنَةِ تَخْتَلِفُ مَقَاصِدُهَا وَتَضَادُّ أَحْكَامُهَا فَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَقِيلَ إِنَّمَا مَنَعُ مِنْ  
ذَلِكَ لِمَا فِيهِ مِنْ رَبَا الْفَضْلِ أَنْ كَانَتْ فِي أَمْوَالٍ رِبَوِيَّةٍ أَوْ رَبَا الْفَضْلِ وَالنِّسَاءِ  
وَالسَّلَفُ فِي أَصْلِهِ لَا يَحُوزُ فِي الْوَضْعِ لِأَنَّهُ ذَهَبٌ بِذَهَبٍ أَوْ قُوتٌ بِقُوتٍ غَيْرُ يَدٍ

أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أَرْهَمٍ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ  
 شُعَيْبٍ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ حَتَّى ذَكَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَحِلُّ سَلَفٌ وَبَيْعٌ وَلَا شَرْطَانٌ فِي بَيْعٍ وَلَا رِبْحٌ  
 مَا لَمْ يَضْمَنْ وَلَا يَبِيعُ مَا لَيْسَ عَنْكَ • قَالَ أَبُو عِيْنِي وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ  
 صَحِيحٌ • قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ قَدْ رَوَى  
 عَنْهُ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ رَوَى أَيُّوبُ السَّخَيَّانِيُّ وَأَبُو بَشِيرٍ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ  
 عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ • قَالَ أَبُو عِيْنِي وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَوْفٌ وَهَشَامُ  
 ابْنُ حَسَّانَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ وَهَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ أَمَّا رَوَاهُ ابْنُ سِيرِينَ عَنْ أَيُّوبَ السَّخَيَّانِيِّ  
 عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ  
 الْخَلَّالُ وَعَبْدَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْحَزَائِيُّ الْبَصْرِيُّ أَبُو سَهْلٍ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا

يد وذلك حرام فاذا خرجه عن طريقه وأدخله في البيع عاد الى أصله من  
 التحريم فان كان السلف في غير الأموال الربوية لم يجوز عند مالك لعودة ادخال  
 العقدين المتضادين في عقده عموم لفظ النهي عذر علمائنا وقال الشافعي هو  
 جائز لاجل انه عدى عن علة التحريم في جمعه وذهل عن أصل من أصول الفقه  
 وهو ان التعليل للفظ اذا تناول بعض ما تناوله اللفظ هل يخص به أم لا وقد بيناه  
 هنالك ان شاء الله وقد صور أحد لقوله في البيع والسلف صورة حسنة وهو

حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ  
عَنْ أَيُّوبَ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ قَالَ نَهَانِي  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ مَا لَيْسَ عِنْدِي • قَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَرَوَى  
وَكَيْعٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أِبْرَاهِيمَ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ  
حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ يُونُسَ بْنِ مَاهَكٍ وَرَوَاهُ عَبْدُ الصَّمَدِ  
أَصَحُّ وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيمٍ عَنْ  
يُونُسَ بْنِ مَاهَكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عِصْمَةَ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ عَنِ النَّبِيِّ

أَنْ يَكُونَ أَسْلَفُ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ يَقُولُ إِنْ لَمْ يَتَّهَى عِنْدَكَ فَهُوَ يَبِيعُ عَلَيْكَ فَهَذَا مِنْ نَاحِيَةِ  
بَيْعِ الْعَرَبَانِ وَلَيْسَ مِنْ اجْتِمَاعِ السَّلَفِ وَالْبَيْعِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ قَلْبِ السَّلَفِ  
إِلَى الْبَيْعِ حَقِيقَةً فَإِنَّهُ إِذَا رَدَّ يَبِيعُ إِلَى أَجْلِ ثَلَاثِ دِيْنَا فِي دِيْنٍ وَإِنْ رَدَّهُ فِي بَيْعٍ قَدْ  
دَخَلَتْهُ الْجَهْلَاءُ فِي أَوَّلِ الْعَقْدِ وَإِذَا اتَّعَدَ الْعَقْدَ عَلَى جَهْلَةٍ فَسَدَّ فِي أَصْلِهِ وَلَمْ يَتْرَكْ  
عَلَيْهِ شَيْءٌ وَأَمَّا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ أَنْ تَرْتِطَا وَاحِدًا فِي بَيْعٍ عَمَّا اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهِ  
عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ الْأَزْدِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْلِمٍ اللَّيْثِيُّ أَخْبَرَنَا  
الْحَبْرِيُّ وَالْبَجَرِيُّ وَأَخْبَرَنَا ابْنُ إِسْمَاعِيلَ ابْنُ الْفَضْلِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ  
قَالَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْخَافِظُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ قَالَ قَدِمْتُ  
مَكَّةَ فَوَجَدْتُ فِيهَا أَبَا حَنِيفَةَ وَابْنَ أَبِي لَيْلَى وَابْنَ شَبْرَةَ فَسَأَلْتُ أَبَا حَنِيفَةَ عَنْ  
رَجُلٍ بَاعَ يَبَاعًا وَشَرَطَ شَرْطًا فَقَالَ الْبَيْعُ بَاطِلٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ أَبِي  
لَيْلَى فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ الْبَيْعُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ شَبْرَةَ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ  
الْبَيْعُ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ جَائِزٌ فَقُلْتُ سُبْحَانَ اللَّهِ ثَلَاثًا مِنْ قَهْرَاءِ الْعَرَاقِ اخْتَلَفُوا فِي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ  
كَرَهُوا أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ

• باب - مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ  
ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مُهَدِيٍّ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَشُعْبَةُ عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ • قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ  
لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا  
الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَهَبَتِهِ وَهُوَ وَهْمٌ وَهْمٌ فِيهِ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ وَرَوَى

مسألة واحدة فَأُتِيَ أَبُو حَنِيفَةَ فَأَخْبَرَتْهُ فَقَالَ لَا أَدْرِي مَا قَالَا حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ  
شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ بَيْعِ وَشَرَطِ  
السَّيِّعِ بَاطِلٌ فَأُتِيَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى فَأَخْبَرَتْهُ فَقَالَ مَا أَدْرِي مَا قَالَا حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ  
عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ أَمَرَنِي نَبِيُّ اللَّهِ أَنْ أَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ وَأَعْتَقَهَا وَقَالَ  
اشْتَرِطِي الْوَلَاءَ لِأَهْلِهَا السَّيِّعِ جَائِزٌ وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ ثُمَّ أَتَيْتُ ابْنَ شَبْرَةَ فَأَخْبَرَتْهُ فَقَالَ  
مَا أَدْرِي مَا قَالَا حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ كَرَامٍ عَنْ مَحَارِبِ بْنِ دَنَارٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
قَالَ بَعَثَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَاقَةً أَوْ جَمَلًا وَشَرَطْتُ لِي الْعِلْمَاءُ ثَلَاثَةَ

عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَغَيْرَ وَاحِدٍ عَنْ عُمَيْدِ اللَّهِ بْنِ  
عُمَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَلِيمٍ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْحَيَّوانِ بِالْحَيَّوانِ نَسِيئَةً .**  
حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ مُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ حَمَّادِ  
أَبْنِ سَلَمَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سُمُرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَّوانِ بِالْحَيَّوانِ نَسِيئَةً قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَجَابِرٍ  
وَإِبْنِ عُمَرَ • قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ سُمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَسَمِعْتُ  
الْحَسَنَ مِنْ سُمُرَةَ صَحِيحٌ هَكَذَا قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا  
عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ  
قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ  
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي بَيْعِ الْحَيَّوانِ

اختلفوا في هذه المسألة على الجملة قال غيرهم إن هذا يفترق إلى  
تفصيل وذلك أن الشرط في البيع على ضررين أما أن يقتضيه البيع  
فحسبه نذكره تأكيداً له وتقوية وأما أن لا يقتضيه ولكنه من مصلحته  
فيجوز وأما أن لا يقتضيه وليس من مصلحته فلا يجوز

بِالْحَيَّوانِ نَسِيئَةً وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَاسْتَحَقَّ . **عَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ**  
**ابْنُ حَرِثٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُمَيَّرٍ عَنِ الْحَجَّاجِ وَهُوَ ابْنُ أَرْطَاةَ عَنْ أَبِي**  
**الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْحَيَّوانُ اثْنَانِ**  
**بِوَاحِدٍ لَا يَصْلُحُ نَسِيئًا وَلَا بَأْسَ بِهِ بَدَائِدٌ . قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ**  
**حَسَنٌ صَحِيحٌ**

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي شِرَاءِ الْعَبْدِ بِالْعَبْدَيْنِ . عَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا**  
**الْكَثِيبُ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ جَاءَ عَبْدُ قُبَايِعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**  
**عَلَى الْهَجْرَةِ وَلَا يَشْعُرُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ عَبْدٌ جَاءَ سَيِّدَهُ بِرِيْدِهِ**  
**فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْنِيهِ فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسْوَدَيْنِ ثُمَّ لَمْ يَبَايِعْ**  
**أَحَدًا بَعْدَهُ حَتَّى يَسْأَلَ الْعَبْدَ هُوَ قَالَ فِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ . قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثٌ**  
**جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ**  
**بِعَبْدٍ بِعَبْدَيْنِ بَدَائِدٍ وَاخْتَلَفُوا فِيهِ إِذَا كَانَ نَسِيئًا**

فالاول كتسليم المبيع والرد بعيب ان اطلع عليه وشبهه والثاني كالرهن  
والكفيل وشرط الخيار والاجل الثالث ان لا يبيع ولا يتصرف ونحوه وهذه  
جملة مفصلة متفق عليه وقد اذن النبي صلى الله عليه وسلم في شرط العقد وهو  
يخالف مقتضى العقد وباع جابر جملة من النبي صلى الله عليه وسلم واشترط

• باب ما جاء أن الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل وكرَاهية التفاضل فيه • حدثنا سويد بن نصر حدثنا عبد الله بن المبارك أخبرنا سفيان عن خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضة بالفضة مثلاً بمثل والتمر بالتمر مثلاً بمثل والبر بالبر مثلاً بمثل والملح بالملح مثلاً بمثل والشعير بالشعير مثلاً بمثل فمن زاد أو أزداد فقد أربى يبعوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدايد ويبعوا التمر بالبر كيف شئتم يدايد ويبعوا الشعير بالتمر كيف شئتم يدايد قال وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة وبلال وأنس • قال أبو عيسى حديث عبادة حديث حسن صحيح وقد روى بعضهم هذا الحديث عن خالد بهذا الإسناد وقال يبعوا البر بالشعير كيف شئتم يدايد وروى بعضهم هذا الحديث عن خالد عن أبي قلابة عن أبي الأشعث عن عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم

ظهره الى المدينة ويأتى ذلك في موضعه ان شاء الله ولو شرط البائع عليه انه ان باعها فهو أحق بها فهذا مما اتفق على جوازه ابن عمر وابن مسعود ويرجع الى الخيار هذا ومسألة جابر ترجع عتق الجارية الى انه فكها من الرق فاحتمل ذلك فيها لخلاصها وجعل الثبافى من اشترى

الْحَدِيثَ وَزَادَ فِيهِ قَالَ خَالِدٌ قَالَ أَبُو قَلَابَةَ يَبْعُوا الثَّبَرَ بِالشَّعِيرِ كَيْفَ شِئْتُمْ  
 فَقَدْ كَرَّ الْحَدِيثُ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ أَنَّ يَبَاعَ الثَّبَرَ  
 بِالثَّبْرِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ الْأَمَثَلُ بِمِثْلٍ فَذَا اخْتَلَفَ الْأَصْنَافُ  
 فَلَا بَأْسَ أَنْ يَبَاعَ مُتَفَاعِلًا إِذَا كَانَ يَدَايِدَ وَلَا بَأْسَ أَنْ يَبَاعَ الثَّبَرَ  
 بِالشَّعِيرِ مُتَفَاعِلًا إِذَا كَانَ يَدَايِدَ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ  
 وَاسْتَحَقَّ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 يَبْعُوا الشَّعِيرَ بِالثَّبْرِ كَيْفَ شِئْتُمْ يَدَايِدَ ۝ قَالَ أَبُو عِيسَى وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ  
 مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يَبَاعَ الْخَنْطَةُ بِالشَّعِيرِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ  
 أَنَسٍ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ

● **بَابُ مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ** . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ أَخْبَرَنَا  
 حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ نَافِعٍ قَالَ أَطْلَقْتُ

ثُوبًا بِشَرْطٍ أَنْ يَخَاطَ لَهُ أَوْفَعَةُ شَرْطُ الْحَذْوِ مِنْهَا عَنْهُ فَاسَدَ بَيْنَ بَيْعٍ وَشَرْطٍ (١)  
 وَهَذَا تَعْسُفٌ فَإِنَّهُ مَبِيعٌ مَعْلُومٌ وَثَمَنٌ مَعْلُومٌ وَحَقِيقَةُ بَيْعٍ وَاجَارَةٌ وَابْتِيعَ عَيْنٌ  
 وَمَنْفَعَةٌ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ وَبِجْبَا لِأَحَدٍ بِنَحْوِ كَيْفَ يَتَابَعُ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ فِي النَّظَرِ  
 أَوْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ وَلَا دَلِيلَ لَهَا عَلَيْهِ بِحَالٍ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ أَمَا الرَّائِي الَّذِي



أَنَا وَابْنُ عُمَرَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
 سَمِعْتُهُ أَتَى هَاتَانِ يَقُولُ لَا تَبِيعُوا النَّهْبَ بِالنَّهْبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ وَالْفِضَّةَ  
 بِالْفِضَّةِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ لَا يُشَفُّ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ وَلَا تَبِيعُوا مِنْهُ غَائِبًا  
 . بِنَاجِزٍ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُمَانُ وَأَبِي هُرَيْرَةَ  
 وَهَشَامُ بْنُ عَامِرٍ وَالْبَرَاءُ وَزَيْدُ بْنُ أَرْقَمٍ وَفُضَالَةُ بْنُ عَيْدٍ وَأَبِي بَكْرَةَ وَابْنُ  
 عُمَرَ وَأَبِي الرَّدَاةِ وَبِلَالٌ قَالَ وَحَدَّثَ أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ فِي الرِّبَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ  
 أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ إِلَّا مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ  
 كَانَ لَا يَرَى بَلَاءً أَنْ يُبَاعَ النَّهْبُ بِالنَّهْبِ مُتَفَاضِلًا وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ  
 مُتَفَاضِلًا إِذَا كَانَ يَدَايِدَ وَقَالَ إِنَّمَا الرِّبَا فِي النَّسِئَةِ وَكَذَلِكَ رَوَى عَنْ  
 بَعْضِ أَصْحَابِهِ شَيْءٌ مِنْ هَذَا وَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ رَجَعَ عَنْ قَوْلِهِ  
 حِينَ حَدَّثَهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقَوْلُ

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم شرط ظهر الجمل الى المدينة والاخر الذي روى  
 شرط العتق في البيع قد اراح لانه ذكر نص القصة من قول النبي صلى الله عليه  
 وسلم أو جعله وأما الذي أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط فلم  
 يبين ولم يصح الحديث ولو صح لمخلناه على شرط يناقض البيع ثم صار الناس

الْأَوَّلُ أَصَحُّ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ لَيْسَ فِي الصَّرْفِ اخْتِلَافٌ .  
**حدثنا** الحسن بن علي الحللول **حدثنا** يزيد بن هرون **أخبرنا** حماد بن مسلمة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال كنت أبيع الأبل بالبقيع فأبيع بالنناير فأخذ مكانها الورق وأبيع بالورق فأخذ مكانها النناير فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته خارجاً من بيت حفصة فسألت عن ذلك فقال لا بأس به بالقيمة • **قال أبو عيسى** هذا حديث لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر وروى داود بن أبي هند هذا الحديث عن سعيد بن جبير عن ابن عمر موقوفاً والعمل على هذا عند بعض أهل العلم أن لا بأس أن يقتضى الذهب من الورق والورق من الذهب وهو قول

أبادة سبأ في الذي يبيع يباع ويشترط شرطاً ففهم من أقسده بكل حال ومنهم من صحح البيع إذا سقط دون الشرط شرطه وطال الخطب في ذلك المسائل فيناها في كتب الفقه الذي يريحك منها أن تحكم بفساد كل بيع دخلها لا يجوز ولا يصح باسقاط المفسر حتى ينشأ ويجد اذ الفصل يعسر وأما شرطان في بيع

أَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ ذَلِكَ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَّانِ أَنَّهُ قَالَ أَقْبَلْتُ أَقُولُ مَنْ يَصْطَرِفُ الدَّرَاهِمَ فَقَالَ طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ وَهُوَ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَرَادَا ذَهَبَكَ ثُمَّ أَتَيْنَا إِذَا جَاءَ خَادِمُنَا نُعْطُكَ وَرَقَكَ فَقَالَ عُمَرُ كَلَّا وَاللَّهِ لَتُعْطِيَنَّهُ وَرَقَهُ أَوْ لَتَرُدَّنَّ إِلَيْهِ ذَهَبُهُ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْوَرَقُ بِالذَّهَبِ رَبَا الْآهَاءُ وَهَاءُ وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبَا الْآهَاءُ وَهَاءُ وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبَا الْآهَاءُ وَهَاءُ وَالْقَرُّ بِالْقَرِّ رَبَا الْآهَاءُ وَهَاءُ . قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَمَعْنَى قَوْلِهِ الْآهَاءُ وَهَاءُ يَقُولُ يَدَا يَدِ .

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي اتِّبَاعِ النَّخْلِ بَعْدَ التَّائِيرِ وَالْعَبْدُولَةِ مَالٌ .**

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ اتَّبَعَ نَخْلًا بَعْدَ أَنْ تُؤْبَرَقَ قَمَرَتُهُ

فَلَا أَعْلَمُ خِلَافًا فَادَانَ مِنْ شَرْطِ الْخِيَارِ وَالْأَجْلِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ جَازِلٍ لَوْ زَادَ عَلَيْهِ الضَّامِنُ وَالرَّهْنُ لَمْ يَمْتَنِعْ وَقَدْ اجْتَمَعَ فِيهِ أَرْبَعَةُ شُرُوطٍ فَسَاطَنُكَ بِأَحْمَدَ الَّذِي قَالَ لَهُ أَيْبَعُكَ هَذَا الثَّوْبُ وَعَلَى قِصَارَتِهِ جَارٍ فَإِنْ قَالَ وَعَلَى خِيَاظَتِهِ بَطُلَ لَاهِمَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ وَهَذِهِ صُورَةُ لَاقِهِ تَحْتَهَا وَيُلْزِمُهُ عَلَيْهَا الْخِيَارُ وَالْأَجْلُ وَأَمَّا رِبْعُ مَا لَمْ يَضْمَنْ فَهُوَ بَعِيْنُهُ مَا لَمْ يَقْبُضْ وَهُوَ الرَّابِعُ عَشْرُ وَمِنْ جَاءَ مَصْرُوحًا فِي الْحَدِيثِ

لِّلَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُبْتَاعُ وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَإِنَّهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلَّا  
 أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُبْتَاعُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ  
 حَسَنٌ صَحِيحٌ هَكَذَا رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ  
 عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ ابْتَاعَ تَخْلًا بَعْدَ أَنْ تَوَرَّقَ قَمَرَتَهَا  
 لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُبْتَاعُ وَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ ابْتَاعَ تَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ قَمَرَتُهَا لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ  
 الْمُبْتَاعُ وَقَدْ رَوَى عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَإِنَّهُ  
 لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُبْتَاعُ هَكَذَا رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَغَيْرُهُ عَنْ نَافِعٍ  
 الْحَدِيثَيْنِ وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا وَرَوَى عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ  
 النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ حَدِيثِ سَالِمٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ  
 عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ

واختلف الناس فيه على مذاهب في مسالك فهم من حملة على العموم ومنهم من  
 حملة على الخصوص وبالجملة فلا يخلو أن يكون المبيع الذي لم يقبض ما يقدر  
 على تسليمه أو لا يقدر على تسليمه فإن كان مما يقدر على تسليمه جاز بيعه  
 باتفاق وكبيع الدين ممن هو عليه فلا أعلم خلافا فيه وكذلك لا خلاف في

حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصَحُّ مَا جَاءَ فِي هَذَا الْبَابِ

● **باب** مَاجَا فِي الْيَعِينِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا فُضَيْلٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ الْيَعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا أَوْ يَخْتَارَا قَالَ فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا تَبَاعَوْهُمَا قَاعِدًا قَامَ لِيَجِبَ لَهُ الْيَعُ ● قَالَ أَبُو عَيْنَشٍ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَرزَةَ وَحَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَسَمُرَةَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ ● قَالَ أَبُو عَيْنَشٍ حَدَّثَنَا ابْنُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْتَحَقُّوا الْقُرْفَةَ بِالْأَبْدَانِ لَا بِالْكَلَامِ وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا يَعْنِي الْقُرْفَةَ بِالْكَلَامِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ لِأَنَّ ابْنَ عُمَرَ هُوَ رَوَى

بيع ما لم يقبض بما لا يقدر على تسليمه إلا بقدر تسلمه من البائع له منه ولذلك لم يكن في ضمانه فلم يجوز أن يبيعه بربح فهذا ما لم يضمن على الخلاف في تصويره ومن يجعل البيع فيما لم يقبض محمولا على العموم جعله تعديدا ومن يخصه بالطعام جعله تعديدا أيضا في الطعام يلتحق بالمنع من الذي فاقه بعيد أيضا ومن فقه على ما لا يقدر على تسليمه جعله في قاعدة الغرر فهذه أصول هذا الباب

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَعْنَى مَا رَوَى وَرَوَى عَنْهُ كَانَ أَذَارًا دَانًا  
يُوجِبُ الْبَيْعَ مَشَى لِيَجِبَ لَهُ وَهَكَذَا رَوَى عَنْ أَبِي بَرزَةَ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ  
ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ صَالِحِ أَبِي الْخَلِيلِ  
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَرِثِ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ الْيَعْمَانُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَنَصَدَقَا وَيَتَا بُورِكَ لَهَا فِي يَعْمَهَا وَإِنْ كَتَمَا  
وَكَذَبَا حَقَّ بَرَكَةٍ يَعْمَهَا هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَهَكَذَا رَوَى عَنْ أَبِي بَرزَةَ الْأَسْلَمِيُّ  
أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَيْهِ فِي فَرَسٍ بَعْدَ مَا تَبَايَعَا وَكَانُوا فِي سَفِينَةٍ فَقَالَ لَا أَرَأَيْكُمَا أَقْرَبَا  
وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْيَعْمَانُ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ  
أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ وَغَيْرِهِمْ إِلَى أَنَّ الْفَرْقَةَ بِالْكَلَامِ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ  
الثَّوْرِيِّ وَهَكَذَا رَوَى عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ وَرَوَى عَنْ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ قَالَ  
كَيْفَ أَرَدَ هَذَا الْحَدِيثُ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَحِيحٌ وَقَوَى هَذَا  
الْمَذْهَبَ وَمَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْإِيْعَ الْخِيَارِ مَعْنَاهُ أَنْ يُخَيَّرَ الْبَائِعُ

وقواعده (الخامس عشر) روى عكرمة عن ابن عباس لا تستقبلوا السوق ولا تحفلوا  
ولا ينقض بعضكم بعضاً فأما استقبال السوق فهو التقى<sup>(١)</sup> وقد تقدم وأما التحفل  
وهو السادس وهو ترك حلب الحيوان حتى يعظم ضرعه ثم يدخله السوق ليرغب  
المشتري في كثرة اللبن فكبر الضرع وجعله وهي المصرات التي قال فيها قبل

الْمُشْتَرَى بَعْدَ إِجَابَةِ الْبَيْعِ فَإِذَا خَيْرُهُ فَاخْتَارَ الْبَيْعَ فَلَيْسَ لَهُ خِيَارٌ بَعْدَ ذَلِكَ فِي فسخ  
الْبَيْعِ وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَّقَا هَكَذَا فَرَّمَا الشَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُمَا يَقْوَى قَوْلُ مَنْ يَقُولُ الْفَرْقَةُ  
بِالْأَبْدَانِ لَا بِالْكَلَامِ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ عَنْ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ عَمْرِو  
ابْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ الْبَيْعَانِ  
بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةً خِيَارٌ وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَ صَاحِبَهُ  
خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ ۞ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ وَمَعْنَى هَذَا أَنْ  
يُفَارِقَهُ بَعْدَ الْبَيْعِ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ وَلَوْ كَانَتِ الْفَرْقَةُ بِالْكَلَامِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ خِيَارٌ  
بَعْدَ الْبَيْعِ لَمْ يَكُنْ لِهَذَا الْحَدِيثِ مَعْنَى حَيْثُ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا  
يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ

• **باب** • حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا يَحْيَى  
ابْنُ أَيُّوبَ وَهُوَ الْبُجْلِيُّ الْكُوفِيُّ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا زُرْعَةَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ جَرِيرٍ  
يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَتَفَرَّقَنَّ عَنْ بَيْعٍ  
الْأَعْنُ تَرَاضٍ ۞ قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ حَدَّثَنَا عَمْرٍو بْنُ حَفْصٍ  
الشَّيْبَانِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرَ أَعْرَابِيٍّ بَعْدَ الْبَيْعِ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ  
 • بِإِسْنَادٍ مَجَاهِدٍ فِيمَنْ يَتَخَدَعُ فِي الْبَيْعِ • حَدَّثَنَا يُونُسُ  
 ابْنُ حَمَادٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ  
 عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي عَقْدَتِهِ ضَعْفٌ وَكَانَ يَبِيعُ وَأَنَّ أَهْلَهُ أَتَوْا النَّبِيَّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْجُرْ عَلَيْهِ فَدَعَاهُ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَتَهَاةً فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي لَا أَصْبِرُ عَلَى الْبَيْعِ فَقَالَ إِذَا بَايَعْتَ  
 فَقُلْ هَاءَ وَلَا خِلَابَةَ • قَالَ أَبُو عِيسَى وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَحَدِيثُ  
 أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ  
 أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالُوا يُجَجَّرُ عَلَى الرَّجُلِ الْحُرُّ فِي الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ إِذَا كَانَ ضَعِيفَ  
 الْعَقْلِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَأَسْحَقَ وَلَمْ يَرَبَعْضُهُمْ أَنَّ يُجَجَّرَ عَلَى الْحُرِّ الْبَالِغِ  
 • بِإِسْنَادٍ مَجَاهِدٍ فِي الْمُصْرَةِ • حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ  
 عَنْ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنْ اشْتَرَى مُصْرَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ يَعْنِي إِذَا حَلَبَهَا أَنْ شَاءَ رَدَّهَا وَرَدَّ

هذا عن أبي هُرَيْرَةَ مَنْ اشْتَرَى مُصْرَةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ بَعْدَ أَنْ يَحْلِبَهَا ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ  
 شَاءَ رَدَّهَا وَرَدَّ مَعَهَا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ وَفِي رِوَايَةٍ عَنْهُ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ وَهُوَ حَدِيثٌ  
 عَظِيمٌ اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ وَخَالَفَهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ فَقَالَ إِنَّ التَّصْرِيحَ لَيْسَ بِهَا



مِمَّا صَاعًا مِنْ تَمْرٍ • قَالَ أَبُو عَيْنَتَيْ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسٍ وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ • حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ حَدَّثَنَا  
قُرَّةُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ اشْتَرَى مُصْرَاً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِنْ رَدَّهَا رَدَّ مَعَهَا  
صَاعًا مِنْ طَعَامٍ لَا سَمَرَاءَ • قَالَ أَبُو عَيْنَتَيْ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ  
عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا مِنْهُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَاسْتَحَقَّ وَمَعْنَى قَوْلِهِ  
لَا سَمَرَاءَ يَعْنِي لَا بَرٍّ

• بَابُ مَا جَاءَ فِي أَشْتَرَا طَظَرَ الدَّابَّةِ عِنْدَ الْبَيْعِ • حَدَّثَنَا ابْنُ  
أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ عَنْ زَكْرِيَّا عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ بَاعَ  
مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعِيرًا وَأَشْتَرَطَ ظَهْرَهُ إِلَى أَهْلِهِ

وقد تكلمنا على الحديث في الكتاب الأكبر والعارضه فيه أن التصريح في  
المرية وهي التحصيل هي عبارة عن حبس اللب في الضرع أي ما حتى يتوهم المبتاع  
أن ذلك حالها في كل يوم فيزيد ثمنها من صريت الماء أي جمعتة وقد ثبت  
البيهى عن ذلك من حديث ابن عمر وأبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم  
لا تصروا الابل ولا الغنم فمن ابتاعها فهو بخير النظرين بعد أن يحلبها ثلاثا وان رضىها  
أمسكها وان سخطها ردها ورد معها صاعا من تمر ولقينا جمال الاسلام أبو اسحاق  
ابراهيم الشيرازي بالنظامية قال لقينا أبو الطاهر أحمد بن أبي طاهر بالكرخ

• قَالَ أَبُو عَلِيٍّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ  
عَنْ جَابِرٍ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ يَرَوْنَ الشَّرْطَ فِي الْبَيْعِ جَائِزًا إِذَا كَانَ شَرْطًا وَاحِدًا  
وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَجُوزُ الشَّرْطُ فِي الْبَيْعِ  
وَلَا يَتِمُّ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ فِيهِ شَرْطٌ

• بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِفَاعِ بِالرَّهْنِ حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَيُوسُفُ  
أَبْنُ عِيْسَى قَالَا حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ زَكَرِيَّا عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظَّهْرُ يَرْكَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَلَبْنُ الدَّرِّ  
يَشْرَبُ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا وَعَلَى الَّذِي يَرْكَبُ وَيَشْرَبُ فَتَقْتُهُ • قَالَ أَبُو عَلِيٍّ  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ لَا تَعْرِفُهُ مَرْفُوعًا إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ عَنْ أَبِي

قَالَ أَصْحَابُ أَبِي حَنِيفَةَ هَذَا الْحَدِيثُ لَاحِظٌ فِيهِ لِأَنَّهُ يَخَالِفُ الْأَصُولَ فِي ثَمَانِيَةِ  
أَوْجِهٍ الْأَوَّلُ أَنَّهُ أَوْجِبَ الرَّدَّ مِنْ غَيْرِ عَيْبٍ وَلَا شَرْطٍ (الثَّانِي) أَنَّهُ قَدَّرَ الْخِيَارَ  
بِثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (الثَّالِثُ) حِكْمًا لَا يَتَقَدَّرُ بِمُدَّةٍ إِنَّمَا يَتَقَدَّرُ الثَّالِثُ بِالشَّرْطِ الثَّالِثِ  
أَنَّهُ أَوْجِبَ الرَّدَّ بَعْدَ ذَهَابِ جُزْءٍ مِنَ الْبَيْعِ (الرَّابِعُ) أَوْجِبَ عَلَيْهِ الْمَبْدَلَ وَهُوَ  
الْعَوَضُ عَنِ اللَّبَنِ مَعَ قِيَامِ الْمَبْدَلِ وَهُوَ اللَّبْنُ (الْخَامِسُ) أَنَّهُ قَدَّرَهُ بِالْتَّمْرِ أَوْ  
بِالطَّعَامِ وَالْمَتَلَفَاتِ إِنَّمَا تَتَضَمَّنُ بِأَمْثَالِهَا أَوْ قِيمَتِهَا (السَّادِسُ) أَنَّ اللَّبْنَ  
مِنْ ذَوَاتِ الْإِمْتِلَاحِ فَحُكْمُ بَضَائِهِ فِي هَذَا الْخَبَرِ بِالْقِيَمَةِ (السَّابِعُ) أَنَّهُ يُوْدَى إِلَى  
الرِّبَا لِأَنَّهُ إِنْ بَاعَهَا بِبَصَاعٍ ثُمَّ دَفَعَ اللَّبْنَ وَصَاعًا أَوْ إِلَى صَاعٍ وَعَيْنَ بِبَصَاعٍ

هريرة وقد روى غير واحد هذا الحديث عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة موقوفاً والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول أحمد وأصح وقال بعض أهل العلم ليس له أن يتفقع من الرهن بشيء.

● **باب** ما جلد في شراء القلادة وفيها ذهب وخرز .  
حدثنا قتيبة حدثنا الليث عن أبي شجاع سعيد بن يزيد عن خالد بن أبي عمران عن حنش الصنعائي عن فضالة بن عبيد قال اشتريت يوم خير قلادة باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال

( الثامن ) أنه يؤدي الى ان يجتمع عنده العوض والمعووض لانه اذا باعها باصاع وردها بصاع صار عنده شاة وصاعان فاجتمع العوض والمعووض ( فالجواب ) أنا نقول انا لانسلم أن التصرية ليست بعيب بل هي عيب لانه نقصان من المال ولا جملها يزيد في الثمن ( جواب ثان ) وذلك أنه قد ثبت العيب بالفرق والتدليس ( جواب ثالث ) وذلك أن تقدير مبلاتة أيام موافق للاصول فان اليوم الاول يجلبها فيجد اللبن صاعاً فإذا حلبها في اليوم الثاني وجد النقص فانهم مرضا أو سوء رعية فيبحث عن ذلك فيجد في اليوم الثالث النقص فيعلم أنه تصرية فيرد عند تكشف العيب وتعرفه ( جواب رابع ) وأما قولهم أوجب الرد بعد جزء من البيع فاما كان ذلك لأجل أن التلف كان في طريق الاطلاع على العيب كالجوز واللوز اذا كسر فوجد غصنا عندهم وفي أحد قولينا ( جواب خامس )

لَا تَبَاعُ حَتَّى تُفْصَلَ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدِ  
ابْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ • قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ لَمْ يَرَوْا أَنْ يُبَاعَ السَّيْفُ عَلَى أَوْ مِنْطَقَةٍ مَفْضُضَةٍ أَوْ مِثْلُ  
هَذَا بِدِرَاهِمٍ حَتَّى يُمَيَّزَ وَيُفْصَلَ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ وَالشَّافِعِيِّ وَآخَرِهِ  
وَأَسْحَقُ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي اشْتِرَاطِ الْوَلَاءِ وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ  
ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ  
أَبِرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيْرَةَ فَاشْتَرَطُوا  
الْوَلَاءَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اشْتَرِيَهَا فَأَمَّا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْطَى الثَّمَنُ أَوْ  
لِمَنْ وَلِيَ النِّعْمَةَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ • قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ عَائِشَةَ

وأما رد القيمة مع قيام العين فذلك التقدير يميز المراد لأنه امتزج فيه ما حدث  
في ملك المشتري مع مباح البائع امتزاجا لا يمكن فصله (جواب سادس)  
وذلك المعنى بعينه هو الذي أوجب تقدير قيمته ولم يوصل إلى المقدرين وإنما  
وجدت طعنا ولم تجد نقدا لأن النقدية إنما هي فيما يميز فيكون تقويمه

حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالِ وَمَنْصُورُ بْنُ  
 الْمُعْتَمِرِ يُكْنَى أَبَا عَتَابٍ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْعَطَّارُ الْبَصْرِيُّ عَنْ ابْنِ الْمَدِينِيِّ  
 قَالَ سَمِعْتُ يُحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ إِذَا حَدَّثْتَ عَنْ مَنْصُورٍ فَقَدْ مَلَأْتَ يَدَكَ  
 مِنَ الْخَيْرِ لَا تُرِيدُ غَيْرَهُ ثُمَّ قَالَ يُحْيَى مَا أَجَدُ فِي إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَمُجَاهِدٍ  
 أَثَبْتَ عَنْ مَنْصُورٍ قَالُوا أَخْبَرَنِي مُحَمَّدٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ قَالَ  
 عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ مَنْصُورٌ أَثَبْتُ أَهْلَ الْكُوفَةِ

• بَابُ • حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ عَنْ  
 أَبِي حُصَيْنٍ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ يَشْتَرِي لَهُ أُخِيَّةً بِدِينَارٍ  
 فَاشْتَرَى أُخِيَّةً فَأَرْحَمَ فِيهَا دِينَارًا فَاشْتَرَى أُخْرَى مَكَانَهَا فَجَاءَ بِالْأُخِيَّةِ وَالْدِينَارِ

بصفته الاترى ان الجنين لما لم يتميز قدره بغرة عبد أو وليدة ( جواب سابع )  
 وأما قولهم انه يودى الى اجتماع البدل والمبدل أو الى طعام وسلعة بطعام  
 فانما ذلك فى كل مارجع الى اختيار المتعاقدين وقصدهما فأما ما يوجب الشرع  
 ويحكم به عليهما قسرا فلا يدخل شيئا لشيء من ذلك فيه ( جواب ثامن ) قولهم  
 ان هذا الخبر يخالف الأصول لا يصلح لأن الخبر أصل لنفسه فانما يخالفه  
 خبر مثله فأما قياسى فلا يلتفت الى خلافه لأنه خلاف فرع لاصل فلا يعترض  
 للفرع على أصل واحد ( جواب تاسع ) يقال لهم قد ناقضتم فانكم نقضتم

إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ضُحُوا بِالشَّاةِ وَتَصَدَّقُوا بِالْدينَارِ  
 • قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ لَا تَعْرِفُ الْإِمْنَ هَذَا الْوَجْهَ وَحَبِيبُ  
 ابْنِ أَبِي ثَابِتٍ لَمْ يَسْمَعْ عِنْدِي مِنْ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ • حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ  
 الدَّارِمِيُّ حَدَّثَنَا حَبَانُ وَهُوَ ابْنُ هَلَالٍ أَبُو حَبِيبٍ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا هُرُونُ  
 الْأَعْوَرُ الْمُقَرِّي وَهُوَ ابْنُ مُوسَى الْقَارِي حَدَّثَنَا الزُّبَيْرُ بْنُ الْحُرَيْثِ عَنْ  
 أَبِي لَيْدٍ عَنْ عُرْوَةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ دَفَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دِينَارًا  
 لَأَشْتَرِيَ لَهُ شَاةً فَأَشْتَرَيْتُ لَهُ شَاتَيْنِ فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا بدينَارٍ وَجِئْتُ بِالشَّاةِ  
 وَالدِّينَارِ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَ لَهُ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِهِ فَقَالَ لِعَبَارِكَ  
 اللَّهُ لَكَ فِي صَفْقَةِ يَمِينِكَ فَكَانَ يَخْرُجُ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى كُنَاسَةِ الْكُوفَةِ فَيَرْجِعُ  
 الرَّجْمَ الْعَظِيمَ فَكَانَ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِ الْكُوفَةِ مَا لَا حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ  
 الدَّارِمِيُّ حَدَّثَنَا حَبَانُ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ هُوَ أَخُو حَمَادِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ حَدَّثَنَا

الوضوء بالقبضة خلافا لأصول الحديث واحد لم يصح ولم توجبوا القضاء  
 على الناس في الصوم ولم تلتفتوا لحديث أبي هريرة الله أطعمك وسقاك  
 وكذلك أجزتم التبيذ بخبر الواحد وأوجبتم على من قفا عين دابة دفع قيمتها  
 فقدر الحديث عمر وهذا كله خلاف الأصول فليكن هذا مثله وعجبا لم ينسب  
 لأشهب أنه قال ترد المصراة ولا يرد معها شيء لأن الخراج بالضمان والخراج

الزبير بن خريت قد ذكر نحوه عن أبي ليلى • قَالَ أَبُو عَيْنِي • وَقَدْ ذَهَبَ  
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ وَقَالُوا بِهِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَسُحْقٌ وَلَمْ يَأْخُذْ  
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو لَيْلى وَأَسْمُهُ لَمَازَةُ بْنُ زَيْدٍ  
• **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمَكَاتِبِ إِذَا كَانَ عَنْهُ مَا يُؤَدَّى •** حَدَّثَنَا هُرُونُ  
أَبْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَزَارِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونٍ أَخْبَرَنَا هَمَّادُ بْنُ سَلَةَ عَنْ أَيُّوبَ  
عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا أَصَابَ  
الْمَكَاتِبُ حَداً أَوْ مِيراثاً وَرِثَ بِحَسَابٍ مَا عَقَّ مِنْهُ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُؤَدَّى الْمَكَاتِبُ بِحَصَّةٍ مَا لَدَى دِيَّةٍ حُرِّمَ مَا بَقِيَ دِيَّةَ عَبْدِ قَالَ وَفِي  
الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَةَ • قَالَ أَبُو عَيْنِي حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ حَدِيثُ حَسَنٍ  
وَهَكَذَا رَوَى يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَرَوَى خَالِدُ الْحَذَّاءُ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَوْلُهُ وَالْعَمَلُ عَلَى  
هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ وَقَالَ

بالضمان ليس حديثاً مروياً وإنما هو خبر على أمر وقع لائعلم بقيته ولا  
يصح سننه فكيف رده حديثاً رواه العلماء والثقة من الصحابة  
والتابعين والعلماء الراشدين وهي رواية عن العتية التي ليست بمروية وإنما  
هي مطابق وجدت ونقل في مثلها قال مالك لا تابع كتب الفقه ولم يرد به

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمُ الْمَكْتَابُ  
عَبْدُ مَالِكٍ عَلَيْهِ دَرَمٌ وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَأَسْحَقُ  
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي أَنَسَةَ عَنْ  
عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ يَخْطُبُ يَقُولُ مَنْ كَاتَبَ عَبْدَهُ عَلَى مِائَةِ أُوقِيَّةٍ فَأَدَّاهَا إِلَّا عَشْرَ أَوْاقٍ  
أَوْ قَالَ عَشْرَةَ دَرَاهِمٍ ثُمَّ عَجَزَ فَوَرَّقِي ۝ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ  
غَرِيبٌ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ الْمَكْتَابَ عَبْدُ مَالِكٍ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ وَقَدْ رَوَى  
الْحُجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ نَحْوَهُ ۝ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ  
الرَّحْمَنِ قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ نُبَهَانَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ  
عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ عَبْدٌ مَكْتَابٌ

الراوي بن ( فان قيل ) ان هذا الحديث يرويه أبو هريرة وعبد الله بن عمر  
ولم يكونا قتيبين وانما كانا صالحين فروايتهما انما تقبل في المواضع لافي  
الاحكام واستجراً على هذا السؤال أصحاب أبي حنيفة ونسبوا ذلك الى الشعبي  
في أبي هريرة قال ابن العربي هذه جراءة على الله واستهانة في الدين عند ذهاب  
حلمته وقد نصرته من أقفه من أبي هريرة وابن عمر من أحفظ منهما وخاصة  
أبي هريرة وقد بسط رداه وجمعه النبي صلى الله عليه وسلم وضمه الى صدره



أَحَدًا كُنَّ مَأْيُودِي فَلْتَحْتَجِبْ مِنْهُ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ  
صَحِيحٌ وَمَعْنَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى التَّوَرُّعِ وَقَالُوا لَا يَتَّقَى  
مَالُ الْكَاتِبِ وَإِنْ كَانَ عِنْدَهُ مَأْيُودِي حَتَّى يُؤَدَّى

• باب - مَا جَاءَ إِذَا أَفْلَسَ لِلرَّجُلِ غَرِيمٌ فَيَجِدُ عِنْدَهُ مَتَاعَهُ •  
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو  
أَبْنِ حَزْمٍ عَنْ عُمَرَ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَرْثِ  
أَبْنِ هِشَامٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ أَيُّمَا  
أَمْرٍ أَفْلَسَ وَوَجَدَ رَجُلٌ سَلَعَتُهُ عِنْدَهُ بَعِيْنًا فَهُوَ أَوْلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ قَالَ  
وَفِي السَّابِ عَنْ سَمُرَةَ ابْنِ عُمَرَ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ قَوْلُ  
الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَأَسْحَقَ وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ أَسْوَأُ الْغَرَامِ وَهُوَ قَوْلُ  
أَهْلِ الْكُفَّةِ

فَمَا سَنَى شَيْئًا أَبَدًا وَنَسَأَ اللَّهُ الْمَعَاوَةَ مِنْ مَذْهَبٍ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِالطَّعْنِ عَلَى  
الصَّحَابَةِ وَلَقَدْ كُنْتُ فِي جَامِعِ الْمَنْصُورِ مِنْ مَدِينَةِ السَّلَامِ فِي مَجْلَسٍ عَلَى ابْنِ مُحَمَّدٍ  
الدِّيقَانِيِّ قَاضِي الْقَضَاءِ فَأَخْبَرَنِي بِهِ بَعْضُ أَصْحَابِنَا وَقَدْ جَرَى ذِكْرُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ  
أَنَّهُ تَكَلَّمَ فِيهَا بَعْضُهُمْ يَوْمًا وَذَكَرَ هَذَا الطَّعْنَ فِي أَبِي هُرَيْرَةَ وَسَقَطَتْ مِنَ السَّقْفِ

باب ماجاء في النهي للمسلم أن يدفع الى الذمي الخمر يبيعها له  
 حدثنا علي بن خشرم أخبرنا عيسى بن يونس عن مجاهد عن أبي  
 الوداك عن أبي سعيد قال كان عندنا خمر لنتيم فلما نزلت المائدة سألت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه وقلت انه لنتيم فقال أمر يقوه قال وفي  
 الباب عن أنس بن مالك قال أبو عيسى حديث أبي سعيد حديث  
 حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو  
 هذا وقال بهذا بعض أهل العلم وكرهوا أن تتخذ الخمر خلا واما كره  
 من ذلك والله أعلم أن يكون المسلم في بيته خمر حتى يصير خلا ورخص  
 بعضهم في خل الخمر اذا وجد قد صار خلا أبو الوداك اسمه جبر بن نوف

حبة عظيمة في وسط المسجد وأخذت من تحت المتكلم بالطنم ونهر الناس  
 وأفتروا وأخذت الحية تحت الوادي فلم يدركها ذهبت أبدا وأرعى بعد ذلك  
 من يسترسل في هذا القدر وأما قوله لا ينفق بعضكم لبعض وهو السادس عشر  
 فهو الذي جاء فيه بعد ذلك أنه نهى عن (١) والحديثان صحيحان والنفاق هو  
 كثرة الرغبة في الشيء وتعلق الأمل به لتعلقهم بما ينفقون مما لا بد لهم منه  
 والنجش هو استتارة الشيء الكامن وشرحه أن يزيد الرجل في السلعة من غير  
 رغبة في شرائها وانما ذلك ليختبره المشتري فيظن أنه من رغبته فيرغب برغبته  
 فينفقها عنده ويستثير من ماله مكانها لا يخرجها وهو حرام لا يحل لأجل  
 النهي عنه واختلف الناس اذا وقع فقال مالك هو بالخيار اذا علم وقال أبو حنيفة

● **باب** . **حدثنا أبو كريب** حَدَّثَنَا طَلْقُ بْنُ غَنَامٍ عَنْ شَرِيكَ  
وَقَيْسٍ عَنْ أَبِي حَصِينٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أَثْمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مِنْ خَانَكَ ● قَالَ أَبُو عِيسَى  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ  
وَقَالُوا إِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ عَلَى آخَرٍ شَيْءٌ فَذَهَبَ بِهِ فَوْقَهُ لَهُ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ  
يُحْبِسَ عِنْدَهُ بِقَدْرِ مَا ذَهَبَ لَهُ عَلَيْهِ وَرَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ  
وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ قَالُوا إِنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَرَاهِمُ فَوْقَ لَهُ عِنْدَهُ دَنَائِيرُ فَلَيْسَ  
لَهُ أَنْ يُحْبِسَهُ بِمَكَانِ دَرَاهِمِهِ إِلَّا أَنْ تَقَعَ عِنْدَهُ دَرَاهِمُهُ فَلَهُ حِينَئِذٍ أَنْ يُحْبِسَ  
مِنْ دَرَاهِمِهِ بِقَدْرِ مَا لَهُ عَلَيْهِ

● **باب** . **ما جله في أن العارية مؤداة** . **حدثنا هشاد** وَعَلَى بْنُ  
حُجْرٍ قَالَا حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ عَنْ  
أَبِي أُمَامَةَ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي الْخُطْبَةِ أَمَّ حُجَّةٍ

والشافعي لا خيار له والذي عندي انه ان كان بلغها قيمتها ورفع الثمن عن  
صاحبها فهو مأجور ولا خيار لمن اطلع وان كان أتى على القيمة فهو بالخيار فما  
حدث من الثمن على المتاع ولا يفسد البيع لان المعنى بمعنى معقول وهو التدايس  
على المشتري وحكم ابن حبيب بفسخ البيع خروج عن طريق النظر فيكون كبيع

الْوَدَاعِ الْعَارِيَّةِ مُودَّةً وَالزَّعِيمُ غَارِمٌ وَالذِّينُ مَقْضَى ۞ قَالَ أَبُو عَيْنِي وَفِي  
 الْبَابِ عَنْ سَمُرَةَ وَصَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ وَأَنَسٍ قَالَ وَحَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ حَدِيثٌ  
 حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ رَوَى عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضًا  
 مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدَى عَنْ  
 سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ  
 عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدَّى قَالَ قَتَادَةُ ثُمَّ نَسِيَ الْحَسَنُ فَقَالَ فَهُوَ أَمِينُكَ  
 لِأَضْمَانٍ عَلَيْهِ يَعْنَى الْعَارِيَّةَ ۞ قَالَ أَبُو عَيْنِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ  
 وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ  
 إِلَى هَذَا وَقَالُوا يَضْمَنُ صَاحِبُ الْعَارِيَّةِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدُ وَقَالَ  
 بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ لَيْسَ عَلَى  
 صَاحِبِ الْعَارِيَّةِ ضَمَانٌ إِلَّا أَنْ يُخَالَفَ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَأَهْلِ الْكُوفَةِ  
 وَبِهِ يَقُولُ اسْحَقُ

۞ مِلْجَاءُ فِي الْأَحْكَامِ . حَدَّثَنَا اسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ  
 أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هُرُونَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ اسْحَقَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ  
 سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فَضْلَةَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَا يَحْتَكِرُ الْأَخَاطِيءُ قُلْتُ لِسَعِيدٍ يَا أَبَا مُحَمَّدٍ إِنَّكَ  
تَحْتَكِرُ قَالَ وَمَعْمَرٌ قَدْ كَانَ يَحْتَكِرُ • قَالَ أَبُو عَيْنِي • وَأَمَّا رَوَى عَنْ سَعِيدِ  
ابْنِ الْمُسَيْبِ أَنَّهُ كَانَ يَحْتَكِرُ الزَّيْتَ وَالْحِنْطَةَ وَنَحْوَ هَذَا • قَالَ أَبُو عَيْنِي  
وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَآبِي أُمَامَةَ وَابْنِ عُمَرَ وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ حَدِيثٌ  
حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَهُوا اخْتِكَارَ الطَّعَامِ  
وَرَخَّصَ بَعْضُهُمْ فِي الْإِخْتِكَارِ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ لَا بَأْسَ  
بِالْإِخْتِكَارِ فِي الْقُطْنِ وَالسَّخِيَانِ وَنَحْوِ ذَلِكَ

• بَابُ مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْمُخْلَاتِ • حَدَّثَنَا هَذَا حَدَّثَنَا أَبُو  
الْأَحْوَصِ عَنْ سِمَاكٍ عَنْ عِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَسْتَقْبِلُوا السُّوقَ وَلَا تُخْفَلُوا وَلَا يَنْفَقَ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ  
• قَالَ أَبُو عَيْنِي • وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَآبِي هُرَيْرَةَ وَحَدِيثُ ابْنِ  
عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرَهُوا بَيْعَ  
الْمُخْلَةِ وَهِيَ الْمَصْرَاةُ لِأَيِّهَا صَاحِبُهَا أَيَّامًا أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لِیَجْتَمَعَ اللَّبَنُ فِي  
ضَرْعِهَا فَيَغْتَرَّ بِهَا الْمُشْتَرِي وَهَذَا ضَرْبٌ مِنَ الْخَدِيعَةِ وَالْغَرَرِ

● **باب** ما جاء في التين الفاجرة يقطع بها مال المسلم . **حدثنا** هناد حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين وهو فيها فاجر ليقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فقال الأشعث بن قيس في والله كان ذلك كان بيني وبين رجل من اليهود أرض فجحدني فقدمته إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا بينة قلت لا فقال لليهودي أحلف فقلت يا رسول الله إذا يحلف فيذهب بمالي فانزل الله تعالى أن الذين يشترون بعهدهم وأيمانهم ثمنا قليلا إلى آخر الآية ● **قال أبو عيسى** وفي الباب عن وائل بن حجر وأبي موسى وأبي أمامة بن ثعلبة الأنصاري وعمران بن حصين وحديث ابن مسعود حديث حسن صحيح

● **باب** ما جاء إذا اختلف اليعان . **حدثنا** قتيبة حدثنا سفيان عن ابن عجلان عن عون بن عبد الله عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اختلف اليعان فلقول قول البائع والمبتاع بالخيار ● **قال أبو عيسى** هذا حديث مرسل عون بن عبد الله لم يترك ابن مسعود

وَقَدْ رَوَى عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَذَا الْحَدِيثُ أَيْضًا وَهُوَ مُرْسَلٌ أَيْضًا • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي قَالَ اسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ قُلْتُ لِأَحْمَدَ إِذَا اخْتَلَفَ السَّيَّانُ وَلَمْ تَكُنْ بَيْنَهُ قَالَ الْقَوْلُ مَا قَالَ رَبُّ السَّلْعَةِ أَوْ يَتَرَادَانِ قَالَ اسْحَقُ كَمَا قَالَ وَكُلُّ مَنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَهُ فَعَلَيْهِ الْقَيْنُ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَكَذَا رَوَى عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ التَّابِعِينَ مِنْهُمْ شَرِيحٌ وَغَيْرُهُ وَنَحْوُ هَذَا

• **بَابُ** أَجَلِهِ فِي بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ • حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا دَاوُدُ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْعَطَّارِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الْمُهَالِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَبِهِيْسَةَ عَنْ أَبِيهَا وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَائِشَةَ وَأَنَسٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ

المصراة والعب ( الثامن عشر ) ذكر حديث أبي المهال واسمه عن إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيِّ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ وَفِي الصَّحِيحِ لَا تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَالُ لِحَدِيثِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ مطلق وحديث أبي هُرَيْرَةَ مقيد بالفضل منه واختلف الناس في تفسيره فقال كل واحد وأطال وجملته ترجع إلى الأول قال مالك إذا كان الماء في بئر مملوكة فلا مدخل للأحاديث فيها وإذا كانت الصحارى ففيها الحديث ولكن في أشقة لافي الزرع وقال ابن حبيب الفضل في الزرع مباح كالفضل

عَمَرُو • قَالَ أَبُو عَیْنَتٍ حَدَّثَ أَيْاسُ حَدِيثُ حَسَنٍ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى  
هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ كَرِهُوا بَيْعَ الْمَاءِ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ  
وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَاسْحَقَ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي بَيْعِ الْمَاءِ مِنْهُمْ  
الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ • حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ  
الْكَلَاءُ • قَالَ أَبُو عَیْنَتٍ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَابْوُ لِلنَّهَالِ اسْمُهُ عَبْدُ

فِي الشَّفَةِ وَقَالَ غَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا يُعْطِيهِ فِي أَحْيَاءِ ثَمَرَتِهِ وَرَرَعِبَاتِهِ وَقَالَ الشَّافِعِيُّ  
نَحْوُ قَوْلِ مَالِكٍ فِي أَنَّهُ فِي الْأَبَارِ الْغُلُوبَةُ لَا الْمُلُوكَةُ فِي الْعَاهَاتِ وَالزَّرْعِ قَالَ  
ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ الْمَاءُ مَبَاحٌ الْأَصْلُ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرُوبًا لِلنَّاسِ  
شَرَكًا فِي ثَلَاثِ الْمَاءِ وَالْكَلَاءِ وَالتَّارِ أَسْكَنَ اللَّهُ الْمَاءَ فِي الْأَرْضِ فَرَأَيْتُهُ كَانَ  
أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ فَاذَا أَخَذَ مِنْهُ صَاحِبُهُ رَجَعَ الْفَضْلُ إِلَى أَصْلِ الْإِبَاحَةِ وَالِاشْتِرَاكِ  
هَذَا فِي الْأَرْضِ الْمَشْتَرَكَةِ فَأَمَّا فِي الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ فَانْ قُلْنَا أَنِ الْمَالِكُ يَسْتَوْلِي  
عَلَى بَاطِنِ الْأَرْضِ كَأَسْتِيلَاتِهِ عَلَى ظَاهِرِهَا قُلْنَا لَهُ وَإِنْ قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ إِلَّا  
ظَاهِرَهَا فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الْمَاءِ الْإِمَالَةُ فِي الْأَرْضِ الْغُلُوبَةُ وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ أَنَّ  
أَصْحَابَ مَالِكٍ قَوْلُهُمْ فِي أَنَّ مِنْ أَنْهَارِ بَرِّهِ وَاحْتِاجُ إِلَى مَا جَارَهُ أَنَّهُ يُعْطِيهِ لَهُ  
بِفَيْدِ ثَمْنٍ أَوْ ثَمْنٍ إِذَا خِلَافٌ مِنْ قَوْلِهِ فِي وَجُوبِ الْإِعْطَاءِ وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي جِهَةِ  
الْإِعْطَاءِ كَمَا اتَّفَقَ النَّاسُ عَلَى أَنَّ صَاحِبَ الْمَاءِ أَحَقُّ بِالْأَصْلِ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
وَذَكَرَ حَدِيثَ هَاجِرٍ حِينَ قَالَتْ لَجَرِّمِ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا زَوْدَ  
رَجُلًا عَنْ حَوْضٍ كَمَا تَزُودُ الْغُرَبَاءُ مِنَ الْإِبِلِ عَنِ الْحَوْضِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ قَوْلًا  
حَسَنًا إِنَّ مَاءَ الْحَوْضِ قَدْ مَلَكَهُ صَاحِبُ الْحَوْضِ فَانْزَعَهُ وَأَخْرَجَهُ فَوُي



الرَّحْمَنُ بْنُ مُطْعِمٍ كُوفِيٌّ رَوَى عَنْهُ حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ وَأَبُو  
الْمُهَالِ سَيَّارُ بْنُ سَلَامَةَ بَصْرِيُّ صَاحِبُ أَبِي بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيِّ

باب ماجاء في كراهية عصب الفحل . **حدثنا** أحمد بن  
منيع وأبو عمار قالا حدثنا اسمعيل بن علية قال أخبرنا علي بن الحكم عن  
نافع عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن عصب الفحل  
قال وفي الباب عن أبي هريرة وأنس وأبي سعيد . **قال أبو عيسى** حديث  
ابن عمر حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وقد  
رخص بعضهم في قبول الكرامة على ذلك . **حدثنا** عبدة بن عبد الله

قالقربة تكون على الظهر بالماء وإنما الكلام في البر كما روى عن  
الحسن انه أجاز بيع الماء لأجل أنه الذي أنبطه فكانه قد اخترته وجمعه والاول  
أصح لأجل أن في قول الحسن اسقاطا لجملة الحديث من غير دليل وقد قال النبي  
صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا ينظر الله اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب اليم  
فذكر رجلا كان له فضل ماء بالطريق فتمعه من ابن السيل وهذا يدخل على  
ترجيح احدي روايتي مالك في تحريم منع فضل الماء على الرواية الاخرى في  
الكراهية وكذلك اختلف قوله في الكلاء الذي يثبت في الارض المملوكة هل  
يجوز له منعه لانه فائدة أرضه وقيل ليس له منعه لانه لم يتكلف فيه والاول  
أصح لانه رزق ساقه الله اليه في خالص ملكه والكلاء الذي حرم عليه منع  
الماء لأجل مثاله الى منعه هو الكلاء الذي ليس بثابت في ملكه (التاسعة عشرة)  
وذكر حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن عسيب الفحل

الْحَزْرَاعِيُّ الْبَصْرِيُّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ عَنْ أَبِي رَاهِمٍ بْنِ حُمَيْدٍ الرُّوسِيِّ عَنْ  
 هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي رَاهِمٍ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَجُلًا  
 مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ فَتَهَا مَقَالَ  
 يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا نَطْرُقُ الْفَحْلَ فَكُرْمُ فَرَحْصَلَةٍ فِي الْكِرَامَةِ • قَالَ أَبُو عَيْنَةَ  
 هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ أَبِي رَاهِمٍ بْنِ حُمَيْدٍ عَنْ  
 هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ

• **بَابُ مَلْجَأِ ثَمَنِ الْكَلْبِ .** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا

صَحِيحٌ وَذَكَرَ حَدِيثَ حَسَنٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ كِلَابٍ سَأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 عَنْ عَسْبِ الْفَحْلِ فَتَهَا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَا نَطْرُقُ لِمِ الْفَحْلِ فَكُرْمُ فَرَحْصَلَةٍ  
 لِمِ فِي الْكِرَامَةِ قَالَ وَهُوَ حَسَنٌ عَرِيثٌ الْعَسْبُ هُوَ الْحَقِيقَةُ ثَمَنِ مَاءِ الْفَحْلِ  
 وَالْأَطْرَاقُ وَهُوَ حَمْلُهُ عَلَى النَّاقَةِ لِيُفَرِّجَ بِهَا مِنَ الْقَرْبِ (الْعَارِضَةِ) فِي أَحْكَامِهِ أَنَّ  
 صِفَةَ الْإِجَارَةِ تَخْتَلِفُ فَلَنْ أَجْرُهُ عَلَى الطَّرِيقِ لَيْسَ بِحَمْلٍ دَخَلَهُ الْفَسَادُ مِنْ وَجْهَيْنِ  
 أَحَدُهُمَا جِهَالَةُ الْإِجَارَةِ وَالثَّانِيَةُ جِهَالَةُ الْأَجْلِ وَلَوْ اسْتَأْجَرَ عَلَى زَوَارَةٍ مَعْلُومَةٍ لَجَازَ  
 لِأَنَّهُ مَعْنَى مُتَنَفِّعٍ بِهِ مَعْدُودٍ فِي نَمُو الْأَمْوَالِ لَجَازَ بِذَلِكَ الْعَوَضُ فِيهِ فَلَا اسْتِخْدَامَ  
 فِي الْعَبْدِ وَالرَّكُوبِ فِي الْفَحْلِ وَتَزْوِيجُ الْأَمَةِ عَلَى الْإِذَا الْمَزْوَجَةِ فَإِنْ يَسْتَأْجَرُهُ  
 وَقَضَى حَاجَتَهُ فِيهِ جَازَ قَبُولُ الْكِرَامَةِ بِأَزَانِهِ لِأَنَّ الْمَكَارِمَاتِ بِقَضَاءِ الْحَاجَاتِ  
 وَمُقَابَلَتِهَا بِالْمَشَارِكَاتِ وَالْمَعَاوِضَةِ جَائِزَةٌ شَرْعًا وَتَدْخُلُ فِي هِبَةِ الثَّوَابِ الَّتِي اسْتَتَاهَا  
 الشَّرْعُ مِنَ الْأَعْوَاضِ الْمَجْهُولَةِ (الْمَوْفَى عَشْرِينَ) وَالثَّانِي (وَالْحَادِي وَعَشْرِينَ)  
 قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَسْبُ الْحِجَامِ خَيْثُ وَمِهْرُ الْبَغِيِّ خَيْثُ وَثَمَنِ الْكَلْبِ  
 ذَكَرَهُ عَنْ رَافِعٍ وَقَالَ هُوَ صَحِيحٌ فَأَمَّا مِهْرُ الْبَغِيِّ فَلَا كَلَامَ فِيهِ وَأَمَّا كَسْبُ الْحِجَامِ

عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ قَارِظٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَسْبُ الْحَجَّامِ خَيْثٌ وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَيْثٌ وَثَمَنُ السَّكَلَبِ  
خَيْثٌ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَوِ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرِ  
وَإِبْنِ مُرَيْرَةَ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ • قَالَ أَبُو عِيسَى

قد وردت فيه ثلاثة أحاديث صحاح كلها (الاول) أن النبي صلى الله عليه وسلم  
حجم وأعطاه النبي صلى الله عليه وسلم صاعاً من طعام وروى صاعين وروى  
من عمر وروى فأعطاه أجره الثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنه فلم يزل  
يستأذنه حتى قال أعلفه فضاحك أو رقيقك رواه ابن محبصة الانصارى عن  
أبيه (الثالث) هذا الذي تلوناه آنفا وكلها متعارضة وبعضها أخلف من بعض  
وأما قوله كسب الحجَّام خيث فهو نص في التحريم قال سبحانه ويحرم عليهم  
الخبائث وأما قوله أعلفه فضاحك فكأنه مشتبه فنهى عنه في ذاته وأمره بأطعامه  
للابل لا للرقيق كما رواه يحيى لأن ما لا يرضاه لنفسه في الطعام لا يرضاه لرقيقه  
لأنهم مكلفون في الحلال والحرام والشبهة بمثل ما ظف به بخلاف الابل والبقر  
والبهائم فانه لا تكليف عليهم فيجوز له أن ينالها ما لا يجوز له وهي مسألة  
معلومة بينها في موضعها وأما إعطائه إياه أجره فدل على الحل المطلق فان  
النبي صلى الله عليه وسلم لا يدخل في شبهة لما هو عليه من رفيع المنزلة وواجب  
العصمة وثبت في (١) في المتقدم منها من المتأخر فتعين الترجيح أو التأويل  
فأما التأويل فهو رد النهى فيه بأن يحمل على أنها كانت معاملة يحتاجون الى  
وقت (٢) أو الجناذا أو الحصاد فيعطى معلوما فيكون عوضاً عن عمل مجهول

حَدِيثُ رَافِعٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ  
كَرِهُوا ثَمَنَ الْكَلْبِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَاحِدٌ وَأَسْحَقُ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ  
أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ثَمَنِ كَلْبِ الصَّيْدِ . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ  
أَبْنِ شِهَابٍ ح . وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ التَّمِيمِيُّ وَمُؤَدِّبُ أَبِي بَكْرٍ  
حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي  
مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ  
الْكَلْبِ وَمَهْرِ الْبَغِيِّ وَحُلُولِ الْكَاهِنِ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ

● **بَابُ مَا جَاءَ فِي كَسْبِ الْحِجَامِ** . وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكِ بْنِ  
أَنَسٍ عَنْ أَبِي شِهَابٍ عَنْ أَنَسٍ مَخِصَّةَ أَخِي بَنِي حَارِثَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ

أَوْ مَجْهُولًا فَيَكُونُ عَوْضٌ مَجْهُولٌ عَنْ مَجْهُولٍ فَأَعْلَاهُمْ بِتَحْرِيمِ مَا عَتَادَهُ وَعَرَفُوهُ  
بَيْنَهُمْ وَأَعْطَاهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعْلُومًا عَنْ مَعْلُومٍ وَأَمَّا التَّرْجِيحُ فَإِنَّ الْجَوَازَ  
أَقْوَى مِنَ الْمَنْعِ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ فَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَنَعَ مِنْهُ فَلَمَّا رَأَى  
الْحَاجَةَ إِلَيْهِ رَخَّصَ فِيهِ وَقَدْ يَحْمِلُ النَّهْيُ عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ عَلَى مَا حَلَّ النَّهْيُ  
مَنْ كَسَبَ الْأُمَّةَ بِأَنَّهُمَا كَانَتْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ تَكْسِبُ بِفَرْجِهَا فَرَجَ النَّهْيِ إِلَى مَا لَا يَحْجُوزُ  
وَإِذَا كَسَبَتْ يَدُهَا جَازَ فَكَذَلِكَ كَسْبُ الْحِجَامِ كَانَ عِنْدَهُمْ مَجْهُولًا فَإِذَا تَعَامَلُوا  
بِمَعْلُومٍ جَازَ أَمَّا فِي احْتِجَامِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ  
ثَمَنًا أَوْ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ ثَمَنَ الْمَنَافِعِ يَحْجُوزُ أَيْ يَحْجُوزُ أَيْ يَحْجُوزُ فِيهِ  
الْمُتَعَامِلَانِ فَلَا الْعَادَةَ وَالْمُرُوءَةَ فَإِذَا عَمِلَ لَهُ أَنْ أُعْطِيَ أَجْرَهُ الْوَاجِبُ لَهُ جَازَ وَإِنْ

النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَجَارِ الْحِجَامِ قَهَاهُ عَنْهَا فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ وَيَسْتَأْذِنُهُ  
حَتَّى قَالَ أَعْلَفُهُ فَأَضْحَكَ وَأَطْعَمَهُ رَقِيقَكَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ  
خَدِيجٍ وَأَبِي جُحَيْفَةَ وَجَابِرٍ وَالسَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ • قَالَ أَبُو عَيْنَتَيْ حَدِيثٌ  
مُحِيصَةٌ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ وَقَالَ  
أَحْمَدُ إِنْ سَأَلْتِي حِجَامَ نَهَيْتِي فَأَخَذَ بِهَذَا الْحَدِيثِ

• **بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي كَسْبِ الْحِجَامِ** . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ  
حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ سَأَلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحِجَامِ  
فَقَالَ أَنَسٌ اخْتَجِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَجْمَهُ أَبُو طَيْبَةَ فَأَمَرَ لَهُ  
بِصَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَكَلَّمَ أَهْلَهُ فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاஜِهِ وَقَالَ إِنْ أَفْضَلَ  
مَاتَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةَ أَوْ إِنْ مِنْ أَمْثَلِ دَوَائِكُمُ الْحِجَامَةَ قَالَ وَفِي الْبَابِ  
عَنْ عَلِيٍّ وَابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عُمَرَ • قَالَ أَبُو عَيْنَتَيْ حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ

زاده شكر وان غاس به صبر مطلقا قبلغه حقه وهي مأخوذة من قاعدة  
العرب احدى القواعد العشر التي تتركب عليها أحكام المعاملات في المذهب  
المالكي وأما ثمن الكلب فقد تقدم القول في اقتائته وكل ما جاز  
اقتاؤه وانتفع به صار مالا وجزأ بذل العوض منه واختلف أصحابنا في بيعه  
هل هو محرم أو مكروه وصرح بالمنع مالك في مواضع والصحيح في الدليل  
جواز البيع وبه قال أبو حنيفة وقال الشافعي لا يجوز بيعه وظن بعضهم ان

حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ فِي كَسْبِ الْحِجَامِ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ

• **باب** - مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنُورِ . حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالَا أَبَانَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ وَالسَّنُورِ • قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ فِي إِسْنَادِهِ اضْطِرَابٌ وَلَا يَصِحُّ فِي ثَمَنِ السَّنُورِ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ عَنْ جَابِرٍ وَاضْطَرُّوا عَنِ الْأَعْمَشِ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ

النهي عن بيع الكلب إنما هو في المأذون في اتخاذه لأن المأمور بقتله لا ينهى عن بيعه قلنا هذه غفلة كان أمر بقتلها ثم نسخ الأمر بالقتل وأذن في الاتخاذ وأذن بعد ذلك جواز البيع والنهي عنه وقال بعضهم أنه قرنه بحلوان الكاهن فدل على أنه حرام ودليل القرائن أضعف دليل لا يشتغل به المحققون وقد حققنا المسألة في كتاب التلخيص والانصاف وغيره وهذا الباب وقد روى أبو عيسى عن أبي المهزم يزيد بن سفيان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب إلا كلب الصيد ولم يصححه وقد اتفق أرباب المذهب على قيمته على من قتله وما لزم قيمته فإنه مال وترتب عليه جواز البيع وأما حلوان الكاهن وهو (الثالث والعشرون) فحرم باجماع الأمة لأن ذلك من أكل الأموال بالباطل فإنه مال بطل في مقابلة فسق أو قل كفر لأنه طلب

أَهْلُ الْعِلْمِ ثَمَنُ الْهَرَمِ وَرَخَصَ فِيهِ بَعْضُهُمْ وَهُوَ قَوْلُ أَحَدٍ وَاسْتَحَقَّ وَرَوَى  
 أَبُو فُضَيْلٍ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ رُوِيَ عَنْ جَابِرٍ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ . حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا  
 عُمَرُ بْنُ زَيْدٍ الصَّنَعَانِيُّ عَنْ أَبِي الزَّيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ عَنْ أَكْلِ الْهَرَمِ وَثَمَنِهِ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثُ غَرِيبٍ وَعُمَرُ بْنُ  
 زَيْدٍ لَا تَعْرِفُ كَثِيرٌ أَحَدٌ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ

غيبا انفرد الله بعلبه وهو ما يكون في غد وطلب معرفة الغيب يكون بوجوه  
 منها مصادفة من غير واسطة ومنها بواسطة وقد كانت الجاهلية تتعرض له  
 بالوجهين وسأني الكلام عليه في موضعه بوجوهه وأحكامه ان شاء الله وكانت  
 العرب تسمى حذار الكاهن حلوانا كما كانت تسمى الغراب عسبا كما كانت  
 تسمى ثمن الفرج مهرا (الخامس والعشرون) مسألة السنور خرج أبو عيسى  
 حديث جابر عن طريق أبي سفيان عن جابر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن  
 ثمن الكلب والسنور وقال فيه اضطراب وخرجه من طريق أبي الزبير عنه انه  
 نهى عن أكل الهر وثمانه وغربه ولم يسم عمر بن زيد راويه وقد رواه مسلم  
 وعصمه وبيننا معناه وأنه لما يراعى فيه أن يكون دائرا في المنازل لا يأوى الى  
 أحد ولا تدخل عليه يد ليعم نفعه وقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم على هذه العلة  
 بقوله انها من الطوافين عليكم أو الطوافات فذكر عموم دورانها وجه الاشتراك  
 في منفعتهما فطلب الاستبداد بها طلب تقصص مصلحة ولذلك حين خالف الناس

● باب ١٠ - أَخْبَرَنَا أَبُو كُرَيْبٍ أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ أَبِي الْمُهَزَّمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ نَهَى عَنْ تَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ ● قَالَ أَبُو عَيْنَتَى هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَأَبُو الْمُهَزَّمِ اسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ سُفْيَانَ وَتَكَلَّمَ فِيهِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ وَضَعْفُهُ وَقَدْ رَوَى عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوُ هَذَا وَلَا يَصِحُّ اسْنَادُهُ أَيْضًا

● باب ١١ - مَا جَلَّ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الْمُغْنِيَّاتِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا بِكْرُ بْنُ مُضَرَ عَنْ عُمَيْدٍ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا تَبِيعُوا الْمُغْنِيَّاتِ وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ وَلَا تَعْلُوهُنَّ وَلَا خَيْرَ فِي التِّجَارَةِ فِيهِنَّ وَتَمْنَهُنَّ حَرَامٌ فِي مِثْلِ هَذَا أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهَا الْحَدِيثَ يُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ

ذلك اذا وقفوها بطل نفعها في طرد الفأر أو قل ولو أرسلوها لطردته على المدينة أو أبحرته حتى لا يظهر ( السادس والعشرون )

### باب كراهية بيع المغنيات

ذكر حديث أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تبيعوا المغنيات ولا تشتروهن ولا تعلوهن ولا خير في تجارة فيهن وتمنهن حرام في مثل ذلك نزلت ومن الناس من يشتري لها الحديث الآية وقال إن راويه علي بن يزيد ضعيف قال ابن العربي قد بينا معنى الآية في كتاب التفسير وهذا قول ضعيف



الله الى آخر الآية قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ • قَالَ أَبُو عَيْنِي  
حَدِيثُ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّمَا نَرَفُهُ مِثْلَ هَذَا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ  
الْعِلْمِ فِي عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ وَضَعْفَهُ وَهُوَ شَائِي

• **باب** مَاجَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِخْوَانِ أَوْ بَيْنَ الْوَالِدَةِ  
وَوَلَدِهَا فِي الْيَسَعِ • **حسن** عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ الشَّيْبَانِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

فَإِذَا مَنَعَ يَسَعُ الْمَغْنِيَةِ فَيَنْبَغِي عَلَى أَنْ الْغَنَاءَ حَرَامٌ أَوْ حَلَالٌ وَلَيْسَ الْغَنَاءُ بِحَرَامٍ فَإِنَّ النَّبِيَّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ سَمِعَهُ فِي بَيْتِهِ وَبَيْتَ غَيْرِهِ وَقَدْ وَقَفَ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ وَإِنْ  
زَادَ فِيهِ أَحَدٌ عَلَى مَا كَانَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَوْدًا يَصُوتُ عَلَيْهِ  
نِعْمَةً فَقَدْ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
فَقَالَ دَعِمَا فَإِنَّهُ يَوْمَ عِيدٍ وَإِنْ أَتَصَلَ تَقَرُّ طَبِيبُورَ بِهِ فَلَا يَثُورُ أَيْضًا فِي تَحْرِيمِهِ  
فَإِنَّهَا كُلُّهَا آلَاتٌ تَعْلُقُ بِهَا قُلُوبُ الضَّعَفَاءِ وَالنَّفْسِ عَلَيْهَا اسْتِرَاحَةٌ وَطَرَحٌ لثَقُلِ الْجَدِ  
الَّذِي لَا تَحْمِلُهُ كُلُّ نَفْسٍ وَلَا يَتَمَلَقُ بِهِ قَلْبٌ فَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ نَفْسٌ فَقَدْ سَمِعَ الشَّرْعَ  
لَهَا فِيهِ وَقَدْ قَالَ عَلَاؤُنَا بِحِمْلَتِهِمْ أَنْ مِنْ أَشْتَرَى جَلَرِيَةً فَظَهَرَ مِنْهَا عَلَى أَنَّهَا  
قِيَّةٌ فَلَهُ الْخِيَارُ وَلَوْ كَانَ عِنْدَهُمْ يَبْعُهَا غَيْرَ جَائِزٍ لِحُكْمِهَا بِفَسْخِهَا وَلَمْ يَجْعَلُوا لَهُ خِيَارًا  
فِيهِ وَإِنَّمَا جَعَلَ الْخِيَارَ لَهُ فِيهِ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ الْمَشَقَّةِ فِي حِفْظِهَا وَالتَّكْلُفِ لِسَعَةِ  
أَمَالِهَا فِي قَطْعِ الْعِلَاقِ الَّتِي تَرْبِطُ بِالْغَنَاءِ مِنْ فُسَادِ الْمَقَاصِدِ وَالتَّشَوُّفِ إِلَى  
الْخَلْطَةِ وَعَوَاقِبِ ذَلِكَ كُلِّهِ غَيْرَ مَحْمُودَةٍ

**باب** التَّفْرِيقِ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فِي الْيَسَعِ وَالْإِخْوَانِ

ذَكَرَ حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ مِنْ فَرْقِ بَيْنِ وَالِدَةٍ وَوَلَدِهَا فَرْقَ اللَّهِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ  
أَحِبَّتِهِ وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَذَكَرَ حَدِيثَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ وَهَبَ

وَهَبَ قَالَ أَخْبَرَنِي حُجْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ عَنْ أَبِي  
أَيُّوبَ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ  
وَوَلَدِهَا فَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَجَّتِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ • قَالَ أَبُو عَيْنَتٍ هَذَا  
حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ قُرَّةَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ  
عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عَنْ الْحَجَّاجِ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ عَنْ  
عَلِيٍّ قَالَ وَهَبَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ فَبِعْتُ

لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غُلَامَيْنِ أَخَوَيْنِ فَبِعْتُ أَحَدَهُمَا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَا عَلِيُّ مَا فَعَلَ غُلَامُكَ فَأَخْبَرْتَهُ فَقَالَ رَدَدَهُ حَسَنٌ غَرِيبٌ  
قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ سَأَلْتُ غَرِيبَةَ شَهْرَتَهَا أَوْ فِي مَنْ أَحَادِيثُهَا وَهِيَ تَدُورُ عَلَى  
ثَلَاثَةِ فُصُولٍ (الفصل الأول) فِي الْأَقْوَالِ فِيهَا وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيهَا عَلَى  
أَرْبَعَةِ أَقْوَالٍ (الأول) أَنَّهُ لَا يَفْرُقُ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا وَلَا بَيْنَ الْوَالِدِ  
وَوَلَدِهِ وَلَا بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ وَالْأَخْتَيْنِ قَالَهُ أَبُو حَنِيفَةَ (الثاني) أَنَّهُ يَفْرُقُ بَيْنَ الْوَالِدِ  
وَوَلَدِهِ قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ (الثالث) أَنَّ ذَلِكَ فِي الْحَرِيَّاتِ لَا فِي الْمَوْلَدَاتِ الَّذِينَ وَلَدُوا  
فِي أَرْضِ الْأَسْلَامِ (الرابع) تَجُوزُ الْفَرْقَةُ إِذَا أَذْنَتْ فِي ذَلِكَ الْأُمُّ قَالَهُ إِبْرَاهِيمُ  
النَّخَعِيُّ وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَابْنُ الْقَاسِمِ فِي أَحَدِ رَوَايَتَيْهِ وَرَوَى عَنْهُ مُحَمَّدٌ وَقَالَ ابْنُ  
الْمَاجْشُونِ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ (التوجيه) هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ تَنْبِيْ عَلَى أَنَّ الْجَمْعَ حَقُّ الْأُمِّ أَوْ  
حَقُّ الْوَلَدِ فِي ذَلِكَ لَعَلَّمَانَا ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ (الأول) أَنَّهُ حَقُّ الْوَلَدِ (الثاني) أَنَّهُ حَقُّ الْأُمِّ  
(الثالث) أَنَّهُ حَقُّ اللَّهِ فَإِنْ قُلْنَا حَقُّ الْوَلَدِ لِلْفَرْقِ بِهِ أَوْ حَقُّ اللَّهِ لَمْ يَعْمَلِ الرِّضَا فِي  
فِي اسْقَاطِهِ وَإِنْ قُلْنَا حَقُّ الْأُمِّ عَمَلِ الرِّضَا وَلَمْ يَشْهَدْ طَعْمُ الْحَدِيثِ فَانْهَرَوْى لَا تَوَلَّاهُ وَالِدَةُ

أَحَدُهُمَا قَالِ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَأْعَلِي مَا فَعَلَ غُلَامُكَ  
فَأَخْبَرْتَهُ فَقَالَ رَدَّهُ عَنْ قَالَ أَبُو عَلِيٍّ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَقَدْ كَرِهَ  
بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمُ التَّفْرِيقَ  
بَيْنَ السَّبِيِّ وَيُكْرَهُ أَنْ يُفْرَقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا وَبَيْنَ الْوَالِدِ وَالْوَلَدِ وَبَيْنَ  
الْأَخَوَةِ وَالْأَخَوَاتِ فِي الْبَيْعِ وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّفْرِيقِ بَيْنَ  
الْمَوْلَدَاتِ الَّذِينَ وَلُّوْا فِي أَرْضِ الْإِسْلَامِ وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ أَصَحُّ وَرَوَى

على ولدها أى لا تخرج الى الوله وهو الحزن الذى يخرج عن التحصيل بقلبه  
على المعقول الثانى وان قلنا حق الام فالاب مثلها وانما أمر عليه لما عندهما من  
مزيد اللطف به وأما الاخوات فحديث على حجة عليه وقال علماؤنا نحمله على  
الاستحباب والحقيقة فيه انه لو راعى المحرمية لما جازت التفريقه بينه وبين الحالة  
لوجود المحرمية بينهم

### الفصل الثانى فى التفريقه

وفى ذلك خمسة أقوال (الاول) اذا تبرأ بالثناء المعجمة باثنين فوقها يعنى  
اذا سقطت نفرة (١) قال مالك الثانى اذا عرف ما يؤمر وينهى قاله (٢) (الثالث) اذا  
بلغ سبع سنين قاله الشافعى (الرابع) اذا بلغ عشر سنين قاله ابن وهب والليث  
(الخامس) اذا بلغ قاله أبو حنيفة وابن غاصم عن مالك (السادس) لا يفرق  
بينهما أبدا قاله ابن عبد الحكم عنه (التوجيه) أما من قال يفرق بينهما اذا أبدل  
أسمانه فلائنه فى تلك الحال يستغنى عن أمه فى معظم أحواله فانه يدبر فى شأنه  
ويعتمل ويقوم بالاعراب عن حاجته ويستقل وأما من قال انه يفرق بينهما

عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ الْوَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فِي الْبَيْعِ فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ  
قَالَ أَنِّي قَدْ اسْتَأْذَنْتُهَا بِذَلِكَ فَرَضِيَتْ

باب ما جاء فيمن يشتري العبد فيستغله ثم يمجده عيًّا . حدثنا  
محمد بن المثنى حدثنا عثمان بن عمرو أبو طاهر العقدي عن ابن أبي ذئب  
عن محمد بن خفاف عن عروة عن عائشة أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

لسبع سنين فانها حالة معظم الاقتار ووقت يستقل فيه يميز الأمور الكبار  
ولأجله جاء في الحديث مروم بالصلاة لسبع واضرب يده عليها لعشر وهو وجه  
من قال العشرة الأعوام والمعنى هو المعنى وأما من قال البلوغ فلأنها الاستقلال  
النائم وأجل عمل التكليف العام ويجرى عليه قلم العقاب وأما من قال لا يفرق  
بينهما أبداً فلاجل أنه جعله حق الأم وهو ظاهر الحديث المروي والصحيح  
هو الاقتار فانه اذا لم يكن بد من التفرقة فذلك أول الأوقات التي يستغنى فيها  
عنها وآخرها البلوغ وأوسطها العشر فاما أن يتعلق الحكم بأول الاحوال واما  
بأوسطها واما بآخرها وهي مسألة أصولية وانه أعلم (تركيب) فان فرق بين  
الوالدة وولدها رد البيوع فاروى أبو داود عن علي أنه فرق بين جاريته وولدها  
فنهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ورد البيوع وقد اختلف علماؤنا في جهة  
الجمع هل يكون في ملك أو في حوز بفروع وتوجيهات ليس لها موضع في  
المأرضة فارجئت الى موضعها ان شاء الله (السابعة والعشرون) نهى النبي صلى  
الله عليه وسلم عن بيع المحاقلة والمزابنة والمخابرة والمثني قال القاضي رحمه الله  
الحديث صحيح والمحاقلة والمزابنة قد تقدما وأما المخابرة فقال قوم معناه  
معاملة النبي صلى الله عليه وسلم بخير نهى عن ذلك لمعتين أحدهما أن ذلك مفسوخ

وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّهْنِ • قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَسَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ عَلِيٍّ الْمُقَدَّمِيُّ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى أَنَّ الْخَرَاجَ بِالضَّهْنِ قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ

(الثاني) أنه كان اليهود عبيداً لمعأطى ماله لعبيده على وجه لا يجوز مع غيرهم لأن حكم السيد مع عبده في ماله حكمه مع نفسه قاله أصحاب أبي حنيفة وهذا فاسد يفتى في المساواة إن شاء الله وإنما حقيقة المخابرة المزارعة والخبر هو الإنكار لأنه يخبر الأرض أى يثيرها ويستخرج خباياها وبهذا احتج الشافعى على منع المزارعة وقد زارع النبي صلى الله عليه وسلم خير فبطل ما قاله الشافعى وإنما المخابرة المنهى عنها هى المزارعة المزارع فى الأرض ببعض ما يخرج منها فبذلك تنظم الأحاديث ويرتفع التعارض عنها وأما الثنى فى العريفة فعلى بضم الفاء من ثنى ثنى إذا عاد إلى الشيء مرة أخرى ومعناها فى الأحكام فى البيوع والايان أن يذكر كلاماً يقتضى بعمومه معانٍ أو معنى ثم ثنى على ما ذكر فخرج بعض المعانى من مقتضى لفظه أو لفظه أحوال المعنى فأذن الشرع فى ذلك فى الايمان والبيوع بتفصيل وشروط بينهاها فى بابها الاحكام فى ثلاث مسائل (الاولى) اختلف الناس فى المخرج بالثنى من مقتضى القول هل تبين الثنى أنه لم يدخل قط فى الكلام أو دخل فيه ثم خرج فأما دخوله فى الكلام فيبنى على مسألة أصولية وهى أن العموم هل له صيغة أم لا فان قلنا له صيغة كان اخراجاً لما دخل فى الكلام وان قلنا لا صيغة لم نقل انه دخل فيه وإنما هو بيان لمقتضاه وبهذا قلنا أن العموم له صيغة هل الأمر منوط بقصد المتكلم فان

• قَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَقَدَرَوِي مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ الزَّيْجِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَرَوَاهُ جَرِيرٌ عَنْ هِشَامٍ أَيْضًا وَحَدِيثُ جَرِيرٍ يُقَالُ تَدْلِسُ دَلَسَ فِيهِ جَرِيرٌ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَتَقْسِيرُ الْخَرَجِ بِالضَّمِّ هُوَ الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيَسْتَغْلَهُ ثُمَّ يَجِدُّهُ عِيًّا فَيُرْدُهُ عَلَى الْبَائِعِ فَالْغَلَّةُ لِلْمُشْتَرِي فَإِنَّ الْعَبْدَ لَوْ هَلَكَ هَلَكَ مِنْ مَالِ الْمُشْتَرِي وَنَحْوُ هَذَا مِنَ الْمَسَائِلِ

كان لم يدخله في اللفظ فلم يتناول اللفظ بحال وإن كان دخل في اللفظ بنية وقد أخرجه فيخرج بأحكام الظاهر ضرورة وهل يخرج في أحكام الباطن أم لا مسألة خلاف بين العلماء ومثاله إن الرجل إذا قال نسائي طواق ثم قال الا زينب قد يحتمل أن يكون اخراج زينب بعد ارادتها بقلبه فاستدرك فتى عليها بالاخراج ويحتمل أن يكون قد عقد ذلك بأول نية فإن كان قد عقد ذلك من أول نية وأعلن بذلك فلا يلام وإن قال ما بنيت عليها القول بالاخراج إلا بعد تمام الكلام وجزم النية ثم عدت اليها فاستدركت اخراجها فقد وقع لمحمد أن الاستثناء في اليمين لا ينفعه إلا أن يكون معقودا في نفسه مع اليمين أو قبل تمامها في نفسه ثم يظهر من ذلك ما أضمر ومن قال هذا فقد خفي عليه معنى الاستثناء وفائدته في الشريعة وقد بينا ذلك في موضعه الثانية إذا فهم هذا المقصد فالثاني في السبع يكون على وجوه في أقوال وأكثرا وقعت وأشكل ما نزلت في الثمار وقد اختلف فيها السلف فيروي عن عبد الله بن عمر جوازها ومنعها والمنع أسد والجواز أصح حكذا في الجملة وتفصيله أنه إذا استثنى فله أربعة صور (الأولى) أن يقول إلا ربعا إلا ثلثا إلا نصفها إلا ثلثيا (الثانية) أن يقول إلا صاعا إلا كذا صاعا (الثالثة) أن يقول ثم ترقى بمائة الواجب عشرة

يَكُونُ فِيهِ الْخَرَجُ بِالضَّامِّ • قَالَ أَبُو عَيْنَةَ اسْتَعْرَبَ مُحَمَّدُ بْنُ اسْمَعِيلَ  
هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ قُلْتُ تَرَاهُ تَذَلِّسًا قَالَ لَا

• **باب** مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِ الثَّمَرَةِ لِلنَّارِ بِهَا • حَدَّثَنَا  
مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ  
ابْنِ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ دَخَلَ  
حَاطًا فَلْيَأْكُلْ وَلَا يَتَّخِذْ خُبْنَةً قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو  
وَعَبَادِ بْنِ شُرَحْبِيلَ وَرَافِعِ بْنِ عَمْرٍو وَعُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ وَأَبِي

دِرْهَمِ (الرابعة) أن يقول أبيع حاطي الا هذه الشجرات وأما الاول فلا خلاف  
في التثنية واختلف فيما زاد عليه بناء على أن استئثما لا أكثر من الجملة كلام أولعب  
وعبد الملك من أصحابنا منعه لذلك وأما اذا استثنى أصعاً معلومة فقال مالك يجوز  
اذا لم يجاوز الثلث وعليه العمل بالمدينة وقال الشافعي وأبو حنيفة لا يجوز وراه  
غرر للجهالة التي فيه اذ لا يعلم قدره ولا يحاط به وهذا يصح لهم لو كانوا قالوا  
لا يجوز بيع الثمرة الا على الكيل فاذا جاز بيعها في رموس التخل على الجراف  
قد دل ذلك على أنها معلومة بالحوز وذلك أمر مدرك بالمشاهدة والتجربة فعلت  
الجملة علم التفصيل من أجزاء الجملة (فان قيل) اذا كانت مصيرة أيجوز ذلك فيها  
(قلنا) قال ابن الماجشون عن مالك لا يجوز أن يستثنى من الصبرة شيئاً بحال ولا  
جزءاً شائعاً وروى غيره جوازها والاول أصح لأن الصبرة يمكن كيلها وهذه لا  
يمكن ذلك فيها ألا ترى الى اتفاقهم على بيع الصبرة كل قفيز بدرهم ولا يجوز

مُرَّة • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا تَعْرِفُهُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ إِلَّا مِنْ  
 حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سُلَيْمٍ وَقَدْ رَخَّصَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِابْنِ السَّيْلِ فِي  
 أَكْلِ الثَّمَرِ وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ إِلَّا بِالْأَمْنِ • حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٌ حَدَّثَنَا الْفَضْلُ  
 ابْنُ مُوسَى عَنْ صَالِحِ بْنِ أَبِي جَبْرَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَافِعِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ كُنْتُ  
 أَرْمِي نَخْلَ الْأَنْصَارِ فَأَخَذُونِي فَذَهَبُوا بِي إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
 فَقَالَ يَا رَافِعُ لِمَ تَرْمِي نَخْلَهُمْ قَالَ قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ الْجُوعُ قَالَ لَا تَرْمِ وَكُلْ  
 مَا يَبْقَى أَشْبَعَكَ اللَّهُ وَأَرَوَّاكَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ • حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ  
 حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ فَقَالَ مَنْ أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ  
 غَيْرِ مُتَّخِذٍ حَبْنَةٍ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

ثمرة الحائط على أن كل صاع يكذا في أصح الأقوال وأما إذا استثنى منه بدرانم  
 معلومة فذلك جائز ولا ينبغي أن يكون منه خلاف منا لأن تقدير الثمن تقدير  
 المسمون وأما إذا استثنى شجرات بجائز بلا كلام لا تنفاه التمر وتعين البيع  
 مما ليس بجميع فارتفع الخلاف ولو كان على أن يختارها فقد اختلف  
 علماؤنا فيه والصحيح أنه لا يجوز ذلك لأنه استثناء مجرول وظن بعض أصحابنا  
 أنه لم يجر لأنه ربما اختار منها شجرا ثم جعلها في غيرها فيدخله التفاضل في  
 الطعام وهذا فرع على أنه جائز في الأصل وإنما امتنع بالماء لوهو ممنوع أصلا



• بِإِذْنِهِ مَا جَاءَ فِي النَّبِيِّ عَنِ الثُّنْيَا . حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ أَيُّوبَ  
الْيَعْدَانِيُّ أَخْبَرَنَا عِبَادُ بْنُ الْعَوَامِ قَالَ أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ بْنُ حُسَيْنٍ عَنْ يُونُسَ  
ابْنِ عُيَيْدٍ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى  
عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُرَابَّةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالثُّنْيَا إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ • قَالَ أَبُو عَلِيٍّ هَذَا  
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ يُونُسَ بْنِ عُيَيْدٍ  
عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرٍ

• بِإِذْنِهِ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ . حَدَّثَنَا  
قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حُمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

لأنه غرر مجهول لا يتحصل فلم يجز بيعه ابتداء ولا تثبته انتهاء (الثالثة) إذا باعه  
عشرة أذرع وهي مائة قال في مسائل الخلاف صح وقال أبو حنيفة لا يجوز لأنه  
لما لم يعينها صارت مجهولة والذي عندي فيه أن كانت مبنية بشبوتها ومنافعها لم  
يجز بحال لاختلاف المنافع والأغراض في كل عشرة فلا يعلم المبيع وأما أن كانت  
مساحة فلا يخلو أيضا أن تكون متساوية الأطراف والجهات أو مختلفة فإن  
كانت مختلفة في ذلك لم يجز للغرر والجهالة وإن كان ذلك سواهما جاز بيعها وكان  
ذلك كبيعها لعشرة أقدرة من هذه الصبرة وهذا دستور في الباب يدل على الباقي  
فإنه كثير الفروع (الحادي والثلاثون)

باب كراهية بيع الطعام قبل استيفائه

عمر بن دينار عن طائوس عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه قال ابن عباس وأظن كل شيء مثله قال ابن

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَنْ اتَّبَعَ طَعَامًا فَلَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ  
 قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَحْسِبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَابْنِ عُمَرَ  
 وَأَبِي هُرَيْرَةَ ۖ قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ  
 وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ كَرِهُوا بَيْعَ الطَّعَامِ حَتَّى يَقْبِضَهُ الْمُشْتَرِي  
 وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِيمَنْ اتَّبَعَ شَيْئًا مَّا لَا يَكُلُّ وَلَا يُوزَنُ مَّا  
 لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ أَنْ يَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ وَأَمَّا التَّشْدِيدُ عِنْدَ أَهْلِ  
 الْعِلْمِ فِي الطَّعَامِ وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَأَسْحَقَ

العرى رحمه الله أحاديث الباب قد تقدم بعضها ومنزلتها في الصحة والحسن وفيه  
 أحكام كثيرة جميعها في سبعة مسائل ( الأولى ) في ذلك الأقوال وأن تدخل عليه  
 ( الثانية ) وهو تصوير المحال وذلك أقوال ( الأول ) الطعام المعين الذي بقيت  
 توفيته ( الثاني ) الطعام الجزاف المعين ( الثالث ) طعام في الذمة أو غيره ( الرابع )  
 كل ما كول حتى الملح وحب الكزبرة و زريعة الفجل دون البصل والكراث  
 ( الخامس ) التوابل ذالكزبرة ونحو منه الحلبة ( السادس ) العقار فإذا كان في الطعام  
 حق توفيه فلا خلاف في أنه لا يباع حتى يقبض وغيره لا يباع إذا كان معينا  
 جزافا قال مالك يستحب أن لا يباع حتى يقبض وقال غيره لا يباع بحال حتى يقبض  
 فإن كان في الذمة من قرض جازيعة قبل قبضه خاصة والطعام المأكول كله على حكم  
 غيره كما تقدم ذكره لا يباع قبل استيفائه واختلف علماءنا في التأويل على قسمين  
 وقال أحمد لا يباع شيء من الطعام حتى يقبض بحال من الأحوال والعروض  
 تباع قبل القبض وقال أبو حنيفة والشافعي لا يباع قبل القبض وهو مذهب

● **باب** مَا جَاءَ فِي النَّهْيِ عَنِ الْبَيْعِ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ  
حَدَّثَنَا أَلَيْثُ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَبِيعُ  
بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ وَلَا يَخْطُبُ بَعْضُكُمْ عَلَى خُطْبَةِ بَعْضٍ قَالَ وَفِي الْبَابِ  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَشُمَّةٍ ● قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ

ابن عباس وقال عثمان وسعيد كل مكيل وموزون لا يباع قبل قبضه خاصة وقال  
أبو حنيفة يباع العقار وحده قبل القبض أصل هذه المسائل ان البيع قبل  
القبض هل هو ملل أم لا وقد تقدم من كلامنا انه غير ملل وانما هو تعبد  
وقال أبو حنيفة انما لم يجر بيع ما لم يقبض للغرر لانه يخشى انفساخ العقد  
بهلاكه فاذا باعه وهلك انفسخ البيع فدخل على غرر لا يدري هل يحصل  
عليه أم لا مد وعندنا ان المبيع بنفس العقد دخل في قبضه وحصل في ضمانه  
اذا لم يكن فيه علقه فان بقيت فيه علقه توفية فهو من ضمان بائعه لانه لم يقصد  
هذا بعد وقال المخالفون كذلك لم يقبض العبد والدته فقد بقيت فيه علقه فينبغي  
ان تكون من ضمان البائع وقد اختلف المالكية فيه اذا حبس البائع حتى  
يعطى الثمن فملك هل يكون في ضمان البائع أو في ضمان المشتري وهذا يدل  
على انه تحت يده وفي علقته اذا حكمنا بضمانه عليه وهو ليس بمتعدي في حبسه  
والى هذه النكتة أشار ابن عباس بقوله وأحسب كل شيء مثله وأشار أبو حنيفة  
الى أنه من جهة الغرر وقال مالك يجوز له حبسه عن ثمنه وليس بمتعدي فيه  
والعملة لنا في انه يضمه بمجرد العقد الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى  
أن الخراج بالضمان فكل ما كانت له فائدة العين فانه من ضمانه وتعلق القاضى  
أبو محمد بنكته وهو ان المشتري لو ألتف البيع قبل القبض لكان من ضمانه  
فكذلك اذا جله التلف من غيره وأما من قال ذلك مقصور على الطعام فتعلق

صَحِيحٌ وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ لَا يَسْمُ الرَّجُلُ عَلَى  
سَوْمِ أَخِيهِ وَمَعْنَى الْيَسْعِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ هُوَ السَّوْمُ

● باب ما جاء في بيع الخمر والنهي عن ذلك . حدثنا حميد بن  
مسعدة حدثنا المعتمر بن سليمان قال سمعتُ ليشا يحدث عن يحيى بن  
عباد عن أنس عن أبي طلحة أنه قال يَأْتِي اللَّهُ أَنِّي أَشْتَرَيْتُ خمرًا لِأَيَّامٍ  
فِي حَجْرِي قَالَ أَهْرِقِ الخمرَ واكسِرِ الدنانَ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَعَاشَةَ

بظاهر الحديث نهى عن بيع الطعام وظن ان العلة هي كونها طعاما وليس  
كذلك وانما العلة اذا بقيت فيه توفية وأما من قال انه الترابل فلانها مصلحة  
الطعام فتدخل مدخل الطعام في هذا الحكم كما دخلت مدخله في باب الربا وأما  
من قال العروض وكل شيء فهو الشافعي وأبو حنيفة ومن ساعدهما ومنعهم  
النهي عن بيع مالم يقبض مطلقا ولم يصح وقد تقدمت النكتتان عليهم الخبرية  
وان الخراج بالضمان والمعنوية وهي اتلافه قبل الضمان

### باب بيع الخمر

حديث أبي طلحة انه قال يَأْتِي اللَّهُ أَنِّي أَشْتَرَيْتُ خمرًا لِأَيَّامٍ فِي حَجْرِي قَالَ  
أهريق الخمر واكسر الدنان وذكر حديث الثوري عن السدي عن يحيى بن عباد  
عن أنس أن أبا طلحة كان عنده وهو أصح من الاول وذكر عن السدي عن  
يحيى بن عباد قال سئل النبي صلى الله عليه وسلم أتخذ الخمر خلا قال لا وهو

وَأَبِي سَعِيدٍ وَأَبْنِ مَسْعُودٍ وَأَبْنِ صُرٍّ وَأَنْسٍ • قَالَ أَبُو عَيْنَتِي حَدِيثُ أَبِي  
طَلْحَةَ رَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ السُّدِّيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادٍ عَنْ  
أَنْسٍ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ كَانَ عِنْدَهُ وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ

• يَا - النَّبِيَّ أَنْ يَتَّخِذَ الْخَمْرَ خَلًّا . **هَذَا** مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ  
حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ السُّدِّيِّ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُبَادٍ عَنْ  
أَنْسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اتَّخَذَ الْخَمْرَ خَلًّا قَالَ لَا  
• قَالَ أَبُو عَيْنَتِي هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . **هَذَا** عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ

حديث حسن وفي رواية عن المروزي عن أبي عيسى صحيح وقد انسد باب  
الصحة عليه بكون السدي فيه وروى حديث شعيب بن بشير عن أنس قال لعن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة - عاصرها - ومعتصرها - وشاربها  
وحاملها - والمحمولة اليه - وبائعها - وآكل ثمنها - والمشتري لها - والمشترة له  
وقال هو غريب (الاسناد) روى مسلم عن أبي سعيد الخدري يقول يا أيها  
الناس ان (١) بالخمر فاعلم الله أن ينزل فيها أمرا فمن كان عنده منها شيء فليعه  
وليبتع به قال فما لبثنا الا يسيرا حتى قال صلى الله عليه وسلم ان الله حرم  
الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبيع فاستقبل الناس  
بما عندهم منها في طرق المدينة فصبوها خرجه مسلم وخرج عن ابن عباس ان  
رجلا أهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم راوية خمر فقال له رسول الله صلى الله  
عليه وسلم ما علمت أن الله حرمها قال لا قال فسار انسانا فقال له رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بما ساررت قال أمرته ببيعها قال ان الذي حرم شرابها حرم

قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَاصِمٍ عَنْ شَيْبِ بْنِ بَشَرٍ عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ قَالَ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةَ عَاصِرَ هَاوٍ وَمُعْتَصِرَ هَاوٍ وَشَارِبَهَا وَحَامِلَهَا وَالْمَحْمُولَةَ إِلَيْهِ وَسَاقِيَهَا وَيَائِعَهَا وَآ كُلِّ ثَمْنًا وَالْمُشْتَرِيَ لَهَا وَالْمُشْتَرَاةَ لَهُ .  
 • قَالَ أَبُو عِيْنِي : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَقَدْ رَوَى نَحْنُ

هَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .  
 • بَابُ مَا جَاءَ فِي اخْتِلَابِ الْمَوَاشِي بِغَيْرِ ادْنِ الْأَرْبَابِ . حَرْشًا

أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى عَنْ سَعِيدٍ عَنْ قَتَادَةَ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ سُرَّةَ بْنِ جُنْدَبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ إِذَا آتَى أَحَدُكُمْ عَلَى

يَعْمَا فَفَتَحَ الْمَزَادَةَ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهَا وَرَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ لَمَّا نَزَلَتِ الْآيَاتُ فِي آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرِّبَا وَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حُرِّمَ التَّجَارَةُ فِي الْخَمْرِ (الاحكام) فِي الْأَوَّلَى أَدْخَلَ أَبُو عِيْسَى - حَدِيثَ أَبِي طَالِحَةَ وَأَنَسٍ فِي تَحْرِيمِ بَيْعِ الْخَمْرِ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ وَتَرَكَ حَدِيثَ أَبِي سَعِيدٍ وَحَدِيثَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَأَكَادَ أَقْطَعَ عَلَى أَنَّهُ قَدْ بَلَغَتْهُ أَوْ بِهِ ضَعْفٌ وَقَعَ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ الثَّلَاثَةُ يَقْطَعُ الْعِذْرُ وَتَقُومُ الْجُجَّةُ فِيهَا (الثالثة) صِيهَا فِي الطَّرِيقِ وَتَدَقُّ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَاطَةُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَهُ وَوَجْهَهُ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ ضَرُورَةً فَانَّهُ لَمْ يَكُنْ يَدَّ مِنْ أَرَاقَتِهَا بَعْدَ تَحْرِيمِهَا وَتَقْلَبُهَا وَتَأْوِيثِ الْحَامِلِينَ لَهَا وَتَتَجَسَّمُ أَمْرٌ مَنَكْرٌ وَكَانَ تَجْيِيسُ الطَّرِيقِ بِهَا أَقْرَبَ إِلَى الْخُلَاصِ مِنْهَا وَصَارَ ذَلِكَ أَصْلًا فِي صَبِّ النِّجَاسَاتِ فِي الطَّرِيقِ عِنْدَ الضَّرُورَةِ إِلَى ذَلِكَ وَلَا سِيَّامَا إِنْ كَانَ مَطَرٌ فَانَهَا

مَاشِيَةً فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ وَلَا  
يَحْمِلْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَلْيَصُوتْ ثَلَاثًا فَإِنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ  
فَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَحْتَلِبْ فَلْيَشْرَبْ وَلَا يَحْمِلْ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ  
عُمَرَ وَأَبِي سَعِيدٍ • قَالَ أَبُو عِيْنِي حَدِيثُ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِهِ يَقُولُ أَحَدٌ وَاسْتَحَقَّ • قَالَ أَبُو عِيْنِي  
وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ سَمِعْتُ الْحَسَنَ مِنَ سَمُرَةَ صَحِيحٌ وَقَدْ تَكَلَّمَ بَعْضُ أَهْلِ  
الْحَدِيثِ فِي رِوَايَةِ الْحَسَنِ عَنْ سَمُرَةَ وَقَالُوا إِنَّمَا يَحْدُثُ عَنْ صَحِيفَةِ سَمُرَةَ

يطهرها بعد ذلك (الثالثة) قوله فتح المزاينة حتى ذهب ما فيها يعني في موضعه  
الذي كان فيه لأنه لما أعله بتحريمها ونجاستها صلبا في الموضع ولم يلتبس بها  
ولم يقل النبي صلى الله عليه وسلم أحملها إلى موضع الرخاضات (الرابعة) قال  
لما نزلت آية الرأحرم التجارة في الخمر قد بيناه في كتاب الأحكام وغيره  
أن الرأح هو بيع فاسد يعني عن أعادته هنا وقد بيناه في صدر كتاب البيوع  
هنا فتجدد به عهدا في الموضعين تبين لكم أن شاء الله (الخامسة) أخبرنا أبو  
بكر محمد بن أحمد الشاشي في الدرس أخبرنا أبو اسحق إبراهيم بن علي الشيرازي  
في الدرس أخبرنا أبو طلحة سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن أيتام ورثوا خيرا  
فقال امرؤهما قال أفلا (١) قال أفلا (١) قال لا ولو جاز ذلك لندب إليه كاتدب  
إلى دباغ الجلد في شاة ميمونة وكان أولى لأنه قال لايتام وكثيرا ما يقول  
أبو اسحق الشيرازي على أحاديث (١) وأخبرنا أبو الحسن الأزدي قرأ عليه

وقرأته قال حدثنا الطيب الطبري حدثنا أبو الحسن الدارقطني حدثنا علي بن محمد المصري حدثنا محمد بن عمر بن خالد حدثنا أبي حدثنا موسى عن أئمة عن ليث عن يحيى بن حماد عن أنس بن مالك قال حدثني أبو طلحة أنه كان عنده مال ليتامى فاشتري به خرا فزول تحريم الخمر قال وما خرنا يومئذ إلا من التمر قال فأبئت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت أنه عندي مال يتيم فاشتريت به خرا قبل أن تحرم الخمر فأمرني أن أكسر الدنان واهرقه ويقلب على ظني أن حديث أبي إسحاق الشيرازي هو الذي ذكره أبو عيسى عن الثوري مقطوعا وأخبرني أبو المطهر حامد بن رجاء الخطيب بن أصبهان أخبرنا أبو بكر الحجندی امام الشافعية قال لنا استهلاك الوصف مع بقاء الأصل لو كان مشروعا لما أبيع استهلاك الأصل بكلمة الميت لما رأى النبي صلى الله عليه وسلم أن فيها طريقا إلى الصلاح بالديباغ به عليه وأحق المواضع بذلك أن في نازلة أبي طلحة لأنهم أيتام وكان أصحاب الجلود مالكين لأمر أنفسهم فقال أبو حنيفة تخليل الخمر جائز وتحمل وربما قال بعضهم أنه مندوب إليه لأن فيه إصلاح فاسد وقال مالك هو مكروه ويحل وقال الشافعي هو حرام ولا يحل وأما الشافعي فاعتمد حديث أبي طلحة بأن عولنا على أنه لا يصح الحديث فلا كلام له وإن سلناه لم وهو الأمثل في الجدل قلنا إن هذا الخبر بنصه يقتضي أنه كان في أول الحال بل في يوم الحال فأغظ النبي صلى الله عليه وسلم لم في هرق الخمر وكسر الدنان حتى يتقدم الزمان وتطمئن القلوب بالإيمان ولأجل ذلك قال الشافعي أنه لا يقطع زق الخمر ولا يكسر دن فالذي كسر الدنان بذلك المقدار يسقط منع التخليل (فإن قيل) لا نسلم أن التخليل منع لما ذكرتم وإنما كان ذلك حكما يتعلق بالخمر كالحسد وتحريم البيع ولعن شاربيها وعاصريها وإن كان لما ذكرتم فالعلة باقية فانها مشتبهة مألوفة (قلنا) فلم يجعلون كسر الدنان من جملة الأحكام فبقى مع الأيام فإذا لم يفعلوا ذلك



دل على ان قولكم تحكم ( جواب آخر ) وذلك ان قولكم انها مشتبهة طبعاً  
 مألوفة عادة فلاجل ذلك حرمتا تحليلها ( قلنا ) لا يستقل هذا الكلام بالتحريم  
 وانما غاية الكراهة وكذلك قول انه يكره ولا يباح ولا يندب اليه بما قال  
 أصحاب أبي حنيفة ( السادسة ) لافرق في حديث أبي طلحة بين قوله اشتريت  
 ولا بين قوله ورثوا لأن شراؤه على ما روينا كان قبل تحريمها ويتصور الارث  
 في رجل عصر عبداً ليطبخه رباً فعاقه عاتق حتى تخمر فبقى في يده أوقات فورث  
 عنه فالشافعي يقول يجب اراقه ولا يخلل لأنه فعل محظور فلم يبح لفاعله والا  
 أفاده مقصوده من الحل أصله ربح المحرم قلنا هذا القياس لا يشبه نظر الشافعي  
 ولا الأئمة من أصحابه أما قولهم فعل محظور فهو مسألة الخلاف ولا يجعله محظوراً  
 فكيف يجعل أحد محل الخلاف دليلاً فان قالوا الدليل على انه محظور قول  
 النبي صلى الله عليه وسلم لا يبي طلحة في خمر الا ينام لا تحليلها ولحديث أنس نهي النبي  
 صلى الله عليه وسلم أن يتخذ الخمر خلا قلنا قد بينا ان ذلك لم يصح وان صح  
 فنحمله على الكراهة وانما ذلك انما قصد به الردع في أول الحال كما قلت أنت  
 في كسر الدنان وأما قوله كذب المحرم فان ربح المحرم لا يفيد مقصوده لان  
 العلة التي حرمته موجودة وهي المحرمية يكون في المحرم أو احرام وهي الموجودة  
 في حال المحاولة وههنا العلة الخيرية واذا زالت ورجعت حلا عادت الى الحل فلم  
 يبق شيء يجرمها ولا خلاف انه اذا زالت العلة زال الحكم ( فان قيل ) اذا طرح  
 فيها ما يخللها نجس فاذا تخللت بقي ذلك الخلط نجساً فنجسها لأنه قد نجس  
 علاقتها ( قلنا ) هذا كلام فاسد لأنك لا تقدر جزء من أجزاء الخمر لقي جزءاً  
 من الخلط الا وقد استحال خلا فزال العلة كلها كالدين اذا صارت الخمر خلا  
 طهر لأنك لا تقدر جزءاً من أجزاء الخمر يقتضي نجاسة الا وقد زال فقد صار  
 الدين طاهراً ( السابعة ) قوله ان رجلاً أهدي الى النبي صلى الله عليه وسلم راوية  
 خمر يعني مزادة وهي زق كبير فاذا عظمت جعل فيها من أسفل وتسمى

● **باب** مَا جَلَّ فِي بَيْعِ جُلُودِ الْمَيْتَةِ وَالْأَصْنَامِ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا  
الْثَّيْتُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ

الغزلاء وأصل هذا الاسم للنعمة من الماء أو الشربة فانها هي التي يخلق الله عند شربها الري فتسمى راوية مجازا ويقال للماء مرو مجازا أيضا والمروى هو خالق الري كالزراع خالق الزرع ألتم زرعونه أم نحن الزارعون وقولهم راوية أي ذات ري فهو مجاز ثان وتسمى الراية لقرب الماء وقربته راوية لانها تحمل لراوية فهو مجاز ثالث وتوهم بعض الغفلة ان الراوية هي الراية ولم يفهم هذا لمزيد ضعفه في العريية والحقائق (الثامنة) قول النبي صلى الله عليه وسلم ان الذي حرم شربها حرم بيعها ظن القائل انها محرمة الشرب خاصة وغاب عنه علم عظيم وذلك انه لا منفعة فيها مقصودة الا الشرب واذا حرم مقصور الشيء لم يحز بيعها وضرب النبي صلى الله عليه وسلم للتحذير مثلا لليهود بقوله في الحديث الصحيح لعن الله اليهود حرمت عليهم الشحوم فجملوها فباعوها وأكلوا ثمنها وان الله اذا حرم شيئا حرم ثمنه (التاسعة) قوله جملوها يعني أذابوها ليزول عنها اسم الشحم ويصير ودكا فكانهم لم يبيعوا شحما ورأوا تعليق الحكم باسمها كما تفعل الطائفة السخيفة وبما فعلت الحنفية في الخمر فانها (١) عنه يزعمها اسم الخمرية وتشربه باسم آخر وهم الذين أنذر النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الذي يروى يشربون الخمر يسمونها بغير اسمها خرجه البخاري كاملا (العاشرة) ابطال الجملة لاحلال المحرم اذا خالفت الشريعة (الحادية عشر) في ذلك كله دليل على أن النبي صلى الله عليه وسلم اذا حرم لذاته لم يحز تصريفه للانتفاع به واذا حرم لمعنى أوفى حالة انقسم الحكم فيه واختلف الحال عليه دليله قول النبي صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح وهو بمكة يقول ان الله ورسوله حرم بيع الخمر والميتة

اللَّهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلِمَ الْفَتْحَ وَهُوَ بِمَكَّةَ يَقُولُ  
 اللَّهُ وَرَسُولُهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنْزِيرِ وَالْأَصْنَامِ قَبِيلُ يَارَسُولَ  
 اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَانَّهُ يُطْلَى بِهَا السُّفُنُ وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ وَيَسْتَصْبَحُ  
 بِهَا النَّاسُ قَالَ لَا هُوَ حَرَامٌ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ  
 ذَلِكَ قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحُومَ فَاجْلَوْهَا ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا  
 ثَمَنَهُ قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ وَابْنِ عَبَّاسٍ • قَالَ أَبُو عِيسَى حَدِيثُ جَابِرٍ  
 حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ

والخنزير والأصنام وبذلك تمت خمس وثلاثين (١) فقيل يارسول الله أرايت شحوم  
 الميتة فانه تطلّى بها السفن وتدهن بها الجلود وتستصبح بها الناس قال لا هو حرام  
 ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قاتل الله اليهود ان الله حرم عليهم الشحوم  
 فجملوا فباعوه ثم أكلوا ثمنه وقد خرجه أبو عيسى بعد هذا أما انه  
 استثنى من الميتة جلدها في الدباغ بما نبه عليه في الشاة التي تذكر فيها ميمونة  
 وكذلك حرم بيع الخنزير لأنه لا يؤكل وقد عين في التحريم قرأنا وسنة يند  
 أن مالكا وغيره اذا نوى في الانتفاع بشعره في الخنزير لأنه طاهر لا تحريم فيه  
 ولا يدركه تحريم الموت ولا أعلم دليلا يخصصه ويرمى مالكا والاوزاعي ومن  
 ساعدهما الدليل الذي أخرجه من عموم تحريم العين في ذكره وقد زاد على  
 ذلك أبو يوسف فقال يطهر جلده بالدباغ ولا يجوز حمله على الشاة  
 الميتة لأن ذلك التحريم فيها لعارض وهذا أصل في الحياة فيبقى بعد المات وأما  
 الأصنام فما أحقها بالتحريم وأوكدها فيها لأن هذه الأعيان اذا كانت محرمة

• باب ما جاء في كراهية الرجوع في الهبة . حدثنا أحمد بن عبد الله الضبي حدثنا عبد الوهاب الثقفي حدثنا أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس لنا مثل السوء العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه قال وفي الباب عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يحل لأحد أن يعطي عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولله حدثنا بذلك محمد بن بشر حدثنا ابن أبي عدي عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب أنه سمع طاووساً يحدث عن ابن عمر وابن عباس

وهي من جملة المعاصي فالاصنام التي هي من قبيل الكفر أولى فاذا كسر لم يكن صنما فجاز بيعه خطبا ان كان من عود أو صخرا أو قرضا ان كان من ذهب أو فضة وفيه دليل على تحريم بيع الآلات التي يتنفع بها الأدي معصية وهل يدخل فيها البوق وأسبابها ينبغي على جواز استعمالها في الأعراس والاعياد وإذا كثرت نذر الناس بها إلى المعاصي فبعث من أصلها (الثانية عشرة) إذا نجس الزيت أو العسل واللبن بما يقع فيه من نجاسة فهل يحرم بيعه أم لا يتركب على تنجيسه أولا وقع فيه فعل رواية المدنيين عن مالك في المائع كالماء في أحد القولين وهو الصحيح لا ينجسه إلا ما غيره أو ينزل على درجة الماء كل قول أو ينجس بكل ما وقع فيه فاذا جعلناه كالماء لا ينجس إلا بتغيير فلا كلام وإن قلنا أنه بخلاف الماء فاختلف علمونا فيه ففهم من قال يطهر ومنهم من قال يتنفع به في غير المسجد وكل ذلك يروى عن مالك وإذا قلنا بذلك جاز بيعه وبين به لأننا قد بينا أن كل منفعة مأذون فيها شرعا جاز بيعها وأخذ العوض عنها وكذلك

يَرْفَعَانِ الْحَدِيثَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ ۞ قَالَ أَبُو عَيْنَةَ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَغَيْرِهِمْ قَالُوا مَنْ وَهَبَ هَبَةً لَنِي رَحِمَ مُحَرَّمٌ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا وَمَنْ وَهَبَ هَبَةً لِنَعِيذِي رَحِمَ مُحَرَّمٌ فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ فِيهَا مَا لَمْ يَثْبُثْ مِنْهَا وَهُوَ قَوْلُ

العسل واللين اذا نجسا جاز الاتفاع بهما في علف البهائم وذئ الجناح ومبادلته ثم لا تكليف عليه وليس ذلك الا مبني على اختلاف العلماء لتعارض الأدلة عليه فلا ينزل منزلة من قال الدليل قطعاً على ابعاده ووقع الردع والزجر عنه . وعظم الوعيد فيه كالحذر والتحذير الا ترى الى وعيد الله في الخمر حتى أوحى الى رسوله في الخبر الصحيح من باع الخمر يشقص الخنازير وهذا حديث بديع لم يفهمه قوم حتى قالوا ان معنى قوله يشقص أى يذبحه بالمشقص وهو نصل عريض وهذا ما يربأ المرء بنفسه على أن يضيفه الى الرسول لما فيه من تكلف القول وضعيف الاستعارة وتقليل الكناية على مهاد الفصاحة وإنما معناه فليفضه وليجعلله أشقاصاً فيقول منه حلال ومنه حرام وذلك أن الله حرم شرب الخمر فمن أراد أن ينقض حلالاً فليجعل الشرب وحده حراماً ويجوز البيع فليفعل كذلك في التحذير فانه لا فرق بين الخالين والذاتين والحكمين وأخاف أن يدخل فيه من قال تشقصاصه وهو الشعر حلال والله أعلم وهذا مما وهم فيه من رأيت تعرض لتأويله وهذا الباب الحق ان شاء الله (الثالثة عشرة) لعنة اليهود والنصارى جاثرة في الجملة بهذا الحديث وغيره ولا يلعن معين منهم في حياته حتى يموت على ذلك قد بيناه في الاحكام وكذلك يجوز لعن السارقين والظالمين والكاذبين.

التَّوَرَى وَقَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَةِ الْوَالِدِ فِيمَا يُعْطَى  
وَلَدَهُ وَاحْتَجَّ الشَّافِعِيُّ بِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ قَالَ لَا يَحِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُعْطَى عَطِيَّةٌ فَيَرْجِعَ فِيهَا إِلَّا الْوَالِدُ فِيمَا يُعْطَى وَلَدَهُ  
● **بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَرَايَا وَالرُّخَصَةِ فِي ذَلِكَ** . حَدَّثَنَا هُنَادٌ حَدَّثَنَا  
عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ اسْحَقَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ النَّبِيَّ

وَأَمَّا هُمْ عَلَى الْعُمُومِ وَلَا يَخْصُ بِذَلِكَ وَاحِدٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُمَا (الرابعة عشرة)  
لَمَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْخَمْرِ عَشْرَةٌ ذَكَرَهُ وَلَمْ يَنْزِلْهُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
لِمَنْ قَاتَ التَّنْزِيلَ مِنَ الذَّوَاتِ وَتَنْزِيلُ يَفْتَقِرُ إِلَى عِلْمٍ وَافِرٍ وَذَلِكَ يَكُونُ مِثْلَ  
أَحَدِهِمَا - تَبْ مِنْ جِهَةِ تَصَوُّرِ الْوُجُودِ وَالثَّانِي مِنْ جِهَةِ كَثْرَةِ الْأَثْمِ فَأَمَّا تَنْزِيلُهَا وَتَرْبِيَّتُهَا  
مِنْ جِهَةِ الْوُجُودِ فَهُوَ الْمُتَعَصِّرُ ثُمَّ الْعَاصِرُ ثُمَّ الْبَاطِعُ ثُمَّ الْكُلُّ ثُمَّ الْمُشْتَرَى  
ثُمَّ الْحَامِلُ ثُمَّ الْمَحْمُولَةُ إِلَيْهِ ثُمَّ الْمُشْتَرَاةُ لَهُ ثُمَّ السَّاقِيَةُ ثُمَّ الشَّارِبُ وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ كَثْرَةِ  
الْأَثْمِ وَعَظَمِ الْوُزْرِ فَهُوَ الشَّارِبُ ثُمَّ الْكُلُّ ثُمَّ الْبَاطِعُ ثُمَّ السَّاقِيُ وَسَائِرُهُمْ  
يَتَعَاوَنُونَ فِي الدَّرَكَاتِ فِي الْأَثْمِ وَقَدْ يَجْتَمِعُ الْكُلُّ مِنْهَا فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ وَقَدْ  
يَجْتَمِعُ الْبَعْضُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ تَضَاعُفِ السِّيَّاتِ وَأَصْلُهَا (الخامسة عشرة)  
هَذَا كَمَا قُلْنَا عَلَى الْعُمُومِ فِي اللَّعْنِ جَائِزٌ فَأَمَّا عَلَى التَّحْيِينِ فَلَا يَجُوزُ فِي الْبُخَارِيِّ  
أَنْ رَجُلًا كَانَ يَرْعَى حِمَارًا كَانَ يُؤْتِي بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَكَرَانًا فَيَأْمُرُ  
بِحُلْبِهِ فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ لَعَنَهُ اللَّهُ مَا أَكْثَرَ مَا يُؤْتِي بِهِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ لَا تَكُونُوا أَعْوَانُ الشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ (السادس والثلاثون) نَهَى النَّبِيُّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الْمَعَاوَةِ وَرَخَّصَ الْعَرَايَا رَوَاهُ جَابِرٌ وَخَرَّجَهُ عَنْ أَبِي  
عِيْسَى عَنْ جَابِرٍ عَنْ يَسَعَ السَّنِينِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ فَإِنَّ الْمَعَاوَةَ مَفَاعَلَةٌ مِنَ الْعَامِ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُحَافَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ لِأَنَّهُ قَدْ أَذِنَ لِأَهْلِ الْعَرَايَا أَنْ يَبِيعُوا بِمِثْلِ خَرَصِهَا قَالَ وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَجَابِرٍ • قَالَ أَبُو عَلِيٍّ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ هَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَقَ هَذَا الْحَدِيثَ وَرَوَى أَيُّوبُ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ الْمُحَافَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَهَذَا الْإِسْنَادُ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا

وهو السنة وكان يباعا يبتاعه أهل الجاهلية كان يبيع أحدهم ثمرة الثلاثة أعوام وأكثر وذلك لا يجوز لأن بيع المعدوم لا يجوز إذ لا يجوز بيع الموجود الغائب للضرر فالمعدوم أولى منه ألا يجوز ولهذا قال ابن عباس قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والستين فقال من أسلف فليسلف في كيل معلوم إلى أجل معلوم وهذا باب نسج عليه أبو عيسى وفصح به جردنا عليه ذيل الصمت وتركناه إلى غير هذا الوقت قال ابن العربي انتهت عناهي أبي عيسى وعدنا إلى ترتيبه

### باب كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة<sup>(١)</sup>

الحسن عن سمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة حديث حسن صحيح وسامع الحسن من سمرة صحيح وروى الحاج ابن أرمطة عن أبي الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الحيوان اثنتان بواحد لا يصح نساء ولا بأس به إذا يلد حديث حسن (الاسناد) قال ابن العربي رحمه الله اختلف في سماع الحسن من سمرة قال البخاري هو صحيح والدليل

(١) تقدمت في المتن هذه الأبواب الآتية وهكذا هي في نسخة الشارح

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ . حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ  
ابْنُ جُبَابٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ دَاوُدَ بْنِ حُصَيْنٍ عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى  
أَبْنِ أَبِي أَحْمَدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَخَّصَ فِي  
بَيْعِ الْعَرَايَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ كَذَا حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ دَاوُدَ  
ابْنِ حُصَيْنٍ نَحْوَهُ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ أَرَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ  
حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ  
زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا

حديث العقيقة خرج فيها سماعه منه وكذلك قال علي بن المديني كما ذكر أبو  
عيسى عنه وقال ابن معين - حديث الحسن عن سمرة صحيفة ويحتمل أن يكون سمع منه  
بعض حديثه ثم وجد صحيفة عنه فحدث بها عنه وذلك جائز إذا صححت عنده وما كان  
الحسن ليحدث ما لم يصح قال البخاري حديث الحيوان بالحيوان نسبة من  
طريق عكرمة عن ابن عباس الثقة روي عن ابن عباس موقوفاً أو عن  
عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل (الاحكام) في الأولى قال  
ابن العربي رحمه الله اختلف العلماء في ذلك على أربعة أقوال (الأول)  
أنه حرام قاله سفيلين وأحمد وأهل الرأي (الثاني) أنه مكروه قاله  
عطاء (الثالث) قال مالك إذا اختلف الأجناس فإن بيعه نسيئة وإن تماثلت  
لم يجوز (الرابع) قال الشافعي يجوز لكل حال واحتج بحديث عبد الله بن عمر



بِخَرَصَهَا • قَالَ أَبُو عَيْشَةَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَحَدِيثٌ لِي هَرِيرَةٌ  
 حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ  
 وَأَحْمَدُ وَاسْحَقُ قَالُوا إِنَّ الْعَرَايَا مُسْتَنَاءَةٌ مِنْ جُمْلَةِ نَهْيِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَسَلَّمَ أَذْنَهُ عَنِ الْمُحَافَلَةِ وَالزَّانَةِ وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ وَحَدِيثِ  
 أَبِي هُرَيْرَةَ وَقَالُوا لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مَادُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ وَمَعْنَى هَذَا عِنْدَ  
 بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَرَادَ التَّوَسُّعَةَ عَلَيْهِمْ  
 فِي هَذَا الْأَنْهَمُ تَشْكُرُوا إِلَيْهِ وَقَالُوا لَا نَجِدُ مَا نَشْتَرِي مِنَ الثَّمَرِ إِلَّا بِالْثَمْرِ فَرَخَّصَ  
 لَهُمْ فِي مَادُونِ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَنْ يَشْتَرَوْهَا بِمَا كُتِبَ رُطْبًا

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهُ أَنْ يَجْزِيَ جَيْشًا فَمَرَّتِ الْإِبِلُ فَأَمَرَهُ أَنْ  
 يَأْخُذَ عَلَى قَلَابُصٍ مِنَ الصَّدَقَةِ فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْبُعَيْرِينَ إِلَى أَجْلِ الصَّدَقَةِ  
 وَعَصَدَ هَذَا بَانَ الْحَيَوَانَ لَيْسَ مِنْ أَمْوَالِ الرِّبَا فَيُرَاعَى فِيهِ التَّفَاضُلُ وَالنِّسَاءُ  
 وَاحْتِجُّ مِنْ مَنَعِ ذَلِكَ بِحَدِيثِ سَمُرَةَ الْمُتَقَدِّمِ وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَقَالَ لَهُ وَاحْتِجُّ  
 مِنْ كَرِهَ ذَلِكَ بَانَ قَالُوا لَمَّا تَعَارَضَ الْحَدِيثَانِ صَارَتْ شَبْهَ فِكْرِهِ وَلَمْ يَحْرَمْ  
 وَجْهَ النَّاقِدِ الْجَبِيذِ مَالِكٌ قَالَ أَنَّ الْحَدِيثَيْنِ لَمَّا تَعَارَضَا كَانَ حُكْمُهُمَا عِنْدَ  
 التَّبَاعُضِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا إِنْ أَمَكَنَ وَإِلَّا وَقَعَ التَّرْجِيحُ وَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا يُمْكِنُ بَانَ  
 يَكُونُ حَدِيثٌ جَابِرٌ عَمُولًا عَلَى الْجَنْسِ الْوَاحِدِ وَحَدِيثٌ عَبْدُ اللَّهِ عَمُولًا عَلَى  
 الْجَنْسَيْنِ وَإِذَا أَمَكَنَ الْجَمْعُ لَمْ تَعَارُضْ وَلَا وَجِبَ تَرْجِيحُ وَيَعْبُذُ هَذَا قَوْلُهُ صَلَّى  
 اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثِ عِبَادَةِ فَإِذَا اخْتَلَفَ الْجَنْسَانِ فَيَعُولُ كَيْفَ شَتَمَ وَإِنْ كَانَ

باب منه . **عز** من الحسن بن علي الحلواني الخلال حدثنا  
 أبو أسامة عن الوليد بن كثير حدثنا بشير بن يسار مولى بني حارثة أن  
 رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة حدثاه أن رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم نهى عن بيع الزبنة التمر بالتمر إلا لأصحاب العرايا فإنه قد أذن  
 لهم وعن بيع العنب بالزبيب وعن كل تمر بخرصه . **قال أبو عيسى** هذا  
 حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه

بدأ يبدأ يشرط عند اختلاف الجنس التقابض ( فإنه قيل ) إنما شرط  
 التقابض عند اختلاف الجنس فيما شرط فيه التماثل عند اتفاق الجنس  
 والنقد ( قلنا ) هو مطلق في أعمال الجنس كله حيث كان يؤكده أن الربا  
 والنقدية إنما ركنها وصفان القوت والجنس فإذا اجتمعا كان التماثل والنقد  
 إذا انفرد القوت وجب النقد وحده وكذلك إذا انفرد الجنس يجب النقد  
 وحده وليس لم على هذا الكلام دليل ينفع وقد بيناه في موضعه في مسائل الخلاف  
 وعقب أبو عيسى هذا بحديث جابر جاء عبد الله النبي صلى الله عليه وسلم فبايعه  
 ينفع على الهجرة ولا ينفع النبي صلى الله عليه وسلم <sup>(١)</sup> أنه عبد لجاء سيده يريد فقال  
 النبي صلى الله عليه وسلم بعنيه فاشتراه بعدين أسودين ثم لم يبايع أحدا بعد  
 حتى يسأله أعبد هو قال حسن صحيح قال ابن العربي وهذا الحديث خارج على  
 الأصل لأن الشراء يحتمل أن يكون بعدين نقدا بل هو الظاهر وإنما ابتاعه  
 النبي صلى الله عليه وسلم لأن البيعة لما انعمت على الهجرة والكون معه كره  
 أن تنقض فأضاهها بأن ابتاعه ولم أعلم اسمه وقد كان سيده يعلمه ونقض الهجرة

حكم الرق فإن حق السيد يقدم على حق الله عند العلباء لأن الله هو الغني  
 الجيد والخلق هم الفقراء (١) قهرهم بتقديم حقهم والكل حقه وفضلهم (نبيه)  
 على دستور هذه جملة المعاني التي ذكر ويتضاف إليها تمام ستة وخمسين بيتاها  
 في كتاب الاحكام وكلها ترجع الى سبعة أقسام - صفة العقد - المتعاقدين -  
 العوضين - حل العقد - ويحضرها في عليه الفساد ثلاثة أنواع الرابا الباطل الغرر  
 ويرجع الغرر الى الباطل فيكون الكل اثنان ترجع الى آيتين الاولى ولا تأكلوا  
 أموالكم بينكم بالباطل الثانية وأحل الله البيع وحرم الربا وتعتمد هذه قاعدة  
 المصلحة في موضعه ترى ذلك مينا ان شأنا الله

### باب الخنطة مثل بمثل

أبو الأشعث الصنعاني بصنعاء دمشق واسمه شراحيل ابن أدة عن  
 عبادة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الذهب بالذهب مثلاً بمثل والفضة  
 بالفضة مثلاً بمثل والتمر بالتمر مثلاً بمثل والبر بالبر مثلاً بالشعير بالشعير  
 مثلاً بمثل فمن زاد وازداد فقد أربى يعبوا الذهب بالفضة كيف شئتم يدايد  
 وقد رواه بعضهم فقال يعبوا البر بالشعير كيف شئتم يدايد قال ابن العربي  
 رحمه الله هذا الحديث أصل من أصول الشريعة انفرد به عبادة بن الصامت  
 الشامي المقدسي بلفظه شأهنت فبره بيت المقدس عند باب محراب داود  
 وهو كان أمام المسجد الأقصى طهره الله وفي الصحيح عن عمر واللفظ  
 للبخاري قال النبي صلى الله عليه وسلم البر بالبر والشعير بالشعير وفي مسلم  
 عن أبي الأشعث قال غزونا غزوة وعلينا معاوية وذكر الحديث فقال عبادة  
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة  
 بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح الاسواء بسواء  
 عينا بعين فزاد وازداد قد أربى الأخذ والمعطى فيه سواء في طريق آخر  
 لمسلم عن عبادة مثل بمثل سواء بسواء يدايد وخرج عن أبي هريرة أذ

اختلفت أنواعه ومثله بلفظه عن ابن عمر (العريّة) قوله عينا بعين يدمر ثيابا يمرق لا يكون غائبا بغائب ولا غائبا بحاضر والمعنى هو النقدان وقال الخطابي ماداما غير مسكوكين فهما تبرقاذا ضربا سكة كاتا عينا (الاحكام) في الاولى اختلف الناس في جريان الربا في الاموال على أربعة أقوال (الاول) أنه في جميع الاموال على اختلاف أصنافها من مكمل وموزون ومعدود وما لا يدخله شيء من ذلك عادة وان تصور فيه أخبرني بذلك الطويسى الأكبر وغيره عن أبي المعالي وذكره عن أبي الماسجون (الثاني) يجرى في كل مكمل وموزون (الثالث) يجرى في كل مطعوم (الرابع) يجرى في كل مقتات ولما استقر الأمر في الشريعة على هذه الأقوال أنشأت المشيئة وجاء الوعد الصادق في ظهور البدع قولا ان الربا مقصور على ما ذكره النبي صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة لا يتعداه فكان حقه ان يقابل بالقتل قبول بنفوذا المشيئة بالتناظر<sup>(١)</sup> حتى صارت قوله وأخذ بها من نفدت البدعة عليه المشيئة وأما قول ابن الماسجون المذكور فلا أعلم له وجها فان الصحابة كما احتزرت عن الربا في غير الأعيان الستة التي ذكرها النبي صلى الله عليه وسلم كذلك استرسلت على ما ليس بمطعوم ولا مقتات ولا مكمل ونص النبي صلى الله عليه وسلم على منعه في الحيوان بوجه فان كان أراد ابن الماسجون بالنسيئة فهو عام في كل مال ولعل أبا المعالي لم يفهم عنه فان ثبت أن غير هذه الأعيان يجرى فيها الربا كما يجرى فيها فلا يخلو أن تكون العلة الطعم وذلك ضعيف فان من جهة الطعم فيها واحدة فلا فائدة في التكرار وكذلك جهة الكيل بل هو أبعد وأيضا فان الكيل مخلص من الربا فكيف يكون هو العلة فلم يبق الا القوت منه بالبر على ما يقتات في حال الاختيار والشعير على ما يقتات في حال الاضطراب والتمر على القوت الذي يتحل به كالزبيب والعسل ونبه بالملح على ما يصلح الأقوات من التوابل والطعام والاكل ونبه بالذهب والفضة على ما يتخذ أثمانا للأشياء وقياس السلفات كالقلمس ونحوها

وهذه حكم ما غاص على جوهرها الا مالك وقد بيناها في مسائل الخلاف على التمس فلينظر هنالك ان شاء الله وقد وقع لمالك ان الربا يحرم في كل مكيل وموزون من المطعومات وان كان أخضر وذلك عندي والله أعلم لأنه بلغه أن القواكه في بعض البلدان تزيب وتدخر وقد شاهدنا من ذلك كثيرا فاذا كانت مدخرة لا تحل كأدغار البروحبسه للقوت التحقت بالتمر والعسل وقد ذكر الناس عن أصحابهم وذكر علماءنا عن مالك أن علة الربا في التقدين كونها قيم الأشياء المتلفة وأنها علة قاصرة لا تعدى وقال مالك انها تعدى الا ما يتخذها الناس ثمنا للأشياء حتى لو اتخذ الناس الجلود بينهم أثمانا يجرى فيها الربا وقد رأيت أهل بغداد يتجرون بالخبز حتى ان الحمام بها يدخل وبه يتاع كل ادم فاذا اجتمع عندهم أو رددوه على الخباز بارداً وباعه بسعر آخر حتى يعنى بالآكل اذ لا يعاد ثانية الى الشراء به فصارت العلة عند مالك معنوية وهو الصحيح ( الثانية ) لما قال النبي صلى الله عليه وسلم الشعر بالشعير والبر بالبر صار الشعر صنفاً آخر من البر عندهم الا أن مالكا انقرد بأنه صنف واحد لأجل حديث معبد ابن عبد الله في الصحيح أنه رد ابتياع غلامه لقمع بشعير متفاضلا وقال في عذره اني أخاف أن يضارع وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انهما صنفان وجواز التفاضل بينهما كما تقدم فلا وجه للضاربة والاحتباس من الشبهة مع وجود النص ( الثانية ) قال ابن العربي ما يجهله كثير من الناس الذين لم يتصوروا في حقائق الاستدلال ظنهم ان في جريان الربا في هذه الاشياء مختلف فيه لما روى أن معاوية غزا فغنموا آنية من فضة فأمر معاوية أن يبيعها أعطيات الناس فذكر عبادة الحديث فلما سمع عبادة يقول هذا مجلس وجهها وقام خطيبا فقال ما بال رجال يحدثونا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث قد صحبناه فلم نسمعها منه فبلغ ذلك عبادة فقام وأعاد الاحاديث وقال لنحدثن ما سمعنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم وان رغم معاوية قال ما أبالي ان أصحبه

في جنده ليلة سوداء وقال لا أسأ كنك بأرض أنت بها ورحل إلى المدينة فقال له عمر ما أقدمك فأخبره قال ارجع إلى مكانك فبيع الله أرضا نلت بها ولا أمثالك وكتب إلى معاوية لأمره لك عليه وقد ثبت أيضا أن معاوية بن أبي سفيان باع سقاية من ذهب أو ورقيا أكثر من وزنها فقال له أبو الدرداء سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذا فقال له معاوية ما أرى في هذا بأسا فقال أبو الدرداء من يعذرن من معاوية أنا أخبره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يخبرني من رأيه لا أسأ كنك بأرض أنت بها وجه إلى المدينة وكتب عمر إلى معاوية ألا تبع ذلك إلا مثلا بمثل يدا يد وقال ابن العربي رحمه الله كانت الصحابة إذا اختلفت في الأشياء لأجل منغيب كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعاوية إنما ردد حديث أبي الدرداء وعياده على رسم التوقف للثبوت كما فعل عمر بأبي موسى في الاستئذان حين رده وشدد عليه وطالبه بالبينه على قوله فلما كتب عمر إلى معاوية بذلك أمثله وقدرى أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه كتب إلى عماله بنحوه أو كما جرى بين أبي سعيد وابن عباس حين بلغه أن ابن عباس يفتي بجواز التفاضل في الذهب والفضة نقدا فلقبه بأنكر عليه فقال لا علم لي أتم أصحاب محمد إنما أخبرني أسامة بن زيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال الربا في النسيئة ورجع عن ذلك وما روى عن سعيد أنه لم يرجع لم يصح قيل أنه سئل عنه فأخبر أنه فارق قبل موته بستة وثلاثين يوما وهو يقول ذلك وفي يوم يرجع الإنسان في قوله فكيف في ستة وثلاثين ومعنى حديث النبي صلى الله عليه وسلم إثبات الربا في النسيئة فيما لا يحرم فيه ربا الفضل وهذا يعضد قول مالك في تحريم النسيئة في جنس كل شيء (الرابعة) إنما أنكر عبادة علي معاوية وفاء بعهد لانه بدرى بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا تأخذه فيه لومة لائم (الخامسة) إنما جوز ذلك معاوية لوجهين أما لانه لما رآها آتية عدها سلعة فذهب

منه بن عباس عليهما السلام أنه ياعها بفضل أو رأى لكونها سلعة أن الأجل فيها جائز وقد اختلفوا الناس في السيف المذهب أو المفضل قال مالك إن كان الذي فيه من التقديرات الثلث أقل لجائز يبعه يدا يده كذلك فعل الناس قديما ونحوه قال الثوري أو قال الإوزاعي إذا كانت الحلية تبعا جاز يبعه أيضا نسيت وهو قول ربيعة وقال الشافعي لا يجوز بمال كثيرا كان أو قليلا وقد قال ابن القاسم إن يبع إلى أجل وفات مضى البيع وقال أشهب يمضى بالعقد ولا يفسخ فانهم يرون اختلاف العلماء بعد تقرر الشرع في جعل هذا المصوغ مقام السلعة مطلقا في كل حال أو في حال دون حال فكيف يستغرون على معاوية وابن عباس أن يقولوا ما قالوا ولما يستقر الشرع بعد والذي أرى في هذه المسألة أنها لا تجوز بمال قليلا كان أو كثيرا يفسخ أبدا قال مالك كل بيع يفوت إلا الربا فإنه يرد أبدا فان فأت العين رد قيمة ذى القيمة ووزن ذى الوزن ونحوه عن سحنون (السادسة) قد استقر من أمر الشريعة في حديث ابن عمر وعبادة وأبي سعيد وأبي هريرة والبراء وجوب التقابض في ذلك كله فإن جنسها أو جنسين في المجلس الذي وقع فيه التبائع قبل اقتراحهما فتركب على ذلك مسائل كثيرة أمهاتها (١) لما قالها وهاعينا بعين تعين التقابض وحضور الميعين ليقع التعين ولذلك قال علماؤنا أنه إذا حضر أى مجلس صرف ولم يكن عنده فاستقرض من جلسه يجوز ألا أن يكون قبل التراضى والاتفاق الواجب في قوله يدا يدي عينا بعينها وما واختلف في قوله هاوها وهى الثامنة فقيل معناه هاك أى خذ قلبا حذفت الكاف عوضت منها الهمة ثم حذفت المدة فيقال للواحد ها وللآخر هاوها وللجاعة هاؤم ومن العرب من يقول هاك هاها كماوها كم وجرى في ذلك كلام كثير لبابه عندي أنها تنيه وحذف حرف اعط لدلالة الحال عليه فأما اتصال الضمائر به فيدل على أنه المخاطب لأنه إذا قال ها فقد نبه فإذا قال ك فقد خصص فحصل المطلوب من الفهم وأما هاوهاوها

فقد قالوا فيه معنى أما وأمر أى ما قصدنا وهنا ممكن لكن يعترض عليه أنه لم يستعمل منه شيئا فى الواحد إلا بالكاف فهى الأصل ولذلك أجرى بعض العرب الاثنين والواحد عليه فى الكاف ولم يحز الواحد على قوله أما وأمر وقد قال الله ما أتم هؤلاء جادلتم عنهم فأضافها إلى ضمير المرفوع والله أعلم (التاسعة) إن غلبها على التقابض بعد المتعاقدين قدر بماتق ليس منهما فقد غلط فى ذلك أصحابنا وقسموه إلى قصور من النظر وإذا تحقق الفهم والغلبة بغير صنع منهما فإن العقد لا ينفذ فإن كان من أحدهما غلبة للآخر فقد نص مالك وابن القاسم على أن الصرف لا ينقص وهو صحيح لأن الإكراه على الفصل لا يثبت له حكم بحال (العاشرة) إذا وجد زيوا فى ذلك لعلنا وغيره تفصيل كثير جملة أن ما يخرج زيفا بذلك ولا ينتقض به الصرف فى الصحيح من المذهب بالدليل لأن البيع قد وقع بشرطه وما طرأ بعد ذلك لا يعترض عليه وقد اختلف علماؤنا فى ذلك وغيرهم على أقوال (الأول) أنه ينتقض الصرف فى القدر الذى وجد فيه الزائف دون غيره كدرهم من دينارين (الثانى) قال أبو حنيفة ينتقض الصرف إن وجد الزيف فى النصف أو أكثر (الثالث) يستبدل الرد كله ولو كان إلا أكثر وقال أبو حنيفة والأوزاعى والليث وأحمد وقادة والحسن وابن سيرين وكذلك لو صار فى جملة فجز عن أهلها وناقده فيما وجده فقال ابن القاسم فى المدونة وتنفسخ الصفقة وقال فى كتاب محمد لا ينتقض إلا بقدر ما يحجز وهو الصحيح ولا يضرهما ما ذكر أى وسيا أن مالكا إنما ينظر إلى الفعل ولا ينظر إلى القول وجملة الأمر أن من قضى الضرب نظر إلى الصورة ومن جوزه نظر إلى المقصود ومن بفضه نظر إلى الأقل والأكثر فلذلك استحسان لتقدم الاحتراز منه فى القليل ومن الغريب أن بعض أصحابنا يقول أنه إذا أرضاه عنه صاحب لم يحز وإذا تمسك به الآخر ولم يرد عليه جاز وإذا كان الحق لله والنقص فى الصرف معبدا فكيف جاز الصرف أن تمسك به وهو قد دفع إليه



على النقد مالم يقبض عنه نقدا فإذا سمح فيه بنظر فذلك النظر يوجب المسامحة على الإطلاق في نظرائه واقه أعلم (الحادية عشرة) إذا كان العين مصوغا هل له حكم العينة الأصلية في الربا ولا ينبغي أن يكون فيه خلاف وقد قال أشهب في كتاب محمد يجوز أن يشتري نصف خلخال بما يصح أن يسلم إليه جميعه واعتقد الثمن وقال مالك في ذلك وفي الدينار لا يجوز أن يسلم إليه جميعه وهو الصحيح لأجل التقابض لم يكمل لأن الشركة تنفي خلاصه ويمكن أن يكون المفعول فيه علوان خروج الزيف لا يمكن الاحتراز منه فلذلك سقط اعتباره وأتم ترون أن العبادات المحضة لا يعتبر فيها عند جميع العلماء على اختلاف في التفصيل فلا يمكن الاحتراز منه فيها فكيف في المعاملات (الثانية عشرة) إذا كان العين مضموما إلى سلعة فلا يخلو أن يكون مضموما معها أو مفترقا منها فإن كان مضموما في الذر مثل أن تبيعه عشرة دنائير أو دراهم وسلعة بسلعة أو بدنائير أو بدراهم فإن ذلك لا يجوز عندنا وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة ذلك جائز لأن الدنائير أو الدراهم من إحدى الجهتين يقابلها مثلها والباقي تقابلها السلعة فيخرج عن الربا والدليل على فساد هذا أن السلعة قد تحوز أكثر من الذي يقابل العين من الجهة الأخرى أو أقل فيظهر الربا وقد يمكن أن يقابلها مثالا فيصير الأمر مجهولا عند العقد والجهل بالتمائل في الأموال الربويات كالمعلم في التفاضل في فساد البيع والباب عقدان ذكرهما لنا علماؤنا (العقد الاول) قال غفر الاسلام أبو بكر الشاشي في الدرس الصفقة إذا جمعت مالى ربا ومعها أو مع أحدهما ما يخالفه في القيمة سواء من جنسه أو من غير جنسه فإن ذلك لا يجوز (العقد الثاني) قال أبو المطهر خطيب أصبهان قال لنا الحجدى الأصل في الأموال الربوية خطر البيع حتى يبيحه تحقيق التماثل وعند أبي حنيفة الأصل إباحة البيع حتى يمنعه حقيقة التفاضل وما قلناه أصبح لقوله صلى الله عليه وسلم لا تبعوا الذهب بالذهب والفضة بالفضة ولا البر بالبر

الحديث الا سواء بسواء عينا بعين يدا يد فبدأ بالخطر وأباح بعد ذلك بالتسائل  
وأما ان كان منظوما محزورا الى لؤلؤ أو خرز أو فجوزه أبو حنيفة وجماعته ومنعه  
مالك وآخرون والمنع أصح لوجود المعنى المانع في المنظوم كوجوده في المنفصل  
ويعضده ويبينه حديث حنث الصنعاني عن فضالة بن عبيد قال اشتريت قلادة  
يوم خير بائني عشر دينارا قد كرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تباع  
حتى تفصل هذا لفظ أبي عيسى وقال هذا حديث حسن صحيح ورواه أبو داود  
أيضا عن حنث عن فضالة بن عبيد قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم يوم خير  
بقلادة فيها ذهب وخرز وفي لفظ معلقة بذهب اتباعها بتسعة دنائير أو بسبعة  
دنائير فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى يميز بينهما قال فرده حتى يميز بينهما  
وقد روى قوم عن أبي حنيفة ان كان الذهب أكثر لم يجز كنهو ما قدمناه ليس  
هذا بمنه الجواز مطلقا ولو كان الذهب مائة دينار والسلعة خرزا ولؤلؤا  
وثوبا يساوي درهما للأصل الذي قلنا عنه وهذا الحديث نص في الرد عليه  
والمعنى الذي علناه به قوى في بابه وقد جوز ذلك مالك في اليسر وجعل الحكم  
في ذلك من باب الضرورة واحتياج الناس الى أن يجمع البيع والصرف في القليل  
بجوزه بحكم المصلحة وهي قاعدة انفرد بها مالك في أصول الشريعة وقدمه دناها  
في موضعها من مسائل الخلاف وقد اعترضوا على هذا الحديث باعتراضين  
أحدهما قالوا انه مضطرب الرواية ففي كتاب الترمذي عن فضالة اشتريت وأن  
الثن سبعة دنائير أو تسعة وإذا كان مضطربا لم يدخل في حد الصحة والاعتراض  
الثاني قالوا ان المتابع قال للنبي صلى الله عليه وسلم اشتريت قلادة فيها خرز وذهب  
فقال له النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تفصل بينهما وفي رواية حتى يميز بينهما  
يعنى تميز وتفصل في الثمن فتقول الذهب بكذا والخرز بكذا ولم يرد فصل  
أحدهما من الآخر ولا تميزه فان كل واحد منهما منفصل بذاته متميز بها  
(فالجواب) أنا نقول على الاعتراض الأول ان الاضطراب غير مؤثر من

وجبين أحدهما أن الراوى قال أتى النبي صلى الله عليه وسلم وليس ذلك بمنقضة لقوله اشترت لأنه إذا أراد الفعل الى مالا يسمى فاعله في خبر بعد التصريح به في آخر لا يكون اختلافا ولا اضطرابا (الثاني) أن اختلاف الرواية في الثمن لا يؤثر في صحة الحديث لأنه يجوز بطول المدى أن ينسى قدر الثمن فيحدث به تارة على حقيقته وينسى في أخرى فيزيد فيه أو ينقص منه والنسيان لبعض فصول الحديث لا يؤثر في الباقي إذا لم يرتبط مائذ كربما نسي وأما قوله في الاعتراض الثاني أن معناه لاحتى يميز بينهما في صفتين بشمين بشرط أن يكون كل واحد منهما غير منظوم مع صاحبه وتلك هي حقيقة التفصيل لأنه ان اشترى منه وسمى لكل واحد ما يقابله من العين وهما منظومان لم يصح من وجبين أحدهما أنه لا يعلم وزن المنظوم ولو علم لم تأت فيه المرافعة الثانية أنه لا يصح أن يجتمع بيع وصرف في عقد كما بيناه في الأصل فيه أن التمييز شرط الصفقة والتفصيل الذي عينه النبي صلى الله عليه وسلم وجعله غاية لصحة البيع فلا بد من نهاية التمييز في كل واحد كما ذكرنا والله أعلم (الثالثة عشر) قال أبو حنيفة لا يشترط في الطعام بالطعام نقد المجلس وإنما ينبغي أن يكون حالا لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الكألى بالكألى واختصر ذلك بالسلم وورد الشرع بالصرف وهو يقتضى بلقظه التقابض في المجلس وبقي قوله في سائر الأعيان يدا يدا نقدا بنقد يقال لما يسر بنفسيته هذا بيع يدا يدا قال الله تعالى إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم وكفى عنه باليد لأن اليد آلة التعيين بالإشارة كما هي آلة القبض وقد عظم هذه النكته أهل ما وراء النهر قلنا لا تعظموا ما حقر الله قد قال عينا بعين وكذلك يدا يدا إنما هي إشارة الى عالم يغيب وإنما سمي الغائب الحال يدا أو حاضرا مجازا والا حقيقة ذلك معاينته والله أعلم (الرابعة عشر) ذكر أبو عيسى في الباب حديث سعيد بن جبير عن ابن عمر قال كنت أبيع الأبل بالبيع فأبيع بالدينار فأخذ مكانها الورق وأبيع بالورق فأخذ مكانها الدنانير فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدته

خارجا من بيت حفصة فسأله عن ذلك فقال لا بأس بالقصة وقال أسنده سماك  
ابن حرب وأوقفه على بن عمر داود بن أبي هند وقال قد كره ذلك بعض  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ورواه أبو داود وغيره فقال فيه لا بأس أن تأخذ  
بسعر يومها ما لم تفرقا وبينكما شيء قال ابن العربي الذي منع من ذلك هو أبو  
سليمة بن عبد الرحمن وابن شبرمة وكان ابن أبي ليلى يكره ذلك إلا بسعر يومه  
وقال المفسرون هذا مستثنى من بيع ما لم يقبض وربح ما لم يضمن إلا ما زاد  
أبو داود في قوله بسعر يومه لأنه إن كان زائدا فغير ربح ما لم يضمن وإذا صح  
الحديث وجب القول به على من ذهب ابن أبي ليلى وإذا كان من قول ابن عمر  
فقد تقدمت الأدلة على جواز ذلك (الخامسة عشرة) قوله إذا لم تفرقا وبينكما  
شيء كذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم يدا يدا يد وقال عمر في حديث طلحة والله  
لتعطيه ورقة أو لتردن إليه ذهبه وفيه أيضا دليل وهي (السادسة عشرة)  
على أن الحاكم يحلف على حكمه والرجل الصالح يحلف على فعله ولا يدخل  
ذلك في باب قوله ولا يحملوا الله عرضة لايمانكم أن تبروا وتتقوا وتصلحوا  
بين الناس

# فهرس

جزء الخامس من صحيح الامام الترمذى

بشرح ابن العربى

صفحة

٤٨	تحريم نكاح المتعة	١٠	الآوقات التى يستحب فيها النكاح
٥١	التبى عن نكاح الشغار	١١	ما جاء فى الوليمة
٥٥	ما جاء لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها	١٢	ما جاء فى اجابة الداعى
٥٨	الشرط فى عقد النكاح	١٣	ما جاء فىمن يجهى الى الوليمة من غير دعوة
٦٣	ما جاء فى الرجل يسلّم وعنده أختان	١٤	تزويج الابكار
٦٣	ما جاء فى الرجل يشتري الجارية وهى حامل	١٥	ما جاء لانكاح الابولى
٦٥	ما جاء فى الرجل يسي الامة ولها زوج هل يحل له أن يطأها	١٦	ما جاء لانكاح الابينة
٦٨	كراهية مهر البنى	١٧	خطبة النكاح
٧٠	ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه	١٨	استثمار البكر والثيب
٧٤	ما جاء فى العزل	١٩	اكراه اليتمة على التزويج
٧٧	القسمه للبكر والثيب	٢٠	ما جاء فى الولين يزوجان
٧٩	التسوية بين الضرائر	٢١	نكاح العبد بغير اذن سيده
٨١	ما جاء فى الزوجين المشركين يسلّم أحدهما	٢٢	مهور النساء
٨٤	ما جاء فى الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها	٢٣	الرجل يعتق الامة ثم يتزوجها
٨٧	كتاب الرضاع	٢٤	ما جاء فىمن يتزوج المرأة ثم يطلقها قبل أن يدخل بها هل يتزوج ابنتها أم لا
		٢٥	ما جاء فىمن يطلق امرأته ثلاثا فيتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يدخل بها
		٢٦	ما جاء فى المحلل

فهرس الجزء الخامس من صحيح الامام الترمذى

صفحة	صفحة
١٥٢ طلاق الامة تطليقتان	٨٧ ما جاء يحرم من الرضاع ما
١٥٥ فيمن يحدث نفسه بطلاق امرأته	يحرم من النسب
١٥٦ الجذ والهزل فى الطلاق	٨٩ لبن الفحل
١٥٧ الخلع	٩٠ ما جاء لا تحرم المصة ولا المستان
١٦٢ ما جاء فى المختلعات	٩٣ شهادة المرأة الواحدة فى الرضاع
١٦٣ ما جاء فى مداراة النساء	٩٦ الرضاة فوق الحولين
١٦٤ ما جاء فى الرجل يسأله أبوه أن	٩٨ ما يذهب مذمة الرضاع
يطلق زوجته	١٠١ ما جاء فى المرأة تعق ولها زوج
١٦٥ لاتسأل المرأة طلاق أختها	١٠٢ ما جاء أن الولد للفراش
١٦٦ طلاق المعتوه	١٠٥ ما جاء فى الرجل يرى المرأة تعجبه
١٦٩ ما جاء فى الحامل المتوفى عنها	١٠٩ حق الزوج على المرأة
زوجها تضع	١١٠ حق المرأة على زوجها
١٧١ عدة المتوفى عنها زوجها	١١١ كراهية اتيان النساء فى أدبارهن
١٧٥ للمظاهر يواقع قبل أن يكفر	١١٣ كراهية خروج النساء فى الزينة
١٧٧ كفارة الظهار	١١٤ ما جاء فى الغيرة
١٧٩ الايلاء	١١٧ كراهية أن تسافر المرأة وحدها
٢٨١ اللعان	١٢٠ كراهية الدخول على المغنيات
١٩٥ أين تمت المتوفى عنها زوجها	١٢٣ كتاب الطلاق
١٩٨ كتاب البيوع	١٢٣ طلاق السنة
١٩٨ ترك الشبهات	١٣١ ما جاء فى الرجل يطلق امرأته البتة
٢٠٧ أكل الربا	١٣٤ ما جاء فى أمرك يدك
٢٠٨ التخليط فى الكذب والزور	١٣٧ ما جاء فى الخيار
وتحوه	١٤٠ ما جاء فى الطلقة ثلاثا لاسكنى
٢١٠ ما جاء فى التجار	لها ولا نفقة
٢١٤ ما جاء فىمن حلف على سعة كاذبة	١٤٧ ما جاء لا طلاق قبل النكاح

فهرس الجزء الخامس من صحيح الامام الترمذى

صفحة	صفحة
٢٦٤	٢١٥ التبكير فى التجارة
ما يؤدى	٢١٦ الشراء الى أجل
٢٦٦	٢٢٠ كتابة الشروط
ما جاء اذا أفلس للرجل غريم	٢٢٢ المكىال والميزان
فيجد عنده متاعه	٢٢٣ بيع من يزيد
٢٦٧	٢٢٥ بيع المدبر
ما جاء فى النهى للسلم أن يدفع	٢٢٧ كراهية تلقى البيوع
الى للذمى الحر بيعها له	٢٢٩ ما جاء لا يبيع حاضر لباد
٢٦٨	٢٣٢ النهى عن المحاقلة والمزابنة
ما جاء فى أن العارية مؤداة	٢٣٣ كراهية بيع التمرة حتى يبدو صلاحها
٢٦٩ الاحتكار	٢٣٦ بيع جبل الحبله
٢٧٠ بيع المحفلات	٢٣٧ كراهية بيع الفرر
٢٧١ التمين الفاجرة	٢٣٨ النهى عن بيعتين في بيعه
٢٧٤ كراهية عسب الفحل	٢٤١ كراهية بيع ما ليس عندك
٢٧٥ ثمن الكلب	٢٤٥ كراهية بيع الولاء وهبته
٢٧٧ كسب الحجام	٢٤٦ كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة
٢٨١ كراهية بيع المغنيات	٢٤٧ شراء العبد بالعبد
٢٨٢ كراهية التفريق بين الوالدة	٢٤٨ الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل الحر
وولدها فى البيع	٢٤٩ ما جاء فى الصرف
٢٨٨ الرخصة فى أكل الثمرة للبار بها	٢٥٢ ابقاء النخل بعد التأبير
٢٩٠ كراهية بيع الطعام قبل استيفائه	٢٥٤ ما جاء اليعين بالخيار ما لم يتفرقا
٢٩٢ النهى عن البيع على بيع اخيه	٢٥٧ ما جاء فيمن يمدح فى البيع
٢٩٣ ما جاء فى بيع الحر والنهى عن ذلك	٢٥٩ الانتفاع بالرمن
٢٩٤ النهى أن يتخذ خلا	٢٦٠ شراء القلادة وفيها ذهب وخرز
٢٩٥ احتلاب المواشى بغير اذن الارباب	٢٦١ اشتراط الولاء والنهى عن ذلك
٢٩٩ بيع جلود الميتة والاصنام	
٣٠١ كراهية الرجوع فى الهبة	
٣٠٣ ما جاء فى العرايا والرخصة فى ذلك	

